

العنف الأسري ضد الزوجة

- دراسة ميدانية في مدينة بغداد -

أطروحة تقدمت بها

أفراح جاسم محمد

إلى مجلس كلية الآداب وهيئة الدراسات العليا في جامعة بغداد وهي
جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة آداب في علم الاجتماع

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عبد المنعم علي نجرس الحسني

٢٠٠٧ م

١٤٢٨ هـ

فهرس الدراسة

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب - د	شكر وتقدير
ح - هـ	فهرس الدراسة
ط - ن	فهرس أشكال وجداول الدراسة
١ - ٣	مقدمة
	الباب الأول : الجانب النظري
٤ - ٤١	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
٤	تمهيد
٥ - ٧	المبحث الأول : عناصر الدراسة
٥ - ٦	أولاً : مشكلة الدراسة
٦ - ٧	ثانياً : أهمية الدراسة
٧	ثالثاً : أهداف الدراسة
٨ - ٢٢	المبحث الثاني : تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة
٨ - ١٥	١- العنف
١٦ - ١٨	٢- الأسرة
١٨ - ١٩	٣- العنف الأسري
١٩ - ٢٢	٤- العنف ضد الزوجة
٢٣ - ٣٠	المبحث الثالث : أشكال العنف الأسري ضد الزوجة
٢٣ - ٢٤	١- العنف الجسدي

الصفحة	الموضوع
٢٥ - ٢٤	٢- العنف النفسي
٢٦ - ٢٥	٣- العنف الجنسي
٢٧	٤- العنف اللفظي
٢٩ - ٢٧	٥- العنف الصحي
٣٠ - ٢٩	٦- العنف الاقتصادي
٤١ - ٣١	المبحث الرابع : بعض التفسيرات النظرية الاجتماعية لمشكلة العنف الأسري ضد الزوجة
٣٤ - ٣١	١- النظرية البنائية الوظيفية
٣٧ - ٣٤	٢- النظرية التفاعلية الرمزية
٤٠ - ٣٧	٣- النظرية الصراعية
٤١ - ٤٠	٤- النظرية النسوية والعنف الذكوري
٦٢ - ٤٢	الفصل الثاني : دراسات سابقة
٤٢	تمهيد
٤٧ - ٤٣	المبحث الأول : دراسات عراقية
٥٣ - ٤٨	المبحث الثاني : دراسات عربية
٥٩ - ٥٤	المبحث الثالث : دراسات أجنبية
٦٢ - ٦٠	مناقشة الدراسات السابقة
١٠٩ - ٦٣	الفصل الثالث : العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العنف الأسري ضد الزوجة
٦٤ - ٦٣	تمهيد
٧٤ - ٦٥	المبحث الأول : العوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج

الصفحة	الموضوع
٨٣ - ٧٥	المبحث الثاني : العوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة
٩٢ - ٨٤	المبحث الثالث : العوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة
١٠٩ - ٩٣	المبحث الرابع : العوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع
١٣٠ - ١١٠	الفصل الرابع : الآثار المترتبة عن العنف الأسري ضد الزوجة
١١٠	تمهيد
١١٤ - ١١١	المبحث الأول : الآثار المترتبة على الزوج
١٢٠ - ١١٥	المبحث الثاني : الآثار المترتبة على الزوجة
١٢٥ - ١٢١	المبحث الثالث : الآثار المترتبة على الأسرة والأبناء
١٣٠ - ١٢٦	المبحث الرابع : الآثار المترتبة على المجتمع
	الباب الثاني : الجانب الميداني
١٥٢ - ١٣١	الفصل الخامس : الإجراءات العلمية لمنهجية الدراسة
١٣١	تمهيد
١٣٥ - ١٣٢	المبحث الأول : منهج الدراسة ، فرضياتها ، نمط الدراسة المستخدم
١٤٨ - ١٣٦	المبحث الثاني : مجالات الدراسة ، تصميم العينة الإحصائية ، وسائل جمع البيانات
١٥٢ - ١٤٩	المبحث الثالث : تبويب وتحليل البيانات الإحصائية ، الوسائل الإحصائية ، صعوبات الدراسة
٢٣٢ - ١٥٣	الفصل السادس : عرض وتحليل بيانات الدراسة
١٥٣	تمهيد
١٧٠ - ١٥٤	المبحث الأول : البيانات العامة

الصفحة	الموضوع
١٧٥ - ١٧١	المبحث الثاني : البيانات المتعلقة بظروف العنف الأسري ضد الزوجة
٢٠٨ - ١٧٦	المبحث الثالث : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية المؤدية للعنف الأسري ضد الزوجة
١٨٢ - ١٧٦	المحور الأول : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج
١٨٩ - ١٨٣	المحور الثاني : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة
١٩٩ - ١٩٠	المحور الثالث : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة
٢٠٨ - ٢٠٠	المحور الرابع : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع
٢٣٢ - ٢٠٩	المبحث الرابع : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة عن العنف الأسري ضد الزوجة
٢١٣ - ٢٠٩	المحور الأول : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوج
٢٢٠ - ٢١٤	المحور الثاني : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوجة
٢٢٧ - ٢٢١	المحور الثالث : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الأسرة والأبناء
٢٣٢ - ٢٢٨	المحور الرابع : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على المجتمع
٢٥٤ - ٢٣٣	الفصل السابع : مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها والتوصيات
٢٣٣	تمهيد
٢٣٨ - ٢٣٤	المبحث الأول : مناقشة فرضيات الدراسة
٢٤٩ - ٢٣٩	المبحث الثاني : نتائج الدراسة
٢٥٤ - ٢٥٠	المبحث الثالث : توصيات الدراسة
٢٧٤ - ٢٥٥	المصادر
٣٠٧ - ٢٧٥	الملاحق
1 - 5	ملخص الدراسة باللغة الانكليزية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا
مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا
وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا
رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا
وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة / الآية ٢٨٦

الإهداء

إليك في صفوك ورخائك وأنت الكريم المعطاء
إليك في محنتك والأعداء من حولك وأنت الصابر الأشم
من رجم النار يخُخرجت بنهر الفرات إليك يا عراق
إلى محيط احتضن كل سفن الأرض وهو يحتضر وتحمل كل مرارات
الحياة وبكتمان يستعز
إلى من كنت أود أن يطول به الأجل ليرى ثمرة غرسه أبي رحمه الله
إلى من أوقدت عمرها شموعاً لنكون
إلى من تفتيات بظلالها طفولتي
إلى من باركتني بدعائها
إلى النبي مهما صاغ قلبي من تعبير فلن أعطيها شيئاً من حقها
شمسي .. جنتي .. ست الحبايب أمي أطل الله في عمرها
ما أعانني الله عليه أضعه قبلةً على يديك
إلى من تجعل الألم أملاً جديداً
إلى واحة لا تنضب في الصبر والوفاء
إلى أحلى شمس وأبهى قمر في سما عمري أختي أيمان
إلى من أستمد العزم من بريق عيونهم
إلى من وقفوا عون وسند لي أخوتي
إلى صديقة عمري .. مهجتي .. ونور عيني زينب ستار

أفراح

إقرار المشرف

أشهد بان إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (العنف الأسري ضد الزوجة) دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، جرى تحت إشرافي في كلية الآداب / جامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في علم الاجتماع .

التوقيع :

الأستاذ الدكتور : عبد المنعم علي الحسني

(المشرف)

التاريخ : / / ٢٠٠٧

بناءً على التوصيات المتوفرة ، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع :

الأستاذة الدكتورة : ناهدة عبد الكريم حافظ

رئيسة قسم الاجتماع

التاريخ : / / ٢٠٠٧

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة ، أننا أطلعنا على الأطروحة الموسومة
(العنف الأسري ضد الزوجة) دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، وقد ناقشنا
الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونرى بأنها جديرة بالقبول
لنيل درجة دكتوراه فلسفة في علم الاجتماع وبتقدير (امتياز) .

المشرف / عضواً	رئيس اللجنة
التوقيع :	التوقيع :
الاسم : أ. د. عبد المنعم علي الحسيني	الاسم : أ. د. ناهدة عبد الكريم حافظ
التاريخ : ٢٠٠٧ / ٤ / ٣	التاريخ : ٢٠٠٧ / ٤ / ٣

عضواً	عضواً
التوقيع :	التوقيع :
الاسم : أ. م. د. فهيمه كريم	الاسم : أ. م. د. صبيح شهاب حمد
التاريخ : ٢٠٠٧ / ٤ / ٣	التاريخ : ٢٠٠٧ / ٤ / ٣

عضواً	عضواً
التوقيع :	التوقيع :
الاسم : أ. م. د. فريد علي أمين	الاسم : أ. م. د. عدنان غائب
التاريخ : ٢٠٠٧ / ٤ / ٣	التاريخ : ٢٠٠٧ / ٤ / ٣

صادق مجلس كلية الآداب / جامعة بغداد على ما جاء في قرار لجنة المناقشة

التوقيع :

الاسم : أ. د. فليح كريم ألكاوي

عميد كلية الآداب

٢٠٠٧ / /

فهرس أشكال وجداول الدراسة

الصفحة	عنوانه	رقم الشكل
١١٧	يوضح العلاقة بين حوادث الحياة والإعياء الصحي الذي يتعرض له الفرد	١
الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
١٤٦	يوضح مدى اتفاق الخبراء على أسئلة وفقرات استمارة الدراسة	١
١٥٥	يوضح فئات أعمار المبحوثات	٢
١٥٧	يوضح فئات أعمار أزواج المبحوثات	٣
١٥٨	يوضح المستوى التعليمي للمبحوثات	٤
١٦٠	يوضح المستوى التعليمي لأزواج للمبحوثات	٥
١٦١	يوضح مهن المبحوثات	٦
١٦٢	يوضح مهن أزواج المبحوثات	٧
١٦٣	يوضح الحالة الزوجية للمبحوثات عند الزواج	٨
١٦٤	يوضح الحالة الزوجية لأزواج المبحوثات عند الزواج	٩
١٦٥	يوضح مدة زواج المبحوثات	١٠
١٦٦	يوضح صلة القرابة بين المبحوثات وأزواجهن	١١
١٦٧	يوضح إجابات المبحوثات عن كفاية الدخل الكلي لأسرهن	١٢
١٦٨	يوضح عائلية السكن للمبحوثات	١٣
١٦٩	يوضح طبيعة سكن المبحوثات	١٤
١٧٠	يوضح فئات عدد الأطفال للمبحوثات	١٥

١٧١	يوضح إجابات المبحوثات حول كون الدعوى التي أقمنها ضد أزواجهن هي الأولى	١٦
١٧٣	يوضح شكل العنف الأسري الذي تعرضت له المبحوثات	١٧
١٧٤	يوضح تكرار العنف الأسري للمبحوثات	١٨
١٧٥	يوضح الجهة التي تلجأ إليها المبحوثات عند تعرضهن لعنف الزوج	١٩
١٧٦	يوضح إجابات المبحوثات بشأن معاناة أزواجهن من مشكلات	٢٠
١٧٧	يوضح نوع المشكلات التي يعاني منها الزوج كما أشرتها (٢٥٤) مبحوثة	٢١
١٧٩	يوضح تعاطي أزواج المبحوثات للكحول أو المواد المخدرة	٢٢
١٨١	يوضح إجابات المبحوثات بشأن اعتقادهن بأن تعاطي الزوج للكحول أو المواد المخدرة احد العوامل المؤدية للعنف ضد الزوجة كما أشرتها (١٨٧) مبحوثة	٢٣
١٨٢	يوضح إجابات المبحوثات حول استخدام أزواجهن للعنف ضدهن بدافع إن لهم الحق من الناحية الدينية	٢٤
١٨٣	يوضح إجابات المبحوثات حول استخدامهن لأسلوب جيد في التعامل مع أزواجهن	٢٥
١٨٥	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن كما أشرتها (١٥٦) مبحوثة	٢٦
١٨٦	يوضح إجابات المبحوثات عن وجود تعارض مع أزواجهن حول التنشئة الأسرية للأبناء	٢٧
١٨٧	يوضح إجابات المبحوثات عن طلبهن من أزواجهن مطالب لا يستطيعوا تنفيذها	٢٨
١٨٨	يوضح وجود الغيرة بين المبحوثات وأزواجهن	٢٩
١٨٩	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن الغيرة احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن كما أشرتها (٢٣٢) مبحوثة	٣٠

١٩١	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن التنشئة الأسرية التي تلقاها أزواجهن في صغرهم احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن	٣١
١٩٢	يوضح إجابات المبحوثات حول تعرض أزواجهن للعنف في الصغر من قبل والديهم	٣٢
١٩٣	يوضح إجابات المبحوثات حول تعرضهن للعنف في الصغر من قبل الوالدين	٣٣
١٩٤	يوضح إجابات المبحوثات حول ممارسة آبائهن للعنف ضد أمهاتهن	٣٤
١٩٥	يوضح إجابات المبحوثات حول الطريقة التي تم فيها زواجهن	٣٥
١٩٦	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن للطريقة التي تم فيها زواجهن (دون رضاهن) دوراً في توجيه العنف ضدهن كما أشرتها (١٨٨) مبحوثة	٣٦
١٩٧	يوضح إجابات المبحوثات حول تدخل أهلهن وأهل أزواجهن في حياتيهما الزوجية	٣٧
١٩٩	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن لتدخل الأهل المستمر في حياتهن وحياة أزواجهن الزوجية دوراً في توجيه العنف الأسري ضدهن كما أشرتها (٢٤٧) مبحوثة	٣٨
٢٠١	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن للرجل حقاً في تعنيف المرأة كدور ذكوري عززته قيم ومعايير المجتمع	٣٩
٢٠٣	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن للقيم والمعايير الاجتماعية دوراً في توجيه العنف الأسري ضدهن كما أشرتها (٢١٦) مبحوثة	٤٠
٢٠٤	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن لمشاهدة أزواجهن لبعض مواد العنف في وسائل الإعلام دوراً في تشجيعهم على العنف ضدهن	٤١
٢٠٥	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن لوسائل الإعلام دوراً في التقليل من شأن المرأة	٤٢
٢٠٦	يوضح إجابات المبحوثات حول معرفتهن بحقوقهن	٤٣

٢٠٧	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن عدم وجود القوانين التي تحمي الزوجة من العنف الأسري احد العوامل المؤدية لزيادته ضدها	٤٤
٢٠٨	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن للحرب وانعدام الأمن الاجتماعي تأثيراً في سلوك أزواجهن العنيف	٤٥
٢١٠	يوضح إجابات المبحوثات حول قدرة أزواجهن على إقامة علاقات اجتماعية ودية مع الآخرين	٤٦
٢١١	يوضح إجابات المبحوثات حول نظرتهم لأزواجهن	٤٧
٢١٢	يوضح إجابات المبحوثات حول علاقة أزواجهن بأبنائهم	٤٨
٢١٣	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن سلوك أزواجهن العنيف يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل أسرهن	٤٩
٢١٤	يوضح إجابات المبحوثات حول مُعاناتهن من أمراض	٥٠
٢١٥	يوضح إجابات المبحوثات عن نوع الأمراض التي يُعانين منها كما أشرتها (١٧٧) مبحوثة	٥١
٢١٧	يوضح إجابات المبحوثات عن علاقة سلوك أزواجهن العنيف ضدهن بالأمراض التي يُعانين منها	٥٢
٢١٨	يوضح إجابات المبحوثات بشأن ردود أفعالهن من مُمارسة أزواجهن العنف ضدهن	٥٣
٢١٩	يوضح إجابات المبحوثات حول تأثير العنف في ابتعادهن عن الآخرين	٥٤
٢٢٠	يوضح إجابات المبحوثات حول أسباب ابتعادهن عن الآخرين كما أشرتها (٢٠٧) مبحوثة	٥٥
٢٢١	يوضح إجابات المبحوثات حول تأثير سلوك أزواجهن العنيف في حدوث مشكلات بين أسرهن وأسر أزواجهن	٥٦
٢٢٣	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن للعنف الأسري تأثيراً في إيجاد أسر مُعرضة للانهييار والتفكك	٥٧

٢٢٥	يوضح إجابات المبحوثات حول موقف أبنائهن عند حصول العنف ضدهن	٥٨
٢٢٦	يوضح إجابات المبحوثات حول تعرض أبنائهن للعنف من قبل آبائهم	٥٩
٢٢٧	يوضح إجابات المبحوثات حول تأثير العنف الأسري ضدهن على أبنائهن	٦٠
٢٢٨	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيجاد أفراد معرضين للسلوك العنيف داخل المجتمع	٦١
٢٣٠	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف أو الجريمة	٦٢
٢٣١	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إعاقة مشاركة الزوجة في عملية التنمية	٦٣
٢٣٢	يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى توليد جرائم العنف بين الزوجين مما يؤثر على امن وسلامة المجتمع	٦٤

شكر وتقدير

أتقدم بالحمد والشكر إلى مالك الملك ، مجري الفلك ، مسخر الرياح ، فالق الإصباح ، ديان الدين ، رب العالمين والى خير الخلائق وسيد البشر ، سيد المرسلين وخاتم النبيين ، البشير النذير ، السراج المنير ، الطهر الطاهر ، العلم الظاهر ، هادينا وحامينا وشفيعنا أبو القاسم محمد والى عترته الغر الميامين . يسعدني أن أجد في نفسي القدرة على رد العرفان بالجميل ولو بكلمة شكر وتقدير لكل الذين منحوني ولو جزءاً من اهتمامهم ومدوا لي يد العون والمساعدة، فجزاهم الله عني خير الجزاء .

ولا بد لي في هذا المقام من أن اعبر عن جزيل شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الدكتور " عبد المنعم علي الحسني " ، المشرف على هذه الأطروحة ، الذي كان لتوجيهاته ونصائحه الأثر الواضح والبين في إخراج الأطروحة بشكلها الحالي ، فله مني الشكر والتقدير ، وجزاه الله خير جزاء المحسنين .

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أساتذة قسم الاجتماع ، وأخص بالذكر منهم الأستاذة الدكتورة ناهدة عبد الكريم حافظ رئيسة قسم الاجتماع ، لدورها الكبير في تقديم التسهيلات الإدارية ، فلها مني جزيل الشكر .

كما أقدم وافر شكري وعرفاني للأستاذ الدكتور " مازن بشير " ، على ما أبداه معي من حسن الرعاية والتشجيع وإبداء الملاحظات العلمية ذات الأثر الواضح من دون أن يبخل بشيء من علمه ودقته .

وأقدم خالص التقدير والثناء لأساتذتي الأفاضل ، الدكتور صبيح شهاب ، الدكتورة فهيمة كريم المشهداني ، الدكتور نبيل نعمان ، الدكتور عبد اللطيف العاني ، الدكتورة لاهاي عبد الحسين أدمي ، الدكتور كريم محمد حمزة ، الدكتورة افتخار زكي ولجميع الأساتذة في قسم الاجتماع الذين كان لأرائهم العلمية وتشجيعهم الدائم أثر واضح في ثنايا الأطروحة .

وأيضاً شكري الجزيل أقدمه لأخوتي وزملائي في مرحلة الدكتوراه والى كل من زميلاتي اللواتي بذلن لي النصح والمعاونة والتشجيع ، وهم كل من (د. ضحى

عطا الله ، د. ندوى محمد محمد شريف ، د. سوسن عبد علي السلطاني ، أشواق صبر ، نهى حامد ، زينا سعدي) .

ولا يفوتني أن أقدم خالص شكري واعتزازي إلى كل من الست نجاة أمينة مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب ، لما بذلته من مساعدة لي تستحق عليها الشكر والامتنان ، والى الست مائدة والى جميع موظفات المكتبة .

وشكري الخاص أيضاً أقدمه إلى أمينة مكتبة قسم الاجتماع الست أيمن ، التي أعانتني على استعارة الكثير من المصادر ، فلها شكري وامتناني ، والى موظفات المكتبة المركزية في جامعة بغداد (أزهار ، شيماء ، آلاء ، زينب) ، والى موظفات مكتبة كلية القانون ، جامعة بغداد ، وأخص منهم بالذكر (أيمن غانم ، زكية صبيح) .

وشكري الوافر أقدمه أيضاً إلى كليتي (كلية التربية الأساسية) التي بدأت ممارسة مهنتي بها ، والى كل أساتذة هذه الكلية والزملاء فيها كوفاءً لها واعتراف بالجميل .

ومن باب الوفاء والتقدير لا يمكن أن أنسى الجهود المشكورة لزميلي العزيز الأستاذ مازن مرسل ، الذي تحمل معي عناء دراستي وكان لي خير معين ، فله مودتي وتقديري .

كما أتقدم بشكري الخالص إلى جميع الباحثات في محاكم الأحوال الشخصية، لما قدّموه من مساعدة وتقدير بالغين ، وأخص منهم بالذكر (إنعام صاحب ، دوسر خالد) محكمة الكرخ ، (سندس غازي) محكمة الكاظمية ، (نادية الدويسكي) محكمة الاعظمية ، (بثينة حامد ، سميرة علوان) محكمة مدينة الصدر .

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والامتنان وحفظ الجميل لأفراد أسرتي أخوتي (محمد ، أحمد ، عمار ، إبراهيم ، موسى) وزوجات أخوتي (أم جاسم ، أم مصطفى) وأختي العزيزة إيمان وزوجها حيدر ، الذين ساعدوني كثيراً ، فأشهد لهم بالفضل وتحمل الصعاب معي . ولصاحبة الفضل الكبير والدتي الحبيبة ، التي لم تبخل عليّ بالمساعدة بصنوفها شتى ، والتي لولاها ما كنت أسعى مع الغير في

طريق المعرفة والعلم ، فلها شكري وحببي وولائي ، داعيةً الله تعالى أن يُطيل من عمرها وأن يوفقتني إلى طاعتها ورد جميل صنعها ، أنه السميع المجيب .
وأخيراً وليس آخراً أقدم شكري لكل الذين لم تسعفني الذاكرة على ذكرهم ، وفقهم الله لما فيه خير البشرية جمعاء .

الباحثة

مقدمة

مقدمة :

أن الواقع العراقي يحمل في طياته مزيجاً مؤلماً من أشكال قهر الإنسان على مختلف الأصعدة ، بسبب الظروف غير الاعتيادية التي يمر بها المجتمع العراقي ، ويشترك في تحمل هذه الأثقال وفي محاولة الخروج منها ، الرجل والمرأة فيه ، على إن المرأة تتعرض لمركب معقد من القهر ، فإلى جانب القهر الواقع عليها مباشرة ، تتعرض كذلك لانعكاسات القهر الواقع على الرجل .

وفي الواقع فأنا نذهب لنقطة مهمة ، هي إن الرجل العراقي بات غير مستقلاً بذاته ، نتيجة لأوضاعه الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية خاصة في المدة التي أعقبت الحروب ، فقد طال شخصيته تصدعاً وأصبح مغترباً عن ذاته ، وعن عمله وعن الآخرين ، إلا إن اغتراب المرأة العراقية بات أضعاف ما هو عليه الحال للرجل .

وفي ظل الظروف غير الاعتيادية التي مر ويمر بها مجتمعنا ، انتشرت مشكلة من اشد المشكلات خطورةً وأعظمها أثراً سواء على المرأة أو الرجل أو الأسرة أو المجتمع ، ألا وهي مشكلة العنف الأسري ضد الزوجة .

أن مناقشة مشكلة العنف الأسري ضد المرأة في مجتمعنا ، يدفعنا إلى التعامل مع مفهوم العنف بشكلٍ جدي ، نتيجةً لتعرض المجتمع لأشكالٍ عديدة من القهر والاستغلال الاقتصادي ، السياسي والحرمان الاجتماعي والنفسي لسنواتٍ طويلة ، وأثر ذلك الضغط والقهر على البناء الاجتماعي وساهم في تكوين علاقات اجتماعية مشوهة .

وتسعى دراستنا هذه إلى محاولة التعرف على أهم العوامل المؤدية إلى العنف الأسري ضد الزوجة ، وأهم الآثار الناجمة عنه .

ولتحقيق هذا الهدف قد قُسمت الدراسة إلى سبعة فصولٍ موزعة على بابين ، أولهما نظري ، والثاني ميداني وعلى الوجه الآتي :

الباب الأول : ويمثل الجانب النظري ويتضمن أربعة فصول وهي :

الفصل الأول الذي كان تحت عنوان " الإطار العام للدراسة " ، إذ تضمن أولاً عناصر الدراسة وأشتمل على التعريف بمشكلة وأهمية وأهداف الدراسة ، وثانياً فقد حددت المفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتمثلة بمفاهيم كل من " العنف ، الأسرة ، العنف الأسري ، العنف ضد الزوجة " ، وثالثاً تم تسليط الضوء على أشكال العنف الأسري ضد الزوجة ورابعاً فقد عُرِضت بعض التفسيرات النظرية الاجتماعية لمشكلة العنف الأسري ضد الزوجة .

أما الفصل الثاني كان تحت عنوان نماذج من الدراسات السابقة ، وقد جرى فيه استعراض عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر ، التي أشتملت أولاً على دراسات عراقية ، وثانياً دراسات عربية وثالثاً دراسات أجنبية .

أما الفصل الثالث فقد جاء تحت عنوان " العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العنف الأسري ضد الزوجة " وقد جرى أولاً الوقوف على العوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج ، ثانياً العوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة ، ثالثاً العوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة ورابعاً العوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع .

في حين انطوى الفصل الرابع تحت عنوان " الآثار المترتبة عن العنف الأسري ضد الزوجة " ، وقد نوقش فيه أولاً موضوع الآثار المترتبة على الزوج، ثانياً جرى الوقوف على موضوع الآثار المترتبة على الزوجة ، ثالثاً الآثار المترتبة على الأسرة والأبناء ورابعاً الآثار المترتبة على المجتمع .

أما الباب الثاني : فقد ضم الجانب الميداني للدراسة ، والذي تألف من ثلاثة فصول : ففي الفصل الخامس والذي كان تحت عنوان " الإجراءات العلمية لمنهجية الدراسة " ، جرى الوقوف أولاً على منهج الدراسة ، فرضياتها ونمط الدراسة المستخدم ، وضم المبحث الثاني مجالات الدراسة ، تصميم العينة الإحصائية ووسائل جمع البيانات ، في حين شمل المبحث الثالث تبويب وتحليل البيانات الإحصائية ، الوسائل الإحصائية وصعوبات الدراسة .

أما الفصل السادس فقد وُضع تحت عنوان " عرض وتحليل بيانات الدراسة " ، وقد تضمن المبحث الأول منه البيانات العامة ، وضم المبحث الثاني البيانات

المتعلقة بظروف العنف الأسري ضد الزوجة ، وأشتمل المبحث الثالث على البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية المؤدية إلى العنف الأسري ضد الزوجة، وأحتوى المبحث الرابع على أربعة محاور شمل المحور الأول البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج ، وضم المحور الثاني البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة ، وأحتوى المحور الثالث على البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة ، أما المحور الرابع فقد تضمن البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع .

وأخيراً ضم المبحث الرابع من الفصل السادس البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة عن العنف الأسري ضد الزوجة ، وأشتمل على أربعة محاور ، ضم المحور الأول البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوج ، والثاني البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوجة ، وشمل المحور الثالث البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الأسرة والأبناء ، وأخيراً أحتوى المحور الرابع البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على المجتمع .

أما الفصل السابع والأخير فقد تضمن ثلاثة مباحث ، إذ استعرض المبحث الأول مناقشة فرضيات الدراسة ، وتضمن الثاني نتائج الدراسة ، في حين شمل الثالث عدد من التوصيات للحد من مشكلة العنف الأسري ضد الزوجة .
ثم ختمنا الدراسة بقائمة المصادر والمراجع ، فضلاً عن الملاحق .
وتأمل الباحثة أن يكون جهدها - بعون الله تعالى - ورعاية مشرفها وأساتذتها، مثمراً ومفيداً ، وأن يشكل مصدر تشجيع وحث على إجراء دراسات أخرى أعمق وأدق لفهم هذه المشكلة ، وبما يُعزز امن واستقرار الأسرة العراقية ويحقق من خلالها وفي الوقت نفسه حالة من الاطمئنان والأمان للفرد والمجتمع معاً .



الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

تمهيد :

إن الإطار العام للدراسة له أهمية كبيرة للبحوث والدراسات ، وقد ضم الفصل الأول أربعة مباحث ، شمل المبحث الأول تحديد عناصر الدراسة من حيث (مشكلة الدراسة ، أهميتها وأهدافها) ، ويمكن القول إن تحديد مشكلة الدراسة تُعد من أهم خطوات البحث العلمي بوصفها تؤثر في جميع الخطوات التي تليها ، إذ قد يسهم تحديد مشكلة الدراسة في بلورة أهداف الدراسة وتوضيحها وبيان أهميتها والفرضيات التي تستند إليها ونوعية المعلومات والبيانات والوسائل والعينات والأمثلة والتجارب التي يمكن أن يستخدمها ، لذا يمكن القول " إن تحديد مشكلة الدراسة يساعد في بلورة منهج الدراسة وخطتها وأدواتها " (١) .

أما المبحث الثاني فقد تضمن تحديد مفاهيم الدراسة ، فبعد اختيار المشكلة يُحدد الباحث المفاهيم المرتبطة بدراسته ، وكلما أُنسَم هذا التحديد بالدقة تمكن الباحث من إجراء دراسته على أساس علمي سليم وسهل على القراء إدراك المعاني والأفكار التي يريد التعبير عنها من غير أن يختلفوا في فهم ما يقول .

في حين سلط المبحث الثالث الضوء على أشكال العنف الأسري ضد الزوجة وأخيراً تضمن المبحث الرابع بعض التفسيرات النظرية الاجتماعية لمشكلة العنف الأسري ضد الزوجة .

(١) وجيه محبوب ، طرائق البحث العلمي ومناهجه ، بغداد ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، ط ٢ ، ١٩٩٣ ، ص ٤٩ .

المبحث الأول

عناصر الدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة :

لا يستطيع احد أن ينكر ما أصاب مجتمعنا من أحداث وما ينوء به من مشكلات وما يعتريه ويعترضه من قصور ونقصٍ في الإمكانيات والتجهيزات ، التي تُحقق له الضبط والكفاءة في الأداء والدافعية في الجهد والإنجاز لنظامه الاجتماعي بصورة عامة.

فقد أصبح مجتمعنا يعيش أجواءً مليئةً بالتوتر بعد أن فقد الأمن والأمان ، ولم يقتصر العنف على ما نشاهده في الشارع أو في وسائل الإعلام ، لكنه امتد إلى أبعد من ذلك بكثير ، إذ اخترق العنف جدران المنازل ليفرض نفسه على الأسرة ، وعلى الرغم من ذلك يمكننا القول بأن العنف الذي نقرأ عنه في الصحف قد طفا على السطح ، ولا يمكن بأي حالٍ من الأحوال أخفاء آثاره أو التعتيم على مضاره أو أخطاره ، ولاسيما إذا وصلت هذه المشكلة إلى اسلوب الضرب المفضي أحياناً الذي قد يؤدي إلى العاهة المستديمة .

إلا أن الشرعية أو عدم الشرعية المتعلقة بذلك الاستخدام للقوة أو اللجوء إليها عبر عملية التفاعل بين أفراد الأسرة ، مازال يمثل مشكلة خاصة ، إذ إن الحكم بشرعية الفعل أو عدم شرعيته مسألة نسبية تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات. كما أن الإطار الأسري في المجتمع العربي عامةً ، والمجتمع العراقي خاصةً ما زال يمثل حصناً تدور في داخله أشكال مختلفة من السلوك العنيف ، وما زالت مجتمعاتنا تغض الطرف عنها لأنها تحدث ضمن الإطار المقدس بصورة مشوهةٍ .

إن البحث عن عوامل العنف الأسري قد تنوع وفقاً لتنوع المعرفة وتقدمها ، فبينما نجد أن علم النفس أهتم بالسمات الشخصية للفرد كالتوترات الداخلية ، القلق والاكنتاب في تفسير العنف ، نجد إن الدراسات الاجتماعية ترى أن العنف الأسري احد السلوكيات الاجتماعية غير المقبولة ، والتفسيرات الاجتماعية للعنف الأسري تعد



هذه المشكلة على جانب كبير من التعقيد من العوامل المؤدية إليها ، فلا يمكن إرجاعها إلى عامل اجتماعي واحد ، وعليه فإن العنف الأسري يظهر نتيجة لمجموعة من العوامل التي تضغط على الفرد وتعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه ، إذ قد يحل الإكراه والقهر والصراخ بين أعضاء الأسرة بديلاً عن التفاهم والحوار الهادئ في علاج بعض المشكلات .

وكما أن لمشكلة العنف الأسري عواملها ، فإن لها آثاراً سلبية على جميع أفراد الأسرة ، ولاسيما الزوجين والأبناء والأسرة وعلى المجتمع ، وعليه يشكل العنف الأسري تهديداً خطيراً لكيان الأسرة ولحقوق الإنسان .

لذا إن الباحثة تحاول دراسة ما تعرضت له الزوجة من عنفٍ من قبل الزوج، وما هي الظروف التي دفعت إلى تفاقم العنف ضدها ، وانعكاسات ذلك عليها وعلى الزوج والأسرة والمجتمع ؛ الأمر الذي جعلها مشكلة تستدعي الوقوف عليها ودراستها وتشخيصها وتقديم التوصيات ، لإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لها في المجتمع العراقي .

ثانياً : أهمية الدراسة :

مع إن العنف بشكلٍ عام والأسري منه بشكلٍ خاص قديم قدم البشرية ، إلا إن ظهوره بالمستوى والشدة التي نشهدها اليوم ، إنما يأتي نتيجة لسياقات وظروف اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية وسياسية .

ولعل في الظروف الاقتصادية الضاغطة وما تعرض له المجتمع العراقي من أزماتٍ وما تبعها من تغيراتٍ عميقة تركت آثارها على بنيته ، شكل بيئة مناسبة لتنامي العنف بكل مستوياته ومجالاته التي يتفاعل في إطارها الأفراد ، ابتداءً من الأسرة وانتهاءً بالمجتمع ، فقد أصبح العنف سيد الموقف وبات اللجوء إليه أو التهديد به لفض المشكلات البسيطة أو المعقدة أمراً محتوماً .

فأهمية هذه الدراسة تبرز من الخطورة التي تنطوي عليها مشكلة العنف الأسري ، بوصفها مؤشراً لحدوث كثير من الانقسامات والتناقضات والتوترات داخل نطاق الأسرة ، ونظراً لما تلحقه هذه المشكلة من آثارٍ مدمرة على أفراد الأسرة خاصةً الزوجة والأطفال وحتى الزوج وانعكاس ذلك على كيان الأسرة والمجتمع ، جعل

الباحثة تفكر في إمكانية تقديم صورة واقعية للعنف الأسري في المجتمع العراقي يمكن أن يُنتفع منها للحد من هذه المشكلة .

من جهةٍ أخرى ، تأتي أهمية الدراسة لكونها تطرق باب مؤسسة الأسرة وتكشف عن مشكلةٍ طال أمدها وكانت الضحية فيها الزوجة والأبناء ، إذ أن سلوكيات العنف الأسري هي من السلوكيات المسكوت عنها ، لأنها تُعد من خصوصيات الأسرة التي لا يحق لأحد الإطلاع عليها .

ثالثاً : أهداف الدراسة :

يمكن إيجازها بالنقاط الآتية :

١. محاولة توفير قاعدة معلومات تصف مشكلة العنف الأسري ضد الزوجة ، لغرض الإضافة العلمية في هذا المجال ، إذ تقوم الدراسة بتحليل مشكلة العنف من منظور اجتماعي ومن وجهة نظر الزوجات المعنيات بالأمر .
٢. ألكشف عن أشكال العنف الأسري ضد الزوجة على وجه الخصوص.
٣. التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية بشكلٍ مباشر أو غير مباشر إلى العنف الأسري ضد الزوجة .
٤. ألتعرف على الآثار الناجمة عن العنف الأسري ضد الزوجة على كلٍ من الزوج ، الزوجة ، الأسرة ، الأبناء والمجتمع وأمنه .
٥. محاولة الخروج بإستراتيجية ملائمة للحد على الأقل من هذه المشكلة في الأسرة العراقية .

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة

يُعد تحديد المفاهيم العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي ، فمن واجب الباحث أن يعمل على تحديد المفاهيم التي يستخدمها ، وكلما اتسم التحديد بالدقة والوضوح سهل على القراء الذين يُتابعون البحث إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها (١) .

فالمفاهيم العلمية تُعد بمثابة المرتكزات الأساسية للدراسة التي نستطيع من خلالها رسم صورة واضحة عن موضوع الدراسة وأهدافها ، ليكون القارئ المتخصص وغير المتخصص على بينةٍ منها . ومادام موضوع الدراسة يركز على دراسة " العنف الأسري ضد الزوجة " فإن هذا المبحث سيركز على تحديد المفاهيم الخاصة بذلك وهي :

١ . العنف : " Violence "

يُقصد بالعنف من الناحية اللغوية " الخرق بالأمر وقلة الرفق به ، وهو ضد الرفق ، وعنف به عنفاً و عنافة أخذه بشدة وقسوة ولامه وغيّره ، واعتنف الأمر أخذه بعنف وأتاه ولم يكن على علم ودراية به " (٢) .

وهكذا تُشير كلمة " عنف " في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ ، وعليه فقد يكون العنف سلوكاً فعلياً أو قولياً (لفظياً) . وفي اللغة الإنكليزية ، " فإن الأصل اللاتيني لكلمة " Violence " هو "Violenta" ، والتي تعني إظهاراً عفويّاً وغير مراقب ، كرد على استخدام القوة المتعمد ، أي استخدام القوة بشكلها المباشر والفوري " (٣) .

(١) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٣ ، ١٩٧١ ، ص ١٢٢ .

(٢) لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، بيروت ، دار المشرق ، ط٣٥ ، ١٩٧٣ ، ص ٥٣٣ .

(٣) ف . دينيوف ، نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي ، ترجمة سحر سعيد ، سوريا ، دار دمشق ، ١٩٨٢ ، ص ١٢٢ .

وعليه فإن العنف يُقصد به " الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة ، لإلحاق الأذى بالأشخاص والأضرار بالمتلكات ، ويتضمن ذلك معاني العقاب والتدخل في حريات الآخرين " (١) .

وهكذا يتضح إن مفهوم العنف في اللغة الإنكليزية يُشير إلى السلوك الفعلي الذي ينطوي على استخدام غير مشروع للقوة المادية .

ويظهر إن الدلالة اللغوية لكلمة العنف في اللغة العربية أوسع من دلالتها في الإنكليزية ، ففي الأول يشمل العنف إلى جانب استخدام القوة المادية أموراً أخرى لا تتضمن استخداماً فعلياً للقوة ، أما في الثانية ، فالعنف يقتصر على الاستخدام الفعلي للقوة المادية .

ونلاحظ إن عملية تحديد مصطلح العنف تتجاوز دلالتها اللغوية المباشرة ، سواء في العربية أو الإنكليزية ، فللعنف معاني عديدة منها معنىً سياسي ، قانوني ، نفسي واجتماعي .

فالعنف من الناحية السياسية يُعرف بأنه " استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين ، شاملاً كافة أعمال الشغب ، الأذى والتدمير التي يُقصد منها تحقيق أهداف سياسية " (٢) .

وهذا ما يؤكد صديق الأسود في كتابه الموسوم " علم الاجتماع السياسي " إذ يصبح العنف سياسياً عندما تكون أهدافه ودوافعه سياسية ، فهو أعمال التمزيق والتدمير والأضرار التي يكون الغرض منها واختيار أهدافها وضحاياها والظروف المحيطة بها ، ذات دلالات سياسية ، تتحو إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثاره على النظام الاجتماعي " (٣) .

(١) A . S . Hornby , oxford Advanced learner's Dictionary of current English , oxford , oxford university press , 21 impression , 1986 , p⁹⁵⁷ .

(٢) د. حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٧) ، ط ٢ ، ١٩٩٩ ، ص ٤٨ .

(٣) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده) ، بغداد ، دار الحكمة ، ١٩٩١ ، ص ٥١ .

ومن الناحية القانونية يُقصد بالعنف " الاستخدام غير القانوني لوسائل وأساليب القسر المادي أو البدني ، ابتغاء تحقيق أهداف شخصية أو جماعية " (١) .
وعليه حُدد مفهوم العنف من الناحية القانونية " بالاعتماد على الطبيعة الاندفاعية " Impulsive " التي تتميز بها السلوك العنيف ، إذ غدت القوة بمثابة علامة مميزة في مجموعات معينة من الجرائم ، وهي التي تُعرف بجرائم العنف ، ومن أمثلتها القتل ، الاغتصاب وأحداث الإصابات الجسدية " (٢) .
وعلى الرغم من إن العنف بالمعنى القانوني يتمثل بجرائم الاعتداء على الحياة أو سلامة البدن ، وان انتهاك حق الحياة وسلامة الجسم يُعد النموذج الأصلي للعنف ، إلا إن المشرع العراقي - وفي حدود الباب الخاص بالجرائم الماسة بحياة الإنسان وسلامة بدنه - ذكر مصطلح العنف صراحةً في مادتين فقط في قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته ، إذ تعني المادة (٤١٠) بجريمة الضرب المفضي إلى الموت ، والمادة (٤١٢ / ١) تعني بجرائم الجرح والضرب والإيذاء العمد (*) وُعِد العنف " وسيلة من وسائل الاعتداء على حق الإنسان في سلامة جسمه ومساوياً بعقاب أفعال العنف سواء ترتب عليها أذى نفسياً أو مادياً بذات العقوبة المقررة لأعمال الجرح والضرب " (٣) .

(١) د. مصطفى عمر التير ، اتجاهات جرائم العنف في مجتمع عربي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣ ، العدد ٥ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٧ ، ص ٤٧ .

(٢) ت . شوبيلوف ، مشاكل البحث العلمي عند دراسة العنف من وجهة نظر علم الجريمة ، ترجمة محمود رياض الشافي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ٣٧ ، السنة العاشرة ، القاهرة ، مطبعة اليونسكو ، ١٩٧٩ ، ص ١٥٨ .

(*) للمزيد من المعلومات يُنظر : نبيل عبد الرحمن حياوي ، قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته ، بغداد ، مطبعة الزمان ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) سلطان الشاوي ، الجرائم الماسة بسلامة الجسم ، مجلة العلوم القانونية ، المجلد ١٠ ، العدد ٢ ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠ .

وفي إطار علم النفس استُخدم مفهوم العنف ليُشير إلى " نمط من أنماط السلوك الذي ينتج عن حالة إحباط ويكون مصحوباً بعلامات التوتر ، الغضب ، الهياج والمعاداة ، ويحتوي على نية مُبيتة لإلحاق ضررٍ بشخصٍ آخر " (١) .

أما من الناحية الاجتماعية فقد عُرف العنف بأنه " سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية ، يصدر عن طرف قد يكون فرداً ، جماعة ، طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادية ، اجتماعية وسياسية ، مما قد يتسبب في إحداث أضرار عديدة " (٢) .

أما التعريف الإجرائي للعنف والذي يتناسب مع هذه الدراسة فهو:

سلوك أو فعل يقوم باستخدام وسائل القهر والقوة أو التهديد باستخدامها يصدر عن طرف بهدف إخضاع طرف آخر ، لغرض تحقيق أهداف مرفوضة اجتماعياً وقانونياً ؛ الأمر الذي يُلحق أضراراً مادية ومعنوية .

بعض المفاهيم المرتبطة بمفهوم العنف :

يتداخل مفهوم العنف مع عدد من المفاهيم الأخرى القريبة منه في المعنى ، مما يؤدي أحيانا إلى الخلط بينها ، ومن أهم المفاهيم التي يجب التمييز بينها هي العدوان ، القوة ، الصراع الاجتماعي والقهر .

أ- العدوان : " Aggression "

غالباً ما يُستخدم العنف والعدوان على أنهما مترادفان ، فالعدوان يُعرف على أنه " كل فعل يتسم بالعداء تجاه الموضوع أو الذات وبهدف الهدم والتدمير ، ويقوم

(١) د. جليل وديع شكور ، العنف والجريمة ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ١٩٩٧ ، ص ٣٢ .

(٢) ليلي عبد الوهاب ، العنف الأسري (الجريمة والعنف ضد المرأة) ، دمشق ، دار المدى ، ١٩٩٤ ، ص ١٦ .

به الفرد لإلحاق الأذى بشخصٍ آخر في صورٍ مختلفةٍ سواءً باستخدام القوة الجسمية أو بالتعبير اللغوي أو الحركي " (١) .

وعلى الرغم من التشابه بين العنف والعدوان ، إلا إن هناك اختلاف واضح بين الباحثين في تحديد العلاقة بين المفهومين ، إذ يرى البعض " إن العدوان هو الشكل النفسي للعنف وبأمكانه في أية لحظة أن يتخذ شكلاً خارجياً مادياً " (٢) .

بينما يرى البعض الآخر " إن العدوان سبب لظهور العنف ، فلا يوجد عنف من دون شعور عدواني مسبق " (٣) .

ب- القوة : " Power "

يُقصد بالقوة " القدرة الاجتماعية على إصدار قرارات مُلزمة ، يترتب عليها نتائج بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع أو المجتمع المحلي " (٤) .

ويشتمل هذا المفهوم على مجموعة من العناصر التي يمكن حصرها بما يأتي:

١. القوة قدرة اجتماعية ، ويعني ذلك إن الأفراد يمتلكون القوة بوصفهم

أعضاء في المجتمع وليس كـشخصيات مستقلة تملك القوة، " لذا فإن

القوة يجب أن ترتبط بوضع اجتماعي يشغله الفرد في مجتمعٍ أو

جماعة ، كما إنها تُمارس داخل تنظيم أو مؤسسة ، وقد تُمارس القوة

بشكلٍ فردي أو جماعي " .

٢. إن الذي يوضّح جوهر القوة هي القرارات المُلزمة ، إذ إن إلزامية

القرارات تكشف عن الطابع الاجتماعي للقوة ، فإذا كانت القرارات

(١) سمير الكرخي ، العنف (المفاهيم ، المصطلحات ، الدوافع والأسباب) ، بحث منشور على

الأنترنت في مجلة النبأ ، العددان ٦٧ - ٦٨ ، ٢٠٠٢ ، ص ٢ :

www.Annabaa.org/pastnba/index.htm .

(٢) Sharon S . Brehm and others ، Social Psychology ، New york ، Houghton Mifflin company ، 5ed ، 2002 ، p. 392 .

(٣) جليل وديع شكور ، العنف والجريمة ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .

(٤) د. احمد زايد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، قطر ، دار قطري بن الفجاءة ، ط ١ ، ١٩٨٨ ،

ص ١١١ - ١١٢ .

مُلزمة فمعنى ذلك إن الأطراف المتلقية لهذه القرارات سوف تتقبلها حتى رغماً عنهم ، لأنهم يُعدونها شرعية ، أي قانونية (١) .

وكما هو واضح من تعريف القوة انه يختلف عن مفهوم العنف ، من حيث الشرعية ، فبالرغم من إن مفهوم القوة من أكثر المفاهيم تداخلاً مع مفهوم العنف ، إذ يُعرف العنف على انه " احد أشكال القوة التي تستدعي بذل الجهود لتدمير أو إلحاق الضرر بالأشخاص سواء كانوا أفراداً أو جماعات من اجل السيطرة عليهم أو إخضاعهم " (٢) .

ويؤكد " كراهام وكور " إن هناك ترابطاً وثيقاً بين القوة والعنف ، " فالعنف هو سلوك موجه نحو إيقاع الأذى بالناس والإضرار بالملكية ، أما القوة فهي الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام العنف لإجبار الآخرين على أن يعملوا ما لا يريدون " (٣) .

إلا إن هناك اختلافاً أكده الباحثون في استخدامهم للمفهومين ، هذا الاختلاف يكمن في معيار الشرعية ، " إذ إن القوة عندما تكون شرعية أو أخلاقية تُسمى قاعدة أو قانوناً أو سلطة ، وعندما تكون غير شرعية أو لا أخلاقية فعند ذلك ستُسمى عنفاً أو إرهاباً " (٤) .

(١) المصدر نفسه ، ص ١١٢ - ١١٣ .

(٢) محمد محفوظ ، أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي ، مجلة النبأ ، العدد ، ٧٨ ، السنة الأحادية عشر ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والأعلام ، ٢٠٠٥ ، ص ٩ .

(٣) احمد زكي بدوي ، معجم العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٧٧ ، ص ٣٨٢ .

(٤) باسمه كاظم البركات ، أساليب الاحتواء و التعامل مع الأزمات وعلاقتها بالتوجه نحو القوة الاجتماعية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٧٤ .

ج- الصراع الاجتماعي : " Social Conflict "

عرف " لويس كوزر " " Lewise Coser " الصراع الاجتماعي على انه "نضالٌ حول قيم وأحقية المصادر والقوة والمكانة النادرة ، حيث يستهدف الفرقاء المتخاصمين من خلاله ، الإضرار بمنافسيهم أو التخلص منهم " (١) .

فالصراع هو " عملية قاصمة بين طرفين أو أكثر يكونوا على جهتين متعارضتين وتتصف بالروح العدائية ، هدفها الإضرار بالطرف الآخر ، تحطيمه، شله وسحقه " (٢) .

يتضح من مفهوم الصراع الاجتماعي ، إن هناك تشابه مع مفهوم العنف من حيث الإضرار بالطرف الآخر وإلحاق الأذى به .

من جهةٍ أخرى ، يُعد العنف الوسيلة التي تعمل على تشكيل الصراع الاجتماعي وإيجاده من عمليات التنافس " فعندما تكون المنافسة غير سليمة أي إن كل طرف من الأطراف يكون مستعداً لاستخدام أسلوب العنف ضد الطرف الآخر، فإن ذلك قد يؤدي إلى تحويل هذه المنافسة إلى صراع خفي أو ظاهر " (٣) .

د- القهر " Coercion "

يُعرف القهر " بأنه السلوك القائم على أو الناتج عن الإكراه ، الضغط والتهديد باستخدام القوة من قبل شخص أو منظمة أو قانون " (٤) .

كما يُعرف القهر بأنه " القوة التي يستخدمها النظام الاجتماعي ممثلاً بهيئاته لمنع حدوث العنف بين الأفراد ، وإخضاع الآخرين لإرادتهم ، فالناس يفعلون ما هو

(١) ارفنج زايتلن ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (دراسة نقدية) ، ترجمة د. محمود عودة و د. إبراهيم عثمان ، الكويت ، ذات السلاسل ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٨ .

(٢) د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، بغداد ، مطابع التعليم العالي ، ١٩٩٠ ، ص ٩٧-٩٨ .

(٣) دينكن ميشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة د. إحسان محمد الحسن ، بغداد ، دار الحرية ، ١٩٨٠ ، ص ٧٨ .

(٤) روبرت نيسبت وروبرت بيران ، علم الاجتماع ، ترجمة جريس خوري ، بيروت ، دار النضال ، ط ١ ، ١٩٩٠ ، ص ٧٥ .

متوقع منهم لأنهم مضطرون لذلك ، أما إذا امتنعوا عن القيام بما هو متوقع منهم ، فسوف يواجهون التهديد باستخدام العقاب أو الحرمان من الموارد أو الحقوق " (١) .

لذا تتضح مما سبق العلاقة بين القهر والعنف ، إذ يُستخدم المفهوم للإشارة إلى ممارسات ذات طبيعة مشتركة تدل على القوة ، الإلزام ، الإكراه ، الضغط والإيذاء .

من جهةٍ أخرى ، فأن العنف قد يظهر كرد فعل إزاء ممارسات القهر من قبل النظام الاجتماعي ، فالأخوين فيرا بيند " Feiera bends " تناولا القهر "باعتباره أولاً عقاباً يوجه لمنع العدوان ، كما نظرا إليه ثانياً على أساس انه شكل من أشكال الحرمان الذي يؤدي إلى الإحباط ومن ثم العدوان ، ذلك العدوان الذي يلعب الحرمان دوراً في تشكيله وتحريكه " (٢) .

إذ إن " عمليات الضبط تعني إن ثمة إذعانا أو خضوعاً " Submission " ضرورياً من قبل المحكومين ، ولكن عندما يتحول الضبط إلى قهر عندئذ يصبح الإذعان أو الخضوع استجابة تضرر ردود أفعال قد تظهر على شكل عنف جماعي أو فردي " (٣) .

ومن هنا تظهر العلاقة بين العنف والقهر ، فالعنف يُعد الوجه الآخر للقهر .

٢. الأسرة " The Family "

(١) د. محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) عاطف فؤاد ، العنف والدولة (تحليل لبعض الإسهامات النظرية مع إشارة خاصة لعلاقة ظاهرة العنف بممارسات القهر) ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٢٩ ، العدد ١ ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٩٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .

تُشير كلمة الأسرة في اللغة العربية إلى الدرع الحصينة والعشيرة ، وهو من أسرة فلان أي رهطة الادينين لأنه يتقوى بهم " (١) .

كما تُشير إلى " التآزر ، التناصر والتضامن ، إذ قد تكون الأسرة صيغة أخرى للفعل آزر بمعنى ناصر وقوى وشدّد بتبديل السين بالزاي ، وهو أمر معروف وكثير الحدوث في اللغة العربية " (٢) .

أما مفهوم الأسرة اصطلاحاً فقد اختلفت الآراء حول تحديده ، فهناك من يُشير إلى وجود الأسرة بوجود الأم وأطفالها ، بينما يُشير آخرون إلى إنها توجد بوجود العلاقة المترابطة بين الزوج والزوجة وأطفالهما الذين يسكنون معاً (٣) .

بينما يعدّها بعض الباحثين " إنها الجماعة التي تجعل إنجاب الأطفال شرعياً وتُثبت الأدوار الاجتماعية للأب بطريقةٍ ما " (٤) .

إلا إن دوركايم " Durkheim " عبر عن كل ذلك بقوله " إن الجماعة التي تتكون من أعضاء تربطهم صلة الدم ويتفقون على العيش سوية من دون أن يرتبط بعضهم بالآخر بالتزامات مُحددة يستطيع أي عضو أن ينفصل عن الجماعة بحسب رغبته وفي أي وقت يشاء ، لا يمكن أن يُطلق على هذه الجماعة اسم " الأسرة " ، فالعيش تحت سقفٍ واحد ليس شرطاً كافياً في تكوين الأسرة ، كما إن رابطة الدم لا تكفي أيضاً ، إذ إن الأطفال غير الشرعيين لا يدخلون في الأسرة ، لذلك ينبغي أن يتوافر لوجود الأسرة شروط أخرى وهي تحديد الحقوق والواجبات التي يقرها المجتمع ، ومعنى ذلك إن وجود الأسرة رهين بوجود نظام اجتماعي يُحدد الصلة بين

(١) بطرس البستاني ، محيط المحيط (قاموس مطول في اللغة العربية) ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٧٧ ، ص ٩ .

(٢) زهير حطب ، تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٧٦ ، ص ٤٣ .

(٣) د عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦ .

(٤) د. محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، دون تاريخ ، ص ١٥٩ .

أعضائها وهذه الصلة قانونية وأخلاقية وتوضع تحت رقابة المجتمع والرأي العام " (١)

إن هذه الصلة القانونية هي التي تجعل من الأسرة نظاماً اجتماعياً ، إذ تمنح لكل عضو من أعضائها حقوق وواجبات معينة ، كما إن الزواج هو الوسيلة التي تكسب الأسرة طابعها الشرعي والإنساني أيضا .

ويُشير مفهوم الأسرة إلى " الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني ، وتقوم على المقتضيات التي يقتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تُقرها المجتمعات المختلفة ، ويُعد نظام الأسرة نواة المجتمع ، لذلك كانت أساساً لكل النظم " (٢) .

كما يُشير مفهوم الأسرة إلى " اتحاد تلقائي تؤدي إليه القدرات والاستعدادات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الاجتماع ، وهي بأوضاعها ومراسيمها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة والطبيعة التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية ، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي ، ويتحقق ذلك بفضل اجتماع اثنين لا غنى لأحدهما عن الآخر ، وهما الرجل والمرأة بصورة يقرها المجتمع " (٣) .

كذلك تُشير الأسرة إلى " وحدة أو منظمة اجتماعية تضم عدداً من الأفراد يختلفون عن بعضهم من حيث السن والجنس ، أي تشمل اثنين من البالغين أو أكثر وتتضمن الإشباع الجنسي ، التعاون الاقتصادي ، الإنجاب ورعاية وتربية الأطفال ، كما تتميز على الأغلب بالسكن الموحد وتخضع لعادات وأعراف وتقاليده وأنظمة وقوانين المجتمع " (٤) .

(١) السيد محمد بدوي ، المجتمع والمشكلات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) احمد زكي بدوي ، مصدر سابق ، ص ١٥٢ .

(٣) د. زيدان عبد الباقي ، الأسرة والطفولة ، القاهرة ، دار الشباب للطباعة ، ١٩٨٠ ، ص ٣ .

(٤) مليحة عوني القصير ود. معن خليل عمر ، المدخل إلى علم الاجتماع ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨٤ .

لذا فإن مفهوم الأسرة يُشير إلى " مجموعة من الأشخاص تتوحد وترتبط فيما بينها عن طريق الزواج والدم أو التبني وتتخذ لها منزلاً مُحدداً ، ويتصل أفراد الأسرة احدهم بالآخر عن طريق الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها كل من الزوج والزوجة ، الأب والأم ، الابن والابنة والأخ والأخت ، ومن خلال هذه الأدوار يتم خلق أو إيجاد ثقافة مشتركة داخل الأسرة " (١) .

ويمكن أن تُعرف الأسرة إجرائياً :

جماعة اجتماعية تتكون من أعضاء يعيشون حياة اجتماعية واقتصادية مشتركة ، ويتفاعلون مع بعضهم البعض على وفق أدوارهم المختلفة ، وتكون الأسرة ملزمة بتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية الأبناء وتنشئتهم وتوجيههم وفقاً للمعايير والقوانين المقررة في المجتمع ؛ مما يوفر الاستقرار لكل أفرادها والحماية من العنف في الأسرة ، فتقوى بذلك وحدة البنية الأسرية.

٣. العنف الأسري " The Family Violence "

يُقصد بالعنف الأسري من الناحية القانونية " استخدام غير شرعي للقوة ، قد يصدر عن واحد أو أكثر من أعضاء الأسرة ضد آخر أو آخرين فيها ، بقصد قهرهم أو إخضاعهم وبصورة لا تتفق مع حريتهم وإرادتهم الشخصية ولا تقرها القوانين المكتوبة أو غير المكتوبة " (٢) .

ومن الناحية النفسية يُعرف العنف الأسري بأنه " استخدام القوة من قبل احد أفراد الأسرة ضد شخص آخر فيها ، للإكراه أو الإجبار لتحقيق مطالب أو للإذلال والعقاب ، أو ببساطة للتخلص من التوتر وإظهار القوة " (٣) .

(١) James W . Vander , Sociology , The core , New york , mc Graw – Hill , Inc , 3ed , 1993 , p . 275 – 276 .

(٢) د. جليل وديع شكور ، العنف والجريمة ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

(٣) د. سليم القيسي ، العنف في الأسرة (العنف الموجه ضد الزوجة خاصة) ، مجلة راية مؤتة ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ٢٨ .

أما من الناحية الاجتماعية فقد عُرف " العنف الأسري " بأنه " احد أنماط السلوك العدوانى الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة ، وما يترتب على ذلك من تحديد لادوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة ، وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي - الاجتماعى السائد في المجتمع " (١) .

واستقرت منظمة الخدمة الاجتماعية بمقاطعة سانتا كلارا ، قسم خدمة الأسرة والأطفال ، كاليفورنيا ١٩٩٧ ، على التعريف الآتى لمعنى " العنف الأسري " "محاولة التسلط وفرض السيطرة وبعث الخوف باستخدام العنف أو أية وسائل أخرى من الإيذاء ، حيث يمارس المعتدى سيطرته باستخدام العنف الجسدى أو الإيذاء المعنوي أو الإيذاء الجنسي أو الضغط الاقتصادي أو العزل والتهديد أو الإكراه ، وتختلف شدة العنف الأسري من أسرة إلى أخرى ولكن فرض القوة والسيطرة هو الهدف الرئيسي للمعتدى " (٢) .

وإجرائياً يمكن أن نعرّف " العنف الأسري " :

هو استخدام العنف بكافة أشكاله أو احدهما من قبل احد أعضاء الأسرة ضد شخص آخر فيها ، ؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بالشخص من خلال تعمد الاهانة ، أتلاف الممتلكات ، الحرمان من الحاجات الأساسية وسلب الحرية ؛ مما يشكل مشكلة لا تقف آثارها عند حدود الحياة الفردية الخاصة أو الأسرة التي يقع فيها العنف ، وإنما تشمل المجتمع بشكلٍ عام ، وفي جوانب مختلفة من حياة فئة ليست باليسيرة من أفرادها .

٤. العنف ضد الزوجة : " Violence against the Wife "

لقد عُرف العنف ضد الزوجة تعريفات مختلفة حسب وجهات نظر الباحثين، إذ عرّفه الدكتور سليم القيسي في بحثه الموسوم (العنف في الأسرة) بأنه " إساءة جسدية وعدوانية ضد الزوجة على يدي زوجها ، وتؤدي إلى حدوث أذى جسدي

(١) ليلي عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٢) د. فهد بن سعود اليحيا ، العنف العائلي ، مجلة الأمن والحياة ، العدد ٢٤٠ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠ .

ومعنوي ناتج عن وجود سبب يعود أما للزوج أو للزوجة؛ مما قد يؤدي إلى تهديد سلامة البناء الأسري " (١) .

كما تعرّفه بنة بوزبون في بحثها الموسوم (العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية) بأنه " سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية ضد الزوجة ويتخذ أشكالاً متنوعة ، فقد يكون لفظياً (شتماً) أو بدنياً (ضرباً) أو اعتداءً جنسياً ؛ مما يؤثر على الزوجة نفسها وعلى وظائفها المتعددة في المجتمع " (٢) .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا ، واستناداً لمعلومات الباحثين في دراساتهم عن الأزواج الذين يمارسون العنف ضد زوجاتهم ، فقد توصلوا إلى تحديد أنماط معينة قد يتصف بها الزوج العنيف ، فقد أشار " البو " " Elbow " إلى أربعة أنماط للزوج العنيف :

- **النمط الأول :** الرجل المسيطر الذي يُعامل شريكته كما لو كانت شيئاً مملوكاً له ، ويسعى بسلوكه العنيف إلى تحقيق السيطرة التامة عليها .
- **النمط الثاني :** الرجل المتناقض انفعالياً والذي يعيش عادةً مشاعر حادة ومنتقضة إزاء زوجته ، وتغلب عليه التبعية الانفعالية للشريكة فيحاول بإخلاص الحصول على رضاها وعفوها عن ثورات الغضب والعنف التي لا يُسيطر عليها (٣) .
- **النمط الثالث :** ويُدعى بالمُهذب المُزيف ، وهو الرجل الذي يسعى في سلوكه إلى تحسين صورته في أعين الآخرين على حساب عفويته ، مما يُزيد مشاعر القلق التي تتراكم إلى أن تحين لها فرصة الانطلاق في ثورة غضب يتم خلالها تفرغ التوتر من خلال سلوك العنف والعدوان .

(١) د. سليم القيسي ، مصدر سابق ، ص ٢٧-٢٨ .

(٢) بنة بوزبون ، العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية ، المنامة ، المركز الوطني للدراسات ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٩-٧٤ .

(٣) د. جليل وديع شكور ، العنف والجريمة ، مصدر سابق ، ص ١٢٤-١٢٥ .

• **النمط الرابع :** ويُدعى المتوحد بالشريك ، وهو الرجل الذي يرى في شريكته جزءاً من ذاته ، وكل محاولة للشريك تهدف إلى الاستقلال العاطفي أو الاقتصادي أو الاجتماعي تُزيد شعوره بالتهديد فيزداد تالياً احتمال ظهور العنف عنده ^(١) .

من ناحية أخرى توصلت العديد من الدراسات إلى إن العنف ضد الزوجة يمر عبر مراحل ، إذ اعتبرت " اليانور والكر " " E . Walker " ، إن مشكلة العنف ضد الزوجة تمر عبر أطوار نمو دوري للتوتر ، يجري عبر ثلاث مراحل تتكرر دورياً هي :

• **المرحلة الأولى :** ويُلاحظ فيها تزايد التوتر في العلاقة بين الزوجين بشكلٍ تدريجي ، لأسباب مختلفة وقد تكون تافهة ، وبأخذ العنف في هذه المرحلة شكلاً لفظياً أو رمزياً معتدلاً نسبياً .

• **المرحلة الثانية :** تبدأ عندما يرتفع التوتر إلى درجة تفوق عتبة التحمل عند احد الطرفين ، وفيها يظهر العنف الجسدي واللفظي بأشد صورته من طرف واحد أو من كلا الطرفين ، ويؤدي هذا العنف الظاهر دورة في خفض التوتر .

• **المرحلة الثالثة :** إذ يظهر فيها سلوك الزوجة الأنسحابي ، ويشعر فيها الزوج بتأنيب الضمير فيحاول استرضاءها بطرقٍ شتى وينجح عادةً في ذلك ، فتأخذ العلاقة بينهما شكلاً تسميه " والتر " " شهر العسل الدوري " ، ثم بعد مضي بعض الوقت يعود التوتر للارتفاع من جديد تدريجياً ، وهكذا تتأسس المراحل الواحدة بعد الأخرى ^(٢) .

^(١) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

^(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .

ويُنظر ايضاً :

Michelle Rice , Domestic Violence , U . S , Department of veterans affairs , 2006 , p. 4 : =

وإجرائياً تُعرف العنف ضد الزوجة :

هو سلوك يتسم بالقسوة يصدر عن الزوج تجاه زوجته ويتخذ أشكالاً متنوعة، فقد يكون جسدي ، نفسي ، جنسي ، لفظي ، صحي واقتصادي ، وقد تعود عوامله أما للزوج أو الزوجة نفسها أو الأسرة أو المجتمع ؛ مما قد يترتب عليه آثاراً سلبية على الزوج ، الزوجة ، الأسرة والأبناء وعلى المجتمع وأمنه .

المبحث الثالث

أشكال العنف الأسري ضد الزوجة

إن الزوجة قد تتعرض في بعض الأسر إلى أشكال العنف البدني أو النفسي شتى ، من خلال جميع الدرجات سواء من الترهيب النفسي إلى الشتم والإهانة والانتقاص من قيمتها الإنسانية إلى الأذى البدني ، ويدخل في هذا الإطار أيضاً الضرب والاعتداء الجنسي على الزوجة ، ومن الملاحظ إن سلوك الزوج العنيف قد يتخذ شكلاً واحداً أو قد يتغير ويتبدل مع الوقت ، إذ قد يؤدي إلى ازدياد احتمال ظهور العنف عنده بأشكاله المختلفة .

وقد أوضح إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٣ في المادة الثانية ، أشكال العنف الأسري ضد المرأة كالتالي (١) :

- | | |
|--------------------------------|------------------|
| " The Physical Violence " | ١ . العنف الجسدي |
| " The Psychological Violence " | ٢ . العنف النفسي |
| " The Sexual Violence " | ٣ . العنف الجنسي |

١ . العنف الجسدي : "The Physical Violence"

يُعرف العنف الجسدي بأنه " استخدام الأيدي والأرجل أو أي أداة من شأنها إلحاق الألم بالمرأة وترك آثاراً واضحة على جسدها والذي يتخذ أشكالاً متنوعة مثل الضرب ، الحرق ، الدفع ، الخناق ، الرمي وشد الشعر" (٢) .

ومما لا شك فيه إن مثل هذا السلوك يُعد انتهاكاً لحرية الإنسان ، وإن ممارسته يُعد منافياً لحقوق الإنسان وفقاً لما جاء في إعلان حقوق الإنسان (١٩٤٨)

(١) د. محمود شريف بسيوني ، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، الوثائق العالمية ، المجلد الأول ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٦٠ .

(٢) Richard T – Schaefer and Robert P . Lamm ، Sociology ، New York ، McGraw – Hill ، Inc ، 5ed ، 1995 ، p . 384 – 385 .

، الذي تشير المادة الخامسة منه إلى إنه " لا يجوز إخضاع احد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو الإحاطة بالكرامة " (١).

ويؤكد كثير من الأخصائيين " إن العنف الجسدي قد يصل في بعض الأحيان إلى درجة من الشدة والقسوة إلى ضرورة إخضاع المرأة للعلاج الطبي أو حتى النفسي " (٢).

ومما لاشك فيه إن القوانين تُعاقب على هذا النوع من العنف وتسمح للزوجة بطلب الطلاق ، إذا ثبتت تعرضها لذلك ثبوتاً طبيياً ، إذ يشير قانون الأحوال الشخصية العراقي لذلك بموجب المادة الأربعون بأنه " لكل من الزوجين طلب التفريق ، إذا اضر أحد الزوجين بالزوج الآخر أو بأولادهما ضرراً يتعذر معه استمرار الحياة الزوجية " (٣).

٢. العنف النفسي : "The Psychological Violence"

يُعد العنف النفسي شكلاً آخر من أشكال العنف الأسري الذي يُمارس ضد الزوجة ، ويُعرف بأنه " كل الأعمال المسيئة إلى نفس وكرامة الفرد ، ويُعبر هذا النوع من العنف عن أشكال الضغط غير المباشرة والمستترة على وعي الناس ونفسياتهم " (٤).

ويتجلى في إهمال الزوجة ، عدم المبالاة بها من قبل الزوج ، عدم الاستماع إلى آراءها ، انتهاك حقوقها الأساسية ، إقامة علاقات غير مشروعة مع نساء أخريات ، معاملة الزوج لزوجته بفضاظة وخشونة والتهديد بالطلاق .

(١) رياض العطار ، انتهاكات حقوق الإنسان في العراق ، الجمعية العراقية لحقوق الإنسان فرع سوريا ، ٢٠٠١ ، ص ٣٥ .

(٢) Claude A . Allen (ed) , Domestic Violence Symposium , 2002 , p.1.
www. Ojp . usdoj – gov / vawo / nac / Allen remarks .htm .

(٣) صباح صادق جعفر ، قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته ، بغداد ، مطبعة وزارة العدل ، ط٨ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧ .

(٤) عبد الناصر حريز ، الإرهاب السياسي (دراسة تحليلية) ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦ ، ص ٤٦ - ٤٧ .

كما إن العنف النفسي اشد أنواع العنف خطراً على الصحة النفسية للزوجة ، مع انه قد لا يترك آثاراً مادية عليها ، وهذا النوع لا تُعاقب عليه القوانين العربية عموماً ، والقانون العراقي خصوصاً .

٣. العنف الجنسي : " The Sexual Violence "

يُقصد بالعنف الجنسي " لجوء الزوج إلى استخدام قوته أو سلطته لممارسة الجنس مع زوجته دون مراعاة لرغباتها الجنسية ، أو ربما إجبارها على ممارسة أساليب جنسية خارجة على قواعد الخلق أو قيام الزوج بدم عاداتها الجنسية أو اسلوبها الجنسي بقصد إذلالها أو تحقيرها " (١) .

وعليه يتجلى ذلك العنف في معاملة الزوجة جنسياً ويدخل في هذا الإطار الاغتصاب " The Rape " ، الذي يُعد من أقسى أنواع هذا النوع من العنف (٢) .
ومما لاشك فيه إن مفهوم (الاغتصاب الجنسي) " يتحدد أصلاً بالعلاقة الجنسية مع الأنثى غير الزوجة ، وذلك على اعتبار إن العلاقة الجنسية مع الزوجة هي حق من حقوق الزوج على زوجته " (٣) .

ولكن من ناحية أخرى ، فإن اتصال الزوج جنسياً بزوجته من دون رضاها وموافقتها يُعد اغتصاباً أيضاً ، ويشير لذلك المعنى القاموسي " للاغتصاب الزوجي " والذي يُقصد به " نيل شيء بالعنف والإكراه ، وعليه يصبح كل جماع يتم رغم معارضة الزوجة بالفعل أو القول أو التفكير حالة اغتصاب مكتوم " (٤) .

وبالرغم من إن المشرع العراقي لم يتعرض كسائر القوانين العربية لمشكلة الاغتصاب الزوجي ، مستنداً في ذلك إلى القاعدة الشرعية التي تمنح الزوج الحق

(١) بنة بوزيون ، مصدر سابق ، ص ٦٢ .

(٢) David O . Sears and others , Social Psychology , New Jersey , prentice – Hall , Inc , 7th ed , 1991 , p 359 .

(٣) علي كمال ، الجنس والنفس في الحياة الإنسانية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج ٢ ، ١٩٩٤ ، ص ٢٤٢ .

(٤) حسان عباس ، العنف العائلي ضد المرأة ، بحث منشور على الانترنت في مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠١ ، ص ٢ :

في إجبار زوجته على المعاشرة الزوجية كأثر من آثار عقد الزواج ، فلا جريمة ولا عقاب ، وطبقاً للمادة (٣٩٣) من قانون العقوبات العراقي " لا يتصور وقوع الاغتصاب من الزوج على زوجته ما دام الركن المادي لجريمة الواقعة تقتضي وقوع الفعل على محل محرم ، فإذا كان المحل يتصف بصفة الحلية كان الفعل مشروعاً بقيام الزوجية " (١) .

أما التشريعات الدولية الحديثة المعنية بحقوق المرأة ، فترى إن العلاقة الزوجية ما هي إلا غطاء للعنف الأسري المرتكب ضد الزوجة مما يقتضي الاعتراف بالاغتصاب الزوجي " ليس بوصفه جريمة فحسب بل بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان ، لذ قامت بأدرجه ضمن أنواع العنف الموجه ضد المرأة في إطار الأسرة " (٢) .

وعليه فإن معالجتنا للانتهاك الجنسي هنا يدخل في إطار العنف وليس في إطار الجنس ، لان الاغتصاب هو فعل واهانة ، ويستخدم الجنس فيه كوسيلة للتعبير عن العنف وتفريغ طاقات عدوانية ، إذ إن العنف الجنسي الذي قد يمارسه الزوج على زوجته قد يكون جزءاً من سلوك أوسع يتسم بسوء التصرف مع الزوجة ، والذي قد يشمل الضرب والتجريح والإذلال وغير ذلك من مظاهر سوء المعاملة والتي لا ترتبط زمنياً بالعلاقة الجنسية .

من ناحية أخرى ، فإن هناك أنواعاً أخرى من العنف التي تواجه الزوجة ، إذ أشار إليها العديد من الباحثين والدراسات منها :

٤. العنف اللفظي : " The Verbal Violence "

(١) يعقوب يوسف الجدوع ومحمد جابر الدوري ، الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة في التشريع الجنائي العراقي ومدعمة بقرارات محكمة تمييز العراق ومحكمة النقض المصرية ، النجف ، مطبعة النعمان ، ١٩٧٢ ، ص ١٣-١٤ .

(٢) Amnesty International USA , Sexual Violence , stop Violence against Women , 2006 , p²⁻³ :
www . amanesty USA . org / stop violence / fact sheets / sexual violence . html .

يُعد العنف اللفظي نوع آخر من أنواع العنف الأسري ضد الزوجة ، وقد تكون ممارسته يومية من خلال استخدام ألفاظ تجرح المرأة وتحط من كرامتها وأدميتها والخارجة في صيغ كلامية بذينة وقاسية " ويتجلى هذا العنف في رفع الصوت عند المخاطبة ، الإهانة ، الشتم ، السب ، التحقير المتمثل بنعت الزوج للزوجة بألفاظ بذينة والتي قد تُعد اشد وقعاً من الضرب ، إحراج الزوجة أمام الآخرين بألفاظ وتصرفات قاسية ، وصم الزوج للزوجة بالاتهامات الباطلة ، إذ يقف العنف اللفظي عند حدود الكلام الذي يرافق الغضب ، وذلك من اجل الإيذاء أو خلق جو من الخوف " (١).

والواقع إن العنف اللفظي قد يكون أقسى من العنف الجسدي ، لان الزوجة التي تسمع باستمرار من زوجها كلمات بذينة مثل : يا غبية ، يا حيوانة ، يا سخيصة، وغيرها من الألقاب التي تحط من كرامة الزوجة ، قد تصل إلى مرحلة تفقد فيها ثقها بنفسها ، ومما لاشك فيه إن هذه الإهانات للزوجة والتقليل من شأنها وقيمتها تُعد إذلالاً ، والإذلال يتنافى مع ابط حقوق الإنسان .

٥. العنف الصحي : " The Healthy Violence "

ونعني بالعنف الصحي " فرض ظروف صحية غير مناسبة على الزوجة وحرمانها من التمتع برعاية صحية مناسبة لظروفها ، " ويتجلى العنف الصحي في الإجهاض ألقسري(*)، الإجبارة على الحمل المتعدد وعدم السماح لها بالتنظيم ،

(١) د . خولة احمد يحيى ، الاضطرابات السلوكية والانفعالية ، عمان ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٦ .

(*) الإجهاض ألقسري " Induced Abortion " يعني من الناحية الطبية قطع الحمل وعدم استمراره، ويكون قبل الشهر السابع من الولادة ، ويطلق هذا المصطلح غالباً على فقدان الحمل خلال الأشهر الثلاثة الأولى ، والإجهاض قد يكون تلقائياً أو مدبراً .

- ينظر محمد صبحي نجم ، الجرائم الواقعة على الأشخاص ، الأردن ، دار الثقافة ، ط٢ ، ١٩٩٩ ، ص ١٤٤ .

وحرمانها من مراجعة الطبيب لسبب أو لآخر وحرمانها من التغذية الجيدة ؛ مما قد يؤثر سلباً على صحتها وسوء أحوالها البدنية " (١).

ومما لاشك فيه إن " عدم إتاحة الرعاية الصحية الشاملة للمرأة الحامل ، قد يُعد السبب الرئيسي لمعاناة كثير من النساء وحتى وفاتهن " (٢) .

كما تؤكد إحدى الدراسات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة "U.N.O" United Nations Organization " بأن " تكرار الولادات دون مراعاة الشروط الصحية ، قد يؤدي إلى التسبب في حالة وفاة الأمهات ، إذ إن ربع أو ثلث وفيات الأمهات قد تحدث عندما تكون الولادات متقاربة ، أي عندما تكون المدة بين ولادة طفل وآخر أقل من سنتين " (٣).

ولا يخفى على احد بأن للعنف الصحي خاصة للمرأة الحامل آثاراً سلبية على صحة المرأة والجنين ، إذ إن تعرض النساء للضرب والتجريح ينطوي على نتائج خطيرة على صحة الأم الحامل قد تتمثل في حصول النزف الدموي أو إجهاض الجنين . كما إن العنف في أثناء مدة الحمل والولادة غالباً ما يكون امتداداً للعنف قبل الحمل على الرغم من حاجة المرأة خلال هذه المدة إلى رعاية أسرتها ولاسيما الزوج ، وعليه فإن الحمل لا يحمي الزوجة من هذا العنف .

إذ إن هذا النوع من العنف قد يكون مرتبطاً بما يخضع الزوج لدرجات الرجل الإنجابية أو بالحمل غير المرغوب فيه ، مما قد يسبب تعرض النساء للعنف خلال مدة الحمل والولادة والمتمثل بالعنف اللفظي المتضمن كلمات التحقير والشتيم في

(١) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، صحة النساء العربيات ، عمان ، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ، ١٩٩٣ ، ص ٢٥

(٢) جودي ل . جاكوبسون ، صحة المرأة في فترة الإنجاب (الخطر الكامن) ، ترجمة د . احمد عبد الله ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة ، ط ١ ، ١٩٩٣ ، ص ٨ .

(٣) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وفاة نصف مليون امرأة كل عام (ما هو الحل؟) ، مجلة الأمن والحياة ، العدد ١٠٧ ، السنة العاشرة ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٩١ ، ص ٣١ .

وقت تكون فيه الزوجة بأمس الحاجة لمشاعر الحب والعناية النفسية ، لذا فهذه ليست أمومة بمفهوم الصحة النفسية(*) " Psychological Health " (١).

٦. العنف الاقتصادي : " The Economical Violence "

بالرغم من الاختلاف القائم بين العديد من الباحثين فيما يمكن اعتباره عنفاً أم لا، إلا انه هناك شبه إجماع على إن العنف المادي أو الاقتصادي ، هو احد هذه الأشكال والذي يعني به " فرض الرجل لسيطرته وسيادته ، وذلك بالضغط على الزوجة من الناحية الاقتصادية ، كحجب النفقة عليها (البخل) ، السيطرة على مدخلاتها المادية وعدم تلبية حاجات المنزل الأساسية " (٢).

وللدكتور عبد الخالق الختاتنة رأي في هذا الموضوع إذ يؤكد " إن الزوجة قد تتعرض للعنف الاقتصادي في إطار الأسرة من قبل الزوج ، إذ يستخدم الزوج الجانب الاقتصادي كوسيلة للضغط عليها ، ومن ذلك التلكؤ في إعالة الأسرة بقصد إذلال المرأة مادياً ، منعها من العمل ، السيطرة على راتبها دون استثماره في تلبية احتياجات الزوجة الشخصية أو متطلبات الحياة الأسرية ، أو اعتماد الإنفاق الأسري على راتبها فقط " (٣) .

(*) الصحة النفسية ، هي الشرط أو مجموعة الشروط اللازم توافرها حتى يتم التكيف بين المرء نفسه وكذلك بيئته وبين العالم الخارجي تكيفاً يؤدي إلى أقصى ما يمكن من الكفاية والسعادة لكل من الفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه هذا الفرد .

- يُنظر د. عبد العزيز القوصي ، أسس الصحة النفسية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ط ٩ ، ١٩٨١ ، ص ٧ .

(١) د. وضاح سيد وهبة ، أضواء على خفايا النفس ، سوريا ، شعاع للنشر والعلوم ، ط ١ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) أليسا دلتا فو ، العنف العائلي ، ترجمة نوال لايقة ، سوريا ، دار المدى للثقافة والنشر ، ١٩٩٩ ، ص ٥٠ .

(٣) د. عبد الخالق الختاتنة ، العنف ضد المرأة (دراسة في أسبابه واتجاهاته) ، مجلة راية مؤتة ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ٤١ .

والواقع إن هذه الأشكال جميعها متداخلة فيما بينها ، فالزوجة التي تتعرض للعنف الجسدي قد تكون بالضرورة قد مرت أو عايشة أنواعاً أخرى من العنف ، كالنفسي ، الجنسي ، اللفظي ، الصحي والاقتصادي لأنها غالباً ما تسبق العنف الجسدي أو تعقبه .

المبحث الرابع

بعض التفسيرات النظرية الاجتماعية لمشكلة العنف

الأسري ضد الزوجة

إن مشكلة العنف ضد المرأة ترتبط بالعديد من العوامل ؛ الأمر الذي جعل تفسيرها بنظرية واحدة منفردة أمراً غير دقيق ، ومن هنا جاءت الحاجة إلى ضم نظريتين أو أكثر أحيانا لدراسة العنف ، لنستطيع تحليل هذه المشكلة ، لذا سوف نورد بعض النظريات الاجتماعية التي ترتبط بمتغيرات الدراسة بشكلٍ أو بآخر ، ومن هذه النظريات هي :

١. النظرية البنائية الوظيفية : "The Structural Function Theory"

تدور فكرة هذه النظرية حول " تكامل الأجزاء في كل واحد ، بتحليل العلاقة بين الأجزاء والكل ، بمعنى إن كل عنصر في المجموعة يُساهم في تطور أو صياغة الكل ، فأصحاب هذه النظرية يرون أن أي نسق اجتماعي أو نظام يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة ، وبالتالي فإن كل جزء من أجزاء النسق يكون وظيفياً ، إذ أن لكل جزء وظيفته " (١) .

ومن أشهر رواد هذه النظرية هو "تالكوت بارسونز" " Talcott Parsons " الذي يؤكد بأن " هناك نسقاً اجتماعياً يقوم فيه الأفراد بأفعال تجاه بعضهم البعض ، وهذه الأفعال عادةً ما تكون منظمة لان الأفراد في النسق يشتركون معاً في الاعتقاد في قيم معينة وفي أساليب مناسبة من السلوك ، وبعض هذه القيم يمكن أن نسميها معايير ، والذين يتبعون هذه المعايير يتصرفون بشكلٍ متشابه في المواقف المتشابهة ، وهذا ما يحقق بالمجتمع وما نسميه " التوازن الاجتماعي " Social Equilibrium " ، وهذا التوازن مهم جداً في المجتمع ، ويتم التوازن والمحافظة عليه عن طريق أسلوبين هما التطبيع الاجتماعي والضبط الاجتماعي " (٢) .

(١) John J . Macionis , Sociology , New Jersey , prentice – Hall , 8ed , 2001 , p . 15- 16 .

(٢) د. محمد الغريب عبد الكريم ، الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، ط٢ ، ١٩٨٢ ، ص ١١١ .

من جهةٍ أخرى ، يؤكد بارسونز بأن " الأسرة وحدة بنائية وهي الوحيدة التي تستطيع القيام بمهمة إعداد الصغار وتنشئتهم بغرس القيم والمعتقدات وجميع الرموز الثقافية والمبادئ الاجتماعية ، لذا فإن أهمّ وظيفتين تقوم بهما الأسرة من وجهة نظر بارسونز ، هما وظيفتا التنشئة الاجتماعية وتكوين شخصية البالغين من أبناء المجتمع " (١) .

وقدم " بارسونز شروطاً ضرورية لدوام وجود النسق الاجتماعي وتوازنه ، وتسمى هذه الشروط المتطلبات الوظيفية (Functional Requisites) ، أو الحاجات الأساسية (Basic Needs) لبقاء النسق ، وهذه المتطلبات هي : (٢)

أ- التكيف Adoption

ب- تحقيق الهدف Goal Attainment

ج- التكامل Integration

د- خفض التوتر والمحافظة على بقاء النمط Pattern Maintenance

وإذا قمنا بتطبيق هذه المتطلبات الوظيفية لبقاء أي نسق ومنها النسق الأسري، فإنها تكون على النحو الآتي :

أ- التكيف : حيث يُشير إلى ضرورة تكيف الأسرة أو تلاؤمها مع البيئة الاجتماعية والطبيعية التي تعيش فيها ، وهذا ما يُسمى بالتكيف الاجتماعي .

ب- تحقيق الهدف : فجميع الأنساق الاجتماعية بما فيها الأسرة بحاجة إلى سببٍ للبقاء أو الوجود ، وهذا يعني وجود أهداف فردية وجمعية يتعين بلوغها مع إيجاد الوسائل الملائمة لتحقيقها ، فسبب بقاء الأسرة هو من أجل المحافظة على بقاء المجتمع ودوامه (٣) .

(١) Gerard O' Donnell , Mastering Sociology , Britain , Macmillan education Ltd, 1985 , p. 45 .

(٢) أيان كريب ، النظرية الاجتماعية (من بارسونز الى هابرماس) ، ترجمة د. محمد حسين غلوم ، الكويت ، دار المعرفة ، ١٩٩٩ ، ص ٧٤ .

(٣) د. سناء الخولي ، الأسرة والحياة العائلية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، دون تأريخ ، ص ١٢٣ .

ج- **التكامل** : يُشير إلى العلاقة بين الوحدات أو الأجزاء داخل النسق ، فالأسرة مسؤولة عن تدعيم روابط التماسك بين أجزاء النسق ، وهذا يعتمد إلى حدٍ بعيدٍ على وضع المجتمع الذي تعيش فيه الأسرة ، فعندما يكون المجتمع ثابت نسبياً وتعمل أنماط الجماعة بصورة محكمة فإن الوحدة الأسرية لا تصبح مشكلة ، أما في المجتمعات المتغيرة فإن تنقل أعضاء الجماعة وتغيرهم قد يزيد من صعوبة التوصل إلى وحدة ثابتة (١) .

د- **خفض التوتر أو المحافظة على بقاء النمط** : يُركز هذا المطلب على الموقف الداخلي في النسق الأسري ، فهو يهتم لما للأفراد الفاعلين من توقعات وإيديولوجيات وقيم ، فقد يُعاني الفرد من صراع الدور واللامعيارية وتكون الأسرة في هذه الحالة هي المسؤول الأول عن مواجهة هذه المتطلبات ، حيث تمتص التوتر وتعطي الوقت وتمنح الاهتمام من داخل عملية التنشئة الاجتماعية لأعضائها ، بحيث تطبعهم تبعاً للإيديولوجيات والقيم الخاصة بالنسق ، ولما كان الأطفال يتعلمون هذه القيم داخل محيط الأسرة ، فإن أحد واجباتها الأساسية أن تعمل على تماثل أعضائها وامتصاص توتراتهم ، وبدون أنجاز هذه الوظائف لا يمكن للنسق الأسري أن يوجد وكذلك المجتمع " (٢) .

وعليه فإن المتطلبات الأربعة السابقة من وجهة نظر " تالكوت بارسونز " هي أساسية في نسق الأسرة ، ذلك لان الفشل في إنجاز هذه المتطلبات يؤدي إلى زيادة التوتر في العلاقة بين أفرادها ومن ثم العنف ؛ مما يؤدي إلى انهيار الأسرة. وباختصارٍ فإن هذه النظرية تهتم بالطرائق التي تحرص على توفير درجة عالية من التوازن بين عناصر البناء الاجتماعي وأنماط السلوك والتكامل والثبات النسبي

(١) المصدر نفسه ، ص ١٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

للأسرة والمجتمع ، وعلى هذا الأساس تنظر البنائية الوظيفية للعنف الأسري ضد الزوجة من منطلق موقعه في السياق الاجتماعي ، " فهو إما أن يكون نتاجاً لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية ، تلك التي تنظم وتوجه السلوك، أو انه نتيجة لطغيان اللامعيارية وفقدان التوجيه والضبط الاجتماعي الصحيح ، وبذلك يجرفهم هذا التيار إلى العنف ، أو ربما يكون الأفراد عنيفين فيسلكون طريقهم بعنفٍ لأنهم لا يعرفون طريقة أخرى للحياة غير تلك " (١) .

٢. النظرية التفاعلية الرمزية : "The symbolic Interaction theory"

ألتكريز الأساسي للفكرة ينصب على إن " الفرد يعيش في عالم من الرموز المحيطة به في كل موقف أو تفاعل اجتماعي يتأثر بها ويستخدمها يومياً وباستمرار ، ويتضح استخدام الفرد للرموز من خلال معانيها للتعبير عن حاجاته الاجتماعية ورغباته الفردية ، وتتجلى أهمية الرموز عند استخدامها من قبل أفراد المجتمع على صعيد الممارسة اليومية في الحياة الاجتماعية ، إذ يتعلم الفرد من خلال تفاعله مع الآخرين المحيطين به بشكلٍ شعوري أو لا شعوري استخدام الرموز ، مثل استخدام اللغة أو تحريك الرأس للدلالة على الرفض أو القبول " (٢) .

ووفقاً لهذه النظرية فإن التفاعل الرمزي في الأسرة يُشير إلى " دراسة التفاعل والعلاقات الشخصية بين الزوج وزوجته وأولادهما ، وعلى هذا فسلوك الأفراد في الأسرة ما هو إلا تفاعل اجتماعي ، وانعكاس للرموز التي يشاهدها الفرد ، ويتأثر بها سلباً أو إيجاباً في مواقف الحياة اليومية بشكلٍ مباشر " (٣) .

ويُعد " جورج هيربرت ميد " " George H. Mead " أحد أقطابها ، إذ يرى "أن المجتمع حصيلة العلاقة المتفاعلة بين العقل والنفس البشرية ، وأن الوعي بالذات والشخصية إنما هو نتاج للقدرة الإنسانية على الاتصال باستخدام الإشارات والأصوات الرمزية ، واللغة عنده تمثل الخاصية المميزة للإنسان وقد ظهرت نتيجة

(١) بنة بوزيون ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .

(٢) William C . Levin , Sociological Ideas (Concepts and Applications) , California , wadsworth , Inc , 3ed , 1991 , p . 63 .

(٣) د. سناء الخولي ، مصدر سابق ، ص ١٣١ .

للتفاعل بين الأفراد ، وكانت أول صورة لها هي الإشارات التي يُعد بها الإنسان عند انفعالاته منذ وجوده في الأسرة " (١) .

والذات لدى الفرد تتكون من خلال عملية التفاعل الرمزي ، " إذ يولد الطفل في بيئة مليئة بالإشارات والرموز التي يستخدمها أفراد الأسرة من حوله ، وعن طريق ملاحظة الطفل لتكرار ممارسة هذه الإشارات والرموز من قبل الأب والأم، يبدأ بإدراك هذه الإشارات بأنها عامة ، وتحمل معاني خاصة بها ، وبالتالي يقوم بتقليدها في هذا الاستعمال الرمزي ، لكي يحصل على مكانة اجتماعية داخل الأسرة " (٢) .
والإشارات عند " ميد " تعني السلوك الاجتماعي ، وأوضح " ميد " ثلاث مراحل لتطور النفس البشرية هي :

١. **مرحلة التقليد الأولية** : إذ إن الطفل يقوم بتقليد ومحاكاة بعض

الأدوار الاجتماعية به ، كدور الأب ، الأم ، الإخوة والأخوات عن طريق القيام بالدور (اخذ الدور / تقمص الدور) "Role Taking" (٣) .

٢. **مرحلة التقليد الثانوي** : وفي هذه المرحلة تتسع دائرة معارف الطفل

ويتسع محيطه الاجتماعي ، وهنا يبدأ بتقليد دور المدرس أو البطل الرياضي (تقليد الآخرين) ، وان اتخاذ دور الغير بالنسبة "لميد" هو اتخاذ مواقف الأفراد الآخرين ومواقف الجماعة الاجتماعية المنظمة التي ينتمي هو والأعضاء الآخرين إليها ، وتكون العملية الاجتماعية العامة والخاصة بخبرة وسلوك الجماعة معروفة للفرد عن طريق خبرته الخاصة ، وبذلك يستطيع أن يواجه بل يتحكم في سلوكه بصورة واعية سواء أكان ذلك يتعلق بعلاقاته بالجماعة الاجتماعية ككل أو بالأشخاص المشتركين فيها " (٤) .

(١) بنة بوزيون ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

(٢) د. سناء الخولي ، مصدر سابق ، ص ١٣٣ .

(٣) William C . Levin , op . cit . , p. 58 .

(٤) د. سامية محمد جابر ، الفكر الاجتماعي (نشأته واتجاهاته وقضاياها) ، بيروت ، دار العلوم العربية ، ط ١ ، ١٩٨٩ ، ص ١٦٨ .

٣. مرحلة الاهتمام بقيم واتجاهات المجتمع : في هذه المرحلة يُهتم بالقيم والضوابط الاجتماعية للمجتمع المحلي ، وقد سمي " ميد " هذه المرحلة الأخذ بتقييم الآخرين ، إذ أن اتخاذ موقف الجماعة من قبل الأفراد أطلق عليه " تعميم الغير " " Generalized Other " (١).

ويقتضي هذا المفهوم للذات أيضاً وصفاً لعملية التنشئة الاجتماعية ، " ففي حياة الفرد تأخذ الحركات العشوائية باكتساب المعاني شيئاً فشيئاً ، عندما يتعرف على الحركات التي لها معنى عند الآخرين ، ثم يتعلم الطفل اخذ ادوار أفراد آخرين ، وكلما كبر تعلم أن يُنسق نشاطاته مع نشاطات الآخرين ، وأن ينظر إلى نفسه كما تنظر إليه الجماعة ، ثم يصبح قادراً من خلال الأقران (الأصدقاء) على رؤية نفسه في إطارٍ أوسع ، إلى أن يصبح قادراً على أخذ دور الآخر العام " The " generalized other " باصطلاح " ميد " ، أي إلى المرحلة التي يستطيع بها رؤية نفسه كما يراه المجتمع كله ، وبكلماتٍ أخرى ، يصبح لدى الفرد عند هذه النقطة نوع من الضمير الاجتماعي " (٢) .

وعليه فإن النظرية التفاعلية الرمزية في دراستها للأسرة ، تركز على عمليات التفاعل التي تشتمل على الأدوار الأسرية واتخاذ القرارات وارتباطها بالمنزلة في سياق الهيكل الأسري . كما تهتم بالتنشئة الاجتماعية وتقليد الدور أو الجماعة المرجعية وترتكز على العمليات الداخلية للأسرة ، فإن وحدة الدراسة فيه تقوم أساساً على العلاقات بين الزوج والزوجة وكذلك الأبناء ، وما تتضمنه هذه العلاقات من أنماط سلوكية وعمليات التكيف .

لذلك فهي تركز عند دراسة العنف الأسري ضد الزوجة ، على العلاقات السلبية بين الزوج والزوجة والأبناء التي قد تولد العنف ، إذ تتناول مظاهر الاتصال السلبي بين أفراد الأسرة الواحدة ، وتأثير مشاهدة الأبناء للعنف بين الأبوين ودوره المستقبلي في استعارة هذا العنف لغرض ممارسته مستقبلاً في أسرهم بعد البلوغ أو الزواج (تعلم العنف) ، " إذ يُلاحظ التفاعليون إن عملية تعلم العنف تتم من خلال عملية

(١) William C . Levin , op . cit . , p. 59 .

(٢) أيان كريب ، مصدر سابق ، ص ١٣٤ .

تعلم الأدوار المرتبطة بالنوع (الجنس) ، إذ تجد أن الأبناء وخاصةً الذكور ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية هذه ، يتم تعليمهم سلوك العنف من خلال تشجيعهم على الخشونة والاستغلال والاعتماد على النفس، بينما في الجانب الآخر يتم تعليم الإناث الطاعة والتبعية " (١) .

وفي ضوء التفاعلية الرمزية فإن سلوك العنف ضد الزوجة ، هو سلوك متعلم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، ومن خلال تقليد الأدوار كتقليد الأبناء سلوك الأب العنيف ؛ مما يؤدي إلى توليد العنف مرةً أخرى ، من خلال سلوك الأبناء العنيف في حياتهم العلائقية والعامّة .

٣. النظرية الصراعية : " The Conflict Theory "

تُركز هذه النظرية على فكرةٍ أساسية ، وهي إن العنف الذي يحدث في المجتمع إنما هو إفراز طبيعي لذلك الميراث العظيم من الظلم التاريخي ، " إذ أن الإطار العام لنظرية الصراع يتركز على صراع الأدوار ، الشعور الشخصي بالحرمان بين ما يرغب فيه الناس وما يحصلون عليه ، وبين انخفاض المستوى الاقتصادي مع توافر الحرمان النسبي ؛ مما يزيد من النزوع نحو العنف نتيجةً للإحساس بالظلم الاجتماعي ، وانعدام العدالة الاجتماعية وسيطرة القيم المادية" (٢) .

وقد عنيت النظرية الصراعية بالعنف ، وبحثت في الصور المختلفة التي يظهر فيها ، والتي تتراوح ما بين الخلافات والمشاحنات الشخصية إلى الصراع الطبقي والحروب الدولية . كما تناولت العوامل المختلفة المؤدية إلى العنف وأرجعتها إلى جذرٍ واحد وهو الملكية الخاصة .

إذ أن " العنف كما يؤكد الماركسيون لا ينتمي إلى الطبيعة البشرية ، بل هو ظاهرة تاريخية وعنف تاريخي ، فإذا زالت أسبابه وهو الملكية الخاصة والانقسام الطبقي ، أندثر تماماً وحل الود والوئام " (٣) .

(١) بنة بوزيون ، مصدر سابق ، ص ٤٥ .

(٢) Rodney Stark , Sociology , Canada , wadsworth , division of Thomson Learning , Inc , 2001 , p . 115-116 .

(٣) ليلي عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

إذ يرى أصحاب هذه النظرية " أن العنف هو نتاج لذلك القهر الذي يتعرض له الناس ، إذ إن ضحايا القهر يستعيرون غالباً نفس الأسلوب التعسفي الذي أستخدم ضدهم ، وربما جاء ذلك نتيجة لحالات الضغط والاضطراب والإحباط التي يُعانون منها فيسلكون غالباً سلوك العنف والحدة في وجه أصدقائهم ، وأهلهم بدلاً من الأشخاص الذين قاموا بقهرهم ، وذلك لعدم قدرتهم على توجيهه لهم " (١).

كما يرى أصحاب هذه النظرية ، إن العنف سلاح قوي في النزاع بين المرأة والرجل ، ويُعد أحد الوسائل الأساسية لغرض سيطرة الرجل على زوجته وأسرته ، والماركسية أكثر وضوحاً وقرباً في تفسير علاقات القوى غير المتكافئة بين المرأة والرجل في مختلف العصور ، " فالتتبع التاريخي لدونية المرأة يظهر جلياً من خلال علاقات الملكية ونمط الإنتاج السائد ، وفي الوقت الذي عملت فيه المرأة وكسبت الثروة والمال ، وارتفعت مكانتها وعلا شأنها وتساوت مع الرجل ، فعندما عادت للبيت وتركت العمل وسادت الملكية الخاصة ، قل شأنها وعمت دونيتها" (٢).

لذا " تُعد المرأة الفئة المُستغلة حسب النظرية الماركسية ، إذ تعمل الطبقة المُستغلة لإبقاء دونيتها وتبعيتها ، وتحاول جاهدةً منعها من التغيير ، ويتضح ذلك في محاولة الرجل منع زوجته من العمل والتعليم ، أو حرمان الأب لابنته من اختيار شريك الحياة ، لإبقاء سيطرته وقمعه عليها " (٣) .

من جهةٍ أخرى يُعد " كوزر " " Coser " ، من المنظرين الذين يؤكدون الجانب الايجابي للصراع في استمرار الأنساق وتكيفها ومنها النسق الأسري ، "ففي كتابيه (وظائف الصراع الاجتماعي) و (العنف الداخلي كجهاز لفض الصراع) ، قدم " كوزر " دراسةً منسقةً للعلاقة بين التماسك الاجتماعي والصراع والعنف ، والذي ينشأ عندما لا يجد الأفراد أو الجماعات من يستمع لهم " (٤) .

(١) بنة بوزيون ، مصدر سابق ، ص ٤٩ .

(٢) ليلي عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(٤) رشيد الدين خان ، العنف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ترجمة راشد ألبراي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ٣٧ ، السنة العاشرة ، القاهرة ، مطبعة اليونسكو ، ١٩٧٩ ، ص ١٤٥ .

وقد أبرز " كوزر " من خلال دراسته عن الصراع ، الجوانب الايجابية للعنف ، وما يمكن أن يؤديه من وظائف للجماعة " كالتضامن الداخلي للأفراد ، التكيف للتطورات الخارجية وأئتلاف الجماعات المتأثرة بالصراع ، فضلاً عن أثره في ظهور قيم جديدة أو إعادة بناء القيم السائدة بشكلٍ يتناسب مع المتغيرات المستحدثة " (١) .

إذ يؤكد " كوزر " الجانب الايجابي للصراع في استمرار الأنساق وتكيفها ومنها النسق الأسري ، وفي ذلك يقول " إذا أخذنا الأسرة كنسق في حالة تكرار المشاجرات بين الزوج وزوجته وتعمق الخلافات بينهما ولجوءهما إلى حل الصراعات من دون الطلاق . فإن كل ما نستطيع أن نقوله حول نسق الأسرة بشكلٍ عام هنا انه مستمر ولم يتعرض للانهايار ، لكننا لا نستطيع أن نقول شيئاً حول ما إذا كان الصراع وظيفياً أو لا وظيفياً (حسن أو سيئ) بالنسبة للأسرة ، لكن نستطيع أن نُعرّفه عن هذا الصراع هو ما يترتب عليه بالنسبة للزوج والزوجة والأطفال ، هل انتصرت وجهة نظر الزوج أم الزوجة ، أم حدث نوع من التوفيق بين وجهتي النظر ؟ ما ألثمن الذي دفعه كل عضو من الأسرة من أجل استمرارها " (٢) .

فإذا ما دفعت المرأة الثمن وكانت " كبش الفداء " حسب رأي " كوزر " ، يكون الصراع هنا سلبياً وإيجابياً للأسرة ، لأنها تنازلت عن حقوقها مقابل الحفاظ على بناء الأسرة من غير تفكك ، ويغلب أن تكون المرأة هي الضحية لا الزوج ، ويشاركها في ذلك الأطفال ، ويبقى الزوج القاهر سيد الموقف وصاحب الأمر والنهي .

٤. النظرية النسوية والعنف الذكوري "Feminist Theory and Male Violence"

منذ بداية السبعينات لعبت الحركة النسوية دوراً أساسياً في إثارة الحوار المجتمعي حول مشكلة العنف ضد المرأة ، " وقد اختارت الحركة العمل على تطوير نظريات اجتماعية حول العنف وليس الاعتماد فقط على التفسيرات التي طرحها علماء الاجتماع والسلوك في ذلك الوقت ، وقد أثمر هذا الجهد بتطوير النظرة للعنف الذكوري " Male Violence " ضد المرأة ، وإخراجها من إطارها الضيق الذي

(١) د. معن خليل عمر ، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع ، الإمارات ، مطابع البيان التجارية ، ١٩٨٩ ، ص ١٤٢ .

(٢) ارفنج زابتن ، مصدر سابق ، ص ١٨٠ .

أعتمد لوقتٍ طويل على معالجة العنف على أساس أنه قضيةٌ فرديةٌ مُحددة النطاق تقع نتيجةً للحالة النفسية التي يعاني منها الذكر الذي يُمارس العنف ، ووضعها في إطارها الصحيح الذي يُحلل مشكلة العنف ضد المرأة في إطار النظام الأبوي القائم ، والذي يستخدم السيطرة والتسلط وبالتالي القوة والعنف في فرض السلطة والسيادة " (١)

إذ يرى أصحاب هذه النظرية ، إن نقطة البداية في فهم العنف ضد الزوجة تكمن أصلاً في " العلاقة التي تربط المرأة بالرجل عبر التأريخ ، فالعلاقات الاجتماعية في جميع المجتمعات مبنية في الأصل على سيطرة الرجل على المرأة ، وتقوم على أساس التقسيم النوعي " (٢) .

لذا فإن طبيعة العلاقة التي تحكم المرأة بالرجل داخل الأسرة ، مازالت تحكمها بقايا علاقات العبودية التي تأسست تاريخياً مع نشأة الملكية الخاصة وسيطرة الحضارة الكورية في ظل سيادة النظام الأبوي الذي أعطى السلطة المطلقة للرجل وفرض على المرأة الخضوع بالقوة ، لذا فإن دُعاة هذه النظرية تؤكد بأن المجتمعات المعاصرة على الرغم من كل ما طرأ عليها من تغيرات ، تبقى مجتمعات (ذكورية - أبوية) ، وان الأسرة تتشكل بناءً على أوامر أبوية ، "فالأسرة برأيهم تقوم بتثنية الأطفال على أساس يدعم التباين النوعي للأدوار ، مما يحافظ على بقاء واستمرار النظام الأبوي ، كما يؤكدون أن للنظام الأبوي والقيم العنيفة التي تعد النساء ملكية للرجل تساهم برأيهم في استمرار العنف ضد المرأة " (٣) .

(١) رنا فؤاد عيسى ، العنف ضد النساء (ظاهرة ضرب الزوجات) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ١٨ .

(٢) John J . Macionis and Ken Plummer , Sociology (a global introduction) , Britain, prentice Hall – Inc , 1997 , p . 483 .

(٣) د. حلمي ساري ، العنف الأسري بين علم الاجتماع والقانون ، بحث منشور على الانترنت في مجلة سطر المعرفة (المحور الاجتماعي) ، ٢٠٠٣ ، ص ٣ :

الفصل الثاني

دراسات سابقة

تمهيد .

المبحث الأول : دراسات عراقية .

المبحث الثاني : دراسات عربية .

المبحث الثالث : دراسات أجنبية .

مناقشة الدراسات السابقة .

تمهيد :

تناول هذا الفصل دراسات سابقة لمشكلة العنف ضد الزوجة في بيئات جغرافية واجتماعية مختلفة ، ارتبطت بشكل أو بآخر بمضمون هذه الدراسة .

إن الدراسات السابقة تسلط الضوء على نقاط مهمة منها تساعد الباحث على إعداد دراسته بجانبها النظري والميداني ، إذ تعرفه على المناهج والأدوات والعينة التي استخدمت ويمكن أن تُستخدم في دراسته ، فضلاً عن المتغيرات التي تناولتها الدراسات السابقة ، ويمكن له أن يختبر تلك المتغيرات في حالة عدم اختبارها ميدانياً ، أو أن يعيد اختبارها في حالة وجود مسافة زمنية طويلة بين دراسته والدراسات السابقة ، أو أن يربط تلك المتغيرات بمتغيرات أخرى جديدة ، فضلاً عن ذلك إن الدراسات السابقة تساعد الباحث في أن يبدأ من حيث انتهى الباحثون السابقين ، وبذلك يتمكن من أن يضيف أفكاراً جديدة . كما إن الدراسات السابقة تعرفه بالنتائج التي تم التوصل إليها ، ليتمكن من المقارنة بين تلك النتائج ونتائج دراسته من حيث الاتفاق والاختلاف وسبب ذلك ، وخالصة القول إن الدراسات السابقة توسع منظورات الباحث نحو دراسته ، مما يمكنه من تجاوز الصعوبات التي تعترضه .

وقد أمكن تصنيف نماذج من هذه الدراسات إلى عراقية وعربية وأجنبية ، وقد رُتبت على وفق التسلسل الزمني لإجرائها ، لان مثل هذا التصنيف يساعد في الوصول إلى نتائج الدراسات السابقة على نحو منتظم ودقيق .

وقد قُسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي ما يأتي :

- المبحث الأول : دراسات عراقية .
- المبحث الثاني : دراسات عربية .
- المبحث الثالث : دراسات أجنبية .

المبحث الأول

دراسات عراقية

١. دراسة د. كوثر إبراهيم فاضل الموسومة :

" العنف الأسري ضد المرأة " (*)

استهدفت هذه الدراسة النظرية التعرف على أهم أسباب العنف الأسري ضد المرأة ، الوقوف على أهم آثاره ، التعرف على أهم أنواعه وتحديد نظرة مستقبلية لواقع المرأة العراقية وإبعادها عن مصادر العنف والاضطهاد في المجتمع العراقي .

أما أهم الاستنتاجات التي خرجت بها الباحثة فهي :

١. لقد ناقشت الدراسة العنف الأسري الموجه ضد المرأة في المجتمع العراقي، وأكدت بأن هناك عوامل أثرت سلباً في زيادة العنف ضد المرأة تمثلت تلك العوامل بالعادات والتقاليد الاجتماعية والحرب في المجتمع العراقي ، إذ إن العادات والتقاليد الاجتماعية قد تفرض أحياناً بقاء العنف ضد المرأة وتبريره ، أما الحروب والاضطرابات داخل المجتمع فلا تقتصر على تعريض المرأة للخطر في الحياة العامة ، بل تؤدي إلى تكثيف حوادث العنف التي قد تُرتكب ضدها في المنزل أيضاً . كما يؤثر عامل انخفاض المستوى المعاشي والفقير في زيادة العنف ضدها .

٢. أهم أنواع العنف الأسري التي تواجهها المرأة العراقية ، فقد أشارت الدراسة إلى إن غالبية النساء في المجتمع العراقي يعانين من العنف الجسدي ، اللفظي ، الاغتصاب والحرمان من الموارد التي تهدد استمرار الحياة (كسوء التغذية) .

٣. أما أهم الآثار المترتبة من العنف الأسري على المرأة العراقية ، فقد أكدت الدراسة بأن أهم الآثار هي :

أ- العنف الأسري قد يؤدي إلى تدمير صحة المرأة العراقية وإصابتها بأمراض جسدية ونفسية وتضييق مجالات نشاطها وتدمير ثقافتها

(*) د. كوثر إبراهيم فاضل ، العنف الأسري ضد المرأة ، مجلة العمل والمجتمع ، العدد ٢ ، السنة الأولى ، بغداد ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ٢٠٠٤ .

- بنفسها وتدمير تقديرها لذاتها ويعيق مشاركة المرأة الكاملة في عملية التنمية داخل مجتمعها وتراجع مشاركتها في أنشطة الحياة الأخرى .
- ب- العنف ضد المرأة قد يؤثر في صحتها وقدرتها الإنجابية ، إذ أكدت إحصائية لوزارة الصحة العراقية بأن المرأة العراقية تُعاني من مشكلات صحية منها الإسقاطات ، سرطان الدم والثدي ، وارتفاع نسبة الولادات المشوهة نتيجة لأعمال العنف وعدم تلقي الرعاية الصحية .
- ج- أكدت الدراسة بأن المرأة العراقية عانت أنواع العنف والاضطهاد والتمييز شتى ، إذ سببت الحروب والظروف التي مر بها المجتمع العراقي أضراراً بكل نواحي الحياة ومرافقها ؛ مما أدى إلى تهديد حقوق المرأة وحرمانها من سبل العيش الكريم .

٢. دراسة د. فهيمة كريم المشهداني الموسومة :

" تداعيات العنف الأسري على الزوجة والأطفال " (*)

استهدفت الدراسة التعرف على أسباب العنف الأسري ضد الزوجة والأطفال، والتعرف على آثار هذا العنف على الزوجة والأطفال ، من خلال الإجابة على بعض التساؤلات الآتية :

١. هل إن التباين في المستوى التعليمي بين الزوجين يؤدي إلى استخدام العنف ضد الزوجة والأطفال ؟
 ٢. هل إن بطالة الزوج وعدم حصوله على عمل لتوفير احتياجات ومتطلبات أسرته يؤدي به لاستخدام العنف ضد الزوجة والأطفال ؟
 ٣. هل إن خيانة الزوج وعلاقته بأمرأة أخرى يكون سبباً لاستخدام العنف ضد الزوجة والأطفال ؟
 ٤. هل إن لهذا العنف آثاراً سلبية على حياة المرأة خصوصاً العاملة ، مما يعوق مساهمتها في العمل واستمرارها فيه ؟
 ٥. هل إن الزوجة نتيجةً لاستخدام العنف ضدها تعاني من الشعور بالدونية ، ومن أزمات نفسية وأمراض مزمنة ؟
 ٦. هل إن الأطفال نتيجةً لاستخدام العنف ضدهم يعانون من حالات القلق والتوتر والكآبة والانعزال ؟
- واستندت هذه الدراسة إلى منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي لجمع المعلومات ، وكانت المقابلة والملاحظة من أهم الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات .

وقد استخدمت الباحثة عينة قصدية تألفت من (٧) نساء فقط متزوجات من مدينة بغداد ، وتحليل البيانات العامة فقد استخدمت النسبة المئوية ، أما أهم الاستنتاجات التي خرجت بها الباحثة من الدراسة فهي :

١. أكدت الدراسة تقارب أعمار المبحوثات مع أزواجهن .

(*) د. فهيمة كريم المشهداني ، تداعيات العنف الأسري على الزوجة والأطفال ، بحث منشور في ندوة الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية ، بغداد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .

٢. أكدت الدراسة بأن هناك تباين في المستوى التعليمي بين الزوجين ، إذ إن غالبية المبحوثات من مستويات علمية متدنية على العكس من الأزواج .
٣. غالبية المبحوثات هن ربات بيوت ولا عمل أو وظيفة لديهن ، وهذه الحالة تجعل الزوجة تتحمل العنف من زوجها لأنها بلا تحصيل علمي ، ومن ثم فهي بلا عمل أو وظيفة ، وعلى هذا الأساس فهي مرتبطة ارتباطاً كلياً بزوجها وعدم استطاعتها ترك بيت الزوجية لعدم تمكنها من الاستقلال الاقتصادي .
٤. غالبية المبحوثات يتعرضن للعنف مرة واحدة في الشهر ، تلتها اللواتي يتعرضن للعنف أسبوعياً .
٥. غالبية المبحوثات يعالجن مشاكلهن مع أزواجهن ولا يتركن بيت الزوجية عند حصول العنف ، ولا يلجأن إلى الأهل أو الأقارب أو الأصدقاء .
٦. أكدت الدراسة إن من أهم أسباب العنف ضد الزوجة وأطفالها هي :
- أ- تدخّل الأهل في خصوصيات الحياة لزوجية وإثارتهم للمشكلات بين الأزواج ، إذ أكدت غالبية النساء إن تسلط أم الزوج وأخواته كان احد أسباب زيادة العنف ضدهن من قبل الزوج.
- ب- غير الزوج من زوجته وعليها ، وغيره الزوجة وشكوكها من خيانة زوجها ، كان احد أسباب إثارة العنف ضد الزوجة وأطفالها .
- ج- تعرض الزوج للبطالة وعدم توفير احتياجات الأسرة ، فغالبية الأزواج كانوا عاطلين عن العمل ، ويعانون من مشكلات اقتصادية ، لذا فإن معاناة اسر المبحوثات من الفقر والحرمان من كثير من متطلبات الحياة الضرورية ، قد يُشعر الزوج بالدونية ؛ مما قد يؤدي لاستخدامه للعنف ضد زوجته وأطفاله .
٧. من أهم الآثار المترتبة عن العنف فقد أكدت الدراسة بأن هناك آثاراً على الزوجة والأطفال من جراءه ، فمن هذه الآثار هي :

أ- الآثار المترتبة على الزوجة ، إذ إن معظم المبحوثات يعانين جسدياً ونفسياً من توتر وقلق وكآبة وانسحاب من المحيط الاجتماعي والإصابة بالأمراض المزمنة .

ب- الآثار المترتبة على الأطفال ، قد أكدت الدراسة بأن الأطفال الذين يواجهون العنف في الأسر المبحوثة يعانون من عدم الشهية للطعام والإصابة بالغيوبة المفاجئة والكآبة وعدم الثقة بالنفس والنظرة الدونية للنفس والتوتر ؛ مما يطبع شخصيتهم بطابع العدوانية والمشاكسة والعناد .

كما تبين بأن الأطفال الاناث في الأسر المبحوثة يتعرضن للعنف أكثر من الأطفال الذكور ، وان الذكور يكونوا أكثر عدوانية من الأطفال الاناث في هذه الأسر .

المبحث الثاني

دراسات عربية

١. دراسة رنا فؤاد عيسى الموسومة "

" العنف ضد النساء ، ظاهرة ضرب الزوجات " (*)

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على مدى شيوع ظاهرة ضرب الزوجات في مدينة رام الله والمخيمات التابعة لها ، التعرف على أهم الخصائص الاجتماعية العامة للزوجات المتضررات وتحديد دور عدد من العوامل ذات العلاقة بالظاهرة مثل المستوى التعليمي ، الاجتماعي والاقتصادي للمبحوثات.

واستندت هذه الدراسة إلى المنهج المسحي لجمع المعلومات والبيانات عن ظاهرة ضرب الزوجات في رام الله والمخيمات التابعة لها .

وكانت استمارة الاستبيان من أهم الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات . كما قامت الباحثة بالاستعانة بالمقابلة للإجابة عن البنود الواردة في الاستمارة.

وقد استخدمت الباحثة عينة (قصدية) تتألف من (٣٠٠) زوجة تتوزع بمعدل (١٧٠) من مركز مدينة رام الله و (١٣٠) زوجة من المخيمات التابعة.

ولتحليل البيانات في الدراسة ، استخدمت الباحثة التقنيات الإحصائية الآتية: التوزيعات التكرارية ، النسب المئوية ، الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري، اختبار ستودنت T لاختبار الفرق بين متوسطي عينتين ، استخدام مربع كاي لاختبار الفرق بين العينتين ومقياس الترابط بيرسون للترابط البسيط .

أما أهم الاستنتاجات التي خرجت بها الباحثة من الدراسة فهي :

١. تميل حالات تعرض الزوجة للضرب من قبل زوجها إلى الزيادة والوضوح في

المخيمات أكثر منها في المدينة ، إذ بلغت نسبة اللواتي تعرضن للضرب في

المدينة (٤٦,٤٪) ، مقابل (٥١٪) في المخيم.

٢. غالبية النساء اللواتي تعرضن للضرب من قبل الزوج في مدينة رام الله ، قد

حصلن على مستوى تعليمي ثانوي ونسبة (٦٠٪) ، أما الأزواج فقد كان

(*) رنا فؤاد عيسى ، مصدر سابق .

غالبيتهم من ذوي المستوى التعليمي الثانوي ونسبة (٦٠٪) . أما في المخيمات فقد كانت غالبية النساء اللواتي تعرضن للضرب ، قد حصلن على مستوى تعليمي ثانوي ونسبة (٣٧٪) ، ولكن بنسبة مماثلة كانوا أميين ونسبة (٣٧٪) أيضا ، أما الأزواج فقد كان غالبيتهم قد حصلوا على الشهادة الثانوية ونسبة (٤١٪) .

٣. غالبية النساء اللواتي يتعرضن للضرب في مدينة رام الله يقعن في الفئة العمرية (٤١ - ٥٠) سنة ونسبة (٣٦٪) ، أما الأزواج فيقعون في الفئة العمرية (٥١ - ٦٠) سنة ونسبة (٣٥٪) ، أما في المخيمات فقد كانت غالبية النساء يقعن في الفئة العمرية (٣١ - ٤٠) سنة ونسبة (٢٨٪) ، أما الأزواج فيقعون في الفئة العمرية (٥١ - ٦٠) سنة ونسبة (٣٩٪) .

٤. توصلت الدراسة إلى انتشار ظاهرة ضرب الزوجات في الأسر التي لا تعمل فيها الزوجة ، بل هي مجرد ربة بيت سواء في مدينة رام الله والمخيمات ، إذ أتضح إن (٥٢٪) من المبحوثات كن ربات بيوت في المدينة مقابل (٥٣٪) في المخيمات ، وقد أشارت الدراسة بأن هذا أمر طبيعي ينسجم مع مبادئ ومعايير تقسيم العمل في الحضارة التقليدية التي تجعل المسؤولية الاقتصادية للأسرة مُناطة بالزوج وتهيئ المرأة منذ طفولتها المبكرة لإشغال الأدوار المنزلية .

٥. أما فيما يتعلق بمهنة الأزواج وعلاقته بضرب الزوجة ، فقد أشارت الدراسة بأن غالبية الأزواج في المدينة كانوا يعملون على حسابهم الخاص في مشاريع عمل مستقلة (أعمال حرة) ونسبة (٥٤٪) ، أما في المخيمات فأن غالبية الأزواج ونسبة (٦٢٪) يعملون في المجال العمالي ، وقد أشارت الدراسة إلى هذه المهن العمالية في المخيمات هي في الواقع مهن خدمية متواضعة ، تتميز بقدر عال من عدم الاستقرار بسبب سلطات الاحتلال بإغلاق مناطق العمل عسكرياً ، أو بسبب الإضرابات العمالية وعدم الحصول

- على اجر ثابت ، وهذا ما قد يدفع إلى حصول توتر في الحياة اليومية ، مما قد يؤثر تأثيراً سلبياً في علاقة الزوج بالزوجة ووقوع العنف ضدها .
٦. غالبية المبحوثات في المدينة كان الدخل الشهري لأسرهن جيداً ، أما في المخيمات فقد كان الدخل الشهري لأسرهن واطئ نسبياً ، إذ أشارت الدراسة بأن نسبة عالية من اسر المبحوثات في مدينة رام الله يتمتعون بمستوى اقتصادي جيد وبنسبة (٤١٪) ، أما في المخيمات فقد كانت نسبة عالية من اسر المبحوثات يتمتعون بمستوى اقتصادي واطئ وبنسبة (٤٥٪) ، إذ أكدت الدراسة بأنه لا يوجد في المخيمات نشاط اقتصادي داخلي إلا بشكل محدود جداً .
٧. غالبية الأزواج الذين يقومون بضرب زوجاتهم ، كانوا متزوجين بزوجة واحدة ، لذا فقد أكدت الدراسة بأنه ليس هناك علاقة بين الزواج بأكثر من زوجة وبين انتشار ظاهرة ضرب الزوجات سواء في مدينة رام الله والمخيمات التابعة لها ، فقد أشارت الدراسة إلى إن غالبية الأزواج في المدينة وبنسبة (٨٢٪) وفي المخيمات وبنسبة (٦٢٪) ، قد تزوجوا بزوجة واحدة .
٨. أشارت الدراسة إلى إن غالبية الأسر التي تنتشر فيها ظاهرة ضرب الزوجات في المدينة ، يتراوح عدد أطفالها من (١-٣) طفل وبنسبة (٦١٪) ، أما في المخيمات فيزداد عدد الأطفال في الأسر ، إذ يتراوح عدد الأطفال من (٤-٦) طفل وبنسبة (٥١٪) ، وأكدت الدراسة بأن الميل نحو الإنجاب في المخيم يفوق الميل في المدينة .

" العنف الأسري وانعكاساته على صحة المرأة في المجتمع العربي" (*)

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أسباب العنف الأسري ضد المرأة ، الكشف عن أهم الانعكاسات الصحية لهذا العنف على الصحة الجسمية والنفسية للمرأة والتعرف على أهم المتغيرات ذات العلاقة بالعنف الأسري مثل المهنة ، التعليم ، الفقر ، الدين والعادات .

واستندت هذه الدراسة إلى منهج المسح بالعينة لجمع المعلومات ، وكانت استمارة الاستبيان من أهم الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات ، كما استعان الباحث بالمقابلة .

وقد استخدم الباحث عينة قصدية (غير عشوائية) ، تتألف من (٢٣٣) امرأة من ضحايا العنف الأسري في المجتمع الأردني .

ولتحليل البيانات فقد استخدم الباحث النسب المئوية ، أما أهم الاستنتاجات التي خرج بها الباحث من الدراسة فهي :

١. أكدت الدراسة بأن المرأة في المجتمع الأردني تعاني من أنواع مختلفة من العنف الأسري ، إذ أكدت (٢٤,٢٪) من المبحوثات أنهم تعرضن للعنف الجسدي ، في حين أظهرت نسبة من العينة وبلغت (٢٣,٥٪) بأنهن يعانين العنف اللفظي المتمثل (بالصراخ ، الشتم والسب) و (١٣,٣٪) من أفراد العينة يعانين من أسلوب تجاهل وإهمال شؤون الأسرة من قبل الزوج والتهديد بالزواج من أخرى .

٢. أشارت الدراسة بأن المرأة تعاني أيضاً من عنف صحي ، إذ إن غالبية المبحوثات يعانين من مشكلة إخضاعهن لرغبات الرجل الإنجابية ، إذ تبين إن (٦٨٪) منهن قد أنجبن أبناءهن تحت ضغط الزوج وإكراهه ، إذ لم

(*) د. إدريس عزام ، العنف الأسري وانعكاساته على صحة المرأة في المجتمع العربي ، المجلة الثقافية ، الأردن ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٠ .

- يكن بمقدورهن رفض ذلك أو تنظيم عملية الإنجاب باستخدام أي وسيلة من وسائل التنظيم المعروفة .
٣. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين العنف الأسري والمهنة بالنسبة للزوجة ، فالعنف الأسري هو أكثر شيوعاً في الأسر التي لا تعمل فيها الزوجة بل هي مجرد ربة بيت ، إذ اتضح إن (٨٣٪) من المبحوثات كن من ربات البيوت .
٤. تبين من الدراسة إن هناك علاقة بين العنف الأسري وتعليم الزوجة ، فالعنف الأسري هو أكثر شيوعاً في الأسر التي يكون فيها مستوى تعليم الزوجة منخفض ، إذ اتضح إن (٧٩٪) من المبحوثات كان مستواهن التعليمي اقل من الإعدادية ، بينما (٢١٪) من المبحوثات كان مستواهن التعليمي أعلى من ذلك .
٥. كشفت الدراسة إن هناك علاقة بين العنف الأسري والفقر ، فقد كان العنف الأسري ضد المرأة أكثر وضوحاً في أسر الأحياء الفقيرة مقارنة بسكان الأحياء الغنية ، إذ اتضح إن (٥٨,٣٪) من المبحوثات يسكن في أحياء فقيرة .
٦. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين العنف الأسري والدين ، إذ ترتفع نسبة هذا العنف لدى الأسر المسلمة مقارنة بالأسر المسيحية وبنسبة (٥١,٣٪) ، وأكدت الدراسة بأن بعض الأزواج المسلمين يميلون إلى فهم التوجيهات الدينية الخاصة بعلاقة الرجل بالمرأة بطريقة تتفق مع رغبتهم في فرض سيطرتهم أو سلطتهم عليهن ، كاعتقادهم بانحياز الدين نحو الذكور وتفضيلهم على الإناث ، هذا الاعتقاد لدى الرجال قد افرز تسلط الرجل على المرأة كما أكدت الدراسة .
٧. كشفت الدراسة وجود علاقة بين العنف ضد المرأة والعادات والقيم الاجتماعية ، إذ إن (٨١,٧٪) من ضحايا العنف لا يعتبرون عنف الزوج مسألة غير عادية ، بل هو دور ذكوري فرضته العادات والتقاليد الاجتماعية من وجهة

نظرهن ، يتطابق مع ما ينبغي أن يكون عليه الحال في ذهنيتهن التقليدية ، ويكشف هذا عن اتجاه تطابيقي مع القيم التقليدية بل واندماج مع توجهاتها رغم ما فيها من تمييز .

٨. أما عن آثار العنف الأسري على المرأة ، فقد كشفت الدراسة إن للسلوك العنيف للزوج آثاراً على صحة الزوجة مما صاحبه مشكلات أخرى ، فقد توصلت الدراسة إلى إن غالبية المبحوثات يعانين من مشكلات صحية جسدية ونفسية نتيجة العنف الأسري ، إذ تبين إن (٢٨٪) من النساء قد مررن بخبرات جراحية ، وإن (١٦٪) منهن يعانين من أمراض طال أمدها من دون شفاء ، بينما (١٨٪) منهن يعانين من الاكتئاب .

٩. كشفت الدراسة عن بعض المشكلات التي تعاني منها الأسر ضحايا العنف، متمثلة بتوتر الجو الأسري العام ، إذ قد يؤدي العنف الأسري ضد الزوجة إلى توتر العلاقات بين باقي أفراد الأسرة ، وهذا ما أكدته (٩١٪) من المبحوثات ، إذ قد يصبح معيقاً لعملية التفاعل بين أعضاء الأسرة بصورة ايجابية . فالعنف الأسري ضد الزوجة قد يذهب باستقرار العلاقات بين باقي أفراد الأسرة وزادها توتراً وتشدداً وسيطرة جو من عدم التفاهم والإحساس بالكبت ، كما قد يتسبب في تفكك الأسرة وانهارها .

١٠. توصلت الدراسة إلى إن الأبناء الذكور هم أكثر انفعالاً مع حالة العنف الأسري من الإناث ، كما إن غالبية الأبناء يُعانون نوع من الصراع حول موضوع احترام الأب من جهة وبين حماية الأم والدفاع عنها من جهة أخرى .

المبحث الثالث

دراسات أجنبية

١. دراسة شيرين ج . جيجيبهوي الموسومة :

" ضرب الزوجة في الريف الهندي ، أحق للزوج ؟ " (*)

تُعد هذه الدراسة جزء من دراسة أكبر لخمس دول آسيوية هي (الهند ، ماليزيا ، باكستان ، الفلبين وتايلاند) ، وقد أُجريت هذه الدراسة خلال عام (١٩٩٣ - ١٩٩٤) ، وقد استهدفت التعرف على مدى انتشار شكل محدد من العنف الأسري ، وهو ضرب الزوجة وإخافتها في الهند ، الوقوف على مدى علاقة بعض المتغيرات مثل التعليم ، عمر الزواج والمستوى الاقتصادي للأسرة بضرب الزوجة وإخافتها والتعرف على الطريقة التي تُترجم فيها النساء هذا العنف (**).

شملت الدراسة منطقتين في الهند وهي اتوربراديش في شمال الهند وناوتاميلي في جنوب الهند ، واستندت الدراسة إلى المنهج المسحي لجمع المعلومات والبيانات .

وكانت استمارة الاستبيان من أهم الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات ، كما قام الباحث بالاستعانة بالمقابلة للإجابة عن البنود الواردة في الاستمارة .

(*) Shireen J . Jejeebhoy , wife – Beating in Rural India : AHusband's Right ? "Evidence from survey Data" , Economic and political weekly , vol 33 , No 15 , April , 1998 .

www. Hsph . Harvard .edu / organizations / health net / sasia / forums / dv / articles / beating .html .

(**) لحساسية الموضوع أكد الباحث بأنه لم تكن الدراسة مباشرة لموضوع ضرب الزوجة ، لخوفه من عدم استجابة المبحوثات ، لكن صممت لقياس (الاستقلال الذاتي للمرأة في الهند) ، وكانت الأسئلة الخاصة بموضوع ضرب الزوجة مصممة بشكل ضمني داخل الدراسة ، ومن خلال مقابلة الزوجات كان يسأل المبحوثات عن مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بحالتهن الزوجية وعلاقة القوة بين الزوج والزوجة ، وكان من هذه الأسئلة هي (أحياناً الأزواج يضربون زوجاتهم فهل يضربكِ زوجك ؟ هل أنتِ خائفة من زوجك ؟) وغيرها من الأسئلة .

وقد استخدم الباحث عينة (قصدية) تتألف من (١,٨٤٢) زوجة تتراوح أعمارهن من (١٥ - ٣٩) سنة ، وتتوزع بمعدل (٨٥٩) من اتوربراديش و (٩٨٣) من نادوتاميلي .

ولتحليل البيانات في الدراسة ، استخدم الباحث النسبة المئوية وتحليل متعدد المتغيرات للبيانات الكمية والنوعية .

أما أهم الاستنتاجات التي خرج بها الباحث من الدراسة فهي :

١. يُعد الضرب وإخافة الزوجة أكثر أشكال العنف الأسري انتشاراً في الهند وفي كلتا المنطقتين .

٢. تُعد المعايير الاجتماعية والنظام الأبوي من العوامل المهمة في توجيه العنف ضد المرأة وتدعيمه ، إذ إن غالبية أسر المبحوثات كانت ذات نظام أبوي تؤمن بتسلط الرجل على المرأة والسيطرة عليها واستخدام القوة ضدها .

٣. إن عدم إطاعة أوامر الزوج والفضل في تلبية متطلباته من قبل الزوجة ، كانت احد العوامل في توجيه العنف ضدها ، إذ أكدت غالبية الزوجات بأن الفضل في تلبية متطلبات الزوج يتضمن إهمال شؤونه ، الشجار مع أم الزوج ، الفضل في إعداد الطعام ، التصرف بشكل غير جيد وضرب الأطفال .

٤. أكدت الدراسة بأن القمار وتناول الزوج للكحول ، احد العوامل لتوجيه العنف ضد الزوجة ، إذ أكدت غالبية الزوجات بأن أكثر الأوقات التي يتعرضن بها للضرب عندما يكون الزوج مخموراً .

٥. تبين من الدراسة بأن هناك علاقة بين التعليم وضرب الزوجة ، فالنساء اللواتي تعليمهن مساوي أو يفوق الزوج ، اقل عرضة للضرب من النساء اللواتي تعليمهن اقل من أزواجهن ، لذا فالتعليم يلعب دوراً هاماً في تمكين النساء من حماية أنفسهن من العنف .

٦. أكدت الدراسة بأن هناك علاقة بين عمر الزواج وضرب الزوجة ، إذ إن الزواج بعمر مبكر يجعل النساء أكثر عرضة للإساءة من قبل الزوج ، إذ أكدت الدراسة بأن النساء اللواتي تزوجن في عمر اقل من (١٨) سنة تعرضن للضرب من قبل الزوج أكثر من غيرهن من النساء .

٧. تبين من الدراسة بأن هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي للأسرة وضرب الزوجة ، إذ أكدت الدراسة انه كلما قل المستوى الاقتصادي للأسرة ، ازداد ضرب الزوجة من قبل الزوج .
٨. كشفت الدراسة بأن غالبية الزوجات يؤكدن بأن ضرب الزوج للزوجة هو حق طبيعي للزوج ، فله الحق في تأديب زوجته متى شاء ومبررات ذلك بأنه دور طبيعي فرضته العادات والتقاليد للزوج لضبط السلوك داخل الأسرة ، ولا يعتبرن الضرب سبباً لترك الزوج أو البيت .

٢. دراسة المركز الوطني لإيقاف ومنع الأذى في أمريكا الموسومة :

" عنف الشريك المحب " (*)

استهدفت الدراسة التعرف على أهم الأسباب لعنف الشريك المحب والآثار المترتبة عليه في أمريكا ، وقد استخدمت الدراسة مصطلح عنف الشريك المحب " Intimate Partner Violence " IPV " لوصف العنف الذي يحصل بين كل العلاقات الحميمة وتفرقتها عن الأشكال الأخرى من العنف بضمنها العنف ضد الكبار ، الأطفال والأخوان . كما أشارت الدراسة إلى إن من أهم المصطلحات الشائعة المستخدمة لوصف عنف الشريك هي إساءة الزوج ، العنف المنزلي ، الضرب بقسوة والاعتصاب .

أما أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي :

١. العنف الجسدي والجنسي من أكثر أشكال العنف الذي تعاني منه المرأة ، إذ أشارت الدراسة إلى إن حوالي (١,٥) مليون ونصف امرأة أمريكية يعتدي عليها الرجل جسدياً أو جنسياً كل سنة ، وتعد الأسلحة النارية أكثر الأدوات المستخدمة في العنف ضد النساء .
٢. الحمل لا يمنع أو يحمي المرأة من هذا العنف ، إذ أشارت الدراسة إلى إن نحو (٣٢٤,٠٠٠) امرأة كل سنة يعانون من هذا العنف خلال فترة الحمل .
٣. العاطلين عن العمل أكثر استخداماً للعنف ضد المرأة .
٤. أهم الأسباب التي تؤدي للعنف ضد المرأة كانت تناول الكحول أو المخدرات ، إذ تزداد حالات العنف بأشكاله المختلفة في حالة تناول الكحول أو المخدرات .
٥. من أهم الآثار المترتبة على العنف ، فقد أكدت الدراسة بأن هناك آثاراً على الزوجة ، الزوج ، الأطفال والمجتمع من جراء العنف ، فمن أهم الآثار المترتبة على الأزواج هي :

(*) National Center For Injury Prevention and control , Intimate Partner Violence , 2004 :
www. cdc . gov / ncipc / fact sheets / ipv facts . htr .

أ- غالبية الأزواج العنيفين يكونون اقل احتراماً وتقديراً لأنفسهم ، أكثر عدوانية ، يعانون من اضطرابات في شخصياتهم ومن سلوكيات غير اجتماعية .

ب- ضعف قدرة الأزواج على إقامة علاقات حميمية وودية مع الآخرين ، إذ أكدت الدراسة بأن الذين يمارسون هذا العنف قد يفتقرون لبعض المهارات الاجتماعية ، مثل فقدان مهارات الاتصال الاجتماعي وخاصة في المواقف الحقيقية والصحة مع الشركاء المحبين والآخرين . كما أشارت الدراسة إلى إن استخدامهم للعنف ضد المرأة قد يؤدي إلى استخدامهم للعنف ايضاً ضد الأطفال وضد الآخرين ، مما قد يؤدي إلى عدم القدرة على إقامة علاقات اجتماعية سوية .

أما أهم الآثار المترتبة على الزوجات هي :

أ- يسبب العنف مشاكل من الناحية الصحية بضمنها الإصابات الجسدية والأمراض النفسية أو حتى الموت ، فقد أثبتت النتائج إن ضحايا هذا العنف من النساء بحاجة إلى الرعاية الطبية، إذ أشارت نتائج الدراسة إلى إن (٥٠٠,٠٠٠) امرأة أمريكية مصابة ضحية لهذا العنف ، وتتطلب إلى تدخل طبي أو لمعالجة طبية ، كما يعانون من الناحية النفسية من الكآبة ومن الضغوطات النفسية الكثيرة من جراحة.

ب- يؤثر في أدائهم الوظيفي في بعض الأحيان ، إذ قد يتطلب الانقطاع عن العمل وقضاء أوقات كثيرة في الفراش .

ج- أكدت الدراسة إن هذا العنف قد يدفع المرأة للدفاع عن نفسها أو بالتجرواً لتكون قاتلة ، إذ أشارت الدراسة إلى إن النساء أكثر من الرجال رغبة ليكونن قتل في حالة عنف الشريك . كما إن النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين (٢٠ - ٢٩) سنة هن أكثر مخاطرة ليكونن قتل من جراء عنف الشريك ضدهم .

أما أهم الآثار المترتبة على الأطفال هي :

أ- أكدت الدراسة بأن الآلاف من الأطفال الأمريكيين سنوياً يشهدون هذا العنف ضمن عائلاتهم ، مما يؤثر في الصحة النفسية والعقلية ويسبب لهم الكثير من المشاكل والأزمات النفسية .

ب- نسبة عالية من الأطفال يقعون نتيجة لهذا العنف في كثير من السلوكيات المنحرفة مثل تعاطي الكحول أو المخدرات .

أما أهم الآثار المترتبة على المجتمع فهي :

أ- يُكلف المجتمع من الناحية الاقتصادية ، إذ أكدت الدراسة إن العنف يتطلب كثير من التكاليف الاقتصادية ، إذ قد تكلف الرعاية الصحية لضحايا العنف النفسي والجسدي (٥,٨) مليون سنوياً في أمريكا ، وتقريباً (٤,١) مليون موجة لخدمات العناية بالصحة الذهنية والنفسية لضحايا العنف .

ب- احتمال ارتكاب الجرائم التي قد تؤثر على سلامة المجتمع ، إذ أشارت الدراسة إلى إن هذا العنف قد يؤدي إلى التسبب في قيام جرائم القتل بين الأزواج ، مما قد يؤثر في امن وسلامة المجتمع.

مناقشة الدراسات السابقة

تضمن هذا الفصل استعراض بعض الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع العنف الأسري ضد الزوجة من زوايا مختلفة وتحليلها ، وبعد هذا الاستعراض نستطيع أن نلخص أهم المحاور المختلفة والمشاركة بين معظم تلك الدراسات ومقارنتها بمحاور دراستنا الحالية لغرض تلافي نقاط القصور ، والمحاور المختلفة هي :

١. إن معظم الدراسات كانت عبارة عن دراسات ميدانية تفتقر إلى الجانب النظري ، إذ جاءت تلك الدراسات باختبارات ميدانية لها أهميتها في تفسير مشكلة العنف ضد الزوجة ، لكنها لم تُدعم بحقائق نظرية (باستثناء دراسة د. فهيمة كريم المشهداني ودراسة رنا فؤاد التي كانت تحتوي على جانب نظري وميداني) ، بينما دراستنا الحالية تكوّنت من جانبين هما الجانب النظري والميداني .

٢. لم تستخدم كلاً من دراسة د. كوثر إبراهيم والمركز الوطني لإيقاف ومنع الأذى أية وسيلة لتحليل البيانات ، بينما استخدمت دراسة د. إدريس عزام ودراسة د. فهيمة كريم المشهداني النسبة المئوية فقط لتحليل البيانات (باستثناء دراسة رنا فؤاد ودراسة شيرين ج . جيجيهوي ، التي اعتمدت على أكثر من وسيلة إحصائية) ، بينما اعتمدت دراستنا الحالية على أكثر من وسيلة إحصائية لتحقيق أهداف الدراسة ، أما الوسائل الإحصائية التي استخدمت في دراستنا فهي النسبة المئوية ، الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، قانون اختبار مصداقية العينة ، قانون تحديد حجم العينة ، قانون بيرسون لقياس معامل الترابط البسيط ، مربع كاي لاختبار أهمية الفرق المعنوي .

٣. إن دراستنا الحالية تسعى إلى تناول هذه المشكلة من جانب مهم لها وهو العامل الاجتماعي بوصفه أوسع العوامل وأكثرها اتساعاً ، ويسعى إلى التعرف على الآثار الناجمة من العنف من وجهة نظر الزوجات المعنفات أنفسهن ، ومعظم الدراسات أظهرت مجموعة من النتائج المتعلقة بالعوامل المؤدية للعنف ، وجانب معين من الآثار المترتبة من

العنف ، ولم تتناول الآثار التي يتركها العنف في الزوج، الزوجة ، الأطفال والأسرة والمجتمع بالبحث والتحليل (باستثناء دراسة المركز الوطني لإيقاف ومنع الأذى التي تناولت دراسة الآثار المترتبة عن العنف) ، فعلى سبيل المثال ، نلاحظ هذا الاختلاف في دراسة د. كوثر إبراهيم ، إذ إن الدراسة كانت تهدف إلى التعرف على آثار العنف الأسري الموجه ضد المرأة ، إلا إن الدراسة لم تتناول إلا الآثار الصحية والنفسية للعنف على المرأة فقط بشكل غير دقيق ، وما يُقال عن دراسة د. كوثر إبراهيم يُقال عن دراسة د. إدريس عزام ، فنلاحظ إنها كانت مركزة على الآثار الصحية والنفسية فقط .

أما أهم المحاور المشتركة فهي :

١. إن معظم تلك الدراسات استخدمت أكثر من أداة لجمع المعلومات (باستثناء دراسة د. كوثر إبراهيم ودراسة المركز الوطني لإيقاف ومنع الأذى التي لم تُحدد فيها نوع الأداة لجمع المعلومات) ، كذلك استخدمت دراستنا الحالية أكثر من أداة لجمع المعلومات ، مما ساعدنا على الإلمام بالعوامل المؤدية للعنف والآثار المترتبة عليه بصورة أكثر صدقاً وموضوعية .
٢. معظم تلك الدراسات استخدمت منهج المسح الميداني لجمع المعلومات (باستثناء دراسة د. كوثر إبراهيم التي كانت دراستها نظرية ، ود. فهيمة كريم المشهداني التي استخدمت منهج دراسة الحالة) ، وكذلك دراستنا الحالية استخدمت منهج المسح الاجتماعي لغرض جمع المعلومات .
٣. ومن ناحية نوع العينة فقد أُختيرت وحدات العينة في غالبية الدراسات بصورة أو بطريقة غير عشوائية من الزوجات المعنفات (باستثناء دراسة د. كوثر إبراهيم والمركز الوطني لإيقاف ومنع الأذى) ، وفي دراستنا الحالية أيضاً فقد أُختيرت العينة بطريقة غير عشوائية (قصدية) .

الفصل الثالث

العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العنف الأسري ضد الزوجة

تمهيد

- المبحث الأول : العوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج.
- المبحث الثاني : العوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة.
- المبحث الثالث : العوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة .
- المبحث الرابع : العوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع.

تمهيد :

من المسائل المهمة التي قد تستند إلى أساس علمي سليم في الدراسات الاجتماعية ، هو إن التحليل الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية يعتمد على التفسير التكاملي للمشكلة ، أي انه يؤكد مبدأ تعدد السببية ولا يؤمن بقيام مشكلة اجتماعية جراء سبب واحد ، وبذلك لابد من إن تكون هناك عدة عوامل ورائها (المشكلة) ، تضافرت جميعها وصولاً إلى بروز المشكلة وشعور الناس بها ، وهنا يتجسد دور التحليل الاجتماعي في إثبات ذلك .

فعلم الاجتماع لا يؤمن بالعامل الواحد ، ولكنه يُظهر من خلال تحليله قوة تأثير عامل معين قياساً بالعوامل الأخرى ، ومشكلة العنف الأسري ضد الزوجة هي احد المشكلات الاجتماعية التي تتداخل فيها أعداد كبيرة من العوامل وتتشابك مع بعضها بحيث يُعد بعضها سبباً لآخر ونتيجةً له في الوقت نفسه ، يتعلق بعضها بمن يقوم بسلوك العنف المعتدي (الزوج) ، وبعضها الآخر يتعلق بمن يقع عليه سلوك العنف الضحية (الزوجة) ، كما إن هناك عوامل مشتركة بين الزوجين وبعضها الثالث يتعلق بأسرتيهما وبعضها الرابع يتعلق بالمجتمع الذي يُمارس فيه هذا العنف .

إذ لا يمكن لأي مشكلة اجتماعية أو ظاهرة أن تُدرس بعلمية ، فيما إذا حاولنا أن نجردها من محتواها الاجتماعي ، " فالحياة كما يذهب إليها " هيرت سبنسر عملية تكيف مستمر تصل بين الكائن وبيئته ، وكلما اتسع ميدان الفرد مع بيئته زادت معرفته وخبرته بها " (١) .

ولكن قد يأخذ هذا التفاعل جانبه السلبي تحت وطأة عوامل اجتماعية معتلة ينتج منها سلوك غير سوي ، لذا فإن العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى العنف ضد الزوجة ذات علاقة وثيقة بهذه الجوانب الأربعة (الزوج ، الزوجة ، الأسرة والمجتمع) .

(١) فؤاد البهي السيد ، الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ،

فكل واحد منها يؤثر في الآخر ويتأثر به ، وعلى ذلك فقد قُسمت العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى العنف ضد الزوجة إلى أربعة مباحث ، وهي على النحو الآتي :

- ◆ **المبحث الأول : العوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج .**
- ◆ **المبحث الثاني : العوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة .**
- ◆ **المبحث الثالث : العوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة .**
- ◆ **المبحث الرابع : العوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع .**

المبحث الأول

العوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج

إن كل سلوك له دوافع أو هو نتاج لعوامل مشتركة ، والسلوك الذي يسلكه أي فرد له دائماً جذوره ، وهذه قد تكون حديثة نسبياً أو تمتد إلى عهد الطفولة ، لذا فإن العنف الأسري بشكله العام قد تكمن إحدى عوامله في شخصية الزوج عموماً، إذ قد يكون سلوكه نتيجة لمشاعر الإحباط التي يشعر بها في الحياة العملية أو الوظيفية أو غيرها من العوامل ؛ مما قد يجعله يسلك مع من هم اضعف منه (الزوجة والأطفال) سلوكاً تعويضياً متمثلاً بالسلوك العنيف ، ومعنى هذا إن سلوك الفرد في المجتمع متعدد العوامل ولا يمكن تفسيره من خلال عامل واحد ، و يمكن أن يشترك أكثر من عامل في تفسير سلوك الفرد في اتجاهه نحو العنف ضد زوجته ومن أهم هذه العوامل :

١. انخفاض المستوى المعاشي للزوج :

يُعد عامل انخفاض المستوى المعاشي للزوج من أوضح العوامل تأثيراً في دفع الزوج لاستخدام العنف ضد زوجته ، فإشباع الحاجات الأساسية للفرد يُعد المحور الأساسي والمركزي لسلوكه مهما كان نوعه ، لذلك فإن أي اضطراب في القاعدة المعاشية يمكن أن يُعيق تحقيق الإشباع ستكون له انعكاساته على شخصية الفرد وعلاقاته مع الآخرين .

وثمة جملة من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض المستوى المعاشي للزوج ، لعل من أهمها الفقر والبطالة " إذ يُعد الفقر بما يشتمل من فاقه وسوء تغذية واهية من أهم مصادر السلوك العنيف " (١) .

وتؤكد الدراسات التي أجريت على السلوك العنيف ، " إن الفقر كان من أهم المحرضات على هذا السلوك ، لما يسببه من إحباط وعزلة وعدم إحساس بالأمان،

(١) Thomas Sullivan and Others , Social Problems " divergent perspectives " , New York , John Wiley and sons , Inc , 1980 , p .^{548 - 549} .

كما يؤدي إلى توتر وعدم ارتياح قد يدفع ببعض المعوزين إلى إيذاء الآخرين لأبسط الأسباب من جراء توترهم النفسي الناتج من شعورهم بالعوز" (١).

إذ إن للوضع الاقتصادي الصعب دوراً مهماً في انتشار العنف ضمن إطار الأسرة ، " لان الحرمان الاقتصادي وسوء ظروف العمل وما يترتب عليها من ضغوط اجتماعية من شأنها إن تؤدي إلى شعور الزوج بأنه أصبح لا حول ولا قوة له في أسرته ؛ الأمر الذي قد يدفعه لان يتصرف بأسلوب عنيف مع زوجته وأبنائه " (٢).

فضيق حال الزوج وعجزه عن أن يكفل لنفسه ولأسرته قدرًا معقولاً من الدخل الحقيقي يمكن عن طريقه الإيفاء بمتطلبات الأبناء والحياة الأسرية ، قد يحول دون احتفاظ الأسرة بالمسكن الصحي ، لذا قد يدفع الدخل المنخفض الزوج إلى إقامة أسرته في مسكن رخيص ، والذي غالباً ما يكون مسكناً ضيقاً متزاحماً لا تتوافر فيه الشروط الصحية ولا يتوفر فيه جو من الراحة ، كما لا يشبع حاجاتهم الجسمية من النوم والحركة واللعب ، ومما قد يزيد من حدة التوتر والقلق كبر حجم الأسرة وعليه " قد يعمل هذا على تحويل الصراع الأزلي بين الإنسان والطبيعة للحصول على لقمة العيش من صراع مع الطبيعة إلى صراع مع الإنسان للحصول على السلع والخدمات " (٣).

كما إن فترات البطالة هي من اشد الفترات التي يزداد فيها ضرب الزوجات وإيذاءهن ، إذ تمثل البطالة عاملاً آخر من عوامل انخفاض المستوى المعاشي للزوج ، وبعدها بعض الباحثين من أهم العوامل الضاغطة على سلوك الزوج ، لما تسببه من توتر ، قلق وانعدام الطمأنينة.

(١) د. أكرم نشأت إبراهيم ، علم الاجتماع الجنائي ، بغداد ، مطبعة النيزك ، ط ٢ ، ١٩٩٨ م ، ص ٩٣ .

(٢) د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني و معن خليل عمر ، المشكلات الاجتماعية ، بغداد ، دار الحكمة ، ١٩٩١ ، ص ١٨٠ .

(٣) د. عدنان ياسين مصطفى ، السلوك المنحرف في ظروف الأزمات ، بحث مقدم إلى ندوة السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي ، بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٣ .

فلا شك إن معضلة الأفراد في وضع تسود فيه البطالة ، لا تكمن في صعوبة الحصول على فرصة العمل ، بل ايضاً في " فقدان نهجهم العاطفي ، إذ لا يفقد الفرد فرصة العمل فحسب ، بل إن رغباته وغرائزه ظلت دون أن تُمس ، كما إن نظام حياته وطموح عائلته قد تبدد " (١).

هذا الوضع قد يسوغ للزوج ارتكاب العنف ضد زوجته ، فتعرض الزوج للكثير من الضغوط الحياتية يجعله يشعر بالعجز عن القيام بدوره في الحياة ، مما يجعل منه ضحية مباشرة ، ولدرء تهمة العجز عن نفسه يبدأ في البحث عن ضحية اضعف ، فلا يجد غير زوجته وأبنائه يصب عليهم جام غضبه وتصبح مسألة صراع بين ضحيتين ؛ مما يؤدي إلى ظهور العنف الأسري ضد الزوجة .

٢. تعاطي الكحول أو المخدرات :

يُعد عامل تعاطي الزوج للكحول أو المخدرات من العوامل الاجتماعية التي تؤدي للعنف ضد الزوجة ، إذ إن نسبة عالية من حوادث العنف الأسري يلعب فيها الكحول والمخدرات دوراً بارزاً ، فكثير من الزوجات والأبناء قد يتعرضون للضرب فور رجوع الأب مخموراً أو مخدراً نتيجة فقدان توازنه العقلي ، فينعكس أثره السلبي على أفراد أسرته وعلى علاقته بهم .

فتعاطي الزوج " قد يشكل تهديداً خطيراً للشخصية الإنسانية وبنائها من النواحي كافة ، فقد يتعرض لآثار مدمرة تؤثر سلباً في صحته وتجعله عنصراً غير فعالاً وغير قادر على أداء أدواره ، وربما يؤثر تعاطيه على الجانب الاجتماعي للفرد وتضعف قدرته على التكيف الاجتماعي ، وإهمال في مظهره ومشاعره العدائية تجاه الآخرين " (٢) .

ويؤكد هذا الرأي الدكتور " محمد مياسا " في كتابه الموسوم " مأساة الإدمان " فيقول " إن التعاطي ليست هي مأساة المتعاطي وحده ، بل مأساة الأسرة بكاملها في

(١) احمد فرحان الكبيسي ، الأمن الاجتماعي في تحصيل وتماسك المجتمع العراقي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٧٩ .

(٢) أفراح جاسم محمد ، تعاطي الحبوب المخدرة وعقاقير الهلوسة (عواملها وآثارها) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٨٩ - ٩٢ .

الدرجة الأولى ، ففي الأسرة تنصب في نهاية الأمر كل المشاكل الناجمة عن التعاطي ، وهي بمثابة المصفاة التي تترسب فيها وتتجمع كل النتائج التي يفرزها التعاطي ، وان الأمراض الاجتماعية التي تنمو في مستنقع المخدرات تنتقل إلى الأسرة ، إلى الزوجة والأطفال لتنتفث سمومها فيهم " (١) .

ولا شك في إن تعاطي الزوج لهذه المواد يمثل عبئاً اقتصادياً شديداً على ميزانية الأسرة ، إذ ينفق الزوج جزءاً كبيراً من دخله للحصول على الكحول أو المخدر ، ويؤثر ذلك بالطبع تأثيراً خطيراً في الحالة المعيشية العامة للأسرة من الناحية السكنية ، الغذائية والصحية ولا تستطيع الزوجة وأطفالها الحصول على احتياجاتهم الأساسية اللازمة للمعيشة الكريمة ، وهذا يعني عدم تحمل للمسؤولية من قبل الزوج المتعاطي وإهمالاً لواجب أساسي له . كما إن عجز الموارد المالية الخاصة بالزوج عن تدبير الجرعات المعتاد عليها ، قد تدفعه للجوء إلى مخدرات الزوجة، وفي حالة رفضها إمداده بما يريد من مال فإنه ربما يستخدم العنف من أجل تحقيق ذلك .

من جهة أخرى " قد يؤدي التعاطي إلى توتر جو الأسرة العام والخلافات بين أفرادها ، إذ إن إنفاق الزوج على الكحول أو المخدرات قد يثير مشاعر الغضب لدى الزوجة ، مما يولد المشاجرات الأسرية التي كثيراً ما تنتهي بالعنف " (٢) ، لذا فإن سلوك العنف ناتج بشكل أساسي من آثار هذه المواد التي غالباً ما تسبب بطبيعتها الهياج والإقدام على السلوك العنيف ضد الزوجة ، والتأثيرات التي تحدثها هذه المواد في عقل الزوج قد تمنعه من التفكير السوي وتسمح له بارتكاب السلوك العنيف من دون وعي أو إدراك منه .

(١) د. محمد مياسا ، مأساة الإدمان (الإدمان سيكولوجياً وقاية وعلاجاً) ، بيروت ، دار الجيل ، ط١ ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٣ .

(٢) محمود الشديفات ، المخدرات (الخطر وفساد العقل) (دراسة في ظاهرة انتشار المخدرات في الوطن العربي وسبل الوقاية منها) ، عمان ، دار آفاق ، ١٩٩٦ ، ص ٥١ .

٣. التفسير الخاطئ للنصوص الدينية :

يُعد الدين من أهم النظم الاجتماعية ، وذلك لما يؤديه من وظائف في حياة الفرد والمجتمع ، إذ يحدد سلوك الأفراد ويرسم أسلوب حياتهم ويصنع عقيدتهم ويهذب نفوسهم وينظم شؤونهم الخاصة والعامة ، ولأهمية الدين في الحياة الاجتماعية فقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة هذا النظام ، وقد وضعه دوركايم " Durkheim " على قمة النظم الاجتماعية ، وقرر في دراساته " إن الأشكال الأولية لمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي ، كانت منبثقة ومطبوعة بالحياة الدينية ومصطلحاتها " (١).

ويعبر دوركايم عن هذا ، إذ يؤكد " إن الدين يهتم بالعلاقات بين الأفراد وينظم حياتهم ويمنح طوابط أخلاقية لهم من أجل استقرار المجتمع ، إذ يرى في الدين جوهرًا لكل نظام اجتماعي ، فروح الدين كامنة في روح المجتمع ، فكل ما هو اجتماعي مستمد مما هو ديني " (٢) .

فالدين له اثر قوي في نفس الفرد بما يحتويه من قواعد الأخلاق والحث على السلوك القويم ، لاسيما إذا كانت التعاليم الدينية قد بُنيت في نفس الفرد بطرائق صحيحة وفي ظروف هادئة ، بحيث يصبح التدين الصحيح مظهرًا من مظاهر قوة شخصية الإنسان ، لذا يُعد فهم وتفسير بعض النصوص الدينية بطريقة خاطئة بعيدة عن سياقاتها ودلالاتها ومضامينها ، احد العوامل المؤدية للعنف ضد الزوجة، وهذا ناتج من عدم التعمق في النصوص الدينية وعدم أهلية من يتصدى لذلك ، كما إن لقراءة النصوص الدينية بصورة مغلوطة اكبر الأثر في تبني خيار العنف .

فالدين الإسلامي مثلاً وضع نظاماً أخلاقياً يسير عليه الأفراد ، إذ جاءت تعاليم الإسلام شاملة وكاملة في تنظيم كافة الجوانب ، " فقد وضع الإسلام نظاماً يُحدد فيه مكانة المرأة ويحدد العلاقات الاجتماعية وينظمها ، مثل العلاقة بين

(١) د. مصطفى الخشّاب ، دراسة المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٧ ، ص ٢٤٤ .

(٢) عقيل نوري محمد ، أثر القرآن في الفعل الاجتماعي ، رسالة ماجستير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ١٢ .

الزوجين وحدد الحقوق والواجبات وجعل أساس الحقوق والواجبات في التعاون والمودة والرحمة والتواصل والإحسان " (١) .

لذا فالدين الإسلامي قد أولى اهتماماً كبيراً بالأسرة وشؤونها ومكانة المرأة فيها، وبالرغم من ذلك هناك اختلاف في كثير من الدراسات والبحوث حول علاقة الدين بمكانة المرأة، إذ انقسموا في ذلك إلى فريقين، الفريق الأول يتخذ موقفاً جامداً متمتماً من هذه الأمور ويقيم من التمييز بين الرجل والمرأة منطلقاً أساسياً في تفسير وتحرير دور المرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع، يؤكد هذا الفريق "بأن الدين قد ثبت الفروقات الطبيعية بكتابات وأقوال عدة، إذ يرى إن الإسلام ساوى بينها وبين الرجل فيما يمكن المساواة فيه، وفاضل بينهما فيما لا يمكن المساواة فيه، فأوجب على الرجل الجهاد والسعي على العيال وخفف عن المرأة في ذلك، مراعاةً لإمكاناتها الجسدية وظروفها الشخصية وتكاليفها الأسرية" (٢) .

كما إن هناك بعض المعاني المستمدة من الدين والتي يستخدمها هذا الفريق بهدف التحقير من شأن المرأة والتأكيد على دونيتها إلى حد تبرير العنف ضدها، إذ يسود في ثقافة الأفراد في مختلف الطبقات في المجتمع بأن "المرأة عورة، المرأة خلقت من ضلعٍ اعوج، النساء ناقصات عقل ودين" (٣) .

أما الفريق الثاني فيرى "إن الإسلام حرر المرأة فوضع الأسس والقواعد الإنسانية والحضارية التي ترفع من شأن المرأة المسلمة وتصورها في أعلى الدرجات" إذ يعد الإسلام منذ نشأته قوة عظيمة لتحرير المرأة وتحقيق ذاتها وساوى بين المرأة والرجل المؤمن" (٤) .

(١) محمد أبو زهرة، تنظيم الإسلام للمجتمع، القاهرة، مطبعة احمد مخيمر، دون تأريخ، ص ١٨ - ١ .
 (٢) د. حليم بركات، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية، بحث منشور في ندوة "المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣، ١٩٩٣، ص ٥٤ .
 (٣) سلوى الشرفي، الإسلام والمرأة والعنف، تونس، منشورات علامات، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٩٣ - ٩٥ .
 (٤) د. غازي حسن صباريين، الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الأردن، دار الثقافة للنشر، ط ٢، ١٩٩٧، ص ٢٥١ .

كما في قوله تعالى ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَاتِنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّابِغِينَ وَالصَّابِغَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (١) .

وعلى الرغم من وجود اختلاف في الدراسات والبحوث في مدى علاقة الدين بالعنف ضد الزوجة ، إلا إن الرأي الراجح والذي يكاد يتفق عليه معظم المعنيين بشؤون المرأة بأن " الدين الإسلامي حدثاً خطيراً في تقرير كثير من حقوق الإنسان الأساسية ومنها حق الإنسان في الحرية والمساواة وحماية المرأة من كافة أنواع الاضطهاد والعنف " (٢) .

وتؤكد هذا الرأي الكاتبة المصرية " أمينة السعيد " أن الدين الإسلامي جاء بمثابة أضخم ثورة اجتماعية في تأريخ الأوضاع النسائية ، لا عندنا وحدنا ، بل في الدنيا بأكملها ، فقبل مجيئه لم تكن المرأة في أي ركن من العالم أكثر من كائن حي لا حقوق لها ولا احترام لآدميتها ، حتى جاء الإسلام فأعترف بآدمية المرأة وافر لها باستقلالها الاقتصادي وحررها من ولاية الرجل والبيع والشراء والعمل والتعليم وإشراكها في تدبير شؤون الدين والسياسة " (٣) .

كما إن الدين الإسلامي لم يقتصر على بيان أحكام الأسرة والحياة الزوجية وحقوق المرأة وواجباتها فحسب ، بل عنى أيضاً بآداب الحياة الزوجية وحجر الزاوية في هذه الآداب كما في قوله تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٤) .

(١) القرآن الكريم ، سورة الأحزاب ، آية ٣٥ .

(٢) د. محمود شريف بسيوني ، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، الوثائق الإسلامية والإقليمية ، المجلد الثاني ، القاهرة ، دار الشروق ، ط ١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٠-٣٣ .

(٣) د. حليم بركات ، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .

(٤) القرآن الكريم ، سورة الروم ، آية ٢١ .

ولا يخفى على احد في إطار الحديث عن علاقة تفسير بعض الأزواج النصوص الدينية والعنف ضد الزوجة التطرق إلى مسألة القوامة " إذ تشير القوامة إلى مهمة الإدارة والتوجيه التي تراعي فيها المصلحة الأسرية المشتركة بين الزوجين وأبنائهما ، وليس المراد بها القهر والتسلط والسخره والاستعلاء ، بل هي مسؤولية وبذل وسخاء " (١) .

وعليه فالقوامة لا تنفي دور المرأة ولا تهمشه إطلاقاً ، كما لا تعيق أداء واجباتها وتحصيل حقوقها ، والقوامة في الأسرة " ليست درجة رئاسية ، إذ لا يوجد في الأسرة رئيس ومرؤوس ، بل هي مسؤولية وسلطة لابد أن تُتَاط بأحد الزوجين فكانت للزوج لطبيعة عمله ، فهو المسؤول الأول عن حياة الأسرة وعليه يقع عبأ التبعات الاقتصادية " (٢) .

ومما لاشك فيه إن رخصة الضرب المفتوحة للرجل بشرط نشوز المرأة ، وبالرغم من ذلك فقد أساء بعض الأزواج استخدام مفهوم القوامة خاصة في حالات النشوز مستخدماً العنف ضدها .

ويؤكد هذا الرأي " خالد منتصر " في مقالته الموسومة " تأديب الزوجة بالضرب هل هو فريضة إسلامية حقاً ؟ " إذ أصبح إياحة ضرب الزوجة هي السلاح السري الفعّال في يد الزوج المسلم يستعمله متى شاء وكيف شاء اعتماداً على الفتاوى التي تبيح له تأديب زوجته الناشز ، وبين هذا وذلك تاهت المرأة بين ركلة وصفعة ولطمة ولكمة وكله للأسف باسم الدين الذي هو من كل ذلك براء" (٣) .

إن بعض الأزواج يستند في ذلك لقوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَاتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ

(١) سلوى الشرفي ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

(٢) فاروق السامرائي ، حقوق الإنسان في القرآن الكريم ، بحث منشور في ندوة حقوق الإنسان في الفكر العربي (دراسات في النصوص) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٧ .

(٣) خالد منتصر ، تأديب الزوجة بالضرب هل هو فريضة إسلامية حقاً ؟ مقال منشور على الانترنت في صحيفة الحوار المتمدن ، عدد ٨٦٥ ، ٢٠٠٤ ، ص ١ :

نُشْرُهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿١﴾ .

إلا إن الدين الإسلامي يرفض جميع أشكال العنف ويدعو إلى السلام والرفق واللين والتسامح ، كما في قوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (٢) .

إذ للزوج في الإسلام " أن يؤدب زوجته الناشز برفق متدرجاً من العظة إلى الهجر في المضاجع إلى الضرب ، وقد قيّد الضرب بأنه ما كان غير مبرح ولا شائن ولا يكسر لها عظماً ولا يجرح لها جرحاً ، وقيل ينبغي أن يكون الضرب بالمنديل واليد ولا يُضرب بالسوط " (٣) .

فالتأديب عن طريق الضرب طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ليس حقاً مطلقاً للزوج ، وإنما مقيد بحدود لا يجوز له تجاوزها ، " إذ يجب أن يكون الضرب خفيفاً غير مبرح ، ويراد بالضرب غير المبرح الذي لا يؤلمها ولا يدمي لها جسداً ولا يشوه خلقة ، أي ضرب غير شائن وإلا يُعد الزوج متعسفاً(*) في استعمال حقه في تأديب زوجته " (٤) .

وقد قدم النبي ﷺ وأهل بيته (ع) دروساً عملية في التسامح وفي مراعاة الإنسانية وحسن معاملة الزوجة ، فقد تجلّى ذلك في موقف الرسول ﷺ من النساء في حجة الوداع سنة (١٠ هجرية) حين قال " استوصوا بالنساء خيراً فأنهن

(١) القرآن الكريم ، سورة النساء ، آية ٣٤ .

(٢) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، آية ٢٣٧ .

(٣) د. صلاح الدين ناهي ، الأسرة والمرأة ، بغداد ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، ١٩٥٨ ، ص ١٦ .

(*)التعسف يُقصد به استعمال الإنسان لحقه على وجه غير مشروع استعمالاً يضر بالغير .

يُنظر : ساهرة حسين كاظم ، التعسف في استعمال حق الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٧ .

عندكم عوان لا يملكن لأنفسهن شيئاً وإنكم إنما أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، فاتقوا الله في النساء واستوصوا بهن خيراً " (١) .

وعليه فالدين الإسلامي حين قوّم الواقع الأسري وشرّع له ، نظر إليه من جانبين ، الجانب الأول إنسانية كل واحد من أفراد الأسرة من دون استثناء ، والثاني أخلاقية التعامل بين هؤلاء الأفراد سواءً في إطار نظرة رب الأسرة لمن يعول ، أو في إطار نظرة هؤلاء نحوه وطريقة تعاملهم معه ، فالدين الإسلامي حرص بكل دقة ووضوح على تحديد العلاقة الإنسانية بين الرجل والمرأة من أجل حياة فاضلة سعيدة كريمة ، مردها وحدة النفس وقوامها المودة والرحمة ، لذا يمكن القول إن التفسير الخاطئ لبعض الأزواج للنصوص الدينية يُعدّ عاملاً من عوامل العنف ضد الزوجة ، إذ يميل بعض الأزواج إلى فهم التوجيهات الدينية الخاصة بعلاقة الزوج بالزوجة بطريقة تتفق مع رغباتهم في فرض سيطرتهم أو سلطتهم على الزوجة .

(١) مصطفى السقا وآخرون ، السيرة النبوية لابن هشام ، القسم الثاني ، ج (٣ - ٤) ، بيروت ، دار الفكر ، دون تأريخ ، ص ٤ - ٦ .

المبحث الثاني

العوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة

إن هناك صوراً كثيرةً تكون فيها الزوجة الضحية المحفز للزوج (المعتدي) في العنف ، لذا لا تُعد مشكلة العنف ضد الزوجة مشكلة تعود عواملها إلى الزوج أو الأسرة أو المجتمع ، بل قد تكون هناك عوامل خاصة بالزوجة تُساهم في وقوع العنف ضدها ، ومن أهم هذه العوامل :

١. الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج :

يُشكل عامل الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج من قبل الزوجة عاملاً مهماً من عوامل العنف ضد الزوجة ، فقد يحتاج كلٌّ من الزوجين إلى قيام أسس للتعامل الجيد بينهما والمشاركة الوجدانية التي تتضمن الإحساس المتبادل في كل أمر من أمورهما ، سواء كانت هذه الأمور تتسم بالبهجة والسعادة أو تتصف بالحزن ، ويحاول كلٌّ منهما أن يشارك الآخر أفراحه وأحزانه على حدٍ سواء ، والمشاركة الاجتماعية ينبغي أن تتضمن تحمل المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بوظائف كلٍّ منهما وأدواره في نطاق الأسرة ، بحيث تكون حقوقهما وواجباتهما معروفة وواضحة لكليهما ، فلا يمكن للحياة الزوجية أن تستقيم دونما تعاون وتنظيم وتنسيق يضمن حالة من الاستقرار في العلاقات القائمة بينهما ، ويكون هدفه تحديد فعاليات الأفراد وتنسيق أدوارهم وتعيين حقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم الاجتماعية .

ومما لاشك فيه إن " الأسرة تنظيم اجتماعي كبقية التنظيمات الأخرى ، يُعد التعاون فيه أساساً في بنائه وبواسطته يصبح من المستطاع إحلال عملية التعايش بين الأفراد بدلاً من الفردية ، فوجود الأنانية بين الزوجين يؤدي إلى عرقلة تحقيق رغباتهم وطموحاتهم وغاياتهم المشتركة التي لا يمكن أن تتم دون عملية التعاون بينهما " (١) .

(١) مليحة عوني القصير ود. صبيح عبد المنعم احمد ، علم اجتماع العائلة ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٠ - ١٢٢ .

وعليه فإن " معرفة الزوجة بأساليب التعامل الجيد مع الزوج لاسيما فيما يتعلق بما يرضيه فتحاول أداءه وما لا يرضيه فتحاول تلافيه لكي تقترب منه وتدعم علاقتها به ، له قيمة كبيرة في بناء علاقات زوجية سليمة " (١) .

ومما لاشك فيه إن التعامل الرديء مع الزوج قد تدعمه خصائص معينة في شخصية الزوجة ، فقد تكون الزوجة مشبعة بالرغبة في التسلط والتحكم بالزوج ، فالزوجة من هذا النوع تحب دائماً إن يكون لها مركز الصدارة في الأسرة ، بمعنى أن يحتل زوجها في مجلسها مركزاً ثانوياً ، فنجدها إذا وجدت مع زوجها في مجلس أو اجتماع اسري تحاول جاهدة أن تظهر سيطرتها على الزوج ، فتعمل على مقاطعته في أثناء الكلام ، الاعتراض على آرائه ، محاولة التقليل من أهميته، وإظهار عيوب زوجها وتوجيه النقد لأقل خطأ يرتكبه .

لذا فقد تحاول الزوجة التسلط وفرض السيطرة على الزوج متجاهلةً حقوقه ، مما يؤدي إلى عدم الانسجام وممارسة الزوج العنف ضدها ، " فتصبح العلاقة الزوجية عبارة عن معركة للكرامة والتخطيط والانتصار في محاولة الزوجة للسيطرة على الزوج ، فقد تقوم بذلك لإثبات الذات من خلال التسلط والسيطرة ، وقد تتبع أساليب غير تربوية ، مما يؤدي إلى الخلافات والمشاحنات " (٢) .

من جهة أخرى " قد تكون الزوجة ثرثرة محبة للجدل ، فتناقش زوجها في الموضوعات المختلفة بحق أو بغير حق ، والغريب إن الجدل الذي تثيره الزوجة قد يكون غالباً حول موضوعات تافهة لا تستحق أن تكون سبباً للخلاف بين الزوجين " (٣) .

(١) د. ماهر محمود عمر ، سيكولوجية العلاقات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ٤٦٠ .

(٢) فراس جاسم موسى ، إهمال مشاكل المرأة واستخدام العنف ضدها من مظاهر الجهل في المجتمع ، مقال منشور على الانترنت ، بغداد ، ص ٤ .

www . fgkc . com / doc / Makala 41 . htm

(٣) د. مصطفى فهمي ، التوافق الشخصي والاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٩٧٩ ، ص ١٥٤ .

كما نجد إن الزوجة قد تكون خشنة الطباع والعواطف أو (مسترجلة) ، أي فيها من الصفات غير المألوفة بين النساء العاديات ، مما قد تصبح مصدر قلق للزوج ، " أو تكون عصبية المزاج يسود سلوكها الضجر والتذمر ، أو قد تكون دائمة الشكوى من سوء صحتها وتبحث عن علاج لآلامها الكثيرة (الوهمية) ، وقد تلجأ لذلك لتلفت نظر المحيطين بها مما قد تُعد مصدر من مصادر القلق والاضطراب في الحياة الزوجية لدرجة قد تصبح فيها هذه الحياة جحيماً لا يُطاق، ويظهر ذلك في تدمير الزوج أو ممارسة وزيادة المشاكل والمشاجرات بينهما " (١).

لذا فإن عامل جهل الزوجة بأساليب التعامل الجيد مع الزوج ، تُعد من العوامل المهمة لتوجيه العنف ضدها ، وقد يُغذي ذلك ويؤدي إلى صعوبة التعامل بعض الخصائص في شخصية الزوجة ، كالتسلط ، الثثرة ، خشونة الطباع والعواطف وغيرها ؛ مما يؤدي بالزوج إلى استخدام العنف ضدها كرد فعل لتعاملها الرديء معه .

٢. الاختلاف مع الزوج في التنشئة الأسرية للأبناء :

تُعد الأسرة من أهم النظم الاجتماعية المؤثرة في بناء شخصية أبنائها عن طريق عملية التنشئة الأسرية ، بما يؤدي إلى تعزيز ثقتهم بأنفسهم ومساعدتهم على اتخاذ القرارات ، ويبدو هذا الأمر واضحاً من خلال الأدوار التي يمارسها كلاً من الأب والأم ، والتي لا يمكن تجاهلها في حياة الأبناء ، وذلك لما لها من أهمية في تربيتهم وتنشئتهم وتشكيل وبناء شخصياتهم .

وعليه لا جدال في أهمية الأدوار التي يقوم بها الأبوان ، ومن الطبيعي أن يكون بين وظائف الأمومة والأبوة اعتماداً متبادلاً ، " إذ إن التفاعل العميق بين الوالدين من جهة وبين الآباء والأبناء من جهة أخرى ، يؤدي إلى الإثباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة ، مما يساعدهم على التمسك بالكيان الأسري والمحافظة عليه من التفكك والانحيار " (٢) .

(١) المصدر نفسه ، ص ١٦٣ .

(٢) فاطمة إسماعيل المياحي ، دور الأسرة في تنشئة أبنائها على الثقة بالنفس واتخاذ القرار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٦ .

ومما لاشك فيه إن عملية تنشئة الأبناء تُعد بصفة أساسية مجموعة من القرارات التي يتخذها الوالدان ، لذا ينبغي أن يتفق الزوج والزوجة على معايير السلوك ، وان يُدعم كل منهما الآخر فيما يتخذه من قرارات نحو أولادهما " وللزوجين عدة أساليب خاصة من السلوك تجاه أولادهما في المناسبات المختلفة ، تحتل هذه الأساليب مكانه هامة في تكوين شخصية الأبناء " (١) .

كما إن تأدية كل من الزوجين لدورها في عملية التنشئة ، " يزود الطفل بالقيم والاتجاهات المرتبطة بثقافة الأسرة وعاداتهم والقيم المرتبطة بمثل وعادات المجتمع ، ويقومان بتوظيف معلوماتهم وثقافتهم في شكل أساليب لمعاملة الأبناء حسب مراحل نموهم " (٢) .

ويمكن اعتبار " العلاقة بين الزوجين من أهم العوامل التي تؤثر في نوع المعاملة التي يتلقاها الأبناء من الآباء ، كما إنها تؤثر على الجو السائد في محيط الأسرة " (٣) .

ومن بين أهم مقومات الجو الأسري المستقر ، هو اتفاق الزوجين حول أساليب التنشئة المتبعة مع الأبناء ، فالثبات في أساليب التنشئة الأسرية التي يستخدمها الزوجين وعدم الاختلاف فيما بينهما على أسلوب معين من دون آخر ، يؤثر على جو الأسرة ونمط العلاقات بين الزوجين ، ومع ذلك قد تختلف الزوجة مع الزوج في الأسلوب المتبع لتنشئة الأبناء باتخاذها أسلوب التسامح في تربية الأبناء ، فيما يتخذ الزوج أسلوب التسلط أو العكس ، وعدم الاتفاق على أسلوب المعاملة الثابتة ربما يؤدي إلى اضطراب العلاقة بين الزوجين وتوجيه العنف ضد الزوجة .

(١) نعيم الرفاعي ، الصحة النفسية (دراسة في سيكولوجية التكيف) ، دمشق ، دون مطبعة ، ط٤ ، ١٩٨٧ ، ص ٣٨٥ .

(٢) إنعام جلال القصيري ، التنشئة الاجتماعية في الأسرة العراقية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٢٣ .

(٣) رمزية الغريب ، العلاقات الإنسانية في حياة الصغير ومشكلاته اليومية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، دون تأريخ ، ص ٥١ .

ولذلك يمكن القول إن التعارض في تنشئة الأبناء قد يؤدي إلى اضطراب العلاقات بين الزوجين وخلق المشاكل والخلافات داخل الأسرة والتي تهدد استقرارها وتماسكها ، وقد تقود إلى توجيه العنف ضد الزوجة نتيجة اعتراضها على أسلوب زوجها في تنشئة الأبناء أو اتخاذها أسلوب يختلف عن أسلوب زوجها.

٣. المطالب الزائدة للزوجة :

تُعد مسألة الإمكانات المادية من المسائل الهامة والمؤثرة في حياة الأسرة ، ومن المعروف إن كلاً من الزوجين من المستهلكين ، وتضع الظروف الاقتصادية على المستهلك مسؤولية متزايدة ، وتقع على الزوجة عاتق كبير طالما إن أغلب مشتريات الأسرة تكون في نطاق مسؤولياتها ، ولا بد أن يتوقع الزوجان ارتكاب أخطاء في الإنفاق ، إذ إن الزوجين خاصةً في بداية حياتهم الأسرية يمرون بمرحلة معينة من التجربة والخطأ ، نتيجة لفكرة من سوف يفعل هذا ؟

فالميزانية داخل الأسرة " هي أداة أو هي وسيلة للوصول إلى هدفٍ ما ، وهي ليست غاية في حد ذاتها ولا يجب أن تسيطر ، ولكنها يجب أن تخدم وليس هناك حاجة إلى دليل على إنها كثيراً ما تكون مصدراً لاضطراب الأسرة ، وهكذا تقضي على الهدف منها فهي قد تصبح مصدراً للصراع بين الزوجين " (١) .

إذ إن تزايد حاجات الزوجية من دون إشباع واعتماد الأسرة على كسب الرجل فقط ، سيجعل الرجل ينظر إلى زوجته على " إنها مصدر طلبات مستمر ويعجز عن تلبية تلك الاحتياجات ، مما يؤثر عليه وقد يقوده للعنف ضد زوجته " (٢) .

لذا فإن عدم النضوج والواقعية من قبل الزوجة في تقدير الوضع الاقتصادي للزوج والإسراف والتبذير ، قد يُعرض الأسرة للوقوع في مشكلات اقتصادية قد تولد العنف ضد الزوجة .

عوامل مشتركة بين الزوجين :

(١) د. سناء الخولي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٣ .

(٢) فراس جاسم موسى ، مصدر سابق ، ص ٤ .

قد تكون هناك عوامل يشترك فيها الزوج والزوجة ، تعمل على توجيه العنف ضد الزوجة ، ومن بين هذه العوامل هي :

١. الغيرة المفرطة من قبل الزوجين كلاً تجاه الآخر :

تُعد الغيرة أحد العوامل الهامة في كثير من المشكلات ، والغيرة حالة انفعالية قد يشعر بها الفرد ولها مظاهر خارجية يمكن الاستدلال عنها ، وفي غالب الأحيان لا يكون هذا سهلاً لأن الشخص في العادة يحاول أن يخفي الغيرة بإخفاء مظاهرها قدر جهده .

ومما لا شك فيه إن الشعور بالغيرة قد يكون موجود عند جميع الناس بدرجات متفاوتة " فمن الناس من يشعر بالغيرة الخفيفة في بعض المواقف وسرعان ما يسيطر على غضبه ومخاوفه ولا يشعر بتهديد تقدير الذات ولا تهتز ثقته بنفسه ، وتتمر مشاعر الغيرة به وكأنها مهماز يحركه إلى النجاح والتفوق " (١).

من جهة أخرى فقد يشعر الفرد بالغيرة المفرطة في بعض المواقف وتسيطر عليه مشاعر الغضب والخوف والحقد ، ويدرك تهديد تقدير الذات ويشعر بالعجز واليأس ، وكلها مشاعر مؤلمة تنمي القلق والشعور بالذنب والعداوة والعنف ، مما قد تفسد علاقة الشخص بنفسه وبغيره وعلى هذا قد لا يُعد الشعور بالغيرة الخفيفة ضاراً بالصحة النفسية ، لأنه يدفع للعمل والنشاط واكتساب الخبرات وتحقيق النجاح " (٢) .

فعلى سبيل المثال إذا كانت غيرة الزوجة على زوجها غير مفرطة تدفعها لإظهار حبها له وزيادة الاهتمام به ، وغيرة الزوج تجعله يُحافظ عليها ويشعرها بحرصه عليها وحمايته لها ، فقليل من الغيرة مطلوب لكي تستقيم الحياة الزوجية ، أما الشعور بالغيرة المفرطة فهو شعور مؤلم يُعذب صاحبه ويشقي من حوله ، وعليه تُعد الغيرة المفرطة احد العوامل المؤدية إلى مشكلات اجتماعية كثيرة منها العنف الأسري ، فغيرة الزوجة على زوجها إذا كانت شديدة قد تدفعها إلى العنف معه

(١) د. محمد عودة ود. كمال إبراهيم ، الصحة النفسية في ضوء علم النفس والإسلام ، الكويت ، دار

القلم ، ط ٢ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٨٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨٤ .

والتشهير به والانتقام منه ، فتفسد حياتها الزوجية بكثرة الشجار والخلافات التي قد تؤدي إلى توجيه العنف ضدها ، فربما " تتوهم الزوجة بوجود منافسة أخرى في حبها لزوجها ، فإذا انصرف عنها لأي سبب أو شيء شعرت بالغيرة وتشكك في سلوكه وتتوهم بأنه ذاهب إلى غيرها وتعيش في غم وحزن وتشعر بالغيرة من عمله وأصدقائه وأقاربه ، لأنها تبعده عنها ، وقد لا تكون لشكوكها أساساً من الصحة لكنها تُضخم الأمور لأسباب في نفسها " (١).

ولذلك قد تؤدي الغيرة المفرطة من قبل الزوجة على الزوج " إلى نشاط يشبه عمليات التجسس وعمليات التحري ، والتي قد تؤدي إلى ارتفاع درجة التوتر بين الزوجين ثم إلى العنف " (٢) .

من جهة أخرى فإن غيرة الزوج أيضاً قد تؤدي إلى العنف ، فالتجارب التي مر بها والحالات التي اطلع عليها قد تكون مصدراً لشكوكه فيقوم بعملية (إسقاط) ، " فمعرفة رجل الأمن ، مثلاً بحالات انحراف النساء ، تدفعه إلى رفع درجة شكوكه فيحرم على زوجته أي اتصال بالغرباء ، أو أي اتصال مع الغير (ولاسيما الجيران) مهما اتسم هذا الاتصال بالعفوية أو البراءة ، وذلك لان شكوكه تتوالد وتنمي في مخيلته صوراً مختلفة من صور الخيانة ، مما قد يؤدي إلى ثورات من العنف على زوجته " (٣) .

وعليه فقد يؤدي الشك والغيرة المرضية واتهام احد الزوجين الآخر دون دليل مقنع على الخيانة الزوجية ، إلى فساد العلاقة الزوجية وتوترها ، إذ قد يحدث أن ينحرف التفكير عن احدهما بسبب غموض الإشارات الكلامية والسلوكية التي يقوم بها ، كأن يتكلم قليلاً أو يبتسم في غير مناسبة ، أو انه يخفي أحداثاً أو أشياءً أخرى من دون قصد أو تعمد واضح ، مما يثير الريبة والشك والظنون في الطرف الآخر ويؤدي إلى الغيرة والشك المرضي . فالغيرة بحد ذاتها قد لا تؤثر في الزواج

(١) د. أديب الخالدي ، الصحة النفسية ، القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣٥

(٢) د. جليل وديع شكور ، العنف والجريمة ، مصدر سابق ، ص ١٢٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٧-١٢٨ .

وإنما تعبيراتها وما ينتج عنها من عدم الثقة والشك والتساؤل وتقييد على الحريات وإظهار الغضب والتعصب وفقدان الاحترام ، كلها أمور قد تساعد على إضعاف الانسجام وبالتالي قد تؤدي إلى العنف ضد الزوجة .

٢. المستوى التعليمي للزوجين :

يُعد التعليم " العملية التي يتم بواسطتها اكتساب المعرفة والمهارات التي تنتقل من جيل إلى آخر ، وتلك التي يضيفها جيل معين أو أكثر في الوقت الحاضر والتي ستنتقل إلى الأجيال المستقبلية ، ويساهم التعليم في تنمية وتطوير شخصية الأفراد ومساعدتهم على تجسيد إرادتها وحركتها وإبداعها والمساعدة في انتمائهم الحضاري والمشاركة في تنمية مجتمعاتهم " (١) .

فلم يُعد التعليم مجرد مؤشر للمستوى الثقافي في المجتمع ، بل أصبح مؤشراً للمستوى الاجتماعي والاقتصادي أيضاً ، ومن المفيد الإشارة في هذا المجال إلى إن العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجين والعنف ضد الزوجة ، لا تزال محل اهتمام كثير من الباحثين وكان محور هذا الاهتمام يدور حول رأيين :

- الرأي الأول / يؤكد بأن العنف ضد الزوجة يزداد مع ارتفاع

مستواها التعليمي بالمقارنة مع الزوج .

- الرأي الثاني / يؤكد بأن العنف ضد الزوجة يزداد مع انخفاض

المستوى التعليمي للزوجين .

إذ تؤكد بعض الدراسات إن حصول الزوجة على نصيب أوفر من التعليم ، قد يؤدي إلى عدم التوازن الأسري والى ردود فعل مضطربة من قبل الزوج ، إذ نجده يسعى جاهداً للبحث عن أية وسيلة من أجل إظهار قوته البدنية وتفوقه العضلي .

وهذا ما توصلت إليه إحدى الدراسات التي قام بها مركز أمان حول العنف ضد المرأة في بحثه الموسوم " العنف ضد المرأة " " إن الاختلاف الثقافي الكبير بين الزوجين وبالأخص إذا كانت الزوجة هي أعلى مستوى ثقافياً ، قد يولد التوتر وعدم

(١) عبد الباسط عبد المعطي ، بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي ، بحث منشور في ندوة (التنمية البشرية في الوطن العربي) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٥ ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

التوازن لدى الزوج كردة فعل له ، فيحاول تعويض هذا النقص باحثاً عن المناسبات التي يمكن فيها انتقاصها واستصغارها بالشتم والاهانة أو حتى الضرب" (١) .

لذا فإن التوافق التعليمي بين الزوجين مهم لأنه ينهي ويُقوض التفاعل العدائي، فبواسطة عملية التوافق هذه يستطيع الزوجان بناء علاقات أسرية ايجابية ومستقرة ويتجنبنا الخصومات والمنافسات وحتى العنف ، " فالاختلاف إذا كان كبيراً أو عدائياً تتنافسياً فإنه قد يبعد الزوجين بعضهما عن الآخر ويُغذي الكره والنفور وعدم التحمل ، ويؤدي إلى عزلة كل منهما عن الآخر ، أي يحول دون انسجامهما مما قد يؤدي إلى توتر العلاقة بينهما " (٢) .

من جهة أخرى يرى بعض الباحثين إن العنف ضد الزوجة يرتبط بانخفاض المستوى التعليمي للزوجين .

وتؤكد هذا الرأي " ليلي عبد الوهاب " في كتابها الموسوم " العنف الأسري ، الجريمة والعنف ضد المرأة " ، إذ توصلت في نتائج دراستها الميدانية " إلى إن العنف ضد المرأة يزداد بانخفاض المستوى التعليمي للزوجين ، إذ إن غالبية أفراد العينة من اللواتي ينتمين وأزواجهن إلى مستوى تعليمي منخفض " (٣) .

وعليه فان للمستوى التعليمي للزوجين دوراً في زيادة أو قلة العنف ضد الزوجة

المبحث الثالث

العوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة

(١) مركز دراسات أمان ، العنف ضد المرأة (الأسباب والعلاج) ، مركز أمان للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة ، بحث منشور على الانترنت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢ .

www. Amanjordan . org .

(٢) مليحة عوني القصير ود. صبيح عبد المنعم ، علم اجتماع العائلة ، مصدر سابق ، ص ٢٣٤ - ٢٣٦ .

(٣) ليلي عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص ٧١ .

إن للأسرة دوراً كبيراً في بناء شخصية أبنائها ، ويبدو هذا الدور من خلال مراجعتنا للحقائق المتمثلة بكون الأسرة تمارس أدواراً عديدة لا يمكن تجاهلها في حياة الأبناء ، وذلك لما لها من أهمية في تربيتهم وتنشئتهم وتشكيل وبناء شخصياتهم ، ومما لا شك فيه إن كلاً من الزوجين ينتمي إلى أسرة وقد يكون سلوك العنف للزوج ضد زوجته مترابطاً ارتباطاً وثيقاً ببعض العوامل الأسرية ، وإن المنطلق الأساسي لفهم هذه العلاقة يكون في تحليل الأسرة والعلاقات التي تقوم عليها ولاسيما علاقة الوالدين بابنائهما وكيفية معاملتهم وتنشئتهم في مراحل حياتهم الأولى .

وبالنظر لما تحتله الأسرة من أهمية في بناء شخصية أبنائها ، لذلك فقد أُفرد مجال مهم ضمن العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف ، فهناك العديد من العوامل التي تفرزها الأسرة والتي تسهم في العنف ضد الزوجة ، ويمكن تلخيص العوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة والتي تسهم في مشكلة العنف ضد الزوجة كالاتي :

١. التنشئة الأسرية للزوجين :

تُعد عملية التنشئة الأسرية من أهم العمليات تأثيراً على الأفراد في مختلف مراحلهم ، " وهي تُعد إحدى العمليات التي عن طريقها يتعلم الأفراد العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة في بيئتهم الاجتماعية التي يعيشون فيها " (١).

إذ تنتقل القيم والمعتقدات والموروثات الاجتماعية المرتبطة بعلاقة الرجل بالمرأة وبطبيعة المهام المناسبة لكل منهما من جيل إلى آخر من خلال عملية التنشئة الأسرية التي يتعلم الأفراد بواسطتها السلوك المناسب لثقافة مجتمعهم وما تتضمنه من قيم واتجاهات .

ومما لا شك فيه إن الأسرة هي الخلية الأولى في تكوين سلوك الفرد واتجاهاته ، " إذ إن أهم الأمور التي يتعلمها الفرد من خلال عملية التنشئة الأسرية هو القيام

(1) Diana Baumrind , Parental disciplinary Patterns and Social competence in Children , journal of youth and Society , vol9 , No3 , California , sage publications, Inc , 1978 , p . 239 .

بأدوار معينة محددة أولها وأهمها ذلك الدور الذي يحدد جنسيته (أي ما إذا كان ذكراً أو أنثى) " (١).

إذ إن معتقدات الوالدين والثقافة للجنس من حيث هو ذكراً أو أنثى ، تؤدي دورها بالإيحاء والتوجيه بما هو مناسب أو غير مناسب لكلا من الجنسين فيما يتعلق بالأخلاق والسلوك والاهتمامات والمراكز والقيمة ، فلا تمر لحظة من حياة الفرد دون أن تعمل بواسطة هذه المؤثرات على توجيه تفكيره أو تفكيرهن أو سلوكه أو سلوكهن بما يتفق والمتطلبات المفروضة على جنسيهما .

وعليه يرى بعض المهتمين في هذا المجال بأن هناك ثقافتين في المجتمع ، ثقافة الذكر وثقافة الأنثى ويبدو كما لو أننا إزاء كيانين مختلفين لكل منهما عالمه وحياته ، عالم الذكور وعالم الإناث " (٢) .

إذ قد يتعرض الأولاد والبنات منذ الطفولة لعمليات تربية متباينة ، فألعابهما ولعبهما تكون مختلفة تعكس إلى حد كبير أدوارهما المستقبلية ، كل منهما يجد توجيهاً وتشجيعاً للقيام بأعمال معينة ، كما يمنع بشدة من القيام بأعمال أخرى ، والفتيات يُمنحن حماية أكبر ويكبرن على توقع هذه الحماية " كما إن البنت منذ نعومة أظفارها قد تدفعها الأسرة إلى الشعور بأنها غير ضرورية وغير مرغوب فيها وتعلمها على قبول وضعها كأنثى " (٣) .

ولا يخفى على احد بأن هناك بعض الخصائص في مجتمعنا العربي تمثل أنماط السلوك الاجتماعي يستخدمه البالغون أساساً لتنشئة الطفل أهمها السلطة الأبوية ، فالأسرة العربية أسرة أبوية هرمية يقوم التمايز وتوزيع العمل فيها على أساس الجنس والعمر ، فيتسلط الذكر على الأنثى والكبير على الصغير ، " إذ قد

(١) د. فوزية نياض ، نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة ، القاهرة ، دار الشباب للطباعة، ١٩٧٧ ، ص ٢٢ .

(٢) د. محمد علي محمد وآخرون ، المجتمع والثقافة والشخصية (مدخل إلى علم الاجتماع) ، القاهرة، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ ، ص ٤١٢ .

(٣) د. هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، بيروت ، الدار المتحدة للنشر ، ط ٢ ، ١٩٧٥ ، ص ٣٩ .

تغلب على بنية العلاقات الأسرية مظاهر السلطة الأبوية التي تؤدي إلى ظهور هيمنة مزدوجة متمثلة بسلطة الأب على أفراد أسرته وسيادة الذكر على الأنثى من حيث المكانة وتقسيم الأدوار داخل الأسرة " (١).

ويؤكد هذا الرأي الدكتور " حليم بركات " في كتابه الموسوم " المجتمع العربي المعاصر " إن سلطة الأب التقليدية تمثل قمة هرم السلطة في الأسرة ، فيتوجه إلى أفرادها بالأوامر والنصائح والتهديدات ، بينما يتوجهون هم إليه بالاستجابة والتأكيد على الطاعة والاحترام ، وينسب إلى هذا الأب عادة صفات متناقضة فهو من ناحية رؤوف ، محب ، عادل ، غفور ، مكافح ، ويسهر على مصالح الأسرة ، كما يوصف من ناحية أخرى بأنه جبار ، قاسٍ ، سريع الغضب، لا يرحم ومتسلط " (٢) .

لذا فإن النظام الأبوي ساعد على " تسلط فئة على أخرى ، وتسلط الرجل على المرأة وأدى ذلك إلى توارث الأفراد والجماعات هوياتهم وانتماءاتهم " (٣).

فالتنشئة في النظام الأبوي تؤكد وتدعم تفوق الرجل على المرأة منذ اللحظة التي يعي فيها انه ذكر وإنها أنثى ، " وهو ما يدفع بالضرورة إلى تضخيم الذكورة وتبخيس الأنوثة وتسلط الأب على العائلة وسيطرته عليها وقمع المرأة والأولاد وسيطرة الكبير على الصغير والقوي على الضعيف " (٤) .

إذ إن السلطة الأبوية التي تجعل من الرجل صاحب الكلمة وصاحب الامتيازات سواء كانت اقتصادية ، اجتماعية وثقافية تتوارثها التنشئة الأسرية متمثلة بالفوارق في تربية الذكور عن الإناث ، ويتجلى التسلط الأبوي على المرأة في حجبها عن الحياة العامة ، إذ إن الأب يتحكم في مصيرها ، دراساتها ، زواجها ، منعها من

(١) د. هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٣ ، ص ٥٠ .

(٢) د. حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر (بحث استطلاعي اجتماعي) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٥ ، ١٩٩٦ ، ص ١٨٠ .

(٣) د. فوزية العطية ، المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، بغداد ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٣ ، ص ٦٨ .

(٤) د. إبراهيم الحيدري ، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب ، بيروت ، دار الساقى ، ط ١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٢٣ - ٣٢٥ .

الخروج من البيت وفي الضغط عليها بمختلف الأساليب لتزويجها ، وبعد الزواج لا تنتقل الزوجة بحرية ، كما إنها لا تستطيع الحصول على جواز سفر من دون إذنه ، والزوج ايضاً كان ومازال صاحب القرار عنها ورب الأسرة لأنه عائلها فهو الذي يملك في اغلب الأحيان السلطة الاقتصادية ليس فقط على الزوجة العاطلة عن العمل وكذلك الزوجة العاملة .

لذا نلاحظ في واقعنا الأسري القائم في مجتمعنا العربي عموماً والمجتمع العراقي خصوصاً ، تحكم بعض الأساليب التي أصبحت واقعاً حياتياً يحكم اسلوب تعامل الزوج مع زوجته وبطبع العلاقة بينهما بطابعه ، فنلاحظ مثلاً تحكم اسلوب العنف الذي تطبع به الزوج حتى غداً طبيعياً نحاول إعطائه (للزوج) تبريراً منطقياً ، إذ يمارسه بدعوى كونه دوراً ذكورياً مقبولاً في الأسرة والمجتمع وكونه منهجاً تربوياً يعمل على تطبيع المرأة وأسلوبها بما يتناسب مع تطلعاتنا للبيت الزوجي ، كما نجد كثير من الزوجات يُعدنه دوراً ذكورياً من حق الزوج عليهن .

٢. أساليب المعاملة الوالدية :

تمثل أساليب الوالدين في التعامل مع أبنائهم مكانة هامة في تكوين شخصية الأبناء ، وتبقى آثار هذه الأساليب في شخصية الأبناء طوال حياتهم ، كما قد تظهر مجدداً في كيفية معاملتهم لأولادهم فيما بعد ، وقد تتأثر معاملة الوالدين لأطفالهم إلى حد كبير بما خبروه من تجارب أيام كانوا أطفالاً أو يحاولون تجنب أطفالهم ما لم يكن يروق لهم من سلوك إباءهم وأمهاتهم ، فهناك فئة من الآباء تعيد مع أطفالها نوع المعاملة التي كانوا يُعاملون بها في أثناء طفولتهم ، " لذا قد يوجد ارتباط بين شكل الإساءة التي يتعرض لها الأبناء من قبل آباءهم سابقاً مع شكل إساءتهم لأطفالهم في الوقت الحاضر " (١) .

إذ إن " هناك من الآباء قد يبدو صارماً في معاملته لأطفاله ، وتأخذ هذه الصرامة مظاهر مختلفة من الأمر والنهي والنقد والعقاب والمقاومة لرغبات الأبناء ،

(١) لونة عبد الله دنان ، أبنائنا (العنف اللفظي ، الإساءة اللفظية تجاه الأطفال من قبل الوالد وعلاقته ببعض المتغيرات المتعلقة بالأسرة) ، بحث منشور على الانترنت ، جامعة دمشق، ٢٠٠٤، ص ٥ .
www. Hayatnafs .com / abnao 2na / child abuse . htm .

لدرجة إن كلمة (لا) تكون دائماً على لسان هذا الطراز من الآباء إذا ما أقدم أبناؤهم على عملٍ من الأعمال " (١) .

وعليه قد يلجأ الأهل إلى العنف وكأنه الوسيلة الوحيدة للتربية والتأديب ومن دون أن يدري الأهل إلى أية مصيرٍ يدفعون بالأبناء ، وربما يؤدي عملهم العنيف هذا إلى دفع الأبناء باتجاه تشكيل شخصية مضطربة وعنيفة .

ولاشك في إن بذرة العنف تترعرع في نفوس الأبناء لتجعل منهم عنيفين في تعاملهم مع الآخرين مسترجعين بذلك العنف المُعاش ليعيشوه من جديد مع عناصر المحيط ، " لذلك يُطَبِّع الأبناء بطابع العنف كأسلوب من أساليب الحلول للمشكلات التي قد يواجهوها في حياتهم ، وهذا يقودهم لمواجهة الكثير من التحديات حين يتجهون لعلاج أي موضوع أو قضية يفرض واقعه وحاجته علاجها ، وذلك ينعكس سلباً على مختلف حالاته " (٢) .

وتؤكد هذا الباحثة " فرانسواز دولتو " F . Dolto " ، " إن راشداً يتكلم بنبرة عدوانية ويتصرف بعنف ويستسلم لانفجارات مزاجية تجاه ولده ، عليه أن لا يندهش من أن يرى هذا الولد بعد بضعة اشهر أو بضعة أعوام يتكلم ويتصرف بالطريقة نفسها مع من هم اضعف منه " (٣) .

وعليه فإن من يُمارس عليه العنف وهو صغير سوف يمارس نفس العنف أو عنف مشابه في مدةٍ لاحقة مع أصدقائه أو مع عناصر أو مع عناصر البيئة ومع من يتعامل معهم ولاسيما مع زوجته وأطفاله ، مما قد يؤدي إلى تأصل العنف في شخصيته وسلوكه .

من جهة أخرى فقد يكون الأبناء شهود للعنف الدائر بين آباءهم وأمهاتهم ، مما قد يؤثر سلباً في بناء شخصيتهم ، إذ إن الطفل الذي يعيش في بيئة يسودها العنف

(١) د. مصطفى فهمي ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ .

(٢) L . A . Hersov and others , aggression and anti – Social behavior in childhood and adolescence , Britain , pergamon press Ltd , 1ed , 1978 , p. 109.

(٣) د. جليل وديع شكور ، العنف والجريمة ، مصدر سابق ، ص ١١٤ .

فأنه قد يتبنى هذه المعايير البيئية السائدة حتى ولو لم يكن السلوك الأسري لهم عنيفاً

وهذا ما أكدته نتائج الدراسة التي قام بها " برغمان ومساعدوه " في بحثٍ أجروه على مجموعةٍ كبيرة من الأزواج العنيفين لزوجاتهم ، فأشاروا إلى " إن (٣٩٪) منهم كانوا شهود عيان لضرب آباءهم لأمهاتهم ، وإن (٨٣٪) كانوا ضحايا ضرب شديد متكرر من قبل احد الوالدين أو كليهما " (١) .

كذلك دلت أبحاث باركر " Parker " ومساعديه على " إن (٦٨٪) من النساء ضحايا العنف الزوجي ، أكدن إن أمهاتهن تلقين من آباءهن معاملة مماثلة " (٢) .

وعليه فإن الخبرة الحاصلة عند الأزواج العنيفين أو عند زوجاتهم الضحايا ، قد تكون مُعاشة في أسرهم الأصلية بحيث كانوا ضحايا آباء عنيفين أو شهود العنف الذي كان دائراً بين الآباء والأمهات .

٣. اختيار شريك الحياة من قبل الأهل :

أن الزواج بالرضا هو القاعدة العامة في المجتمع الحديث ويتوقف انتشاره بالطبع على مدى التخفيف من سلطة التقاليد وعلى مدى تقدم المجتمع في تحقيق نمو الشخصية الفردية لكل عضو من أعضائه ، لذلك فإن الرجل والمرأة هما اللذان يملكان وحدهما تأسيس علاقة زوجية ، وبالرغم من تأكيد الشريعة الإسلامية على ضرورة موافقة الطرفين على الزواج وحققهما في التعرف على بعضهما ، ونهت عن جعل الزوج وسيلة لتحقيق صفقات اقتصادية أو اجتماعية على حساب طرفي العلاقة الزوجية الجديدة أو احدهما ، إلا انه في بعض الأحيان تكون الأسرة أو الجماعة القرابية التي ينتمي إليها الزوجين هي التي ترسم الزيجات لأفرادها ، وهي التي تُحدد إلى مدى بعيد طبيعة العلاقة بين الزوجين من أعضائها ، بمعنى آخر إن الأسرة كانت وراء الزواج تحت مصطلح (الزواج المرتب) .

(١) المصدر نفسه ، ص ١١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٨ .

وبالرغم من إن الوالدين قد يقران بحق أبنائهما في حرية اختيار شريك حياتهم ، أما في الواقع فقد يعملون على التدخل في عملية اختيار أبنائهم لرفاق المستقبل بكل صورة ممكنة " بدءاً من محاولات الإقناع بالكلام وتدخل الخالات والعمات وغيرهم من الأقارب ، وانتهاءً بالضغط بالتلويح بحجبها في حالة عدم الاقتران به ، أو في حالة الاقتران بشخص معين لا ترغبه الأسرة ، حتى لو تصور الابن انه اختار شريكة حياته المقبلة بكامل حرية واقتناعه ، فمن المؤكد انه قد خضع لعملية توجيه مستترة أو غير واعية " (١) .

إذ يُعد الزواج عند كثير من الأسر " شيئاً أسرياً يؤكد على المصلحة الجماعية الأسرية ، ولهذا يكون التأكيد عند اختيار الشريك على التكافؤ في المكانة الاجتماعية ، الاقتصادية والدينية ، أما التفاهم والانسجام بين طرفي الزواج فلا أهمية له إذ تُعد من الأمور الحتمية التي تأتي بعد الزواج " (٢) .

وعليه فقد يجبر الأهل الطرفين على الزواج بمن لا يرغبون بهم ، ولاسيما الفتاة ، وقد يكون لأسباب متعددة " أهمها جهل الوالدين ، خضوعهما للتقاليد البالية والنظرة المشينة المقترنة بحرية الفتاة للاختيار واعتبار ذلك ماساً لسمعة وشرف العائلة ، وقد يُجبر الطرفان على الزواج بمن يختاره الأهل لهما لأسباب مادية أو اجتماعية ، او قد يُجبران على الزواج من قريب أو قريبة (ابن أو بنت العم والخال) غير مرغوب به " (٣) .

وعليه فقد ينشأ عن هذا النوع من الزواج سلبيات تُعيق من نجاح الزواج ، إذ إن شعور الزوجين المجبرين على الزواج قد يؤدي بهما إلى التوتر في العلاقات الزوجية والصراع المكشوف والخفي والذي بدوره قد يؤدي إلى توجيه العنف ضد الزوجة .

٤. تدخل الأهل في حياة الزوجين :

(١) د. علياء شكري ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، دون مكان ، مطابع سجل العرب ، ١٩٨١ ، ص ١٨٩ .

(٢) مليحة عوني القصير ، د. معن خليل عمر ، المدخل إلى علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ٣١٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٢٢ .

يُعد الأهل عاملاً مهماً في الرعاية والدعم والتشجيع لأبنائهم وبناتهم ولاسيما في بداية الحياة الزوجية من خلال تقديم العون والمساعدة ، إذ يمر الزوجان في بداية حياتهما الزوجية بسلسلة متصلة من عمليات التكيف للحياة الجديدة ، فالزوج كانت له روابط مع أسرته السابقة ومع أصدقائه ، والزوجة كذلك كانت ترتبط بعلاقات اجتماعية مع أسرتها .

إذ إن " الزوجين قد يلجآن إلى من يساعدهما على حل مشكلاتهم بشرط إن يكون أهلاً لهذه المساعدة ، وأما أن يكون شخصاً من أهل الزوج أو أهل الزوجة أو من أقربائهما الموثوق بنواياهم الحسنة والطيبة بحيث يكون أهلاً للثقة وذو خبرة وعلم " (١) .

وربما يُعد تدخل الأهل والأقارب احد العوامل المؤدية إلى العنف ضد الزوجة وقد يُسهّل أو يُعوق السلوك العنيف ضد الزوجة ، فهناك أشخاصاً يقفون ضد العنف ويحاولون عدم حدوثه مثل الوالدين والأشخاص الطيبون من الكبار والوجهاء الذين يُهدأون مواقف التوتر عن طريق المصالحات ، ومن جهة أخرى " فقد يكون هنالك أشخاصاً يُسهلون العنف ويحثون عليه مثل العمّات والحماوات وغيرهن " (٢) .

إذ إن هناك من الانسباء من هم أنانيون ومولعون بتدبير المكائد ومن هم فضوليون ولجوجون أو حقودون ، وهناك أيضاً من لا يتماشون مع أبنائهم مما يجعلهم يفشلون في تصور إن هؤلاء كبروا وأصبحوا مستقلين ، " كما قد يستاء الآباء من تحول عواطف أبنائهم عنهم إلى أشخاص آخرين وقد ينشأ تبعاً لذلك صراع للأدوار بين توقعات الوالدين والقرين ، فالوالدان يُفكران في أبناءهم بعد أن يتزوجوا ويتوقعون منهم الاستمرار في أدوارهم السابقة أي علاقة الابن بالأب والام ، بينما يتوقع القرين من الشخص ألا يسلك كأبن بل كشخص بالغ مسؤول ومستقل " (٣) .

(١) د. ماهر محمود عمر ، مصدر سابق ، ص ٤٦١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

(٣) سناء الخولي ، مصدر سابق ، ص ٢٥١ .

كما إن الإقامة والحياة المشتركة قد تُعد احد العوامل المسؤولة عن العنف ضد الزوجة ، إذ قد يُقيم الزوجان مع أهل الزوج في مسكن واحد مما قد يقود إلى مشاحنات بين الزوجة والعمة أو الزوجة وأخوات الزوج أو زوجات الإخوة ، " آذ قد ينشأ العنف عندما ينحاز الزوج إلى جانب احد الأطراف فيقع العنف أما على الزوجة أو على الأم والأخوات ، خاصة إذا تعلق الأمر بالنزاع على تقسيم العمل المنزلي " (١) .

من جهة أخرى فقد يكون لأهل الزوجة تأثيراً سلبياً في سير العلاقة الزوجية بين الزوجين ، إذ قد يقومون بإثارة المشاكل أو التدخل السلبي في حياتهما ، مما قد يشكل عاملاً في زيادة العنف ضد الزوجة .

لذا قد يرتبط الانسجام بين الزوجين بعلاقة الزوجة بأهل الزوج أو علاقة الزوج بأهل الزوجة ، وذلك لصعوبة تحقيق رغباتهما في منأى عن تأثير الأهل ، وقد تكون هناك مشاكل بين الزوجة وأهل الزوج أو بين الزوج وأهل زوجته تدفع بالزوج إلى ممارسة العنف ضد الزوجة ، فقد تتأثر الزوجة بأفكار وآراء أهلها وأقربائها وتفضلها على آراء وأفكار زوجها ، أو إنها لا تتعاون مع أهل الزوج وتقوم بإفشاء أسرار الحياة الزوجية للغير ولاسيما لأهلها .

المبحث الرابع

العوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع

يعيش الفرد في بيئة أو مجتمع له ثقافته ، وتقوم هذه الثقافة بدور فعال في توجيه حياة الأفراد وتكييفها على النحو الذي يمكنهم من إشباع رغباتهم وسد حاجاتهم من خلال نظام قيمي ارتضته الأفراد والجماعات أساساً لحياتهم .

لذا تمارس البيئة المحيطة بالفرد ممثلةً بالمجتمع المحلي تأثيراً مهماً في سلوك الأفراد والجماعات وبما يتلاءم مع طبيعة الظروف السائدة في المجتمع، ولو تأملنا مشكلة العنف ضد الزوجة لوجدنا إن هناك علاقة بين ما يقع على المرأة من عنف

(١) ليلي عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .

وتمييز واضطهاد يفرضه النظام الاجتماعي العام بكل ما يرتبط به من انساق وعلاقات ، وبين ما تتعرض له المرأة داخل الأسرة من عنف ، فالعنف ضد الزوجة لا يُعد من مسؤولية الزوج أو الزوجة أو الأسرة فحسب ، ولكنه يحدث أيضاً بفعل ظروف اجتماعية تتعلق بالبناء الاجتماعي بأسره .

فلا يجب أن نكون بمعزل عن خصائص المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد المتسمون بالعنف ، فالعنف السائد في المجتمع والذي يظهر بين أفرادهِ أو على شاشات التلفزيون أو عبر وسائل الإعلام الأخرى ، يمكن أن يُعلم الأفراد إن العنف وسيلة مقبولة لحل المشكلات وتشعل أزيز هذه المآسي القيم والمعايير الاجتماعية والمعتقدات الذكورية والقوانين وغيرها من العوامل .

ويمكن لنا أن نجمل أهم العوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع والتي قد تؤدي إلى العنف ضد الزوجة وعلى النحو الآتي :

١. القيم والمعايير الاجتماعية :

إن لكل مجتمع نسقاً خاصاً من القيم والمعايير الاجتماعية التي يكتسبها الفرد تدريجياً مع مراحل نمو شخصيته التي تتوافق مع متطلبات مجتمعه في أثناء توحده مع ثقافة المجتمع من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية .

وتُعد القيم " The Values " " أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية يتشربها الفرد من خلال تفاعله مع المواقف ، والخبرات المختلفة تُحدد مجالات تفكيره وتحدد سلوكه ويُشترط أن تنال قبولاً من جماعة اجتماعية تتجسد في سياقات الفرد السلوكية أو اللفظية " (١) .

إذ إن القيم " ترتبط بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة الثقافية ، الاجتماعية والنفسية ، وهذه الجوانب تمثل في واقع الحياة الإنسانية المرتكزات الأساسية التي تعتمد عليها " (٢) .

(١) صالح محمد أبو جادو ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط٣ ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠٥ .

(٢) Milton Rokeach , understanding Human Values , Individual and societal , New York , The free Press A division of Macmillan Publishing Co . , Inc , 1979 . p . 17 .

أما مفهوم المعايير الاجتماعية " Social Norms " فهو السلوك الاجتماعي النموذجي أو المثالي الذي يتكرر بقبول اجتماعي من دون رفض أو اعتراض أو نقد ، وهي مقياس يتقاسمه أعضاء الجماعة ويتوقع أن يلتزموا به في المواقف الاجتماعية ، وهي إطار مرجعي مشترك ينبع من التفاعل بين أفراد الجماعة ويجعل هذا التفاعل ممكناً ويحكم بواسطته وفي ضوءه على السلوك الاجتماعي في الجماعة " (١) .

وعليه فإن مفهوم المعايير الاجتماعية يتضمن كل ما يقبله المجتمع من قواعد وعادات واتجاهات وقيم وغير ذلك من محددات .

لذا فإن لكل مجتمع قيمه ومعاييره التي تتوقف على ظروفه وأحواله ، وفي مجتمعنا الشرقي تُعد القيم والمعايير الاجتماعية المتعلقة بعزلة المرأة وتقييد حركتها إلى جانب سيطرة الرجل بمثابة السمات المميزة لثقافة أفرادها ، إذ إن سلوك العنف ضد الزوجة في الأسرة قد يستمد قوته وفاعليته من خلال نسق من القيم والمعايير الذي يُحدد أدوار الذكور والإناث ومكانة كل منهما في المجتمع، كما يحرض هذا النسق على تفضيل الذكور وتعظيم سلطتهم الأسرية والاجتماعية على حساب تخبيس وتحقير الإناث وتكريس تبعيتهم ، هذا ويستمد نسق المعايير والقيم شرعيته من روافد مختلفة من أهمها الثقافة السائدة .

إذ إن الإطار الثقافي السائد في مجتمعنا يمثل القاعدة الأساسية التي تنبثق عنها القيم والاتجاهات والتقاليد ، وتُحدد هذه العناصر الثقافية معايير المجتمع وأدوار الأفراد بما فيها الأدوار النوعية ، أي أدوار النساء والرجال ، فالمجتمع بكل أنماطه المعيشية ما زال محكوماً بقيود من القيم الثقافية والأعراف والتقاليد التي توارثها عبر أجيال عديدة مكونة هويته الثقافية وما زالت فاعلة ومسيطرة في تحديد العلاقة بين الجنسين .

وتؤكد " كارن هورني " Karen Horney " هذا التأثير المتعاظم للثقافة على مفهومي الرجل والمرأة وتحديد العلاقة بينهما ، فتذهب إلى حد القول " بأن فكرة اعتماد المرأة الشديد على زوجها وإبراز ضعفها وبأنها لا حول ولا قوة لها، وأنها

(١) حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي ، القاهرة ، عالم الكتب ، ط ٤ ، ١٩٧٧ ، ص ١٢٠ .

دائماً تعيش في كنف الذكور ورعايتهم ، كل ذلك أساطير من صنع الثقافة وحدها ، أي إنها مكتسبة اجتماعياً وليست فطرية ولا متأصلة في طبيعة المرأة " (١) .

من جهة أخرى ممكن أن نتناول جانباً مهماً من جوانب تحقير المرأة والتقليل من شأنها في الأسرة في تفضيل إنجاب الذكور على الإناث ، " إذ إن إنجاب الذكور قد يدعو إلى الفرحة والابتهاج ويكسب الأم قيمة ، بينما يعم الحزن والأسى الأسرة عند ميلاد الأنثى وتشعر الأم بالبؤس " (٢) .

ومن الأمثلة الشعبية المعبرة عن الفرحة بميلاد الذكر بما يرفع من قيمة الأم، ما يتردد مثلاً " أم الغلام تستاهل الإكرام " وفي المقابل يتردد عند ميلاد الأنثى مثلاً " يا مخلفة البنات يا مخلفة الهم للممات " (٣) .

كما إن الثقافة السائدة لا تعترف إلا بدور الفتاة كزوجة وربة بيت وهي إن سمحت لها بالتعليم والعمل فهذا من أجل تحسين فرصها في الزواج على أن لا يتعارض هذا مع دورها الأساسي في خدمة الزوج ورعاية الأبناء ، فقد تظل الفتاة موضع رثاء من المجتمع إن تأخر سن الزواج بها أو إنها لم تتزوج قط أو تزوجت ولم تتجب أو تزوجت وأنجبت أناً فقط أو طُلقَت أو ترملت وبصرف النظر عما تكون قد حصلت عليه المرأة أو الفتاة من درجات علمية ، " إذ إن مكانة المرأة في المجتمع لا تتحقق إلا من خلال الرجل في ظل نظام الأسرة والزواج ، فالزواج كما يُقال يستر على الفتاة ويوفر احتياجاتها ويهيئها لأداء الدور الأكثر أهمية في حياتها والذي أعدها المجتمع له وهو دور الزوجة والام " (٤) .

(١) د سامية حسن الساعاتي ، علم اجتماع المرأة (رؤية معاصرة لأهم قضاياها) ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٤ .

(٢) هيئة الأمم المتحدة ، الممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة النساء والأطفال ، جنيف ، مركز حقوق الإنسان ، صحيفة وقائع رقم ٢٣ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٢-١٣ .

(٣) د. فوزية ذياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٤) دنيا جليل إسماعيل ، العوامل المؤثرة في تأخر سن زواج الفتاة العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ٤٧ .

فضلاً عن ذلك إن الزواج إلى جانب انه ستر للفتاة فهو قد يزيح عن كاهل الأسرة عبئاً اقتصادياً واجتماعياً ، وهو تتويج لجهد بُذل من اجل إعداد الفتاة وتأهيلها لدور الزوجة وربة البيت ، وتحض الكثير من الأمثلة الفتاة على الإقدام على الزواج بغض النظر عن رأيها ومدى تقبلها له ، مثل " ظل رجل ولا ظل حيطة " (١) .

من جهةٍ أخرى إذا تناولنا جانباً آخر مهماً في صورة المرأة داخل المجتمع وهو " الشرف " بوصفه قيمة أساسية عالية في المجتمع ، فكون المرأة رمز الشرف ففي هذا إعلاءً لمكانتها وقيمتها من ناحية كونها ممثلة قيمة المجتمع الكبرى ، ومن ناحية أخرى تتعدد وسائل محاربتها للحفاظ على شرفها مثل عزلها عن مجتمع الرجال وعدم خروجها وإخضاعها لرقابة الرجال ، لذا تبقى المرأة تحت الوصاية الأسرية ويكون هم الأسرة الوحيد هو زواجها .

وهذا ما يؤكد " عبد القادر عرابي " في بحثه الموسوم " المرأة العربية بين التقليد والتجديد " ، " إذ أن الهاجس الوحيد الذي يسيطر على أسرة البنت هو صون شرفها وهذا يكون عن طريق الزواج ، لذلك فإن المرأة تتعلم وتعمل لتتزوج ، فالزواج شرف لها وضمان اجتماعي واقتصادي في الوقت نفسه ، وان التراث العربي أكد على أن يكون هناك حاجز ولو وهمي بين الذكر والأنثى في المجتمعات العربية ، ويلعب مفهوم الشرف دوراً فعالاً في إقامة مثل هذا الحاجز ويبدو إن منزلة الرجل تُقاس بمقدار دفاعه عن الشرف " (٢) .

وعليه فقد أصبح مقبولاً من منظور هذه القيم وتوجيهاتها ، بل ومتوقفاً من الرجل أن يُعاقب المرأة حسب هذه القيم ومتوقفاً أيضاً من الرجل أن يُعاقب المرأة إن هي قصرت بمتطلبات دورها التابع ، وله أن يتدرج في العقوبة إلى أن تصل في قساوتها حد مصادرة الحياة بالقتل في حالات ما يسمى " الدفاع عن الشرف " مثلاً أو سمعة الأسرة التي هي في نهاية المطاف سمعة الرجل بالدرجة الأولى .

(١) ليلي عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

(٢) عبد القادر عرابي ، المرأة العربية بين التقليد والتجديد ، بحث منشور في ندوة (المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ٤٦ .

وقد يصل الأمر إلى التحريض على استخدام العنف والقوة وجعل العنف والرجولة متلازمان وإخضاع الإناث وقهرهن فهن مصدر القلق والخوف من جلب العار ، " لذا نرى في كثير من الأسر الريفية إنها لا تتورع عن ترديد المثل القائل بأن (موت البنت سترة) ، وفي الحضر قد يسود اختلاف نسبي في وضع المرأة نتيجةً للتعليم والعمل ، يُعدّل المثل فيقال " زواج البنت سترة " وفي الحالتين تظهر رغبة الأسرة في التخلص من الفتاة أما بالموت أو بالزواج " (١) .

كما إن مسألة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة وإن كانت تحدث جزئياً فهي تحدث في سرية وتكتم شديدين من قبل الزوج ، إذ قد يسود الاعتقاد بأن استشارة الزوج للزوجة عند اتخاذ القرارات يُنقص من رجولة الزوج، فمفهوم الرجولة السائد في ثقافة المجتمع خاصة بين أبناء الريف والطبقات الشعبية في الحضر يرتبط بقدرة الرجل على السيطرة على المرأة وإخضاعها .

ويؤكد هذا الرأي الدكتور " شاكر مصطفى سليم " في دراسته الموسومة "الجبايش " " إن الرجل إن منح الزوجة أية احترام أو نظر إليها نظرة مساواة مع الرجل أمر يتنافى والرجولة ، وعلى الزوجة أن تنتظر للزوج كسيد متنفذ فلا تُخالف رغبته ولا تتوانى في تنفيذ أوامره بل ويجب أن لا يعلو صوتها على صوته ، وكثيراً ما يستغل الرجال علاقاتهم بزوجاتهم لإظهار سيطرتهم في الأسرة وإشباع رغبة النفوذ والتسلط ، فالنداء الاعتيادي الذي ينادي الرجل فيه زوجته هو (ولج) أو (خايبة) ، وهما لفظتان تنطويان على كثير من الاحتقار " (٢) .

لذا فإن إلقاء نظرة على الثقافة السائدة داخل المجتمع العربي عموماً ومجتمعنا العراقي خصوصاً ، يمكن أن تكشف الكثير من المضامين التي تُقنن وتُكرس قيماً ومعايير اجتماعية تدعو إلى العنف ضد الزوجة وقهرها وتحجيم دورها في الأسرة والمجتمع .

٢. وسائل الإعلام :

(١) ليلي عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

(٢) د. شاكر مصطفى سليم ، الجبايش ، دراسة أنثروبولوجية لقرية في احوار العراق ، ج ١ ، (البيئة الطبيعية والنظام الاجتماعي والسياسي) ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٦ ، ص ٨٠ .

إن لوسائل الإعلام كالصحافة والإذاعة والسينما والقنوات الفضائية دوراً كبيراً في المجتمع ، فمهمتها متعددة ومتشعبة الأهداف وهي من أساليب التنقيف ونقل الأخبار العالمية والمحلية ، كما تُعد وسيلة من وسائل المتعة والترفيه . وعلى الرغم من وجود اختلاف في كثير من الدراسات والبحوث في مدى تأثير وسائل الإعلام في سلوك العنف لدى الأفراد بشكلٍ عام والعنف ضد الزوجة بشكلٍ خاص ، إلا إن الرأي الراجح والذي يكاد يتفق عليه معظم الباحثين هو القائل " إن وسائل الإعلام تؤدي دوراً خطيراً في نقل صور العنف بأشكالها المختلفة من كل بقاع العالم ، فالعنف أصبح اليوم القاسم المشترك فيما يُعرض في وسائل الإعلام بدءاً من برامج الأطفال إلى البرامج الرياضية والأخبار والمسلسلات والأفلام والألعاب " (١) .

ولا يخفى على احد بأن " العنف لا يورث لأنه سلوك مُكتسب يتعلمه الفرد خلال حياته مع الآخرين ، ومن الوسائل التعليمية التي يكتسب بها الفرد السلوك العنيف هي وسائل الإعلام " (٢) .

إذ إن " لها ابلغ الأثر في نفسية الفرد ، إذ قد يكتسب معايير وتقاليد سلوكية جديدة تتغرس في حياته وتُساهم في تشكيل شخصيته المستقبلية بشكلٍ ايجابي أو سلبي " (٣) .

ويؤكد الدكتور " عدنان الدوري " في كتابه الموسوم " أثر برامج العنف والجريمة على الناشئة " إن هناك حقيقتين لا مجال لإنكارهما اليوم وهما إن وسائل الإعلام وفي مقدمتها السينما والتلفزيون والإذاعة تفيض بمشاهد العنف ، وإن الناس في غالبية المجتمعات صارت تلتهم هذه المشاهد بشغف ، والواقع إن بعض الأشياء

(١) وعد إبراهيم الأمير ، العنف في وسائل الاتصال المرئية وعلاقته بجنوح الأحداث ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٤ .

(٢) د. حلمي ساري ، دور وسائل الإعلام في التوعية في مجال مكافحة العنف ، بحث منشور على الانترنت ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص ٤ :

تصبح جزء من الحياة اليومية ، والحقيقة الثانية هي إن وسائل الإعلام تساعد على الاعتقاد بأن القسوة هي الأسلوب الاعتيادي للتعامل مع الآخرين في الكثير من العلاقات والمواقف الاجتماعية ، إذ إن عرض المشاهد العنيفة والإجرامية قد تشجع على ظهور وشيوع السلوك اللااجتماعي وعلى تنمية بعض القيم المتصلة بالعنف " (١)

ولا يخفى على احد بأن التلفزيون في أيامنا الحالية هذه قد يُحافظ على روح العنف ويقويها لدى الأفراد بدلاً من أن يُخفف من حدتها ، " فإذا كان التلفزيون يوحي باستعمال الأيدي والسكاكين والأسلحة النارية لارتكاب بعض أفعال الاعتداء ، فإنه من الممكن أن يقوم الفرد تحت تأثير الغضب باستعمال هذه الوسيلة أو تلك من بين الوسائل متى أُتيحت الفرصة لذلك " (٢) .

لذا فإن ابرز نقد يوجه للتلفزيون انه أصبح مدرسة للعنف ، لأنه يدفع بعض الأشخاص إلى السلوك العدواني ، إذ يعمل كل يوم على عرض صوراً من مظاهر العنف فيتعود الإنسان على هذه المظاهر ، بحيث تصبح أمراً عادياً لديه يرى أشخاصاً يُقتلون يومياً وكأن العنف في نظر بعضهم عنواناً للرجولة ورمز القوة والفتوة .

من جهة أخرى فإن لوسائل الإعلام دوراً في تدعيم التمييز ضد المرأة وتقبل أنماط من العنف ضدها في البرامج التي تُبث واستغلالها بشكل غير سليم ، إذ قد تُبرز صورة المرأة في المحتوى الإعلامي بمختلف مجالاته (صحافة ، إذاعة ، قنوات فضائية وسينما) كتابعة للرجل وتقوم على خدمته وتعتمد عليه اعتماداً كبيراً ، كما تظهر في صورة الخاضعة المستسلمة لأوامره ، تُصور أيضاً كموضوع للإثارة والجنس وكأنثى عليها أن تتزين وتتجمل للرجل أما بهدف اصطياده أو غوايته ،

(١) د. عدنان الدوري ، أثر برامج العنف والجريمة على الناشئة ، دراسة نظرية تحليلية ، الكويت ، مطبعة الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ١٣-١٥ .

(٢) د. إدريس الكتاني ، الآثار السلبية لمشاهدة العنف والإجرام في التلفزيون والسينما على سلوك الطفل ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد ٣ ، العدد ٥ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٧ ، ص ٧٢ .

وتتجه لذلك في التركيز على جوانب معينة من اهتمامات المرأة كالأزياء، الماكياج ، العطور ، الصابون ومعاجين الأسنان الخ ، وإبراز المرأة في صورة المُستهلكة سواءً للسلع المنزلية ، مفروشات ، أدوات كهربائية ، منتجات غذائية ، مستحضرات التجميل والملابس .

وتؤكد هذا الرأي " مريم سليم " في بحثها الموسوم " أوضاع المرأة العربية" ، " إذ قد تُعزز وسائل الإعلام صورة الأنثى على إنها مخلوق ناقص تابع للرجل ، وعليه فإنها تُعرض الأفراد إلى فكرة التفرقة بين الجنسين وسيطرة الرجل وتبعية المرأة ، وكثيراً ما تستغل مضامين وسائل الإعلام العربية المرأة باعتبارها موضوعاً للجنس ، أداة للجذب ووسيلة لتشجيع وزيادة الاستهلاك وبخاصة في مجال الإعلانات " (١) .

كما يكشف المضمون الإعلامي عن تحيز أخلاقي للرجل مقابل الإدانة الكاملة للمرأة ، فالرجل إن اخطأ فهو لا يتعرض للعقاب لأنه في معظم الحالات يكون قد وقع فريسةً لغواية المرأة ، لذا فإن العقاب يكون من نصيب المرأة وحدها عن الفعل الذي اقترفه الرجل أو الاثنان معاً ، " ويبدو هذا واضحاً في الدراما السينمائية التي تركز على صورة المرأة المنحرفة والعاهرة والعضو في العصابة والنشالة والشحاذة والراقصة " (٢) .

كذلك " تركز وسائل الإعلام على الأدوار التقليدية للمرأة (زوجة ، أم وربة بيت) مع إغفال شبه كامل لدورها كعاملة ومنتجة ومساهمة في التنمية والعمل السياسي وصنع القرار " (٣) .

كما إن التأكيد مستمر على الربط بين عمل المرأة والانحراف والتفكك الأسري ، " فالأبناء المنحرفون في محتوى المادة الإعلامية هم في الغالب أبناء لأمهات يعملن خارج المنزل ، كما تتحول ميادين التعليم والعمل إلى مجالات لانحراف العمل ، لذا

(١) مريم سليم ، أوضاع المرأة العربية ، بحث منشور في ندوة (المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩ ، ص ٢٦-٢٧ .

(٢) ليلي عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص ٤٧ .

(٣) جواد الشقوري ، المرأة بين سلطة الواقع وسلطة الأيديولوجيا ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥٧ ، السنة الثالثة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٧١ .

يُصور الإعلام العربي المرأة العاملة المتعلمة على إنها مجردة من مشاعر الأمومة أو الأنوثة ومغترية عن العادات والتقاليد وفي صراع دائم لا ينتهي إلا بعودتها إلى البيت " (١) .

ولا يخفى على احد من إن صورة المرأة كما تعكسها مضامين ومحتوى الإعلام ، قد تُعد جزءاً من الأيديولوجية والسياسة التي تسيطر على وسائل الإعلام في المجتمع التي تخضع بشكل مباشر لسلطة الدولة الرسمية ، وهذا يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن الأيديولوجية الرسمية للدولة تتخذ موقفاً رجعيّاً من المرأة ولا تعترف بدورها الاجتماعي الإنتاجي أو بدورها في التنمية والمشاركة السياسية في صنع القرار ، وهي تحاول من خلال وسائل إعلامها أن تدعم وتكرس القيم والعلاقات التقليدية بين المرأة والرجل في المجتمع والأسرة بما يخدم في النهاية بناء القوة التقليدية بين الاثنين معاً ، لذا فإن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام من خلال مضمون ومحتوى الصورة التي تقدمها عن المرأة ودورها في المجتمع ، قد تنطوي على تزييفٍ للواقع وللوعي على السواء ، أما تزييف الواقع فيبدأ في إهمال وإغفال الدور الاجتماعي والسياسي للمرأة في التاريخ الحديث والمعاصر للمجتمع ، وتزييف الوعي يتجلى في تثبيت وتعميق فكرة المكانة المتدنية للمرأة من خلال التركيز على دورها التقليدي كزوجة وخاضعة ومطبعة وأم متفانية وخدامة لأسرتها ، أو بالتركيز على دورها كأثني وكموضوع للجنس والإثارة ، مما أثر في تدعيم العنف ضد المرأة .

٣. التباين في الموقف القانوني :

يُعد وجود القانون نتيجة حتمية وضرورة لحياة الإنسان في الجماعة ، فالإنسان يأنس بالعيش المشترك مع جماعة معينة ، كما انه في الوقت نفسه يحمل ميولاً فطرية تدفعه إلى إشباع حاجاته الأساسية حتى إذا كانت هذه الحاجات تتعارض مع مصلحة الآخرين من أفراد الجماعة ، ومثل هذا يقتضي أقرار مجموعة من القواعد والأحكام القانونية التي ترسم طريق التعامل الاجتماعي وتنظيم العلاقات فيما بينهم ،

(١) د. كريم محمد حمزة ، القوالب النمطية عن المرأة وأثرها على أداء المرأة لأدوارها الجديدة ، بحث منشور في مؤتمر اتحاد الاجتماعيين العرب ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٩ .

حتى يلتزموا بها ولا ينحرفوا عنها مما يؤدي إلى تنظيم العيش في المجتمع وتحقيق التعايش السلمي بين أعضائها ، وبذلك أصبح القانون " وسيلة الضبط الاجتماعي المكتوبة التي تتولاها الهيئات التشريعية في المجتمع " (١) .

ومما لاشك فيه إن القوانين الخاصة بالمرأة العربية بشكل عام والمرأة العراقية بشكل خاص تعكس أوضاعها الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية والسياسية وتحددتها ، وتكمن مشكلة المرأة العربية عموماً والعراقية خصوصاً في جهلها حقوقها القانونية وهذا خطر جداً ، فالجاهلة لحقوقها لا يمكنها حماية نفسها والسبب في جهل المرأة لحقوقها يعود إلى عدم مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع التشريع .

وعليه لم تحرز المرأة العربية حقوقها المدنية الكاملة ، فالوطن العربي لم يشهد تشريعات جديدة لأوضاع المرأة العربية إنما شهد إصلاحات ثانوية في حقوقها ، فعلى الرغم من تلقي حقوق المرأة بشكل خاص اهتماماً دولياً متمثلاً بالاتفاقيات والمواثيق الدولية للقضاء على العنف والتمييز ضدها ، ولكن يبدو " إن مستوى هذه الاتفاقيات بقي في بلداننا العربية حبراً على ورق تُستعمل كخطابات مدوية في الفضاءات الواسعة كلما سنحت الفرصة للحديث عن حقوق المرأة ، فالمرأة إلى يومنا هذا تُعاني من الضغوط اللاإنسانية من قبيل التبخيس ، التحقير والمعاملة القاسية التي تحط من كرامتها " (٢) .

والذي يهمنا هنا هو أين العراق من قضية العنف ضد الزوجة ، ومحور هذا الاهتمام يدور حول التساؤلين الآتيين :

- ما موقف العراق من قضية العنف ضد الزوجة ؟
- وهل هناك قوانين في العراق تقوم بحماية الزوجة من العنف الموجه ضدها داخل الأسرة ؟

(١) د. إبراهيم أبو الغار ، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٤ ، ص ١٩٨ .

(٢) مختار شعيب ، التشريعات الوطنية تساهم في تكريس التمييز ضدها (١٠٠ مليون امرأة عربية ضحايا للعنف سنوياً) ، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة ، بحث منشور على الانترنت ، ٢٠٠٤ ، ص ١ .

فالعراق تبنى ما جاء في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو / CEDAW) عام ١٩٧٩ ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية الدولية في مقدمتها أساساً في صالح تأكيد حقوق المرأة ومساواتها بالرجل وحمائتها من كافة أشكال التمييز والعنف من خلال موادها العديدة التي أشارت " إلى مساواة المرأة للرجل أمام القانون وفي كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية وفي مجالات الحياة الأخرى ، لكي تكفل لها الحماية من التمييز على أساس من العدل والمساواة " (١) .

وبالرغم من ذلك فقد بقيت الفجوة كبيرة بين الواقع والمعلن ، إذ لم نجد إن العراق قد أعار أهمية لهذه المشكلة ولم يقيم على الأقل بتشريع قوانين جديدة لحماية الأم والطفل عند الإصابة من جراء العنف الواقع عليهم داخل الأسرة ، أو القيام بإنشاء مؤسسات اجتماعية للتعامل مع الحالات التي تعاني من العنف الأسري سواء من النساء أو الأطفال .

أما فيما يتعلق بالإجابة عن التساؤل الخاص بوجود قوانين لحماية المرأة من العنف الموجه ضدها داخل الأسرة ، فالمسألة تتخذ بعداً آخر عند الحديث عن قوانين الأحوال الشخصية وقانون العقوبات ، إذ قد نجد أنفسنا أمام نظام يُقنن القهر والتمييز ويُحرض على العنف بشكلٍ مباشر ، ومظاهر التمييز بين الرجل والمرأة في القانون العراقي كثيرة ومتعددة ، إذ إن نظرة على قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل) وقانون العقوبات رقم (١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل) كفيل بتوضيح ذلك ، لذا سوف نكتفي بتقديم أبرزها وأهمها :

١. يعطي قانون الأحوال الشخصية الحق المطلق للرجل في طلاق زوجته متى شاء ويُحرم المرأة من ممارسة هذا الحق ، إلا في حالات نادرة وهي الحالة التي تكون العصمة في يدها ، وفيما عدا ذلك فعلى الزوجة المتضررة أن تلجأ إلى القضاء لطلب التفريق إذا ثبتت إضرار الزوج بها بشكلٍ يتعذر معه استمرار الحياة الزوجية وفقاً للمادة أربعون منه (٢).

(١) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، الأردن ، المكتب الإقليمي لغرب آسيا ، دون تاريخ ، ص ٢ .

(٢) صباح صادق جعفر ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

٢. يُميز القانون بين المرأة والرجل في الأحكام الخاصة بالخيانة الزوجية كما في المادة (٣٧٧) من قانون العقوبات العراقي الذي لم يجعل من فعل الرجل مرتكب جريمة الخيانة الزوجية موجباً للمساءلة والعقاب ، إلا إذا ارتكب الزوج هذه الجريمة في منزل الزوجية ، في حين تُعاقب المرأة إذا اقترفت الجريمة نفسها حيثما كان ارتكابها لها (١) .

٣. في الباب الأول الخاص بالجرائم الماسة بحياة الإنسان وسلامة بدنه من قانون العقوبات ، تناول الفصل الثالث منه مسألة الجرح والضرب والإيذاء العمد ، وقد تطرق إلى مسألة العنف الموجه ضد الأشخاص بشكل عام ، إذ إن الضمانات الدستورية تنطبق على جميع الأشخاص من دون اعتبار لنوع الجنس ، وإن قانون العقوبات لا يُفرق في المعاملة بسبب نوع الجنس بما في ذلك جنس الضحية ولم يُخصص مواداً لمعالجة العنف ضد المرأة ، ومن أبرز هذه المواد هي المادة (٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥) وسنكتفي بعرض بعضها منها وهي :

أ- المادة ٤١٢ :

١. من اعتدى عمداً على آخر بالجرح أو بالضرب أو بالعنف أو بإعطاء مادة ضارة أو بارتكاب أي فعل مخالف للقانون قاصداً إحداث عاهة مستديمة يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمسة عشر سنة .

٢. تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس إذا نشأت عن الفعل عاهة مستديمة من دون أن يقصد الجاني إحداثها .

ب- المادة ٤١٣ :

١. من اعتدى عمداً على آخر بالجرح أو بالضرب أو بارتكاب أية فعل آخر مخالف للقانون فتسبب له أذى أو مرضاً ، يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين ، إذا نشأ عن الاعتداء كسر عظم أو أذا نشأ عن

(١) نبيل عبد الرحمن حياوي ، مصدر سابق ، ص ١٥٤ .

الاعتداء أذى أو مرض اعجز المجني عليه من القيام بأشغاله المعتادة مدة لا تزيد على عشرين يوماً .

٣. تكون العقوبة الحبس إذا حدث الإيذاء باستعمال سلاح ناري أو آلة مُعدة لغرض الإيذاء أو مادة محرقة أو آكلة أو ضارة (١) .

لذا فإن نظرةً على قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات العراقي كفيلاً بالكشف عن الآلية التي يتم بها إخضاع المرأة وتركها من دون حماية ، فالقانون لا يقر بأن العنف في محيط الأسرة يمثل جريمة منفصلة وغياب موضوع العنف الأسري ضد الزوجة في التداول الرسمي وغياب المؤسسات القضائية والاجتماعية التي تهتم بضحايا العنف في المجتمع وعدم وجود قانون منفصل لحماية المرأة في العراق ؛ مما قد يؤدي إلى زيادة ممارسة العنف ضد المرأة داخل الأسرة .

٤. الحرب وانعدام الأمن الاجتماعي (*) :

تُعد الحرب احد اكبر الأخطار التي تُهدد المجتمعات الإنسانية وتزعزع كيائها واستقرارها لما لها من نتائج سلبية وعميقة في حياة المجتمعات سواء كان ذلك في مدة الحرب أم فيما بعدها ، إذ تترك آثاراً سلبية على كل جوانب الحياة الاجتماعية وتبقى بصماتها واضحة حتى بعد سنين طويلة على قيامها ، إذ إنها لا تُخلف ورائها إلا ذكريات القتل والدمار فقط بل الأخطر من ذلك إنها تُخلخل البناء الاجتماعي وتُحدث فيه فجوات عميقة يصعب تجاوزها بسهولة ؛ الأمر الذي ينعكس على حياة أبناء المجتمع سلباً من خلال زيادة المشاكل التي يُعانون منها وصعوبة تجاوزها بسبب الظروف غير الطبيعية التي آلمت بمجتمعهم ومن صورها السلوك العنيف .

(١) المصدر نفسه ، ص ١٧١ - ١٧٢ .

(*) الأمن الاجتماعي " Social Security " هو الإجراءات والبرامج والخطط السياسية ، الاقتصادية والثقافية الهادفة إلى توفير ضمانات شاملة تُحيط كل فرد في المجتمع بالرعاية اللازمة وتوفر له سُبُل تنمية قدراته وإمكاناته في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية .

يُنظر : نبيل رمزي اسكندر ، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ٤ .

إذ إن " الحرب تؤثر في أبناء المجتمع وفي أحكامهم حول قواعدهم القيمية وعاداتهم وتقاليدهم ، إذ قد تؤدي الحرب إلى عنف وعدوانية منفجرة أو هروب في التحلل السلوكي والخلقي ، أي انه يوجد حالةً تشكل خطراً جدياً على التوازن النفسي والتكيف الاجتماعي وعلى التوجه نحو المستقبل " (١) .

ومما لا شك فيه إن ظروف الحرب قد تفرض نفسها على الغالبية التي عاشت حالات القهر الاجتماعي والاقتصادي ، الثقافي والسياسي ؛ الأمر الذي يُشكل مناخاً خاصاً وعمماً لنمو العنف الأسري والاجتماعي ويكرسه على الصعيد الاجتماعي والمجتمعي ويكتسب صفة الموافقة عليه .

ويؤكد هذا الرأي الدكتور " جليل وديع شكور " في كتابه الموسوم " أمراض المجتمع " ، " إذ قد تؤدي الحرب إلى شعور الفرد بأنه مُهدد بخطر الموت المحتمل في كل حين ، مما يدفعه ليكون اقل تقيداً بمعايير المجتمع ومن ثم يُسول لنفسه أن تمارس اشباعاتها حتى وان كانت مخالفة للأعراف والقوانين ، مما يوقعها في أحضان المرض الاجتماعي مؤدياً إلى اضطراب السلوك الاجتماعي العام وينتقل السلوك المرفوض بين الناس في مجتمع مريض كالعنف إلى أن تصبح أخطائه واقعاً يكتسب صفة الموافقة عليه من قبل العديد من أبناء المجتمع ممارسةً أو سكوتاً عليه " (٢) .

وكما هو الحال في مجتمعنا العراقي في ظل ظروف الحرب والحصار ، إذ أدت هذه الظروف دوراً كبيراً في زعزعة امن واستقرار المجتمع ، فخطورة الحرب لا تكمن في الخسائر المادية التي تُخلفها أو في خسائر الأرواح فقط بل هناك مسألة مهمة وهي فقدان الأمن الاجتماعي الذي من الواجب على المجتمع توفيره لأفراده، إذ يعيش الفرد العراقي اليوم في عالم عنيف في ممارساته السياسية وصراعه العقائدي

(١) د. تماضر حسون ، تقرير عن الندوة العلمية حول الآثار الاجتماعية والثقافية التي تخلفها الحروب والكوارث على أوضاع الأطفال في الوطن العربي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد ٢ ، العدد ٤ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٧ ، ص ٢١٨ .

(٢) د. جليل وديع شكور ، أمراض المجتمع (الأسباب ، الأصناف ، التفسير ، الوقاية والعلاج) ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ط ١ ، ١٩٩٨ ، ص ٣٨ - ٣٩ .

وعنيف في حوله لمعضلات التفاهم اليومي الصعب بين الأجيال المتباينة، ثم هو عنيف بما يقدمه من خدمات وإمكانيات للإنسان العادي وما يُصاحب عنف الحرب من قسوة متمثلة بصوت الانفجارات وأزيز الطائرات ودققة المكائن (الدبابات) ، وقد ساعدت هذه الظروف على ظهور سلوكيات سلبية وجرائم لم يألفها مجتمعنا من قبل أو لم تكن بهذه الحرية ، وكان من أبرزها سرقة السيارات ، التهريب ، تزيف العملة ، غش المواد الغذائية ، السلب ، النهب والسطو المسلح كذلك ازدادت مشكلة لم تكن مألوفة من قبل وهي مشكلة العنف بأشكاله المختلفة سواء العنف ضد المرأة ، ضد الأطفال ، ضد الممتلكات وضد الآخرين .

فقد " أصبح من الطبيعي أن نلاحظ مشاجرات الأفراد داخل المنزل ، استعمالهم للألفاظ العنيفة أو استعمال العصي أو الأدوات الجارحة في تلك المشاجرات ، وكذلك يمكن ملاحظة المشاجرات في المدارس وتخريبهم للأثاث المدرسي أو الممتلكات العامة ، فضلاً عن ممارسة العنف في سوق العمل ولأتفه الأسباب " (١) .

لذا يمكن القول بأنه لم يعرف تأريخ العنف لوناً وأسلوباً وشكلاً من أشكاله إلا ووجد له في الحرب العراقية تطبيقات ، إذ يعيش الإنسان العراقي (رجالاً ونساءً) في وضعية خطر دائم لا حصانة ولا حماية ولا يدري متى ولا من أين يأتيه الموت ، فالبقاء في المنزل خطر ولا يقل عنه خطر الذهاب إلى العمل أو المدرسة أو الاحتماء في الملاجئ والرقود على أسرة المستشفيات وإدراك القيم والمعايير بعيداً ، إذ أوجدت الحرب قيم ومعايير جديدة تقوم على الفردية والتمركز حول الذات ، مما نتج مجالاً عريضاً أمام نقشي السلوك العنيف واستباحة القانون ، " إذ إن تلك الأوضاع تلقي بتأثيرها في عمل انساق المجتمع مؤدية إلى حدوث تغييرات تنعكس على مختلف جوانب الحياة للأفراد ، ولا يمكن أن نستثني القيم من هذا التغيير فقد سادت المجتمع قيماً فوضوية " (٢) .

(١) وعد إبراهيم الأمير ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .

(٢) إيناس صادق علوان ، الحصار وتغير النظرة إلى القيم الاجتماعية عند الطلبة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

كما إن وهن القانون واستباحة المؤسسات وانهيار الحدود خلقت حالة من اللامعيارية الاجتماعية لازمتها عملية الانحراف في كل أشكاله ولا عجب أن نجد كل عمليات السرقات والسلب والتعديات ضد الأشخاص ، الأملاك والمؤسسات ، تتم في وضوح النهار من دون رادع ، ومن ثم أصبح المواطن العراقي ليس آمناً على ذاته وذويه ومقتنياته ومقدراته لا في منزله ولا خارج المنزل ، إذ إن هذا الوضع المتردي جعل من المواطن العراقي الضحية الأولى ، فقد جعله يعيش بحالة هلع وخوف وقلق دائم وأوقعه بحيرة تامة وضياع كلي .

وهذا يؤكد الأثر الخطير للحرب على المجتمع وأبنائه صغاراً وكباراً ، نساءً ورجالاً ، فقد أضفت سمة العنف على المجتمع ككل ، إذ كان لعسكرة الجماهير والحروب الثلاثة التي شهدتها العراق والحصار الاقتصادي آثاراً مدمرة في نفسية الفرد العراقي ، مما نتج عن ذلك خلخلة واضحة في توازن الحياة الأسرية لدى الأفراد ، مما انطوى بدوره على عدوانية ناجمة عن الضغوط التي خلفتها الحرب في نفسياتهم واتجاهاتهم وقيمهم ، وعليه فقد ألحقت ثلاث حروب وأكثر من عقد من العقوبات الاقتصادية اذىً شديداً بالمرأة العراقية ، إذ تعيش المرأة في العراق في خوف وقلق من العنف سواء داخل الأسرة أو خارجها . كما أفرزت الحرب أوضاعاً اجتماعية أرست بثقلها على المرأة ، مما جعلها تتحمل الكثير من العنف والاعتداءات المتكررة . كما تعرضت لمركب معقد من القهر والعنف في جانب العنف الواقع عليها مباشرة تتعرض كذلك لانعكاسات العنف الواقع على الرجل والمتمثل بأشكال العنف المختلفة الموجه ضدها .

المبحث الأول

الآثار المترتبة على الزوج

إن العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة يفترض إن تقوم على التعاون والمودة والتضحيات والالتزام التام والشامل وغير المحدود في جميع المجالات ومن دون تحفظ ، هذا الالتزام الشامل غير المشروط هو الذي يمنح الأفراد في الأسرة شعوراً راسخاً بالاطمئنان والاستقرار العاطفي وعدم القلق تجاه الأزمات والنكبات المحتملة وبإمكان الفرد أن يعتمد دائماً على أسرته ومهما كانت الظروف .

ولاشك إن الزوج أو الأب هو عضو مهم في الأسرة ، فكما يتوقف شعور الأبناء بالأمن والراحة واستمرار الحياة على رعاية الأم لهم ، فالآباء يُعبرون عن عاطفة الأبوة كما تفعل الأمهات ، " إذ انه في مواقف كثيرة نلاحظ إن الآباء يقومون بأدوار الحنان والقلق والحماية والتفاعل مع الطفل منذ الولادة كما تفعل الأمهات " (١)

كما إن الأب يُعد المسؤول الأول عن أفراد أسرته وتوفير حاجاتهم ومستلزماتهم الضرورية ، " وعليه فإن أية أسرة بحاجة إلى وعي الأب وإدراكه بمسؤولياته تجاه أبنائه وزوجته وأسرته دون التراخي في الاستجابة لحاجاتهم ومعاملتهم بقسوة أو اللامبالاة بمشاعرهم ، إذ ينبغي عليه الاستماع إلى رغبات أسرته ودقة المعاملة من جانبهم والمرونة معهم " (٢) .

ومن ناحية أخرى فإن الأب هو المسؤول عن تصرفات أفراد أسرته فضلاً عن مسؤولياته عن تصرفاته الخاصة ، لذا فإن العنف الذي يمارسه الزوج ضد زوجته لا يترك آثاراً على زوجته وأطفاله وعلى بناء أسرته ، بل قد يترك آثاراً سلبية على شخصية الزوج أيضاً ، إذ إن سلوك الزوج العنيف هو أولى خطوات السير نحو

(١) Michael E . Lamb and Marguerite B . Stevenson , Father – infant Relationships (Their Nature and important) , journal of youth and Society , vol 9 , No3 , California , SaGe Publications , Inc , March , 1978 , P . 294 .

(٢) د. عبد المجيد سيد احمد ، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٧ ، ص ٢٠٢ .

السلوك التدميري للأسرة ولذاته ، إذ يعني فك الارتباط العاطفي بزوجته وأطفاله بحيث تنهار رابطة الألفة ، المحبة ، الحماية والتعاطف وكل ما عداها من الروابط التي تحمي حياة الأسرة فتحل محل تلك الروابط مشاعر الغربة والعداء والاضطهاد . ويظهر بعض الباحثين آثار العنف الأسري على الزوج من خلال التركيز على بعض الخصائص التي تميز الأزواج الذين يتورطون في أعمال العنف الأسري وترتكز على إن هؤلاء الأزواج لديهم مستويات عالية من الاضطراب والقلق والإخفاق في التكيف الصحيح .

ويؤكد هذا الرأي الدكتور " سليم القيسي " في بحثه الموسوم " العنف في الأسرة ، العنف الموجه ضد الزوجة خاصة " ، " إن من أهم الآثار المترتبة على الزوج العنيف هو اعتماده للسلوك على الدوافع والعواطف أكثر من الاعتماد على التفكير السوي وميل ملحوظ نحو الريبة والشك في الآخرين ، وميل نحو السلوك غير الاجتماعي والاعتماد على السلوك اللاعقلاني في التعامل مع الآخرين وعدم قدرته على إقامة علاقات اجتماعية سوية مع الآخرين سواء مع زوجته ، أطفاله ، أصدقائه والمحيطين به " (١) .

فضلاً عن ذلك قد يفقد الزوج العنيف احترامه لذاته ويشعر بالغربة ، إذ عن طريق إدراك الزوج لذاته والطريقة التي ينظر بها الآخرون تجاهه وطريقة معاملة الآخرين له ، على سبيل المثال يشعر كثير من الأزواج بالغربة ويشعرون بأنهم لم يعد لهم مكانة عالية داخل أسرهم والمجتمع ، كما إن أفراد أسرته قد يتعاملون معه باحترام لخوفهم منه أو لحاجتهم الخاصة ، إذ إن سلوك العنف الذي يمارسه الزوج والأب في نفس الوقت يؤثر تأثيراً عكسياً على احترام الذات لدى الأب وعلى مكانته الاجتماعية بطرق وأشكال مختلفة ، خاصة إذا لجأت الزوجة والأبناء إلى مقارنة أنفسهم بغيرهم من الزوجات أو الأبناء .

كما يفقد الأب العنيف احترامه لذاته عندما يشعر الأبناء تجاهه بانعدام الثقة ، " إذ إن تكرار حالات عنف الأب ضد الأم من شأنه أن يجعله ليس موضع الثقة من

(١) د. سليم القيسي ، مصدر سابق ، ص ٣١ .

قبل أبنائه ، ومن ثم يتعرض ما يتلقاه من توجيهات إلى شيء من الشك لان المثل الذي كان أمامهم يتعرض للاهتزاز وعدم الثقة الكافية فيه " (١) .

من ناحية أخرى قد يفقد الأب العنيف احترامه لذاته عندما يشعر بأن أبنائه يشعرون بالكره تجاهه والتمرد عليه ، إذ إن عنف الأب قد يؤدي إلى نفور الأبناء منه وتمردهم عليه وخروجهم من الالتزام والطاعة وعقوقهم له أو لكلا والديهم .

ويؤكد هذا الرأي الدكتور " مصطفى حجازي " في كتابه الموسوم " التخلف الاجتماعي ، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور " ، " إذ تُعد صورة الأب المهدد القاسي عامل تفجير العدوانية ، إذ انه لا يمثل الأب الحامي العطوف وتُعاش كسلطة مهددة لا يتمكن المرء من التماهي الايجابي بها ، الذي يتم عادةً مع صورة الأب الطيبة والذي يفتح السبيل أمام نشأة العلاقات الإنسانية الايجابية ، وانعدام التماهي يجعلها تظل خارجية وتُعاش بشكلٍ اضطهادي وهي في حقيقة أمرها كذلك ، نظراً لما تتصف به من عدوانية وما تحمله من تهديد وحده الرضوخ يظل ممكناً إزاءها مع سيطرة مشاعر الذنب وما تفجره من مآزم داخلية، والاحتمال الآخر هو التحالف ضدها ، تحالف الأبناء ضد الأب ومحاولة التمرد عليه حين تسنح الفرصة " (٢) .

كما إن عنف الزوج قد يؤدي إلى انخفاض مستوى التفاعل الزوجي بينه وبين زوجته ، وزيادة الضغوط والصراعات بينهما ، إذ قد يميل الزوج والزوجة إلى إلقاء اللوم على بعضهم البعض وذلك من خلال الشكوى المستمرة والنقد غير المنقطع إلى الحد الذي يُقلل كل منهما من شأن الآخر بوعي أو من دون وعي ، لذا قد يسود الحقد والكراهية تجاهه من قبل زوجته ، " إذ قد يؤدي سلوكه العنيف إلى بغضه من

(١) عبد العزيز القوصي، مصدر سابق ، ص ١١٠ .

(٢) د. مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي (مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور) ، المغرب ، المركز الثقافي العربي ، ط٨ ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٧ .

قبل زوجته مما يولد تازماً في بناء الحياة الواجب نهوضها على تعاونهما المشترك " (١)

كذلك من الآثار السلبية على الزوج هي عدم قدرته على تحمل المسؤولية اللازمة داخل أسرته ، إذ إن سلوك الزوج العنيف بدلاً من توفير الأمن والطمأنينة لأفراد أسرته يعني عدم تقدير للمسؤولية من جانب الزوج وإهمالا لواجب أساسي له ، لأنه يُقدم أنموذجاً سلوكياً لأفراد الأسرة ولاسيما لأطفاله ولزوجته ، مما يؤدي إلى فقدان القدوة الحسنة في أوساط الأسرة التي يجب أن تكون متوفرة عند رب الأسرة من حيث كونه أنموذجاً يحتذى به من باقي أفراد الأسرة ، فكيف يكون مستوى الاقتداء بأبٍ لا يعرف سوى لغة العنف سواء ضدهم أو ضد أهمهم مهما كانت النتائج المترتبة عليها .

من جهة أخرى قد يفقد الزوج آلية الضبط والمرجعية في الأسرة ، إذ قد يكون الأب بعيداً عن واقع أسرته وسبل ضبطها وتوجيهها لانشغاله بسلوكه العنيف ، مما قد يؤدي إلى افتقارهم للتنشئة السليمة ، " إذ إن عنف الزوج قد يؤدي إلى انهيار سلطة الأب ورقابته على أبناءه وهو ما لم يرافقه نمو نمط ديمقراطي ومشاركة ايجابية من قبل أعضاء الأسرة كذلك الغياب الوظيفي لدور الأب " (٢) .

فضلاً عن ذلك قد يمتد تأثير هذه الحالة خارج نطاق الأسرة إلى الرؤساء في العمل والمرؤوسين والى الأصدقاء والزملاء وحتى الجيران والأغراب ، وعليه فإن ما يحدث من عنف ضد أسرته ينعكس أثره على الأصدقاء والجيران ، فلا يستطيع إقامة علاقات اجتماعية سوية مع الآخرين .

لذلك فإن سلوك الزوج العنيف له آثار سلبية على شخصيته ؛ مما تؤثر سلباً في نوع ومستوى العلاقات التي ينبغي على كل شخص أن يمارسها سواء مع أسرته وأبنائه والمحيطين به وتجعله عنصراً غير قادراً على أداء أدواره ومسؤولياته .

(١) د. حسين درويش العادلي ، العنف ضد المرأة ، (الأسباب والنتائج) ، مجلة النبأ ، العدد ٧٨ ، السنة الحادية عشر ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٥ ، ص ٦١ .

(٢) كاميليا حلمي ، دور القيم في مواجهة العنف المنزلي ، بحث مقدم في مؤتمر " مواجهة ظاهرة العنف الأسري الواقع والمأمول " ، منشور على الانترنت ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ م ، ص ٢ :

الفصل الرابع

الآثار المترتبة عن العنف الأسري ضد الزوجة

تمهيد .

المبحث الأول : الآثار المترتبة على الزوج .

المبحث الثاني : الآثار المترتبة على الزوجة .

المبحث الثالث : الآثار المترتبة على الأسرة والأبناء .

المبحث الرابع : الآثار المترتبة على المجتمع .

تمهيد :

إن الأسرة مؤسسة أو نظام اجتماعي يضم في داخله الأعضاء شاغلي الأدوار الاجتماعية من الزوج ، الزوجة ، الأبناء وأشخاص آخرين ، لذلك فإن ما يصيب هذا النظام من ضرر لا بد من أن ينعكس على أفراده الآخرين الذين لهم علاقة به . وعليه فإن العنف الأسري معضلة اجتماعية نتيجة للآثار السلبية التي تتركها هذه المشكلة ، فهي لا تؤثر في الزوجة فقط وإنما تؤثر أيضاً في الزوج وفي الأبناء وكيان الأسرة التي ينتمي إليها الأبناء واستقرارها ، كما انه يؤثر أيضاً في المجتمع بوجه عام مع إن المجتمع من جانبه يُعد سبباً من أسباب هذه المشكلة ، إلا إن العنف ضد الزوجة يُهدد سلامة وامن المجتمع وتعرضه لمشكلات خطيرة .

ويمكن القول بأن آثار العنف سواء على الزوج أو الزوجة أو الأسرة و الأبناء أو المجتمع متداخلة ، وما الفصل الذي قمنا به بينها فهو لغرض تحليل جوانبه المختلفة التي يتركها العنف تتداخل وتتفاعل فيما بينها وتشكل تهديداً للبنى الاجتماعية للأسرة والمجتمع على حدٍ سواء .

ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى أربعة مباحث هي :

المبحث الأول : الآثار المترتبة على الزوج .

المبحث الثاني : الآثار المترتبة على الزوجة .

المبحث الثالث : الآثار المترتبة على الأسرة والأبناء .

المبحث الرابع : الآثار المترتبة على المجتمع .

المبحث الثاني

الأثار المترتبة على الزوجة

تُعد الزوجة جزءاً فعّالاً في الأسرة والمجتمع فهي أم ومربية للأجيال ، إذ قد تكون امرأة لها دورها وأهميتها الإنتاجية وتعرضها للضرب من قبل الزوج فأنها غالباً ما تشعر بالإذلال والاهانة أمام نفسها أولاً ، والمجتمع الصغير والمحيط بها من أفراد الأسرة ثانياً والمجتمع الأكبر ثالثاً ، وهذا يؤثر في إمكاناتها وقدرتها في تأمين ظروف الحياة السعيدة والمُرضية للأسرة .

" فللمرأة حاجات أساسية وثانوية جسمية ، نفسية ، مادية ومعنوية ، خاصة وعامة ، مشتركة بينها وبين غيرها من النساء تتطلب الإشباع لكي تشعر بجدوى حياتها وتضفي عليها نوعاً من الطمأنينة ، وعملية الإشباع هذه تُحقق لديها نوعاً من التكيف والتوافق مع المجتمع لتؤدي دورها بشكلٍ امثل " (١) .

ولا شك في إن آثار العنف ضد الزوجة لا تنتهي بانتهاء الموقف الذي حصل فيه العنف ، إذ إنه قد يترك آثاراً صحية ، نفسية واجتماعية على الزوجة ، مما يؤثر سلباً في صحتها ويهبط بنوع ومستوى العلاقات الاجتماعية التي ينبغي على كل شخص إن يمارسها كونه عضواً في المجتمع ، هذا الوضع يجعلها غير قادرة على أداء أدوارها والقيام بمسؤولياتها .

وعليه فإن للعنف الأسري آثاراً على صحة المرأة النفسية والجسدية ، " فمن الناحية النفسية قد يسبب العنف معاناة نفسية واضطرابات عاطفية ، أما من الناحية الجسدية فقد يؤثر في وظائف الجهاز العصبي والهضمي والعضلي للجسم ، فقد تحتاج الكثير من النساء المُعنفات إلى رعاية طبية أو حتى لتدخلات جراحية " (٢) .

(١) سناء مجول فيصل ، الحاجات الأساسية التي تتطلع إليها المرأة العراقية لمرحلة ما بعد الحصار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٣٢ .

(٢) National Organization for Women , Violence against Women in the united states , 2006 , p2 :

www. Now .org / issues / violence / state . htm I .

ويؤكد هذا الرأي الدكتور " عبادة التوايهة " في بحثه الموسوم " العنف الأسري " ، إذ تبين " إن للعنف الأسري تأثيراً كبيراً في الصحة النفسية والجسدية وحتى العقلية للزوجة ، فالعنف قد يؤدي إلى معاناة الزوجة من آلام الرأس ، مشاكل المعدة ، الغثيان ، ضغط الدم ، ضعف التنفس ، القلب ، التهاب المفاصل والكآبة " (١) .

من ناحية أخرى قد تشعر الزوجة بالضعف والمهانة وعدم تقدير الذات (*) أو الثقة بالنفس بسبب تعرضها للعنف أمام الآخرين مثل الجيران أو الأصدقاء أو الأبناء أو حتى أهل الزوج ، " مما قد يضطر الزوجة إلى الشعور بالخجل والتقييم الواطئ للذات والابتعاد عن الناس خوفاً من أن يرتكب الزوج العنف أمام الآخرين والخوف من أن يُلاحظ الناس علامات الضرب على الجسد خصوصاً على الوجه والعين " (٢) .

ومن الحقائق التي توصل إليها معظم المعنيين في شؤون المرأة ، " إن التقييم الواطئ للذات لا يُعد صفةً ثابتة من صفات شخصية المرأة ولكنه نتاج وضعها الاجتماعي الراهن ، وبمعنى آخر انه ظاهرة بيئية أكثر مما هو سمة شخصية ، إذ إن المرأة قد تواجه حالتها الصعبة إذا توفر لها ما يُعزز معنوياتها وثقتها بنفسها ، كالعامل الذي تمارسه أو الزوج الذي يراها وعندئذ تكون مفعمة بالثقة بالنفس وهو ما يمكنها من مجابهة المشاكل التي قد تؤدي إلى حالة الهبوط النفسي والكآبة " (٣) .

(١) د. عبادة التوايهة ، العنف الأسري ، مجلة راية مؤتة ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ٢٢ .

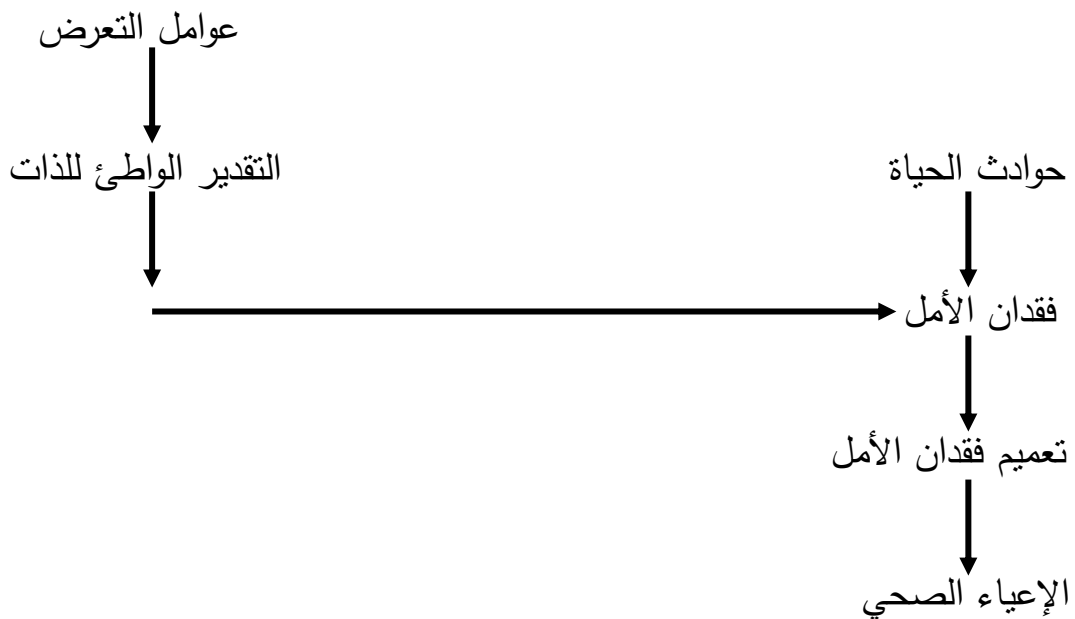
(*) الذات " The Self " تعني تقييم الشخص لنفسه ككل من حيث مظهره وخلفيته وأصوله وقدراته ووسائله واتجاهاته ، إذ يُعد مفهوم الذات قوة موجبة لسلوكه .

يُنظر : جودة بني جابر ، علم النفس الاجتماعي ، عمان ، دار الثقافة ، ط ١ ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١ .

(٢) وفاء عبد الرحمن الطو ، العنف الأسري ، مجلة الأمن والحياة ، العدد ٢٣٣ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ٢٠٠١ ، ص ٥١ .

(٣) ميشيل هارا لامبوس ، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع ، ترجمة د. أحسان محمد الحسن وآخرون ، بغداد ، مطبعة بيت الحكمة ، ٢٠٠١ ، ص ٧٣٦ .

ويظهر هذا بوضوح من النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي قام بها "براون هارس" عن مواجهة المرض وتقليل آثاره والتي تربط بين حوادث الحياة التي تتعرض لها النسوة واحتمالية الإصابة بالمرض ، " إذ تبين إن غياب العلاقات الحميمة بين الزوجين من أهم العوامل التي قد تُعرض النساء إلى فقدان الأمل وعدم القدرة على تحمل أو مواجهة المشكلات والإعياء الصحي ، خاصة إذا رافقتها أحداث حياتية مؤلمة ، وان عملية السببية يمكن توضيحها في الشكل الآتي: " (١) .



شكل (١)

يوضح العلاقة بين حوادث الحياة والإعياء الصحي الذي يتعرض له الفرد

لذا فإن " هارس " يعتقد إن العوامل التي تُقلل من قابلية المرأة على مواجهة المشكلات ، لا تكمن في حالتها النفسية بقدر ما تكمن في الظروف الاجتماعية الصعبة التي تتعرض لها والتي تقود إلى التقدير الواطئ للذات وهذا يسبب الشعور بفقدان الأمل ، لذلك فعندما تواجه المرأة حادثة صعبة من حوادث الحياة فإن ردة فعلها إزاء الحادثة تُحطم حالتها المعنوية فلا تستطيع مواجهة المشكلات أو حلها .

(١) المصدر نفسه ، ص ٧٣٥ - ٧٣٦ .

كذلك فإن للعنف الأسري انعكاساته السلبية على مستوى إنتاجية المرأة خاصةً إذا كان لها عمل ويجعلها غير قادرة على أداء أدوارها ومسؤولياتها في العمل ، " فالمرأة المتزوجة التي تعيش في جوٍ من الاضطراب والتوتر والقلق وعدم الاطمئنان على مستقبلها الزوجي ، تبدو دائماً مشحونة بانفعالات مما يؤثر على إنتاجيتها ويُزيد من متاعبها في العمل وقد يسبب لها انهياراً عصبياً في غمرة التعب الجسماني الذي تقوم به في عملها " (١) .

من جهة أخرى فإن المنزل الذي يُمارس فيه الزوج العنف بأشكاله المختلفة على زوجته ، يسكنه الخصام والعداوة والحقد وعلى الزوجة في هذه الحالة إما أن ترفض العنف وتقاومه بعنفٍ آخر ، وأما أن تتقبل عنف زوجها على أمل أن يتغير أسلوبه فيما بعد وتستقيم الأمور بينهما .

ولعل من الآثار السلبية للعنف ضد الزوجة هو توليده للعنف سواء ضد المصدر المعنف (الزوج) ، أو تحويل العنف تجاه النفس أو أية موضوع آخر ضعيف كالأبناء وذلك هروباً من مواجهة قوة المصدر المعنف .

ويؤكد هذا الرأي الدكتور " جليل وديع شكور " في كتابه الموسوم " العنف والجريمة " ، " إن الزوجة قد تلجأ من خلال تعاطيها مع أمور زوجها إلى ممارسة نوع من العنف السلبي أو المستتر الذي يتمثل بإهمال بعض مطالبه (غسيل ، طهي وتحضير) بحجة النسيان أو بإنجازها لهذه المطالب بفتور أو بشكل منقوص، وهي بهذا الأسلوب تعتقد بأنها تنتقم لنفسها أو تحاول رد اعتبارها مع نفسها وعن الزوج يكبر في هذه الحالة إذا أحس إن هذا التقصير هو انتقام منه " (٢) .

كذلك فإن الزوجة قد تقوم بإيذاء نفسها لذلك فإن الضرر هنا يكون مُضاعفاً فهو يأتي تارةً من المصدر المعنف وتارةً أخرى بإيذاء الزوجة نفسها ، وهذه الحالة تعكس شدة المعاناة واضطراب الصحة النفسية للمرأة التي ربما تقضي إلى إصابتها بأمراض نفسية أو جسدية قد تنتهي بصعوبة تكيفها للحياة الأسرية .

(١) د. مصطفى الخشاب ، دراسات في الاجتماع العائلي ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ٢١٦ .

(٢) د. جليل وديع شكور ، العنف والجريمة ، مصدر سابق ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

ومن مظاهر إيذاء النفس التي تلجأ إليها الزوجة " البكاء ، العزلة ، مقاطعة الآخرين ، تمزيق الملابس ، الإضراب عن الطعام ، تناول الأدوية المهدئة ، التدخين ، الإيذاء الجسدي ومحاولات الانتحار " (١) .

كما إن العنف قد يجعل الزوجة توجه الإيذاء للأبناء كرد فعل سلبي من جراء ما يُصيبها ، فالأم يضربها زوجها وتستطيع بدورها أن تضرب الطفل الذي قد يُمثل صورة الأب ، وعليه " قد تؤدي معاملة الزوجة وما يقع عليها من قهر وعنف إلى انعكاس هذه الصورة على أبنائها ومعاملتهم بقسوة ، مما يؤثر على سلامة أطفالها وعدم تمكنها من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة متوازنة سليمة " (٢) .

ومن ناحية أخرى قد تُقابل الزوجة العنف بالصمت ، إذ إن القرار المتعلق بترك المنزل قرار قد يكون من الصعب اتخاذه من قبل الكثير من الزوجات اللواتي يتعرضن للعنف الأسري ، مما قد يؤدي إلى تقبل المرأة هذا العنف من دون احتجاج .

ومن الأسباب التي تمنع الزوجة أو تؤخر مغادرتها لعش الزوجية وتطيل أمد مُعاناتها هي :

أ- **الخوف** : إذ إن الخوف ليس فقط يقع على المرأة نفسها ولكن هناك "الخوف من تفكك البناء الأسري والخوف على الأولاد من تركهم وحدهم مع الأب العنيف ، أو الخوف من منع الأب زيارتهم لها ؛ الأمر الذي قد يدفع المرأة إلى الاستمرار في البقاء في المنزل ، وقد يؤدي الخوف في كثير من الحالات إلى امتناع الزوجات عن طلب المساعدة من الآخرين بسبب النتائج المتوقعة من طلب هذه المساعدة " (٣) .

ب- **الشعور بالعجز والفشل** : إذ قد تشعر كثير من الزوجات بعدم القدرة على منع العنف أو النجاة منه ، " وهذا قد يعود إلى عملية التنشئة الاجتماعية

(١) Claude A . Allen (ed.) , op . cit , p . 1 .

(٢) اليزبولدنج ، المرأة والقهر الاجتماعي ، ترجمة : د. حسين فوزي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ٣٧ ، السنة العاشرة ، القاهرة ، مطبعة اليونسكو ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٣ .

(٣) د. سليم القيسي ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

التي تُعد المرأة وتغرس فيها قيم المشاركة والتضحية لإنجاح الحياة الزوجية وعلى الزوجة تحمل مسؤولية الزواج الفاشل ، إضافة إلى ردة فعل المجتمع التي قد تُعزز الثقافة السائدة فتلوم الضحية (الزوجة) وتُتصف الجاني (الزوج) في كثير من الأحيان " (١) .

ج- **الأمّل في تغيير الوضع** : إذ إن كثير من النساء اللواتي يتعرضن للعنف " قد يعتقدن إن بقائهن في الأسرة قد يؤدي إلى تغيير سلوك الزوج وصلاحه مع مرور الزمن " (٢) .

د- **نقص المصادر المتاحة** : " إذ إن قلة المصادر المتاحة لدى المرأة والخوف من فقدان الدعم الاقتصادي المُقدم لهن من قبل الزوج ، قد يؤدي إلى بقاء الزوجة في المنزل " (٣) .

لذا لا غرابة من القول إن بعض النساء في المجتمع العربي عامةً ومجتمعنا العراقي خاصةً ما زلن مُحافظات صامتات على أسرار بيوتهن وما يجري في داخلها من أحداث مؤلمة لهن ، إذ قد تبقى الزوجة تتحمل أذى وقسوة الرجل حفاظاً على كيان أسرته.

وبناءً على ما تقدم فإن آثار العنف على الزوجة ذات أبعاد سلبية على سلامتها النفسية واستقرارها العاطفي واحترام آدميتها واختراق حقوقها وخصوصيتها وتعرض جسدها للأذى ، مما يشكل تهديداً لشخصية الزوجة وبنائها من النواحي كافة ويؤثر سلباً على صحتها ، ويؤثر في فاعليتها في المجتمع ويجعلها غير قادرة على أداء أدوارها ومسؤولياتها تجاه نفسها وأسرته والمجتمع.

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

(٢) John J . Macionis and Ken Plummer , op . cit , p. 487 .

(٣) د عبد القادر عرابي ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .

المبحث الثالث

الآثار المترتبة على الأسرة والأبناء

إن كل فرد صغيراً كان أم كبيراً يسعى إلى إشباع حاجاته إلى الأمن والاطمئنان ، والأسرة هي الجماعة الأولية التي تُشبع تلك الحاجات ، فالزوجة تحب زوجها وتكون بحاجةٍ لحبه واهتمامه بها ، والوالدين يحبون أبنائهم ويكونوا بحاجةٍ لحبهم واحترامهم لهم .

والشعور بالحب والحنان يُساعد بدرجةٍ كبيرة في تنشئة الأبناء تنشئةً سليمةً وتعكس مباشرةً في استقرار سلوكهم وتوازن شخصياتهم ، في حين إن الأبناء الذين ينشئون في جوٍ من الحقد والكراهية لا يكونوا كذلك .

ومما لا شك فيه إن " الأسرة هي المصدر الأول للحب والعطف والحنان ، وتعتمد سلامة نمو شخصية الطفل على قدرة الوالدين على مبادلة الأطفال الحب وإشعارهم بالأمن " (١) .

لذلك " فأن الطفل يكتسب الإحساس بالأمان إزاء نفسه والعالم والأقران والكبار المحيطين به ، من خلال إحساسه بالانتماء المأمون إلى أسرة تغمره بمشاعر الحب ، الحنان ، العطف والاهتمام ، وان لتلك المشاعر أهميتها الكبيرة في نمو واتزان شخصيته " (٢) .

وعليه فإن الضرر من عنف الزوج للزوجة لا بد من أن تتعكس آثاره على كيان الأسرة من جهة وعلى الأبناء من جهة أخرى ، إذ قد يتوتر الجو الأسري بحيث يصبح مُعيقاً لعملية التفاعل بين أعضاء الأسرة وبالتحديد في مجال العلاقات الوالدية ، وكذلك سيطرة جو من عدم التفاهم الأسري .

(١) Michael E . Lamb , The Role of Father in Child development , New York , John wiley and sons , Inc , 1976 , p. 89-90 .

(٢) علياء شكري ، مصدر سابق ، ص ١٨٧ .

ولم تقف آثار العنف عند هذا الحد من الصراعات الداخلية في كيان الأسرة ، بل " قد تتعداه إلى التسبب في تفكك الأسرة أحياناً وانهيارها تماماً في أحياناً أخرى بالطلاق " (١) .

كما يؤثر العنف في نوع ونمط العلاقات مع الأهل والأقارب ، إذ قد يؤدي إلى إيجاد مشكلات بين أهل الزوج والزوجة ، " إذ قد يحدث الصراع بين كل من أسرتي الزوج والزوجة وتقع بينهما خلافات لانهاية لها ، تكون سبباً في تحطيم الروابط التي كانت موجودة بين الأسرتين ، وعليه تصبح القطيعة بينهما هي المعيار في العلاقة وليس التواصل وزيادة التعاون " (٢) .

من جهةٍ أخرى فإن للعنف آثاراً على الأبناء فالخاسر الأكبر في حلقة العنف بين الأزواج والزوجات عادةً ما يكون الأبناء الذين يفقدون الشعور بالأمان والاستقرار الأسري ، إذ إن أسوأ شيء لدى الأبناء صورة العنف بين الأب والأم، فعنف الزوج على الزوجة يتعدى بضرره على المرأة إلى الأبناء ، والأبناء الذين يعيشون العنف القائم بين الأبوين ويشاهدونه بأشكاله المختلفة تتشكل لديهم شخصية ضعيفة غير واثقة وتائهة بين الأبوين اللذين من المفترض أن يُقدما للأبناء الثقة والقدرة والثبات . وعليه فإن العنف بين الزوج والزوجة قد يؤدي إلى أخراج أبناء غير أسوياء في علاقاتهم الزوجية ، " فعن طريق ملاحظة تصرفات الآباء يتعلم الطفل المهارات الأساسية في تفسير التفاعل غير اللفظي وأساليب التعامل بين الناس ، وبتكرار الخبرات الأساسية يتعلم الطفل كيف يُفسر كلمة غضب على إنها لفظ عابر أم إنها تعبير عن كراهية ، أو قد يتعلم انه ينبغي أن يتكيف مع المواقف المختلفة التي تظهر فيها المشكلات ، وقد يتعلم إن أفضل الطرق تكون في اتخاذ خطوات ايجابية لتعديل الموقف لصالحه ، وفي الحالة الأخيرة يُدرك إن التهديد واستخدام القوة هما الوسائل الفعالة لتعديل سلوك الآخرين " (٣) .

(١) د. إدريس عزام ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .

(٢) بنة بوزيون ، مصدر سابق ، ص ٥٤ - ٥٥ .

(٣) محمود حسن ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

وربما قد يجلب الشخص الذي ينحدر من أسرة يسودها العنف كثيراً من الأزمات في حياته الزوجية ، " نتيجة سوء تفسيره للمعاني التي تحملها قسّمات الوجه أو حركات الأيدي واستخدام أسلوبه الخاص الذي تعلّمه في طفولته عند التعامل مع الآخرين " (١) .

ولا شك في إن من التأثيرات الأكثر خطورة لعنف الزوجين ما يصيب الأبناء في علاقتهم مع الجنس الآخر مستقبلاً ، إذ إن الكثير منهم ولاسيما الإناث قد تترسخ لديهم قناعة لا واعية بأن الحياة الزوجية هي عذاب بعذاب ، لذا نرى بعض البنات قد يصيبهن الخوف أو يمتنعن عن الزواج ويرفضن أي شاب يتقدم لخطبتهن لأنه برأيهن يُمثل صورة الأب الظالم والعنيف ، وان حياة العزوبية (مع السعي لإيجاد وظيفة أو مهنة) هي ارحم بكثير من الحياة الزوجية ، ذلك الجحيم الذي عايشوه أطفالاً في بيت كان العنف نزيلاً فيه .

كذلك يمكن أن نضيف انه يُخشى أن تتطبع في ذاكرة الإناث صورة التعامل الدائر على هذا الشكل ، " بنت تشهد عنف أبيها عليها أو على أمها ثم ما تلبث أن تتعرض لمثل هذا العنف من زوجها في المستقبل ، وهكذا تتوارث المرأة صورة المرأة الضحية دائماً ، فتفكر بما حصل مع أمها ومعها فتسحب من هذه الحلقات المتواصلة لتعزف عن الزواج طابعتاً في ذهنها صورة الرجل المرفوض لعنفه وعدوانيته " (٢) .

وعليه قد تتكون لدى الأبناء (ذكوراً وإناثاً) أحكاماً قاسيةً حول نظام الزواج وعدم جدواه ، إذ يتذكرون دائماً إن معنى تكوين أسرة هو الوجود في أسرة يختلفون فيها مع طرف آخر .

فضلاً عن ذلك فإنه قد تتكون عند الأبناء الذين ينحدرون عن بيوت يسودها العنف اتجاهات نبذ أو كراهية لأحد الأبوين ، ولعل هذا يعود إلى إحساس الأبناء بنوع من الصراع لديهم بين القيم الدافعة لاحترام الأب من جهة ، وبين القيم الدافعة

(١) سميحة نصر عبد الغني ، الشخصية العدوانية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٢٢ ، العدد ١ ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٢) د. جليل وديع شكور ، العنف والجريمة ، مصدر سابق ، ص ١١٨ .

لحماية الأم والدفاع عنها عند الضرورة من جهة أخرى ، فعندما يتبادل الأبوان الكراهية قد يضطر الأبناء إلى الانحياز نحو احد الجانبين ويقفون ضد الطرف الآخر ، وهذا التحيز يُثير مشاعر الخوف " إذ انه قد يعني فقدان حب الوالد الذي يرفضه الطفل ويتغير الجو الانفعالي للأسرة بصورة مستمرة ولا يسير على وتيرة واحدة " (١) .

وعليه فأن الأبناء قد يتخذون مواقف متباينة عند حصول العنف الأسري بين آبائهم ، فقد يكونوا مُحايدين أو منحازين إلى جانب الأم أو إلى جانب الأب أو قد يتمرد الأبناء على الوالدين وفقدان احترامهم لهما ، وهذه المواقف للأبناء هي من اخطر آثار العنف الأسري ، " إذ يمكننا أن نتصور خطورة أن يكون الأبناء في خصومةٍ ضد بعضهم البعض وضد آبائهم ، وحينها لابد أن تصبح الأسرة ساحةً لإبراز العضلات وضياع أركان الاحترام وروابط الأسرة " (٢) .

ومن ناحيةٍ أخرى فقد يُوجه العنف داخل الأسرة إلى الأبناء وبشتى الوسائل ، " إذ قد يتعرض الأبناء إلى الإساءة اللفظية أو الجسدية نتيجة العنف الدائر بين الأب والأم " (٣) .

إذ إن ظهور الخلافات الزوجية في حياة الأبناء لها الأثر الكبير خاصةً إذا كانت هذه الخلافات تفتقر لضبط النفس ، لذا قد يوجه هذا العنف الأسري إلى الأبناء ، " لذلك يُلاحظ إن الطفل الذي يُمارس عليه العنف باستمرار قد يتبدل الحس

(١) سعيد حسين العزة ، الإرشاد الأسري (نظرياته وأساليبه العلاجية) ، الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩ .

(٢) ذياب عقل ، أثر التربية الخاطئة والتوجيه الإعلامي والصحة السيئة في انحراف الأحداث وعلاجه في الشريعة الإسلامية ، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد ٢٩ ، العدد ١ ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ١٨١ .

(٣) ليلي الصايغ ، الإساءة (مظاهرها وأشكالها وأثرها على الطفل) ، مقال منشور على الانترنت ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص ٦-٧ :

لديه ويصبح قليل التأثر بالأحداث التي يعايشها ويتولد عنده الإحساس بالدونية نتيجة مشاعر العجز والخوف المترسخة لديه " (١) .

كذلك من الآثار السلبية التي تُصيب الأبناء نتيجة العنف هو فقدان الشعور بالأمن ، " إذ تحل الرهبة ، القلق الشديد ، اضطراب النوم والشهية ، الأحلام المزعجة ، الخوف ، والكآبة عند الأبناء " (٢) .

ويُورد الدكتور " فهد بن سعود " في بحثه الموسوم " العنف العائلي " أقوالاً لأطفال تُعبر عن الخوف من العنف الأسري ، فيقول احد الأطفال " كنت اشعر بألم في معدتي عندما يعود أبي إلى البيت ولا أستطيع النوم ليلاً وأكون خائفاً من إن شيئاً ما سيحدث ولكني لا اعرف " وتقول طفلة " عندما يضرب أبي أمي ويصرخ في وجهها يتحول إلى وحشٍ وأكون في شدة الخوف " (٣) .

كما إن العنف بين الزوجين قد يؤدي إلى اضطراب حياة الأبناء الدراسية ومقدار تحصيلهم العلمي وعدم القدرة على التركيز في المدرسة لانشغال ذهن الأبناء بما حدث وبما قد يحدث في البيت ، والقلق من اكبر مسببات ضعف القدرة على التحصيل الدراسي لدى الأبناء .

لذا فإن العنف بين الزوجين قد يؤدي إلى اضطراب حياة الأبناء الأسرية، مما يؤثر في نموهم الانفعالي والعقلي ، فالمواقف الحادة التي تسود أهم جوانب حياتهم وأشدها حساسية وما يتبعها من مؤثرات تمتد لتشمل كل مظهر من حياتهم، كما إن الأبناء قد يكونوا ضحايا للألم الجسدي والنفسي نتيجةً لجو العنف والممارسات التي يشهدونها ، وقد يكونوا ضحايا لمباشرين للعنف الأسري عند وقوع العنف عليهم أنفسهم ، فالأب الذي يُمارس العنف تجاه زوجته كثيراً ما يمارسه تجاه الأبناء أيضاً ، وقد يكون الأبناء ضحايا غير مباشرين عند حمايتهم للام أو لإصابتهم عرضاً بالسلاح أو الأشياء المقذوفة ، وحتى الرضيع ربما يتعرض للعنف عندما يكون محمولاً من قبل الأم أثناء تعرضها للعنف .

(١) د. عبادة التوايهة ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

(٢) Michelle Rice , op - cit , p . 4 .

(٣) فهد بن سعود اليحيا ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

المبحث الرابع

الآثار المترتبة على المجتمع

تُعد قضية المرأة قضية المجتمع بكامله ويكون أي انتهاك لحقوقها هو جزءاً من انتهاك حقوق الإنسان وحقوق المجتمع بأكمله ، إذ لا يمكن فصل مصلحة المجتمع عن مصلحة الأسرة أو عن مصلحة الأفراد (نساءً ورجالاً) ، بأية حالٍ من الأحوال ، فكل هذه المصالح مترابطة .

وتُعد الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع ، ويتوقف نمو المجتمع وتقدمه على مدى تماسك الأسر التي يتكون منها وقدرة هذه الأسر على أداء وظائفها بكفاءةٍ وفعالية ومدى تماسك أفرادها والتزامهم بتقاليد المجتمع وأهدافه ، ووقوع العنف داخل الأسرة يدل على وجود خلل في داخلها .

إذ إن أية تغيير يطرأ على الأسرة ايجابياً كان أم سلبياً له آثاره المباشرة على المجتمع الإنساني الكبير ، " فثبات الأسرة أو عدم استقرارها له تبعاته المباشرة على المجتمع ، ففي المجتمعات التي تتعرض فيها الأسرة إلى الاهتزاز تتحدر فيها الأخلاق العامة من دون ريب " (١) .

ونظراً لقيام المجتمع على مجموعة من الأسر فإن حدوث الخلل داخل أي أسرة من هذه الأسر سيحدث خللاً في المجتمع كله ، فمن أهم آثار العنف الأسري على المجتمع هو توليده للعنف داخل المجتمع مما يؤثر على سلامة المجتمع إذ ترتبط سلامته بسلامة أفرادها ، " وعليه فإن الأسرة التي يسود طابع العنف على العلاقات بين أفرادها غالباً ما يكون أبنائها ميالون للسلوك العنيف " (٢) .

(١) د. شكوة نوابي نجاد ، الأسرة المعاصرة (الأنساق والمشكلات) ، ترجمة خالد توفيق ، مجلة المنهاج ، سلسلة (المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر ، إشكاليات التراث وتحديات الحداثة) ، لبنان، مطبعة الغدير ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٢٢ .

(٢) د. حلمي ساري ، الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسري على المرأة والمجتمع المحلي ، بحث منشور على الانترنت ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص ٥ :

فالأب قد ينقل إلى الابن ويُنمي لديه السلوك العنيف ، لذا تكون إزاء عملية تدوير للعنف وإعادة إنتاجيته في المجتمع ، " فالعنف المنتج داخل الأسرة يرتبط بالعنف الذي يُمارس في إطار المجتمع الأوسع ، وذلك من خلال ما تقدمه الأسرة من أزواجٍ (آباء ومواطنين) عنيفين ، حيث إن الأشخاص القادمين من هذا النوع من الأسر يكونوا ميالين إلى تقبل وتبرير العنف ، لذلك نراهم يبحثون عن أجواء يُمارسون خلالها العنف ويبررون فيها أعمالهم العنيفة " (١) .

كما إن " الأبناء الذين يُمارس الآباء العنف ضد أمهاتهم أو حتى ضدهم ، غالباً ما يترك ذلك لديهم مشاعر عميقة بالكراهية والحقد ، وقد يكون هذا من الأسباب الدافعة لتكوين مشاعر ضد المجتمع ومن ثم الجنوح أو الانحراف عند الأبناء " (٢) .

لذا يؤثر العنف في أمن وسلامة المجتمع ، وهذا يحدث نتيجةً للتفكك وغياب سلطة الأبوين على الأبناء وانشغالهم بالعنف وتناقض علاقاتهم بالأبناء وضعف الضبط الأسري .

ويؤكد هذا الرأي الأستاذ " عبد السلام الدويبي " في دراسةٍ استطلاعية قام بها عن الأحداث الجانحين ، " إن نسبةً مرتفعةً من الأحداث الجانحين في المؤسسات الإصلاحية يأتون من أسرٍ يسود فيها طابع العنف في العلاقات بين الآباء والأبناء ، إذ يميل آباء هذه المجموعة إلى معاقبتهم بالضرب المبرح والتوبيخ اللاذع ، كما إن نسبةً منهم أشارت إلى إن العلاقات بين الآباء والأمهات علاقة مضطربة يسودها النزاع والخلافات وغالباً ما يلجأ الزوج إلى ضرب زوجته حتى بحضور أبنائه " (٣) .

(١) أسماء جميل رشيد ، العنف الاجتماعي (دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٥٩ .

(٢) جعفر عبد الأمير الياسين ، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث ، بيروت ، عالم المعرفة ، ١٩٨١ ، ص ١٩٨ - ٢٠٠ .

(٣) عبد السلام بشير الدويبي ، العنف العائلي (الأبعاد السلبية والإجراءات الوقائية والعلاجية ، النموذج العربي الليبي) ، بحث منشور على الانترنت ، ٢٠٠٦ ، ص ٨ :

كما أن هناك خوفاً من أن يصل العنف إلى ما لا يُحمد عُقباه من خلال توليده لجرائم العنف بين الزوج والزوجة ، مما يؤثر على أمن وسلامة المجتمع إذ قد يؤدي عنف الزوج ضد الزوجة إلى دفعها إلى التمرد والانحراف وأحياناً أخرى إلى الجريمة للدفاع عن كرامتها المجروحة أو للدفاع عن نفسها .

ويؤكد هذا الرأي الدكتور " محمد محروس الشناوي " في بحثه الموسوم " جريمة القتل داخل العائلة " ، إذ " إن غالبية أفراد العينة القاتلين كانوا من الأزواج والزوجات ، وغالبية الزوجات كن في حالة من الدفاع عن أنفسهن أمام عنف الأزواج ، لذا قد تلجأ المرأة إلى الرد على العنف بعنفٍ مُضاد قد يصل إلى حد ارتكاب جرائم القتل ، من جهةٍ أخرى قد يُقدم الزوج العنيف إلى قتل زوجته ايضاً " (١) .

لذا فإن الأسرة هي القادرة على تحقيق الأمن الاجتماعي للفرد والمجتمع من خلال تهيئة فرص وإمكانات لإشباع حاجات أعضائها مع قدرتها على تنظيم سلوكهم وشخصياتهم بنماذج مُتفق عليها اجتماعياً وثقافياً ، فضلاً عن قدرتها على ردع أبنائها ولاسيما في حالات انحرافهم عن التوقعات الاجتماعية " (٢) .

من جهةٍ أخرى يُعيق العنف ضد الزوجة اندماج المرأة في الحياة الاقتصادية- الإنتاجية ، ويُفوّت فرص المجتمع للاستفادة من الطاقة النسائية الكامنة وكذلك فرصة توظيف هذه الطاقات في عملية التنمية الاجتماعية ، إذ قد يتعثر تقدم المجتمع إلى الأمام وتتعثر عملية التنمية الاجتماعية ما لم يتم مكافحة كافة أنواع العنف ضد المرأة ، إذ " يُمثل العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية

(١) د. محمد محروس الشناوي ، جريمة القتل داخل العائلة (دراسة نفسية - اجتماعية) ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، العدد ٧ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٨ ، ص ٩٤

(٢) ذكرى جميل البناء ، العائلة والأمن الاجتماعي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٥ .

ويحول دون مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلادهما " (١) .

فضلاً عن ذلك " تتفرد المرأة بخصائص لكونها الأم والزوجة والابنت والأخت ، وهي بهذا الاعتبار تمتاز على الرجل بما تحمله من طاقات عاطفية متميزة وقدرات تكوينية مؤثرة ، ومن ثم ما تحمله من وظائف اجتماعية فريدة ، وعليه فللمرأة (الأم) دوراً في البيئة الأسرية السليمة ولو وفقت فيه تستطيع أن تضع حجر الأساس لمجتمع إنساني سليم ثابت " (٢) .

لذ فان أية عملية تنموية لن تستطيع أن تتحقق صدقاً مع ذاتها ومدعياتها إلا إذا أعطيت المرأة مكانتها الإنسانية الطبيعية ورفعت من البيت كل عناصر التفريق من الجانب الإنساني بين الرجل والمرأة ، ثم عادت لتستفيد من هذه الطاقة الإنسانية لصالح المجتمع بأفضل اسلوب ، وبما أن المرأة نصف المجتمع فلا يمكن أن يُنمي مجتمع نصفه مقهور أو مُعنف ، " إذ إن أية وضع يستغل فيه إنساناً آخر أو يعطل قدراته في تحقيق ذاته ووجوده ، هو ضرب من القهر العنيف حتى إن عُف أحياناً في إطار من العطف والكرم الزائد ، بمعنى آخر فان وجود علاقة تقوم على القهر يعني وجود علاقة يسودها العنف ، حيث من المستحيل أن يكون هنالك مقهور دون أن يكون هنالك عنف مورس عليه " (٣) .

ونذكر هنا رأي المفكر السوري " الياس مرقص " " تأريخياً أو فلسفياً وتأريخياً ، إن قهر الرجل للمرأة كان أحد أقبح وجوه الحضارة بأشكالها المختلفة، في الصين والعالم الإسلامي المتنوع ، أوروبا المسيحية وأوروبا البرجوازية ايضاً ، قضية المرأة إنها

(1) Amnesty International USA , women's Human rights , stop violence against women, 2006 , p. 2. 3 :

www. Amanesty / usa . org / stop violence , fact sheets / human rights , htm I .

(٢) د. تماضر حسون ، دور الأم في تكوين الشعور الاجتماعي أو الأخلاقي و الانحراف عند الأطفال ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد ٣ ، العدد ٥ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٧ ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٣) ليلي عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص ٤٨ .

اليوم محسوسة ولمموسة ، المرأة حريم ، المرأة قاصر ، أذن الأمة قاصر ، الأمة حريم مغصوب " (١) .

وعليه فإن الدور التنموي للزوجة مهم جداً سواء على مستوى أسرتها او على مستوى المجتمع ، فهي الأم المربية والزوجة وما يمتلكها من صفات شخصية وتفضيل مصلحة العامة على مصلحتها والقدرة على التحمل والصبر ، هذه الصفات وغيرها تجعلها تمارس أدوارها بكل أمانة وصدق وقد تعكس صفاتها ودورها التقليدي في أسرتها إلى المجتمع .

وباختصارٍ فإن للعنف الأسري ضد الزوجة ، تأثيراتٍ سلبيةٍ على الزوجة ووظائفها المتعددة في المجتمع باعتبارها عضواً في المجتمع البشري لها ما للرجل من حقوقٍ وعليها ما عليه من واجباتٍ ، سواء تجاه ذاتها وكيان أسرتها أو تجاه واجباتها نحو أطفالها (الأجيال المستقبلية للمجتمع) ، أو تجاه المجتمع وأنشطته الحياتية الهادفة إلى التنمية والتطور .

(١) حذام زهور عدي ، قضايا المرأة العربية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٥ ، السنة الرابعة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٣ .

الفصل الخامس

الإجراءات العلمية لمنهجية الدراسة

تمهيد .

المبحث الأول : منهج الدراسة ، فرضياتها ، نمط

الدراسة المستخدم .

المبحث الثاني : مجالات الدراسة ، تصميم العينة

الإحصائية، وسائل جمع البيانات .

المبحث الثالث : تبويب وتحليل البيانات الإحصائية ،

الوسائل الإحصائية، صعوبات الدراسة.

تمهيد :

تقوم الباحثة في هذا الفصل بعرض الإطار المنهجي للدراسة وإجراءاتها الميدانية ، الذي بات ضرورة كبيرة في إجراء البحوث والدراسات ، إذ يُعد استخدام الوسائل والطرائق العلمية في الدراسات الاجتماعية ضرورة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها ولا شك بأن استخدام أكثر من وسيلة إحصائية علمية في الدراسة الواحدة لا تجري بصورة اعتباطية ، بل أن ذلك يرتبط بطبيعة وخصائص المشكلة المبحوثة ، إذ أن طبيعة المشكلة موضوع الدراسة هي التي تحدد نوعية المناهج والطرائق العلمية المستخدمة .

وقد تألف الفصل الحالي من ثلاثة مباحث رئيسية هي :

- **المبحث الأول : منهج الدراسة ، فرضياتها ونمط الدراسة المستخدم .**
- **المبحث الثاني : مجالات الدراسة ، تصميم العينة الإحصائية، وسائل جمع البيانات .**
- **المبحث الثالث : تبويب وتحليل البيانات الإحصائية، الوسائل الإحصائية وصعوبات الدراسة .**

المبحث الأول

منهج الدراسة ، فرضياتها ، نمط الدراسة المستخدم

وقد ضم المبحث الأول ثلاثة محاور أساسية ، تضمن المحور الأول منهج الدراسة ، الثاني تحديد فرضيات الدراسة ، أما المحور الثالث فقد ضم نوع الدراسة أو نمط الدراسة المستخدم .

المحور الأول : تحديد منهج الدراسة :

" يُستخدم المنهج (Method) بمعنى الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تُهيمن على سير العقل وتحدد عملياته ، حتى يصل إلى نتيجة معلومة " (١) ، أي هو الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع البحث .

وهناك العديد من المناهج التي يمكن للباحث أن يستخدمها عند إجراء دراسته، لكن طبيعة الدراسة والهدف منها هما اللذان يحددان المنهج الذي يتطلب على الباحث إتباعه ، وقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي social " Survey " الذي يُعد " طريقة أو أسلوب من أساليب البحث الاجتماعي ، يتم فيه تطبيق خطوات المنهج العلمي تطبيقاً عملياً على دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية أو أوضاع اجتماعية معينة سائدة في منطقة جغرافية ، بغية الحصول على المعلومات التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة ، وبعد تصنيف وتحليل البيانات يمكن الاستفادة منها في الأغراض العلمية " (٢) .

وهناك نوعان للمسح الاجتماعي ، وهما المسح الاجتماعي الشامل ويتضمن دراسة جميع وحدات مجتمع الدراسة ويغطي كل مفردة من مفرداتها ، والمسح بالعينة

(١) عبد الرحمن بدوي ، مناهج البحث العلمي، الكويت، وكالة المطبوعات، ط٣ ، ١٩٧٧ ، ص ٣-٥ .

(٢) محمد علي محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمي (دراسة في طرائق البحث وأساليبه) ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ط٣ ، ١٩٨٨ ، ص ٣٧٦ .

أي دراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والمال أو الامكانيات المتوفرة لدى الباحث ، وهذا النوع أكثر استخداماً ، وقد اعتمدت الباحثة النوع الثاني وهو المسح الاجتماعي بطريقة العينة ، وذلك لأنها توفر الوقت والكلفة والجهد .

المحور الثاني : فرضيات الدراسة :

تعني الفرضيات " مجموعة الأفكار والآراء والمفاهيم والحقائق غير المبرهنة وغير المعززة بالأرقام والبيانات والحجج الإحصائية والرياضية التي تثبت صحتها وواقعيتها وموضوعيتها وقدرتها على تفسير جانب من جوانب الواقع الاجتماعي أو الحياة العقلية والسلوكية التي تميز الأفراد والجماعات في المجتمع " (١) .

ويتمكن الباحث من صياغة فرضياته في ضوء موضوع الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها ، كما يتمكن من صياغتها اعتماداً على فصول الدراسة النظرية ومرجعياته النظرية ودراساته السابقة ، فضلاً عن ملاحظاته العميقة للمجتمع الذي يقصد دراسته ، وهكذا فالفرض " يبدأ دائماً في ذهن الباحث عن فكرة متخيلة تضع أساس الدراسة ، وهو ما يتطلب صياغة دقيقة له يمكن القطع فيها برأي محدد ودقيق ويتوقف على طبيعة المشكلة ومدى فهمنا لها " (٢) .

ونظراً لأهمية الفرضيات بوصفها إحدى المقومات الأساسية لأي دراسة علمية ، آثرنا أن نحددها بما يحقق أهداف الدراسة ، لذا فدراستنا الحالية تتمحور حول عدد من الفرضيات هي :

١. هناك علاقة بين تعاطي الزوج للكحول أو المواد المخدرة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة .

(١) د. إحسان محمد الحسن ود. عبد المنعم الحسني ، طرق البحث الاجتماعي ، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ٤١ .

(٢) د. فضيل دليو وآخرون ، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، قسنطينة ، منشورات جامعة منتوري ، ١٩٩٩ ، ص ١١٥ .

٢. هناك علاقة بين جهل الزوجة بأساليب التعامل الجيد مع الزوج وشكل العنف الأسري ضدها .
٣. هناك علاقة بين تدخل الأهل المستمر في حياة الزوجين وشكل العنف الأسري ضد الزوجة .
٤. هناك علاقة بين التقاليد والمعايير الاجتماعية وشكل العنف الأسري ضد الزوجة .
٥. هناك علاقة بين انعدام وجود القدوة الحسنة داخل الأسرة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة .
٦. هناك علاقة بين إيجاد زوجات يُعانين صحياً وشكل العنف الأسري ضد الزوجة .
٧. هناك علاقة بين إيجاد أسر معرضة للانهايار والتفكك وشكل العنف الأسري ضد الزوجة .
٨. هناك علاقة بين إيجاد أفراد معرضين للانحراف أو الجريمة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة .

المحور الثالث : تحديد نوع الدراسة :

يتحدد نوع الدراسة بالمعلومات المتوافرة لدى الباحث وعلى أساس الهدف الرئيس للدراسة .

وفي دراستنا الحالية نحاول التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العنف الأسري ضد الزوجة ، وتشخيص الآثار الناجمة عنه ، وقد قمنا أولاً بدراسة استطلاعية لتشخيص العوامل المسؤولة عن العنف والآثار التي يمكن أن تتجم عن ذلك من خلال جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة .

وتُعد الدراسة الحالية دراسة وصفية " تهدف إلى اكتشاف الوقائع الاجتماعية ، بمعنى وصف الحقيقة الاجتماعية وتصويرها " ^(١) .

^(١) ستيفن كول ، منهج البحث في علم الاجتماع ، ترجمة عبد الهادي الجوهري واحمد النكلاوي ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٨ ، ص ٣٠ .

وهي أيضا تُعرف على أنها " نوع من أنواع الدراسة يهدف إلى تقرير خصائص ومميزات الظاهرة أو سمات موقف معين وتحديدًا تحديداً كميًا أو كميًا، عن طريق الاستعانة بالأدوات المعروفة لجمع البيانات ثم القيام بتصنيفها وتحليلها واستخلاص النتائج ، لغرض الوصول إلى تعميمات بشأن المشكلة التي يقوم الباحث بدراستها " (١)

(١) ناهدة عبد الكريم حافظ ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٨١ ، ص ٢٨ .

المبحث الثاني

مجالات الدراسة ، تصميم العينة الإحصائية ،

وسائل جمع البيانات

تضمن ألمبحث الثاني في بحثنا الحالي أيضا ثلاثة محاور أساسية ، إذ ضم المحور الأول تحديد مجالات الدراسة والمحور الثاني تصميم العينة الإحصائية ، في حين تضمن المحور الثالث وسائل جمع البيانات .

المحور الأول : تحديد مجالات الدراسة :

لقد انفق الكثير من المشتغلين في مناهج البحث الاجتماعي على إن لكل دراسة ثلاثة مجالات أساسية تتمثل بالمجال البشري والمكاني والزمني ، ويمكن توضيح المجالات الثلاثة لدراستنا بما يأتي :

١. المجال البشري : ونقصد به تحديد مجتمع الدراسة أو مجموعة

الأشخاص الذين ستُجرى عليهم الدراسة ، وقد حُدد المجال البشري لدراستنا بحيث شمل النساء (الزوجات) المعنفات اسرياً من قبل الزوج، ممن لديهن خصومة قضائية أو دعوة للتفريق بسبب الإضرار بهن بإحدى أشكال العنف التي ذكرتها الباحثة (*).

٢. المجال المكاني : نقصد به المنطقة الجغرافية التي أُجريت فيها الدراسة،

والمنطقة الجغرافية لدراستنا مثلت بعض محاكم الأحوال الشخصية في مدينة بغداد بجانبها الكرخ والرصافة ، ففي جانب الكرخ جرت الموافقة(**) على محكمة الكرخ للأحوال الشخصية ومحكمة الكاظمية، أما

(* يُنظر الفصل الأول ، المبحث الثالث ، أشكال العنف الأسري ضد الزوجة .

(**) كانت تنوي الباحثة اختيار أكثر من هذه المحاكم ، إلا أن مجلس القضاء الأعلى في وزارة العدل لم يوافق لها إلا على المحاكم المذكورة أعلاه .

في جانب الرصافة فقد جرت الموافقة على محكمة الاعظمية ومدينة الصدر.

٣. **المجال الزمني** : ونعني به تحديد الفترة التي أستغرقت في جمع البيانات وإعداد الدراسة ، وقد امتدت الفترة الزمنية للدراسة في جانبها النظري من تأريخ ٢٣ / ٣ / ٢٠٠٤ ، حتى ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٥ ، فيما امتدت في جانبها الميداني من ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٥ ، حتى ١٧ / ١٠ / ٢٠٠٦ .

المحور الثاني : تصميم العينة الإحصائية :

العينة " هي جزء محدد كماً ونوعاً يمثل عدداً من الأفراد تفترض فيهم أن يحملوا الصفات نفسها الموجودة في مجتمع الدراسة " (١) .

وأن من غير اليسير على الباحث في كثير من البحوث الاجتماعية القيام بدراسة مجتمع أو جماعة بصورةٍ شاملة ، أي القيام بدراسة كل أفرادها ، إذ يستغرق ذلك الكثير من الجهد والوقت والإمكانيات ، لذا فإن الباحث يكتفي باختيار مجموعة أفراد (عينة) ، حيث إن الملاحظات التي ستؤخذ عنها يمكن تعميمها على كل المجموعة السكانية ، ولكن العينة المختارة يجب أن تقدم خصائص المجموعة السكانية نفسها وإن تكون ممثلة لها " (٢) .

ويتطلب تصميم العينة الإحصائية الاهتمام بعدة خطوات تتعلق بتحديد حجم العينة واختبار مصداقيتها وتحديد المنطقة الجغرافية التي تُنتقى منها العينة وتحديد نوع العينة .

وسنشرح هذه الخطوات العلمية بشيء من التوضيح :

(١) د. معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، بيروت ، دار الآفاق ، ١٩٨٣ ، ص ١١٨ .

(٢) رودولف غيفليون وبنيامين فانتون ، البحث الاجتماعي المعاصر (مناهج وتطبيقات) ، ترجمة د. علي سالم ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ط ٢ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٧ .

أ- تحديد حجم العينة :

لعل أهم ما يتوخاه الباحث عند استخدامه لمنهج المسح الاجتماعي هو التأكد من سحب عينة ممثلة لمجتمع الدراسة ودراستها ثم تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة ذاته " وتستخدم العينات في البحوث العلمية لتعطي صورة واضحة للباحث عن طبيعة مجتمع البحث المطلوب دراسته " (١) .

أما تحديد حجم العينة فيعتمد على عدة عوامل لعل أهمها ، موضوع الدراسة الذي يرغب الباحث في دراسته ودرجة دقة البيانات والمعلومات التي ينبغي الحصول عليها ، ويعتمد أيضا على درجة تجانس مجتمع البحث أو تباينه ، فضلاً عن اعتماده على الإمكانيات المادية المتوافرة والوقت المحدد لجمع البيانات المطلوبة " (٢) .

ومن خلال استطلاعنا لمجتمع الدراسة من النساء المعنفات من قبل الزوج في بعض محاكم الأحوال الشخصية في مدينة بغداد ، تبين انه شبه متجانس ، ولما كان مجتمع الدراسة شبه متجانس ، فالانحراف المعياري لمجتمع البحث يقع بين ١٥ - ١٧ درجة ، وفي تحديدها لحجم العينة سنعتمد على قانون " موزر " " Moser" وهو على النحو الآتي (٣) :

$$N = \frac{E^2}{e^2 - 2}$$

علماً إن :

$N =$ حجم العينة المطلوب اختيارها من مجتمع الدراسة.

$E =$ الانحراف المعياري لمجتمع الدراسة .

(١) ديوبولدب ، فان دالين ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد نبيل وآخرون ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٤ ، ص ٤٢٦ .

(٢) د. إحسان محمد الحسن ود. عبد الحسين زيني ، الإحصاء الاجتماعي ، جامعة الموصل ، دار الكتب ، ١٩٨٢ ، ص ١٦٧ .

(٣) Claus Moser and G . Kalton , survey methods in social investigation , London, Heine mann Educational Books (Ltd) , 2ed , 1975 , p . 146-148 .

ع س د - ٢ =	حد الثقة أو درجة الدلالة للوسط الحسابي لمجتمع البحث	مستويات الثقة
	% ٩٩	% ٩٥
	(٢,٥٨)	(١,٩٦)

ولقد أختير مستوى الثقة (٩٥٪) ، وأن درجة دلالة مستوى الثقة المذكور هي (١,٩٦) ، أما حد الثقة الإحصائية فقد كان (٢) ، ثم عوضنا رموز المعادلة الإحصائية بالأرقام للحصول على حجم العينة :

$$ع س د - ٢ = \frac{٢}{١,٩٦} = ١$$

وبما إن مجتمع الدراسة شبه متجانس ويُقدر الانحراف المعياري له بـ (١٧) درجة وعليه فإن :

$$ن د = \frac{٢(١٧)}{١} = ٢٨٩ = \text{حجم العينة وللضرورة الإحصائية تم تقريب العينة إلى (٣٠٠) وحدة (*)}$$

ب- اختبار مصداقية العينة في تمثيلها للمجتمع المدروس :

بعد تحديد حجم العينة ، يصبح من الضرورة اختبار مصداقيتها من حيث تمثيلها لمجتمع الدراسة ، بمعنى هل إن العينة المختارة تمثل مجتمع الدراسة أم تتحرف عنه في الصفات والخصائص الأساسية ، فإذا كانت نتيجة الاختبار تقل عن (١,٩٦) على مستوى ثقة (٩٥٪) و (٢,٥٨) على مستوى ثقة (٩٩٪) ، فيمكن القول إن العينة المختارة صادقة في تمثيلها لمجتمع الدراسة ، أما إذا ازدادت درجة الخطأ المعياري عن تلك الدرجتين فالعينة تكون مرفوضة بوصفها لا تمثل مجتمع

(*) استخدمت الباحثة عينة من محكمتين من محاكم الأحوال الشخصية في الكرخ وهي محكمة الكرخ والكاظمية ، وفي الرصافة أيضاً متمثلة بمحكمة الاعظمية ومدينة الصدر ، واستعانت الباحثة بـ (٧٥) مبحوثة من كل محكمة .

الدراسة في صفاته وخصائصه الأساسية ، ولاختبار مصداقية العينة من حيث تمثيلها لمجتمع الدراسة الذي سُحبت منه سيجري إتباع التقنيات الإحصائية الآتية :

استخراج الوسط الحسابي لأعمار المبحوثات في العينة ، الانحراف المعياري لأعمار المبحوثات في العينة ، الوسط الحسابي لأعمار المبحوثات في مجتمع الدراسة وأخيراً اختبار (T) لاختبار أهمية الفرق المعنوي بين الوسط الحسابي لأعمار المبحوثات في العينة والوسط الحسابي لأعمار مجتمع الدراسة .

ولقد استُخرجت قيمة الوسط الحسابي لأعمار المبحوثات في العينة عن طريق القانون الآتي :

$$س^- = ص + \frac{ت ي}{ن} \times م$$

وكانت قيمة الوسط الحسابي (٢٩,٢) .

كما أُستخرجت قيمة الانحراف المعياري لأعمار المبحوثات في العينة عن طريق القانون الآتي :

$$ع = م \sqrt{\frac{ت ي^2}{ن} - \left(\frac{ت ي}{ن}\right)^2}$$

وكانت قيمة الانحراف المعياري هي (٤,٨) .

كما أُستخرج الوسط الحسابي لأعمار المبحوثات في مجتمع الدراسة عن طريق القانون الآتي :

$$ي = س^- \pm ١,٩٦ \frac{ع}{ن}$$

على مستوى ثقة (٩٥%) وكانت القيمة الموجبة للوسط الحسابي لأعمار المبحوثات في مجتمع الدراسة هي (٢٩,٧) ، أما القيمة السالبة فقد كانت (٢٨,٦) .

وقد اعتمدت الباحثة القيم الموجبة في اختبار مصداقية العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة على مستوى الثقة (٩٥٪) عن طريق اختبار (T) باستخدام القانون الآتي :

$$T = \frac{S - Y}{E}$$

إذ إن :

S = الوسط الحسابي لأعمار عينة الدراسة وهو (٢٩,٢) .

Y = الوسط الحسابي لأعمار مجتمع الدراسة وهو (٢٩,٧) .

E = الوسط الحسابي للخطأ المعياري للعينة ، علماً أن :

$$E = \frac{E}{\sqrt{N}}$$

إذ إن (E) هو الانحراف المعياري في العينة وهو (٤,٨) .

(N) = حجم العينة وهو (٣٠٠) .

وقد قامت الباحثة بتعويض رموز المعادلة بهذه الأرقام ، وكانت نتيجة اختبار (T) (١,٨) على مستوى ثقة (٩٥٪) ، وهذا يعني إن نتيجة الاختبار وهي (١,٨) أقل من القيمة الجدولية على مستوى ثقة (٩٥٪) ، أي انه لا يوجد هناك فرق معنوي بين الوسط الحسابي لأعمار العينة والوسط الحسابي لأعمار مجتمع الدراسة ، واستناداً إلى ذلك فان العينة تُعد صادقة في تمثيلها لمجتمع الدراسة .

ج- تحديد نوع العينة :

أما عن نوع العينة وكيفية انتقائها من مجتمع الدراسة ، فكانت العينة قصدية^(*)، والباحثة قد حصلت على العينة عن طريق شعبة البحث الاجتماعي في بعض محاكم الأحوال الشخصية ، وبمساعدة الباحثات الاجتماعيات في المحاكم حصلت الباحثة على عدد من المبحوثات عن طريق التوضيح لهن بأن الغرض هو الدراسة العلمية فقط .

المحور الثالث : وسائل جمع البيانات :

لقد استخدمت الدراسة أكثر من وسيلة في جمع البيانات بهدف الحصول على المعلومات التي تتطلبها في تحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها والتحقق من صدق فرضياتها . كما إن استخدام أكثر من أداة ساعد في الكشف عن صدق البيانات ، ومدى موضوعيتها ، وهى فرصاً وإمكانات في التعرف على مجتمع الدراسة ووحداته بصورة واضحة ومتكاملة وبما يخدم أهداف الدراسة .
والوسائل التي اعتمدها الدراسة تحددت بالاستبيان ، المقابلة والملاحظة البسيطة .

١. الاستبيان : (Questionnaire) :

" هو وسيلة من وسائل جمع البيانات عن طريق إعداد مجموعة من الأسئلة يُجيب عليها الأفراد ويدونها أو يدونها الباحث تدويناً دقيقاً " ^(١) .
وقد استخدمت الباحثة الاستمارة الاستبائية ، إذ قامت بملء استمارات الاستبيان بنفسها في أثناء المقابلة مع المبحوثات ، لغرض تحقيق دقة في المعلومات ولضمان الإجابة عن جميع التساؤلات ولتلافي حالة التناقض في الإجابات .
وقد مرت عملية تصميم الاستبيان للدراسة الميدانية بأربع مراحل هي :
أ- مرحلة إعداد الاستبيان : (Questionnaire Preparation Stage) :

^(*) للمزيد من المعلومات يُنظر : معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، مصدر سابق ، ص ١٣٦ .

^(١) د. فيصل السالم ود. توفيق فرح ، مقدمة في طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ، الكويت ، جامعة الكويت ، ط ٢ ، ١٩٧٩ ، ص ٦٧ .

قامت الباحثة بتصميم الاستبيان بعد أن تسنى لها الإطلاع على عدد من الدراسات والبحوث النظرية والميدانية في هذا الموضوع أو موضوعات قريبة منه، واستفادت الباحثة من الجانب النظري لبحثها في صياغة فقرات الاستبيان بشكله الأولي ، كما قامت بأجراء دراسة استطلاعية الهدف منها تسليط الضوء على طبيعة العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العنف الأسري ضد الزوجة ، والآثار المترتبة عنه ، وقد استغرقت الدراسة الاستطلاعية أسبوعان ، زارت خلالها الباحثة بعض محاكم الأحوال الشخصية في بغداد .

وقد تضمنت الدراسة الاستطلاعية سؤالين مفتوحين موجّهين إلى أفراد عينة صغيرة قوامها (٢٠) مبحوثة ، أُعطيت الفرصة بموجبها للمبحوثات للإجابة عن تلك الأسئلة بصدقٍ وصراحة أكبر مما لو كانت مغلقة .
وصيغ السؤالان المفتوحان على النحو الآتي :

١. ما هي باعتقادك أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العنف الأسري من قبل زوجك ضدك ؟
 ٢. ما هي برأيك أهم الآثار السلبية أو الأضرار الناجمة من هذه المشكلة ؟
- وبعد الحصول على إجابات العينة الاستطلاعية فُرغت وحولت الإجابات الواردة فيها إلى فقرات ، إذ كانت الإجابات المصدر الأساسي لإعداد الاستبيان .
وقد أسهم ذلك في بلورة بعض التصورات لديها فيما يتعلق بالآثار السلبية عن العنف والعوامل الاجتماعية ، وكان التشاور الذي أجرته الباحثة مع الأستاذ المشرف ومع بعض الخبراء والباحثين ، فرصة لتحديد هذه التصورات بأكثر دقة أمكنها في ضوءها وضع الاستبيان بصورته المبدئية .

ب- الصدق : (Validity)

يتحدد مفهوم الصدق " بقدرة المقياس على قياس ماؤضع لقياسه ، بمعنى إن الاختبار الصادق هو اختبار يقيس الوظيفة التي يزعم انه يقيسها ولا يقيس شيئاً آخر" (١) .

يُقصد به التحقق من مدى صلاحية فقرات الاستبيان وقدرتها على استيعاب المتغيرات الخاصة بموضوع الدراسة ، ولتحقيق هذا الهدف جرى استطلاع آراء الخبراء للاستشارة بوجهات نظرهم بشأن فقرات الاستبيان ، إذ قامت الباحثة بعرض استمارة الاستبيان في صيغتها الأولية والمتكونة من (٥٩) سؤالاً على (١٢) خبيراً* من التدريسيين والمختصين في علم الاجتماع ، علم النفس والقانون

(١) د.غريب محمد سيد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣ ، ص ٣٢٨ .

(* أسماء الخبراء:

- (١) الأستاذة الدكتورة : ناهدة عبد الكريم حافظ ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .
- (٢) الأستاذة الدكتورة : قيس النوري ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .
- (٣) الأستاذة الدكتورة : إحسان محمد الحسن ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .
- (٤) الأستاذة المساعد الدكتور : مازن بشير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .
- (٥) الأستاذة المساعد الدكتورة : لاهاي عبد الحسين ألدعمي ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .
- (٦) الأستاذة المساعد الدكتور : صبيح شهاب حمد ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .
- (٧) الأستاذة المساعد الدكتورة : فهيمة كريم المشهداني ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .
- (٨) الأستاذة المساعد الدكتور : نبيل نعمان ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .
- (٩) الأستاذة المساعد الدكتورة : افتخار زكي ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .
- (١٠) الأستاذة المساعد الدكتور : عدنان غائب راشد ، قسم التربية الخاصة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية .
- (١١) الأستاذة المساعد الدكتورة : أحلام عدنان الجابري ، قانون ، كلية القانون ، الجامعة المستنصرية .
- (١٢) المدرس الدكتور : كريم محمد حمزة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .

من كان لهم خبرة في تصميم الاستبيان ، للإدلاء بآرائهم بالموافقة أو عدم الموافقة على الأسئلة وفقراتها ، وبعد ذلك أُخضعت إجابات الأساتذة الخبراء للمعالجة الإحصائية باستخدام قانون النسب المئوية ، وقد كشفت النتائج إن (٣٠) سؤالاً من مجموع (٥٩) تمت الموافقة عليها من دون تعديل ونسبة (١٠٠٪) ، و(٩) أسئلة من مجموع (٥٩) جرت الموافقة عليها من دون تعديل ونسبة (٩١,٦٪) ، وكشفت النتائج أيضاً إن (٢٠) سؤالاً من مجموع (٥٩) جرت الموافقة عليها مع إجراء التعديلات ونسبة (٨٣,٣٪) .

وبعد إجراء التعديلات المطلوبة على الأسئلة أصبحت الاستمارة تتمتع بصدق ظاهري ، والجدول (١) يوضح مدى اتفاق الخبراء على أسئلة وفقرات الاستمارة.

جدول (١)

يوضح مدى اتفاق الخبراء على أسئلة وفقرات استمارة الدراسة

التقويم النهائي	النسبة المئوية	عدد الخبراء المتفقين	عدد الأسئلة	أرقام الأسئلة
الموافقة من دون إجراء أي تعديل	٪١٠٠	١٢	٣٠	١ ، ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .
				٩١,٦٪
الموافقة مع إجراء التعديلات	٪٨٣,٣	١٠	٢٠	٣ ، ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٥ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ .

ج- الثبات : (Reliability)

يُقصد به قدرة الاستبيان على إعطاء النتائج نفسها إذا ما أُعيد تطبيقه بعد مدة زمنية معينة على أفراد العينة نفسها ، لهذا كان من الضروري على الباحثة بعد تصميم الاستبيان وقبل استخدامه على نطاق واسع أن تجرّه مبدئياً على نطاق ضيق ، وبفحص الإجابات التي يحصل عليها عن طريق الاختبار القبلي (

(Pretesting للاستبيان ، لان هذا يهدف إلى اكتشاف مدى صلاحية الاستمارة ومدى ملاءمتها للمشكلة موضوع الدراسة " (١) .

والثبات ضروري للوصول إلى نتائج علمية دقيقة ، ولكنه ليس حالة كافية لتقويم نتائج الدراسة وتفسيرها .

وعلى هذا الأساس قامت الباحثة بتطبيق الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة شملت (٣٠) مبحوثة ، وقد أعيد الاختبار لحساب ثبات الاستبيان عن طريق تطبيق الاستبيان بعد أسبوعين على أفراد العينة أنفسهم ، وقد تم احتساب معامل ارتباط بيرسون بين نتائج التطبيقين ، وكانت قيمة هذا المعامل (٧٩٪) وهو معامل مُرضٍ ، إذا علمنا إن القوائم الاجتماعية والنفسية لا يكون ثباتها عالياً بسبب تغير استجابات الأفراد عليها .

ومن معامل الثبات المذكور آنفاً نستدل على إن هناك اتساقاً وانسجاماً داخل أسئلة الاستبيان .

د- الصيغة النهائية للاستبيان : (Final Form of The Questionnaire)
بعد إتمام وإنجاز الخطوات الثلاثة السابقة ، أعد الاستبيان بصيغته النهائية والذي أشتمل على عشرة محاور .

تضمن المحور الأول البيانات العامة عن المبحوثات كالعمر ، المستوى التعليمي والمهنة للمبحوثات وأزواجهن..... الخ ، في حين شمل المحور الثاني البيانات الخاصة بظروف العنف الأسري ضد الزوجة ، وضم المحور الثالث البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج والمؤدية إلى العنف ضد الزوجة ، وتناول المحور الرابع بيانات عن العوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة، أما المحور الخامس فكان يدور حول بيانات عن العوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة ، وأشتمل المحور السادس على بيانات للعوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع ، وتضمن المحور السابع بيانات عن الآثار المترتبة على الزوج من جراء العنف الأسري ضد الزوجة ، وكان المحور الثامن يحتوي بيانات عن الآثار المترتبة على

(١) د. عمر محمد التومي الشيباني ، مناهج البحث الاجتماعي ، ليبيا ، مطابع ديتار ، ١٩٨٩ ، ص ٢٨١

الزوجة، وشمل المحور التاسع بيانات عن الآثار المترتبة على الأسرة والأبناء ، في حين احتوى المحور العاشر والأخير على بيانات عن الآثار المترتبة على المجتمع .

٢. المقابلة : (Interview)

بعد الانتهاء من تصميم الاستمارة الاستبائية ، بدأت مرحلة المقابلات الميدانية مع المبحوثات .

وقد استخدمت الباحثة هذه الأداة في أثناء زيارتها الأولى التي قامت بها لبعض محاكم الأحوال الشخصية ، إذ قامت بعدد من المقابلات لعدد من المبحوثات ، وكان هدف الباحثة من ذلك إطلاع المبحوثات على طبيعة عملها وهدفه ، لغرض تحقيق التعاون وكسب الثقة التي تحقق الصدق في إعطاء الإجابات عن الأسئلة ، كما استخدمت الباحثة هذه الأداة في أثناء قيامها بملء استمارات المقابلة على عينة الدراسة بأجمعها .

وقد روعي عند إجراء المقابلة عامل المرونة في الزمن الذي تتطلبه المقابلة والحرص على توفير عامل الثقة بين الطرفين والتوضيح للمبحوثة بأن ما يهم بالدرجة الأولى هو الإدلاء برأيها وليس معرفة اسمها ، وان المعلومات التي ستدلي بها ستكون سرية تماماً وإنما خاصة لأغراض الدراسة فقط ، ومراعاة مستوى اللغة أي المفردات والمعاني التي تفهمها المبحوثة ، وعليه فإذا ظهر بأن المبحوثة لم تفهم السؤال ، يُعاد عليها السؤال بصيغةٍ أخرى حتى نتأكد من فهمها له .

٣. الملاحظة البسيطة : (Simple Observation)

لابد من أن يكون الباحث فعّال ونشط ، وموضوعياً في ملاحظته ، ولقد قدّمت هذه الأداة فائدة كبيرة للباحثة ، إذ عن طريقها تمكنت من التعرف على ردود أفعال المبحوثات في أثناء الإجابة عن أسئلة الاستبيان ، فضلاً عن التعرف على ظروف وأحوال ومعيشة المبحوثات ، مما كان لذلك اثر كبير في عملية تفسير بيانات الدراسة والتأكد إلى حدٍ ما من مصداقية إجاباتهن .

المبحث الثالث

تبويب وتحليل البيانات الإحصائية ، الوسائل الإحصائية ، صعوبات الدراسة

يتألف المبحث الثالث من ثلاث محاور رئيسية ، إذ ضم المحور الأول تبويب وتحليل البيانات الإحصائية ، وتضمن المحور الثاني الوسائل الإحصائية المستخدمة في الدراسة ، في حين ضم المحور الثالث صعوبات الدراسة .

المحور الأول : تبويب وتحليل البيانات الإحصائية :

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات ، أُجريت عملية تصنيف البيانات وتبويبها ، أي تفرغ الإجابات في الاستبيان على أرقام يمكن أن تدخل في جداول إحصائية لأجل تحليلها تحليلاً علمياً .

وجرت عملية تبويب المعلومات والبيانات التي حصلنا عليها من خلال الاستبيان بصورة يدوية ، وتفرعت هذه العملية إلى ثلاث عمليات منتظمة هي:
أ- عملية مراجعة المعلومات الواردة في استمارات الاستبانة وتدقيقها للتأكد من صحتها وعدم تناقضها أو تكرارها .

ب- عملية ترميز الإجابات على أرقام يُستفاد منها في تبويب المعلومات وتحليلها إحصائياً .

ج- تفرغ البيانات وتبويبها على نوعين من الجداول بسيطة ومركبة.
وبعد الانتهاء من وضع الجداول البسيطة والمركبة ومعالجتها إحصائياً ، تم تفسير وتحليل المعلومات الواردة فيها بهدف اختبار الفرضيات المطلوبة ، ومن ثم الوصول إلى النتائج النهائية للدراسة .

المحور الثاني : الوسائل الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

اعتمدت الباحثة على العديد من الوسائل الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة وهي ^(١) :

١. النسبة المئوية : عن طريق القانون الآتي :

$$١٠٠ \times \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}}$$

٢. قانون الوسط الحسابي : لمعرفة المعدل للبيانات الإحصائية التي تتعلق بموضوع العمر عن طريق القانون الآتي :

$$\bar{س} = ص + \frac{ت ي}{ن} \times م$$

٣. قانون الانحراف المعياري : لمعرفة الفرق المنتظم الصاعد أو النازل عن نقطة الوسط التكراري لأعمار المبحوثات ، والقانون على النحو الآتي :

$$ع = م \sqrt{\left(\frac{ت ي^2}{ن} - \left(\frac{ت ي}{ن} \right)^2 \right)}$$

٤. قانون موزر (Moser) : لتحديد حجم العينة عن طريق القانون الآتي:

$$ن = \frac{ع^2 م}{ع س - ٢}$$

٥. قانون (T . Test) : لاختبار مصداقية العينة في تمثيلها للمجتمع المدروس عن طريق القانون الآتي :

^(١) د. إحسان محمد الحسن ، الإحصاء الاجتماعي ، محاضرات أقيمت على طلبة الماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، للعام الدراسي ١٩٩٨ - ١٩٩٩ .

$$ت = \frac{اس - ي ا}{ع ن}$$

٦. قياس معامل ارتباط بيرسون : في إعادة الاختبار للتحقق من ثبات الأداة عن طريق القانون الآتي :

$$ت = \frac{ن س ص - ص س ن}{\sqrt{[ن س^2 - س^2 ن] [ص س^2 - س^2 ص]}}$$

٧. اختبار مربع كاي (كا^٢) : لاختبار أهمية الفرق المعنوي عن طريق القانون الآتي :

$$كا^2 = \frac{ا ح - م ا^2}{م}$$

المحور الثالث : صعوبات الدراسة :

إن أي دراسة قد تواجه بعض العقبات التي تؤثر بشكلٍ أو بآخر في مسارها، ولقد واجهت الباحثة بعض الصعوبات المرتبطة بالجانب الميداني للدراسة تمثلت بما يأتي :

١. واجهت الباحثة صعوبةً في الحصول على التسهيلات الرسمية من أجل استكمال دراستها الميدانية .
٢. صعوبةً في التردد على محاكم الأحوال الشخصية في بغداد في ظروفٍ أمنية صعبة ، لاسيما وان أكثرها قد تعرضت للاعتداءات الإرهابية ، إلا إن إصرار الباحثة في استكمال المعلومات اللازمة والحصول على العينة المطلوبة ، جعلها تستمر في التردد إليها ، وهذا مما اضطرها إلى تمديد فترة الدراسة .

٣. واجهت الباحثة مشكلة الحصول أو كسب ثقة المبحوثات ، نظراً لحساسية الموضوع وتلكؤ بعض المبحوثات في إعطاء المعلومات ، فقد كانت معظم الحالات تحتاج إلى أكثر من مقابلة ، لدعم جسور الثقة بين الباحثة والمبحوثات .

الفصل السادس

عرض وتحليل بيانات الدراسة

تمهيد .

المبحث الأول : البيانات العامة .

المبحث الثاني : البيانات المتعلقة بظروف العنف الأسري ضد الزوجة .

المبحث الثالث :البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية المؤدية للعنف

الأسري ضد الزوجة .

المحور الأول : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج .

المحور الثاني: البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة.

المحور الثالث : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة .

المحور الرابع : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع .

المبحث الرابع : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة عن العنف الأسري

ضد الزوجة .

المحور الأول : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوج .

المحور الثاني : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوجة .

المحور الثالث : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الأسرة والأبناء .

المحور الرابع : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على المجتمع .

تمهيد :

تحظى بيانات الدراسة باهتمام كبير من قبل الدراسين ، فمن خلالها يمكن معرفة الفروق الفردية بين المبحوثين فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بهم ، والتي قد تختلف قليلاً أو كثيراً عن ظروف باقي فئات المجتمع الأخرى .

إذ إن هذا النوع من المعلومات يعطي حقائق معينة عن طبيعة حياة كل مبحث ، التي لها تأثير كبير في نوعية الإجابة المعطاة من قبله . كما إن تحديد البيانات لوحدها العينة يمكن أن يؤدي إلى توضيح طبيعة الأفكار والمواقف والقيم التي يتبناها أفراد العينة ، والتي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في إجاباتهم .

وعليه سنلقي الضوء في هذا الفصل على أربعة مباحث ، تضمن المبحث الأول البيانات العامة ، في حين شمل المبحث الثاني البيانات المتعلقة بظروف العنف الأسري ضد الزوجة ، وانطوى المبحث الثالث على البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية المؤدية للعنف الأسري ضد الزوجة ، واحتوى على أربعة محاور ، شمل المحور الأول البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج ، والثاني البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة ، والثالث البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة ، أما الرابع فقد تضمن البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع .

وأخيراً ضم المبحث الرابع البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة عن العنف الأسري ضد الزوجة ، وأشتمل على أربعة محاور ، الأول البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوج ، والثاني البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوجة ، والثالث البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الأسرة والأبناء، وأخيراً المحور الرابع البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على المجتمع .

المبحث الأول البيانات العامة

١. العمر :

أ- أعمار المبحوثات :

العمر يميز الفرد ويؤثر في الخبرات والتجارب والمستويات الثقافية والاجتماعية التي يمتلكها ذلك الفرد ، فكلما كان عمر الفرد فتياً كانت خبراته وتجاربه محدودة ، وكلما كان كبيراً كانت خبراته وتجاربه كثيرة ومتنوعة ، وقد يرتبط العنف ضد الزوجة بمتغير العمر ، فقد يزيد أو يقل بحسب عمر المبحوثات.

إن نتائج الدراسة الميدانية تُشير إلى إن (١٢) مبحوثة وبنسبة (٤٪) كانت أعمارهن تتراوح بين (١٨ - ٢١) سنة ، فيما كانت أعمار (٤٩) مبحوثة وبنسبة (٣٨,٣٪) تتراوح بين (٢٢ - ٢٥) سنة ، ويتبين من خلال الجدول أيضاً إن (١١٥) مبحوثة وبنسبة (٣٨,٣٪) تتراوح أعمارهن بين (٢٦ - ٢٩) سنة ، في حين كانت أعمار (٧٤) مبحوثة وبنسبة (٢٤,٧٪) تتراوح بين (٣٠ - ٣٣) سنة، وهذا يعني إن (٦٣٪) من المبحوثات تتراوح أعمارهن بين الفئتين العمريتين الثالثة والرابعة ، فيما كانت الفئات العمرية الثلاثة الباقية لا تشكل نسبة كبيرة ، فقد كانت (٣٠) مبحوثة وبنسبة (١٠٪) تتراوح أعمارهن بين (٣٤ - ٣٧) سنة، وإن (١٤) مبحوثة وبنسبة (٤,٧٪) تتراوح أعمارهن بين (٣٨ - ٤١) سنة، وأخيراً كانت (٦) مبحوثات وبنسبة (٢٪) تقع من (٤٢ - فأكثر) .

ويبدو لنا من خلال الجدول الخاص بأعمار المبحوثات بأن العنف الأسري ضد الزوجة يزداد في مقتبل العمر ، وكما أشرته وحدات العينة ، ومن ثم يبدأ بالتناقص كلما تقدمت الزوجة المُعنفة بالعمر، مما يدل على إن العنف الأسري يبدأ بقوة في المراحل الأولى من العمر ثم يأخذ بالهبوط كلما ازداد العمر ، وقد يكون سبب ذلك عائداً إلى عدة أمور منها إن الحياة الزوجية قد تبدأ غير منتظمة ؛ الأمر الذي يؤدي إلى توترات تؤدي إلى العنف ضد الزوجة ، ثم قد تصل الأسرة بتقدم

العمر إلى مرحلة الاستقرار والنضج ؛ مما قد يمنع أو يحد على الأقل من العنف ضد الزوجة.

ولا تتفق هذه البيانات مع نتائج دراسة (رنا فؤاد) ، التي أشارت إلى إن غالبية النساء اللواتي تعرضن للضرب كانت تتراوح أعمارهن بين (٤١ - ٥٠) سنة خاصة في المخيمات . وجدول (٢) يوضح ذلك .

جدول (٢)

يوضح فئات أعمار المبحوثات

النسبة المئوية	العدد	فئات أعمار المبحوثات
٤٪	١٢	٢١ - ١٨
١٦,٣٪	٤٩	٢٥ - ٢٢
٣٨,٣٪	١١٥	٢٩ - ٢٦
٢٤,٧٪	٧٤	٣٣ - ٣٠
١٠٪	٣٠	٣٧ - ٣٤
٤,٧٪	١٤	٤١ - ٣٨
٢٪	٦	٤٢ - فأكثر
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

ب- أعمار أزواج المبحوثات :

إن استخدام العنف ضد الزوجة قد يزيد أو يقل من فئة عمرية إلى أخرى ، فهناك نسبة من الشباب يمارسون العنف بطريقةٍ تختلف عن فئة متوسطي العمر ، وفئة متوسطي العمر تختلف عن فئة كبار العمر في ممارسة العنف ضد الزوجة ، وقد يأتي ذلك الاختلاف من إن لكل فئة خبراتها وتوقعاتها وطريقتها في التعامل مع الزوجة .

إن نتائج الدراسة الميدانية تُشير إلى أن (٩) من أزواج المبحوثات وبنسبة (٣٪) كانت أعمارهم تتراوح بين (٢٦ - ٢٩) سنة ، فيما كانت أعمار (٨٩) منهم وبنسبة (٢٩,٧٪) تتراوح بين (٣٠ - ٣٣) سنة، و(١٥٢) منهم وبنسبة (٥٠,٧٪) تتراوح أعمارهم بين (٣٤ - ٣٧) سنة ، بينما كانت أعمار (٢٤) منهم وبنسبة (٨٪) تتراوح بين (٣٨ - ٤١) سنة ، وأعمار (١٢) منهم وبنسبة (٤٪) تتراوح بين (٤٢ - ٤٥) سنة ، وأعمار (١٠) منهم وبنسبة (٣,٣٪) كانت تتراوح بين (٤٦ - ٤٩) سنة ، وأخيرا كانت أعمار (٤) منهم وبنسبة (١,٣٪) تتراوح بين (٥٠ - فأكثر).

ويمكن أن نستدل من هذه البيانات على أن غالبية أزواج المبحوثات كانوا ينحدرون بين الفئتين العمريتين الثانية والثالثة من (٣٠-٣٧) سنة وبلغت نسبتهم (٨٠,٤٪)، ولا يختلف الأمر عن أعمار المبحوثات ، إذ قد يُقبل الأزواج على عنف زوجاتهم في مقتبل العمر ، ثم يبدأ بالانخفاض بتقدم أعمار الأزواج وقد يعود ذلك إلى أن نضج الشخصية وقدرة الإنسان على مواجهة المشكلات ومنها المشكلات الأسرية قد يتحقق مع تقدمه في العمر .

ولا تتفق هذه البيانات مع نتائج دراسة (رنا فؤاد) التي أشارت إلى أن أعمار غالبية أزواج النساء اللواتي تعرضن للضرب كانت تتراوح بين (٥١ - ٦٠) سنة . وجدول (٣) يوضح ذلك .

جدول (٣)

يوضح فئات أعمار أزواج المبحوثات

النسبة المئوية	العدد	فئات أعمار الأزواج
٣٪	٩	٢٩ - ٢٦
٢٩,٧٪	٨٩	٣٣ - ٣٠
٥٠,٧٪	١٥٢	٣٧ - ٣٤
٨٪	٢٤	٤١ - ٣٨
٤٪	١٢	٤٥ - ٤٢
٣,٣٪	١٠	٤٩ - ٤٦
١,٣٪	٤	٥٠ - فأكثر
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

٢. المستوى التعليمي :

أ- المستوى التعليمي للمبحوثات :

إن للتعليم تأثير واضح على حياة النساء ، إذ قد يؤثر إلى حد كبير في مستوى حياتهن المعاشي ، مركزهن الاجتماعي وأوضاعهن الصحية. كما انه قد يلعب دوراً هاماً في التأثير على مواقفهن الفكرية ونظرتهم الكلية إلى الحياة ، وعلاوة على ذلك كله فإن له تأثيراً كبيراً في التقليل من العنف ضدهن سواء أكانت زوجة أو أي امرأة في المجتمع .

تشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٤٠) مبحوثة وبنسبة (١٣,٣٪) أميات ، و(٣٨) مبحوثة وبنسبة (١٢,٧٪) تقرأ وتكتب ، و(١٠٥) مبحوثة وبنسبة (٣٥٪) يحملن شهادة الابتدائية ، فيما كانت (٤٢) مبحوثة وبنسبة (١٤٪) يحملن شهادة المتوسطة ، في حين كانت (٥٥) مبحوثة وبنسبة (١٨,٣٪) يحملن شهادة الإعدادية، بينما (١٧) مبحوثة وبنسبة (٥,٧٪) من خريجات المعاهد ، وكانت (٣)

مبحوثات فقط وبنسبة (١٪) من خريجات الكليات ، ولم تسجل أي نسبة لهن في الدراسات العليا .

ونستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف المبحوثات كان مستواهن التعليمي منخفضاً ، إذ إن (١٨٣) مبحوثة من اصل (٣٠٠) وبنسبة (٦١٪) كان مستواهن التعليمي من الابتدائية فما دون ، ويمكن أن نستدل من ذلك على إن للتعليم دور مهم في زيادة وعي الفرد وتهذيب سلوكه وتحسينه من العنف ، إذ كلما قل المستوى التعليمي للمبحوثة قد تكون أكثر عرضةً للعنف الأسري من قبل الزوج . وتتفق هذه البيانات مع دراسة د. إدريس عزّام وشيرين ج . جيجيهوي ، اللتان أشارتا إلى إن العنف ضد الزوجة يزداد كلما كان المستوى التعليمي للزوجة منخفضاً . وجدول (٤) يوضح ذلك .

جدول (٤)

يوضح المستوى التعليمي للمبحوثات

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي للمبحوثات
١٣,٣٪	٤٠	أمية
١٢,٧٪	٣٨	تقرأ وتكتب
٣٥٪	١٠٥	ابتدائية
١٤٪	٤٢	متوسطة
١٨,٣٪	٥٥	إعدادية
٥,٧٪	١٧	معهد
١٪	٣	كلية
-	-	دراسات عليا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

ب- المستوى التعليمي لأزواج المبحوثات :

إن للمستوى التعليمي اثر في مدى استخدام العنف من قبل الأزواج ، فقد يختلف أصحاب المستويات التعليمية العالية عن أصحاب المستويات المنخفضة في مدى استخدامهم للعنف ضد زوجاتهم ، فقد يزيد العنف أو يقل بحسب المستوى التعليمي للأزواج .

تشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٥٨) من أزواج المبحوثات وبنسبة (١٩,٣%) كانوا أميين ، وان (٤٣) منهم وبنسبة (١٤,٣%) يقرأ ويكتب ، و(٦٤) منهم وبنسبة (٢١,٣%) يحملون شهادة الابتدائية ، فيما كان (٩٦) منهم وبنسبة (٣٢%) قد حصلوا على شهادة المتوسطة ، في حين كان (٢٥) منهم وبنسبة (٨,٣%) قد حصلوا على شهادة الإعدادية ، بينما كان (٩) منهم وبنسبة (٣%) من خريجي المعاهد ، وكان (٥) منهم فقط وبنسبة (١,٧%) من خريجي الكليات ، في حين لم تُسجل أي نسبة لهم في الدراسات العليا .

ويظهر من ذلك إن غالبية أزواج المبحوثات كان مستواهم التعليمي ايضاً منخفض ، إذ إن (٢٦١) منهم وبنسبة (٨٦,٩%) كان مستواهم التعليمي من المتوسطة فما دون ، ويتضح إن المستوى التعليمي للمبحوثات وأزواجهن كان منخفضاً ، مما يدل على إن البيئة التي ينتشر فيها العنف الأسري ضد الزوجة قد تتسم بانخفاض المستوى التعليمي للزوجين ، لذا فقد يكون للتعليم دوراً مهماً في تحصين الأسرة من العنف . وجدول (٥) يوضح ذلك .

جدول (٥)

يوضح المستوى التعليمي لأزواج المبحوثات

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي لأزواج المبحوثات
٪١٩,٣	٥٨	أمي
٪١٤,٣	٤٣	يقرأ ويكتب
٪٢١,٣	٦٤	ابتدائية
٪٣٢	٩٦	متوسطة
٪٨,٣	٢٥	إعدادية
٪٣	٩	معهد
٪١,٧	٥	كلية
-	-	دراسات عليا
٪١٠٠	٣٠٠	المجموع

٣. المهنة :

أ- مهن المبحوثات :

يعطي متغير المهنة دلالات اجتماعية للباحث ، إذ قد يوضح العلاقة بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المبحوثون ، وكذلك فإن المهنة في المجتمع الحديث هي المؤشر الرئيسي لتحديد الراتب أو الأجر ، ويمكن أن تكون لمهنة الزوجة أو الزوج دوراً في ممارسة العنف ضد الزوجة .

تشير نتائج البيانات إلى إن (٨٧) مبحوثة من مجموع (٣٠٠) مبحوثة وبنسبة (٢٩٪) يشتغلن في مهن وظيفية ، و(١٧) مبحوثة وبنسبة (٥,٧٪) طالبات، في حين كانت (١٩٦) مبحوثة وبنسبة (٦٥,٣٪) ربات بيوت ، ولم تسجل أي مهنة أخرى تذكر أي نسبة في العينة .

ويمكن أن نستدل من ذلك على إن أكثر من نصف المبحوثات كن من ربات البيوت ؛ الأمر الذي يدل على إن ربات البيوت هن أكثر تعرضاً للعنف من قبل الزوج ، وقد يعود سبب ذلك إلى إن عدم امتهان المبحوثات بمهن وظيفية واقترانها بمرود اقتصادي ، له اثر في زيادة العنف ضدهن من قبل أزواجهن .
وتتفق هذه البيانات مع دراسة (د. فهيمة كريم المشهداني) ودراسة (رنا فؤاد) ودراسة (د. إدريس عزّام) ، والتي أشارت إلى إن العنف ضد الزوجة هو أكثر شيوعاً في الأسر التي لا تعمل فيها الزوجة ، بل هي مجرد ربة بيت ، وجدول (٦) يوضح ذلك .

جدول (٦)

يوضح مهن المبحوثات

النسبة المئوية	العدد	مهن المبحوثات
٢٩٪	٨٧	موظفة
٥,٧٪	١٧	طالبة
٦٥,٣٪	١٩٦	ربة بيت
-	-	أخرى تذكر
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

ب- مهن أزواج المبحوثات :

إن للمهن أو الأعمال التي يقوم بها الأزواج تأثير على ما يحملونه من القيم الايجابية أو السلبية حول طبيعة علاقاتهم الاجتماعية سواء بينهم وبين زوجاتهم أو أفراد أسرهم ، أو بينهم وبين الأشخاص الآخرين خارج الأسرة ، وقد يكون للمهنة التي يقوم بها الأزواج دوراً في زيادة أو قلة العنف الممارس ضد زوجاتهم .

تشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٧٨) من أزواج المبحوثات وبنسبة (٢٦٪) موظفين ، و(٢٤) منهم وبنسبة (٨٪) طلاب ، وان (٧٩) منهم وبنسبة

(٢٦,٣٪) كانوا يعملون بمهن حرة مختلفة ، أما العاطلون عن العمل فقد كان عددهم (١١٩) وبنسبة (٣٩,٧٪) ، ولم تسجل أي مهنة أخرى تذكر أية نسبة .

ويتضح من ذلك إن غالبية أزواج المبحوثات كانوا عاطلين عن العمل ، ونستدل من هذه البيانات انه لما كانت الزوجات ربات البيوت أكثر عرضة للعنف من الزوجات العاملات كما هو واضح في جدول (٦) ، فالأمر ينطبق أيضاً على أزواجهن العاطلين عن العمل ، فقد يكونوا أكثر عنفاً لزوجاتهم ، وقد يعود ذلك إلى ضعف المردود المادي للزوج ، إذ إن بطالة أزواج المبحوثات قد يسهم إسهاماً فعالاً في دفع الزوج إلى استخدام العنف ضد زوجته .

وتتفق هذه البيانات مع دراسة (د. فهيمة كريم المشهداني) ودراسة (المركز الوطني لإيقاف ومنع الأذى في أمريكا) ، واللذان أشارتا إلى إن العاطلين عن العمل ، هم أكثر استخداماً للعنف ضد الزوجة .

إلا إن هذه البيانات لا تتفق مع دراسة (رنا فؤاد) التي أشارت إلى إن الأزواج في رام الله الذين يعملون بمهن حرة مختلفة ، هم أكثر ضرباً لزوجاتهم . وجدول (٧) يوضح ذلك .

جدول (٧)

يوضح مهن أزواج المبحوثات

النسبة المئوية	العدد	مهن أزواج المبحوثات
٢٦٪	٧٨	موظف
٨٪	٢٤	طالب
٢٦,٣٪	٧٩	أعمال حرة
٣٩,٧٪	١١٩	عاطل
-	-	أخرى تذكر
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

٤. الحالة الزوجية :

أ- الحالة الزوجية للمبحوثات :

نقصد بالحالة الزوجية ، الحالة الشخصية للفرد بالنسبة إلى قوانين الزواج ، وربما تكشف الحالة الزوجية السابقة للزوجين عن أسباب العنف ، إذ قد يؤدي وجود تجربة سابقة للزوجين على سبيل المثال إلى زيادة العنف ضد الزوجة .

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني أن (٢٣٤) مبحوثة وبنسبة (٧٨٪) متزوجات للمرة الأولى ، فيما كانت (٥٤) مبحوثة وبنسبة (١٨٪) مطلقات سابقاً، في حين إن (١٢) مبحوثة وبنسبة (٤٪) كن أرامل عند زواجهن الثاني .

ونستدل من هذه البيانات إن أكثر من ثلاثة أرباع العينة متزوجات لأول مرة .

وجداول (٨) يوضح ذلك .

جدول (٨)

يوضح الحالة الزوجية للمبحوثات عند الزواج

النسبة المئوية	العدد	الحالة الزوجية للمبحوثات عند الزواج
٧٨٪	٢٣٤	الزواج لأول مرة
١٨٪	٥٤	مطلقة
٤٪	١٢	أرملة
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

ب- الحالة الزوجية لأزواج المبحوثات :

ولا تكاد الحالة الزوجية لأزواج المبحوثات تختلف كثيراً عن الحالة الزوجية للمبحوثات عند انعقاد الزواج ، إذ نجد إن هناك تماثل في الزواج لأول مرة للأزواج ، إذ بلغ عددهم (٢١٣) وبنسبة (٧١٪) ، فيما كان (٤٨) من أزواج المبحوثات وبنسبة (١٦٪) مُطلقين سابقاً ، بينما كان (٣٩) منهم وبنسبة (١٣٪) أرامل عند زواجهم من المبحوثات .

ونستدل من هذه البيانات بأن أقل من ثلاثة أرباع أزواج المبحوثات بقليل كانوا متزوجون لأول مرة ، لذا لا علاقة لوجود تجربة سابقة بالعنف ضد الزوجة .
وتتفق هذه البيانات مع نتائج دراسة (رنا فؤاد) التي أشارت إلى انه ليس هناك علاقة بين الزواج بأكثر من زوجة وضرب الزوجة ، إذ إن غالبية الأزواج كانوا متزوجون بزوجة واحدة . وجدول (٩) يوضح ذلك .

جدول (٩)

يوضح الحالة الزوجية لأزواج المبحوثات عند الزواج

النسبة المئوية	العدد	الحالة الزوجية لأزواج المبحوثات عند الزواج
٪٧١	٢١٣	الزواج لأول مرة
٪١٦	٤٨	مطلق
٪١٣	٣٩	أرمل
٪١٠٠	٣٠٠	المجموع

٥. مدة الزواج :

قد تكون لمدة الزواج دور في زيادة أو قلة العنف الأسري ضد الزوجة من قبل الزوج ، إذ تشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٦٢) مبحوثة وبنسبة (٢٠,٦٪) قد مضى على زواجهن (١ - ٣) سنوات ، و(١٧٤) مبحوثة وبنسبة (٥٨٪) مضى على زواجهن (٤ - ٦) سنوات ، فيما كانت (٤٧) مبحوثة وبنسبة (١٥,٧٪) قد مضى على زواجهن (٧ - ٩) سنوات ، بينما كانت (١٢) مبحوثة وبنسبة (٤٪) مضى على زواجهن (١٠ - ١٢) سنة ، وأخيرا فإن (٥) مبحوثات وبنسبة (١,٧٪) مضى على زواجهن (١٣ - ١٥) سنة .

يمكن أن نستدل من ذلك على إن أكثر من نصف المبحوثات قد مضى على

زواجهن (٤ - ٦) سنوات ، وهذا قد يدل على إن تعرض المبحوثات للعنف يقل

كلما طالت مدة الحياة الزوجية ، إذ قد يزداد في السنوات الأولى من الزواج ثم يبدأ بالانخفاض بتقدم المدة ومرور فترة أطول على زواجهن ، وقد يعود ذلك إلى إن اجتياز الزوجين للمشاكل والظروف المُهددة لوحدة الأسرة واستمرارها ، من الممكن تحقيقه كلما زادت مدة الحياة الزوجية . وجدول (١٠) يوضح ذلك .

جدول (١٠)

يوضح مدة زواج المبحوثات

النسبة المئوية	العدد	المدة المنقضية على الزواج
٢٠,٦%	٦٢	٣ - ١
٥٨%	١٧٤	٦ - ٤
١٥,٧%	٤٧	٩ - ٧
٤%	١٢	١٢ - ١٠
١,٧%	٥	١٥ - ١٣
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٦. صلة القرابة بين الزوجين :

قد تكون لصلة القرابة بين الزوجين تأثيراً في زيادة أو قلة العنف ضد الزوجة ، إذ قد يكون لها دوراً ايجابياً في سير ونجاح الزواج ، أو قد تساعد على فشله تبعاً لنوع الصلة التي تربط الزوجين .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٧) مبحوثات وبنسبة (٢,٣%) بنات عم لأزواجهن ، وان (١٥) مبحوثة وبنسبة (٥%) بنات عمه لأزواجهن ، و(٤) مبحوثات وبنسبة (١,٣%) بنات خال لأزواجهن ، و(١٢) مبحوثة وبنسبة (٤%) بنات خالة ، بينما (٩٨) مبحوثة وبنسبة (٣٢,٧%) أقرباء من بعيد لأزواجهن ، وأخيراً فأن (١٦٤) مبحوثة وبنسبة (٥٤,٧%) غريبات عن أزواجهن ولا تربطهم أية صلة قرابة .

نستدل من ذلك على إن أكثر من نصف النساء المعنفات من قبل أزواجهن بقليل وحسب عينة الدراسة كن متزوجات بغرباء ؛ الأمر الذي يُشير إلى إن الزواج بالغرباء قد يُعرض الزوجة إلى العنف من قبل زوجها أكثر فيما لو كانت متزوجة بأحد أقاربها ، إذ إن لصلة القرابة والتعارف القوي قد يؤدي إلى عدم أو تجنب حدوث أية مشكلة أو السيطرة عليها احتراماً للعلاقة بينهما . وجدول (١١) يوضح ذلك .

جدول (١١)

يوضح صلة القرابة بين المبحوثات وأزواجهن

النسبة المئوية	العدد	صلة القرابة بين المبحوثات وأزواجهن
٢,٣%	٧	أبناء عم
٥%	١٥	أبناء عمّة
١,٣%	٤	أبناء خال
٤%	١٢	أبناء خالة
٣٢,٧%	٩٨	أقرباء من بعيد
٥٤,٧%	١٦٤	غرباء
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٧. كفاية الدخل الشهري لأسر المبحوثات :

إن المستوى الاقتصادي للأسرة يُعد من العوامل التي تتحكم في حصول الفرد على ما يحتاج إليه من حاجات ، فضلاً عما يرتبط به من أبعاد تتعلق بالمستوى التعليمي والصحي وطبيعة السكن ومنطقة إقامة الأسرة ، كما له تأثير في العنف المُمارس فيه .

تشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٤) مبحوثة وبنسبة (٤,٦%) كان الدخل الكلي لأسرهن يزيد عن الحاجة ، وإن (٧٤) مبحوثة وبنسبة (٢٤,٧%) كان الدخل

يسد الحاجة ، في حين إن (٢١٢) مبحوثة وبنسبة (٧٠,٧%) كان الدخل الكلي لأسرهن اقل من الحاجة .

يمكن أن نستدل من هذه البيانات على إن أقل من ثلاثة أرباع العينة بقليل كان الدخل الكلي لأسرهن اقل من الحاجة ، لذا قد يكون للضيق الاقتصادي وما يتبعه من حرمان مادي ومعنوي للأسرة على علاقة بالعنف المُمارس فيها ، فقد يدفع هذا الضيق بالزوج إلى ممارسة العنف ضد زوجته . وجدول (١٢) يوضح ذلك .

جدول (١٢)

يوضح إجابات المبحوثات عن كفاية الدخل الكلي لأسرهن

النسبة المئوية	العدد	كفاية الدخل الكلي لأسر المبحوثات
٤,٦%	١٤	يزيد عن الحاجة
٢٤,٧%	٧٤	يسد الحاجة
٧٠,٧%	٢١٢	اقل من الحاجة
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٨. عائلية السكن :

نقصد بعائلية السكن معرفة فيما إذا كان السكن ملكاً أو إيجاراً أو يتخذ أية نمط آخر ، وتشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٣٩) مبحوثة من اصل (٣٠٠) مبحوثة وبنسبة (٤٦,٣%) يقمن في مسكن ملك ، بينما كانت (١٦١) مبحوثة وبنسبة (٥٣,٧%) يقمن في مسكن مؤجر ، ولم تسجل البيانات أي نسبة في خيارات أخرى تذكر .

ونستدل من ذلك على إن أكثر من نصف العينة بقليل كن يقمن في مساكن مؤجرة، لذا فإن الزوجات أكثر عرضة للعنف من قبل أزواجهن في الأسر المستأجرة ، لأمر قد تتعلق بالضيق الاقتصادي وكثرة التوترات الناجمة عنه ، وعدم الاستقرار

في مكان ثابت ، مما قد يدفع أزواجهن إلى استخدام العنف ضدهن . وجدول (١٣) يوضح ذلك .

جدول (١٣)

يوضح عائلية السكن للمبحوثات

عائدية السكن	العدد	النسبة المئوية
ملك	١٣٩	٤٦,٣%
إيجار	١٦١	٥٣,٧%
أخرى تُذكر	-	-
المجموع	٣٠٠	١٠٠%

٩. طبيعة سكن المبحوثات :

إن لطبيعة السكن أثراً كبيراً في انتظام الأسرة أو ما تعانيه من مشكلات ، إذ قد يكون للسكن تأثيراً إيجابياً على سير العلاقة الزوجية ، وقد يكون له دوراً في إثارة المشكلات ، مما يُشكل عاملاً آخر في زيادة العنف ضد الزوجة .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٥٤) مبحوثة وبنسبة (٨٤,٧%) يسكن مع أهل الزوج ، وإن (١٦) مبحوثة وبنسبة (٥,٣%) يسكن مع أهل الزوجة ، بينما كانت (٣٠) مبحوثة وبنسبة (١٠%) يسكن بمسكن مستقل ، ولم تظهر أي نسبة لأخرى تُذكر ، ونستدل من هذه البيانات على إن غالبية المبحوثات كن يسكن مع أهل الزوج ، أي إن اللواتي يسكن مع أهل الزوج أكثر عرضة للعنف من قبل الزوج ، إذ إن سكن الزوجان مع أهل الزوج قد يؤدي إلى احتمال تدخل أهل الزوج في أمور الزوجين ، مما قد يؤثر في خلق المشكلات وزيادة التوترات بين الزوجة وأهل الزوج ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العنف ضدها ، لذا فإن عامل الإقامة والحياة المشتركة قد تُعد احد العوامل المسؤولة عن العنف ضد الزوجة . وجدول (١٤) يوضح ذلك .

جدول (١٤)

يوضح طبيعة سكن المبحوثات

النسبة المئوية	العدد	طبيعة السكن
٨٤,٧%	٢٥٤	مع أهل الزوج
٥,٣%	١٦	مع أهل الزوجة
١٠%	٣٠	مستقل
-	-	أخرى تُذكر
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

١٠. عدد الأطفال :

إن عدد أطفال الأسرة قد يؤثر في طبيعة العلاقات بين أفرادها ، كذلك قد يُعد احد المؤشرات المهمة في تهيئة الأسباب الدافعة لممارسة العنف داخلها .

تُشير نتائج البيانات إلى إن (٧٩) مبحوثة وبنسبة (٢٦,٣%) لديهن من (٢-٣) أطفال ، وان (١٩٣) مبحوثة وبنسبة (٦٤,٣%) لديهن من (٤ - ٥) أطفال ، في حين كانت (٢٠) مبحوثة وبنسبة (٦,٧%) لديهن من (٦ - ٧) أطفال، واخيراً فأن (٨) مبحوثات وبنسبة (٢,٧%) لديهن من (٨ - ٩) أطفال.

ونستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف المبحوثات لديهن من (٤-٥) أطفال ، وقد يكون لعدد الأطفال تأثير في توتر العلاقة بين الزوجين ، مما يؤثر سلباً في توجيه العنف ضدهن ، إذ قد يترتب على كثرة الأطفال في الأسرة صعوبات مالية ، فضلاً عن قصور في الرعاية ، مما قد يزيد من حدة المشكلات بين الزوجين . وجدول (١٥) يوضح ذلك .

جدول (١٥)

يوضح فئات عدد الأطفال للمبحوثات

النسبة المئوية	العدد	فئات عدد الأطفال للمبحوثات
٢٦,٣ %	٧٩	٣ - ٢
٦٤,٣ %	١٩٣	٥ - ٤
٦,٧ %	٢٠	٧ - ٦
٢,٧ %	٨	٩ - ٨
١٠٠ %	٣٠٠	المجموع

المبحث الثاني

البيانات المتعلقة بظروف العنف الأسري ضد الزوجة

١١. الدعوى التي أقامتها المبحوثات ضد أزواجهن :

كثيراً ما تكون الزوجة هي المُبادرة في إقامة دعوى التفريق أو الطلاق للمطالبة بحقوقها وللتخلص من عنف الزوج ، إذ قد تلجأ الزوجة المُعنفة إلى القضاء بعد أن تستنفذ كل السبل لحل مشكلاتها الأسرية مع زوجها .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٧٢) مبحوثة من اصل (٣٠٠) ونسبة (٩٠,٧٪) كانت الدعوى التي أقمنها ضد أزواجهن للتفريق بينهم ، هي الأولى ولم تسبقها أية دعوى ضدهم ، بينما كانت (٢٨) مبحوثة ونسبة (٩,٣٪) لم تكن الدعوى التي أقمنها هي الأولى .

ونستدل من هذه البيانات إن غالبية المبحوثات كانت الدعوى التي أقمنها ضد أزواجهن هي الأولى . وجدول (١٦) يوضح ذلك .

جدول (١٦)

يوضح إجابات المبحوثات حول كون

الدعوى التي أقمنها ضد أزواجهن هي الأولى

النسبة المئوية	العدد	الدعوى الأولى للمبحوثات ضد أزواجهن
٩٠,٧٪	٢٧٢	نعم
٩,٣٪	٢٨	كلا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

١٢. شكل العنف الأسري الذي تعرضت له المبحوثات من قبل

أزواجهن :

قد تتعرض الزوجة إلى شكلٍ واحد أو أكثر من أشكال العنف من قبل زوجها، إذ قد يتخذ سلوك الزوج شكلاً واحداً وقد يتغير ويتبدل مع الوقت ، الأمر الذي يؤدي إلى احتمالية ازدياد العنف لديه بأشكاله المختلفة .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١١٠) مبحوثة وبنسبة (٣٦,٧٪) تعرضن لعنفٍ جسدي ، وان (٢١) مبحوثة وبنسبة (٧٪) تعرضن لعنف نفسي ، وأن (١٩) مبحوثة وبنسبة (٦,٣٪) تعرضن لعنفٍ جنسي ، وان (١٦) مبحوثة وبنسبة (٥,٣٪) تعرضن لعنفٍ لفظي ، وان (٢١) مبحوثة وبنسبة (٧٪) تعرضن لعنفٍ صحي ، بينما كانت (٤٤) مبحوثة وبنسبة (١٤,٧٪) قد تعرضن لعنفٍ اقتصادي ، وأخيراً كانت (٦٩) مبحوثة وبنسبة (٢٣٪) قد تعرضن لأكثر من شكلٍ من أشكال العنف الأسري من قبل الزوج .

ويمكن أن نستدل من هذه البيانات على إن أكثر من ثلث المبحوثات بقليل كُن يُعانين من عنفٍ جسدي ، وهذا ما يُشير بوضوح إلى جانب خطير تتعرض له المبحوثات ، إذ قد يتراوح العنف الجسدي من ابسط الأشكال إلى أخطرها ، كالصفع والدفع وشد الشعر والعض والخنق والحرق وصولاً إلى الضرب المبرح الذي يترك الكدمات والجروح ، وقد تحتاج كثير من المبحوثات المُعنفات جسدياً إلى الرعاية الطبية أو التداخلات الجراحية أحياناً .

ولا تتفق هذه البيانات مع نتائج دراسة (المركز الوطني لإيقاف ومنع الأذى في أمريكا) ، التي أشارت إلى إن غالبية المبحوثات يعانن من عنفٍ جسدي وجنسي . كما ولا تتفق أيضاً مع نتائج دراسة (د. إدريس عزام) ، التي أشارت إلى إن العنف الصحي أكثر أشكال العنف الذي تُعاني منه المبحوثات . وجدول (١٧) يوضح ذلك .

جدول (١٧)

يوضح شكل العنف الأسري الذي تعرضت له المبحوثات

شكل العنف	العدد	النسبة المئوية
جسدي	١١٠	٣٦,٧%
نفسي	٢١	٧%
جنسي	١٩	٦,٣%
لفظي	١٦	٥,٣%
صحي	٢١	٧%
اقتصادي	٤٤	١٤,٧%
أكثر من شكل	٦٩	٢٣%
المجموع	٣٠٠	١٠٠%

١٣. تكرار العنف :

قد تتعرض الزوجة للعنف يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً من قبل زوجها ، وتشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٦٧) مبحوثة وبنسبة (٥٥,٧%) تعرضن للعنف الأسري من قبل الزوج يومياً ، بينما كانت (٧٥) مبحوثة وبنسبة (٢٥%) قد تعرضن للعنف الأسري من قبل الزوج أسبوعياً ، في حين إن (٥٨) مبحوثة وبنسبة (١٩,٣%) قد تعرضن للعنف شهرياً .

ونستدل من هذه البيانات على أن أكثر من نصف العينة بقليل قد تعرضن للعنف يومياً ، ولا تتفق هذه البيانات مع نتائج دراسة (د. فهيمة كريم المشهداني)، التي أشارت إلى تعرض المبحوثات للعنف شهرياً . وجدول (١٨) يوضح ذلك .

جدول (١٨)

يوضح تكرار العنف الأسري للمبحوثات

النسبة المئوية	العدد	تكرار العنف
٥٥,٧%	١٦٧	يوميًا
٢٥%	٧٥	أسبوعيًا
١٩,٣%	٥٨	شهريًا
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

١٤. الجهة التي تلجأ إليها المبحوثات عند تعرضهن للعنف :

قد تلجأ الزوجة إلى من يساعدها في حل مشكلاتها مع زوجها ، لاسيما عندما تعجز عن حلها مع زوجها ودياً . كما إنها قد تلجأ إلى من يساعدها عند حصول العنف ضدها ، وقد تكون الجهة التي تلجأ إليها شخصاً من أهل الزوج أو الزوجة أو من أقرانها أو أية جهة أخرى من الموثوق بنواياهم الحسنة والطيبة .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١١) مبحوثة وبنسبة (٣,٧%) كن يلجأن إلى أهل الزوج عند تعرضهن لعنف أزواجهن ، وان (١٥٤) مبحوثة وبنسبة (٥١,٣%) كن يلجأن إلى أهلهن ، بينما كانت (٤٩) مبحوثة وبنسبة (١٦,٣%) يلجأن إلى الجيران ، كما إن (٢٣) مبحوثة وبنسبة (٧,٧%) يلجأن إلى الأصدقاء، وان (١١) مبحوثة وبنسبة (٣,٧%) كن يلجأن إلى الشرطة ، في حين كانت (٥٢) مبحوثة وبنسبة (١٧,٣%) يبقين في المنزل .

ونستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف العينة تقريباً كن يلجأن إلى أهلهن عند تعرضهن لعنف أزواجهن .

ولا تتفق هذه البيانات مع نتائج دراسة (د. فهيمة كريم المشهداني) ، التي أشارت إلى إن الزوجات يعالجن مشاكلهن مع أزواجهن ، ولا يتركن بيت الزوجية عند حصول العنف ضدهن ، ولا يلجأن إلى الأهل أو الأقارب أو الأصدقاء . وجدول (١٩) يوضح ذلك .

جدول (١٩)

يوضح الجهة التي تلجأ إليها
المبحوثات عند تعرضهن لعنف الزوج

الجهة التي تلجأ إليها المبحوثات	العدد	النسبة المئوية
أهل الزوج	١١	٣,٧%
أهل الزوجة	١٥٤	٥١,٣%
الجيران	٤٩	١٦,٣%
الأصدقاء	٢٣	٧,٧%
الشرطة	١١	٣,٧%
البقاء في المنزل	٥٢	١٧,٣%
المجموع	٣٠٠	١٠٠%

المبحث الثالث

البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية المؤدية

للعنف الأسري ضد الزوجة

المحور الأول : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج :

١٥ . معاناة أزواج المبحوثات من مشكلات :

قد يتعرض الزوج خلال حياته إلى العديد من الضغوطات والأزمات ، وعدم قدرته على مواجهة هذه الضغوطات قد يدفعه إلى استخدام العنف ضد زوجته ، كهروبٍ من مشكلاته وتعويضها بعنفٍ واضحٍ ضد زوجته .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٥٤) مبحوثة وبنسبة (٨٤,٧٪) كانوا أزواجهن يعانون من مشكلات ، بينما كانت (٤٦) مبحوثة وبنسبة (١٥,٣٪) لا يعانون أزواجهن من مشكلات .

نستدل من هذه البيانات على إن غالبية المبحوثات كانوا أزواجهن يعانون من مشكلات ، وهذا قد يدل على مدى تأثير المشكلات التي يعاني منها الزوج في دفعه إلى سلوك العنف ضد زوجته . وجدول (٢٠) يوضح ذلك .

جدول (٢٠) يوضح إجابات

المبحوثات بشأن معاناة أزواجهن من مشكلات

معاناة أزواج المبحوثات من مشكلات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٥٤	٨٤,٧٪
كلا	٤٦	١٥,٣٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

١٦. نوع المشكلات التي يعاني منها أزواج المبحوثات :

تختلف المشكلات التي يعاني منها الزوج والتي قد تدفعه إلى استخدام العنف ضد زوجته .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٨١) مبحوثة من اصل (٢٥٤) وبنسبة (٧١,٣%) كانوا أزواجهن يعانون من مشكلات اقتصادية ، وان (٦٣) مبحوثة وبنسبة (٢٤,٨%) كانوا أزواجهن يعانون من مشكلات اجتماعية ، (١٠) مبحوثات وبنسبة (٣,٩%) كانوا أزواجهن يعانون من مشكلات صحية ، ولم تسجل أية نسبة لأخرى تذكر .

ويمكن أن نستدل من هذه البيانات على إن أقل من ثلاثة أرباع العينة بقليل كانوا أزواجهن يعانون من مشكلات اقتصادية ، وهذا يدل على إن حالة العوز الاقتصادي قد تكون احد الأسباب في دفع الأزواج إلى استخدام العنف ضدهن ، إذ إن الزوج غير القادر على مواجهة توقعات دوره كمعيل للأسرة ، بسبب انخفاض مستواه المعاشي ومواجهته لمشكلات اقتصادية ، والتراجع في قدرته على توفير مستلزمات المعيشة ، قد يضطر إلى استخدام العنف ضد زوجته . وجدول (٢١) يوضح ذلك .

جدول (٢١)

يوضح نوع المشكلات التي يُعاني منها الزوج كما أشرتها (٢٥٤) مبحوثة

نوع المشكلات	العدد	النسبة المئوية
اقتصادية	١٨١	٧١,٣%
اجتماعية	٦٣	٢٤,٨%
صحية	١٠	٣,٩%
أخرى تُذكر	-	-
المجموع	٢٥٤	١٠٠%

١٧. تعاطي أزواج المبحوثات للكحول أو المواد المخدرة :

إن لتعاطي الزوج للكحول أو المواد المخدرة أثر في حدوث مشكلات داخل الأسرة ، إذ إن التعاطي لا تقتصر آثاره السلبية على الزوج فقط ، ولكنها تمتد إلى أسرته ، إذ قد يرافق التعاطي خلخلة متواصلة في كيان الأسرة بكل أركانها وبمقومات أمنها واستقرارها .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٠٣) مبحوثة وبنسبة (٣٤,٣%) أكدن بأن أزواجهن كانوا يتعاطون الكحول ، بينما أكدت (٨٤) مبحوثة وبنسبة (٢٨%) بأن أزواجهن كانوا يتعاطون المواد المخدرة(*) ، في حين نفت (١١٣) مبحوثة وبنسبة (٣٧,٧%) أن يكون أزواجهن يتعاطون الكحول أو المواد المخدرة .

ونستدل من هذه البيانات على إن (١٨٧) مبحوثة وبنسبة (٦٢,٣%) كانوا أزواجهن يتعاطون الكحول أو المواد المخدرة ، أي إن أكثر من نصف المبحوثات، أكدن بأن أزواجهن يتعاطوا الكحول أو المواد المخدرة ، وهذا ما يدل على إن التعاطي قد يؤثر سلباً على الأسرة وقد ينتج عنه المشاجرات الحادة بين الزوجين وأفراد الأسرة ، بحيث قد تصل إلى مستوى لا يُحتمل . وجدول (٢٢) يوضح ذلك.

جدول (٢٢)

(*) غالبية المبحوثات أكدن بأن أزواجهن كانوا يتعاطون الحبوب المخدرة ، وذلك لقلّة الرقابة عليها ، ومن أشهر هذه الحبوب التي أشرن إليها الآرتين والباركيزول (أبو الجوب) (من الحبوب المهلوسة)، مكدون (أبو الحاجب) وريفوتريل (أبو الحاجبين) (من الحبوب المهدئة) .

يوضح تعاطي أزواج المبحوثات للكحول أو المواد المخدرة

تعاطي أزواج المبحوثات للكحول أو المواد المخدرة	العدد	النسبة المئوية
يتعاطى الكحول	١٠٣	٪٣٤,٣
يتعاطى المواد المخدرة	٨٤	٪٢٨
لا يتعاطى	١١٣	٪٣٧,٧
المجموع	٣٠٠	٪١٠٠

١٨. الاعتقاد بأن تعاطي الزوج للكحول أو المواد المخدرة احد العوامل المؤدية للعنف ضد الزوجة :

يُعد تعاطي الزوج للكحول أو المخدرات من العوامل التي قد تؤدي للعنف ضد الزوجة ، إذ قد يكون سلوك الزوج العنيف ناتج عن آثار هذه المواد التي غالباً ما تسبب بطبيعتها الهياج والإقدام على السلوك العنيف ضد الزوجة من دون وعي. تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٥٥) مبحوثة من اصل (١٨٧) وبنسبة (٨٢,٩٪) ، يعتقدن بأن تعاطي الزوج للكحول أو المواد المخدرة احد العوامل المؤدية لاستخدام العنف ضدهن ، فيما نفت (٣٢) مبحوثة وبنسبة (١٧,١٪) بأن تعاطي الزوج احد العوامل المؤدية لاستخدام العنف ضدهن .

ونستدل من هذه البيانات على إن غالبية المبحوثات أكدن بأن تعاطي الزوج احد العوامل المؤدية لاستخدام العنف ضدهن ، وهذا قد يعود إلى إن الكثير من الزوجات قد يتعرضن للعنف فور رجوع الزوج مخموراً أو مخدراً نتيجة فقدان توازنه العقلي .

وباستخدام اختبار (كا^٢) للتعرف على معنوية العلاقة بين تعاطي الزوج للكحول و المواد المخدرة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة ، وجد إن قيمة (كا^٢) المحسوبة

كانت (١٩,٥٢٨) وهي اكبر من القيمة الجدولية (*) بدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، مما يدل على وجود فرق معنوي ذا دلالة إحصائية ، وعليه فأنا نرفض الفرضية الصفرية التي تدّعي انعدام الفرق المعنوي ونقبل فرضية الدراسة التي تقول " هناك علاقة بين تعاطي الزوج للكحول أو المواد المخدرة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

وتتفق هذه البيانات مع دراسة (شيرين ج . جيجيهوي) ودراسة (المركز الوطني لإيقاف الأذى في أمريكا) ، اللتين أشارتا إلى إن تعاطي الزوج للكحول أو المواد المخدرة احد العوامل في توجيه العنف ضد الزوجة .

أما أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها الزوجة تبعاً لاعتقاد المبحوثات بأن تعاطي الزوج احد العوامل المؤدية للعنف الأسري ضدهن ، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(نعم) ، كانت على التوالي (عنف جسدي ، صحي، اقتصادي ، لفظي ، جنسي ، أكثر من شكل ، نفسي) .

في حين إن المبحوثات اللواتي أجبن بـ(كلا) ، فقد كانت أشكال العنف الأسري لديهن على التوالي (عنف جسدي ، أكثر من شكل ، اقتصادي ، نفسي). وجدول (٢٣) يوضح ذلك .

جدول (٢٣)

(*) القيمة الجدولية (١٢,٥٩) .

يوضح إجابات المبحوثات بشأن اعتقادهن بأن تعاطي الزوج للكحول أو المواد المخدرة احد العوامل المؤدية للعنف ضد الزوجة كما أشرتها (١٨٧) مبحوثة

النسبة المئوية	المجموع	أكثر من شكل	اقتصادي	صحي	لفظي	جنسي	نفسى	جسدي	شكل العنف الأسري علاقة تعاطي الزوج بالعنف ضد الزوجة
٪٨٢,٩	١٥٥	٩	٢٠	٢٠	١٥	١١	٢	٧٨	نعم
٪١٧,١	٣٢	٦	٣	-	-	-	٢	٢١	كلا
٪١٠٠	١٨٧	١٥	٢٣	٢٠	١٥	١١	٤	٩٩	المجموع

١٩ . استخدام أزواج المبحوثات للعنف بدافع إن لهم الحق من الناحية الدينية :

إن الدين بما فيه من تأثير عميق وقوي في النفس الإنسانية ، وبما يحتويه من قواعد الأخلاق والحث على السلوك القويم ، إنما يجعل الإنسان بمنأى عن الانحراف والعنف طالما رُسخت التعاليم الدينية في نفسه منذ طفولته بطرقٍ صحيحة ، بحيث يصبح التدين الصحيح مظهراً من مظاهر قوة ذاته العليا ، وقد يستخدم بعض الأزواج العنف ضد زوجاتهم بدافع إن لهم الحق من الناحية الدينية، وهذا ما أكدته نتائج المسح الميداني التي أشارت إلى إن (١٦٧) مبحوثة من اصل (٣٠٠) مبحوثة وبنسبة (٥٥,٧٪) أكدن بأن أزواجهن يستخدمون العنف ضدهن بدافع إن لهم الحق من الناحية الدينية ، فيما نفت (١٣٣) مبحوثة وبنسبة (٤٤,٣٪) بأن أزواجهن يستخدمون العنف ضدهن بدافع إن لهم الحق من الناحية الدينية .

ونستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف العينة بقليل أكدن بأن أزواجهن يستخدمون العنف بدافع إن لهم الحق دينياً ، وهذا يدل على إن تأثير الفهم الخاطيء للنصوص الدينية لبعض الأزواج بما يتلاءم مع رغباتهم في فرض سيطرتهم وسلطتهم على الزوجة ، قد يؤدي إلى استخدام العنف ضدهن كحق من حقوقه .
وجداول (٢٤) يوضح ذلك .

جدول (٢٤)

يوضح إجابات المبحوثات حول استخدام

أزواجهن للعنف ضدهن بدافع إن لهم الحق من الناحية الدينية

النسبة المئوية	العدد	استخدام الزوج للعنف بدافع إن له الحق من الناحية الدينية
٥٥,٧%	١٦٧	نعم
٤٤,٣%	١٣٣	كلا
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

المحور الثالث : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة :

٢٦ . الاعتقاد بأن طبيعة التنشئة الأسرية التي تلقاها أزواج المبحوثات

في صغرهم احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن :

قد يعود العنف ضد المرأة إلى نوع أو طبيعة التنشئة التي تتبناها الأسرة ، والتي تبدأ من المراحل الأولى للطفولة ، التي في ضوءها تُحدد الأدوار والوظائف التي يمارسها الفرد سواء داخل الأسرة أو خارجها .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٥٧) مبحوثة وبنسبة (٥٢,٣%) يعتقدن بأن لطبيعة التنشئة التي تلقاها أزواجهن في صغرهم ، احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن ، في حين كانت (١٤٣) مبحوثة وبنسبة (٤٧,٧%) لا يعتقدن بأن لطبيعة التنشئة التي تلقاها أزواجهن احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن .

نستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف المبحوثات بقليل يعتقدن أن طبيعة التنشئة الأسرية التي تلقاها أزواجهن في صغرهم ، احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن ، مما يدل على إن العنف قد يجد طريقه إلى سلوك الفرد عبر عملية التنشئة التي يتولاها الوالدان، إذ إن لعملية التنشئة الأسرية التي يتلقاها الزوج دوراً في عنفه ضد زوجته ، إذ يمكن أن يتعلم من خلالها الحب وحسن المعاشرة ، كما يمكن أن يتعلم كيف يكون عنيفاً في سلوكه تجاه زوجته وأطفاله أو مع من حوله ، خاصةً إذا ترعرع في أسرة تشجع على هيمنة الذكر وسيادته على الأنثى ، مما قد تطبع العلاقة بينه وبين زوجته بطابع العنف . وجدول (٣١) يوضح ذلك .

جدول (٣١)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن التنشئة الأسرية التي تلقاها أزواجهن في صغرهم احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن

النسبة المئوية	العدد	الاعتقاد بأن التنشئة الأسرية التي تلقاها أزواج المبحوثات في صغرهم احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن
٥٢,٣%	١٥٧	نعم
٤٧,٧%	١٤٣	كلا
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٢٧. تعرض أزواج المبحوثات للعنف في الصغر من قبل الوالدين :

قد يلجأ الوالدان إلى العنف في تربية أو تنشئة الأبناء ، من دون أن يعلموا إلى أية مصير يدفعون بالأبناء ، وقد يؤدي عنفهم إلى تشكيل شخصيات عنيفة مع المحيطين بهم .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٦٢) مبحوثة وبنسبة (٥٤%) تعرض أزواجهن للعنف من قبل والديهم ، في حين نفت (١٣٨) مبحوثة وبنسبة (٤٦%) أن يكون أزواجهن قد تعرضوا للعنف من قبل والديهم في الصغر .

نستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف المبحوثات بقليل قد تعرض أزواجهن للعنف في الصغر من قبل والديهم ، لذا يدل ذلك على إن من يُمارس عليه العنف في الصغر قد يمارسه في فترة لاحقة مع زوجته وأطفاله وحتى مع المحيطين به. وجدول (٣٢) يوضح ذلك .

يوضح إجابات المبحوثات حول تعرض أزواجهن للعنف في الصغر من قبل والديهم

النسبة المئوية	العدد	تعرض أزواج المبحوثات للعنف في الصغر من قبل والديهم
٥٤٪	١٦٢	نعم
٤٦٪	١٣٨	كلا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

٢٨. تعرض المبحوثات للعنف في الصغر من قبل الوالدين :

إن تعرض المرأة للعنف الأسري قد يستمر سواءً في أسرتها الأصلية قبل الزواج أو في أسرتها بعد الزواج ، وذلك قد يعود إلى النظرة الاجتماعية المتدنية للمرأة .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٥٩) مبحوثة وبنسبة (٥٣٪) قد تعرضن للعنف في الصغر من قبل الوالدين ، فيما نفت (١٤١) مبحوثة وبنسبة (٤٧٪) تعرضن للعنف في الصغر من قبل الوالدين .

نستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف المبحوثات بقليل قد تعرضن للعنف أيضاً في الصغر من قبل الوالدين ، وهذا قد يدل على إن المعايضة الواقعية للعنف السابق للزواج قد تتضمن على ما يبدو تهيئة المرأة لتقبل العنف الذي سيمارسه زوجها ضدها كشيء طبيعي . وجدول (٣٣) يوضح ذلك .

جدول (٣٣)

يوضح إجابات المبحوثات حول

تعرضهن للعنف في الصغر من قبل الوالدين

النسبة المئوية	العدد	تعرض المبحوثات للعنف في الصغر من قبل الوالدين
٥٣٪	١٥٩	نعم
٤٧٪	١٤١	كلا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

٢٩. ممارسة آباء المبحوثات للعنف ضد أمهاتهن :

قد تكون الخبرة المكتسبة عند الزوجات ضحايا العنف مُعاشة في أسرهن الأصلية ، بحيث تكون الزوجة شاهد عيان لعنف الآباء والأمهات داخل نطاق أسرتها .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٧٢) مبحوثة وبنسبة (٥٧,٣)٪ أكدن بأن آبائهن قد مارسوا العنف ضد أمهاتهن ، في حين نفت (١٢٨) مبحوثة وبنسبة (٤٢,٧)٪ أن يكون آبائهن قد مارسوا العنف ضد أمهاتهن .

نستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف الزوجات المُعنفات ، قد مارس آبائهن العنف ضد أمهاتهن ، مما قد يدل على إن غالبية المبحوثات قد ترعرعن في أسرٍ تُسيء معاملة النساء . وجدول (٣٤) يوضح ذلك .

جدول (٣٤)

يوضح إجابات المبحوثات حول ممارسة آبائهن للعنف ضد أمهاتهن

النسبة المئوية	العدد	ممارسة آباء المبحوثات للعنف ضد أمهاتهن
٥٧,٣%	١٧٢	نعم
٤٢,٧%	١٢٨	كلا
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٣٠. الطريقة التي تم فيها زواج المبحوثات :

إن الأصل في الزواج واختيار شريك الحياة ، هو رضا الطرفين وموافقتهما على الزواج وحققهما في التعرف على بعضهما ، وحققهما في تأسيس العلاقة الزوجية .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١١٢) مبحوثة وبنسبة (٣٧,٣%) تزوجن برضاهن ، في حين إن (١٨٨) مبحوثة وبنسبة (٦٢,٧%) تزوجن من دون رضاهن .

نستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف الزوجات المُعنفات كُن قد تزوجن دون رضاهن ، وهذا قد يدل على إن للطريقة التي تم فيها زواج المبحوثات آثاراً سلبية على سير العلاقة الزوجية أو فشلها . وجدول (٣٥) يوضح ذلك .

جدول (٣٥)

يوضح إجابات المبحوثات حول الطريقة التي تم فيها زواجهن

النسبة المئوية	العدد	الطريقة التي تم فيها زواج المبحوثات
٣٧,٣%	١١٢	برضاها
٦٢,٧%	١٨٨	دون رضاها
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٣١. الاعتقاد بأن للطريقة التي تم فيها زواج المبحوثات دون رضاهن

دوراً في توجيه العنف ضدهن :

إن الزواج الناجح هو الذي نجد فيه تحقيق عنصر القبول والرضا ، ولكن قد نجد في بعض الأحيان حالات عدم الاقتناع في نواح معينة في الزواج ، ومع ذلك قد تُجبر المرأة على القبول به ، مما يُشكل خلافاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي أعطت للمرأة حق القبول أو الرفض .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٠٦) مبحوثة من أصل (١٨٨) مبحوثة وبنسبة (٥٦,٤%) يعتقدن بأن للطريقة التي تم فيها زواجهن (دون رضاهن) دوراً في توجيه العنف ضدهن ، في حين نفت (٨٢) مبحوثة وبنسبة (٤٣,٦%) أن يكون للطريقة التي تم فيها زواجهن (دون رضاهن) دوراً في توجيه العنف ضدهن .

نستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف الزوجات المُعنفات تقريبا يعتقدن بأن للطريقة التي تم فيها الزواج دوراً في توجيه العنف ضدهن ، وهذا قد يدل على إن إجبار الأهل للطرفين على الزواج بمن لا يرغبوا بهم ، خاصةً الفتاة، قد يؤدي إلى نشوء سلبيات تُعيق نجاح واستمرار الزواج ، وقد يؤدي إلى توجيه العنف ضد الزوجة . وجدول (٣٦) يوضح ذلك .

جدول (٣٦)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن للطريقة التي تم فيها زواجهن

(دون رضاهن) دوراً في توجيه العنف ضدهن كما أشرتها (١٨٨) مبحوثة

النسبة المئوية	العدد	الاعتقاد بأن للطريقة التي تم فيها الزواج دوراً في توجيه العنف ضد المبحوثات
٥٦,٤%	١٠٦	نعم
٤٣,٦%	٨٢	كلا
١٠٠%	١٨٨	المجموع

٣٢. تدخل أهلي المبحوثات وأزواجهن في حياتيهما الزوجية :

قد يكون لأهلي الزوج والزوجة دوراً في إعاقة أو تسهيل العنف ضد الزوجة، وتُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٤٧) مبحوثة من اصل (٣٠٠) مبحوثة وبنسبة (٨٢,٣%) أكدن تدخل أهليهما في حياتيهما الزوجية ، بينما نفت (٥٣) مبحوثة وبنسبة (١٧,٧%) ذلك .

نستدل من هذه البيانات على إن غالبية الزوجات المُعنفات أكدن تدخل أهليهما في حياتيهما الزوجية ، وهذا قد يدل على إن تدخل أهل الزوج والزوجة قد يؤثر سلباً على علاقة الزوجين ، مما قد يُشكل عاملاً في توتر الحياة الزوجية . وجدول (٣٧) يوضح ذلك .

جدول (٣٧)

يوضح إجابات المبحوثات حول

تدخل أهلهم وأهل أزواجهن في حياتيهما الزوجية

النسبة المئوية	العدد	تدخل أهلي المبحوثات وأزواجهن في حياتيهما الزوجية
٪٨٢,٣	٢٤٧	نعم
٪١٧,٧	٥٣	كلا
٪١٠٠	٣٠٠	المجموع

٣٣. الاعتقاد بأن لتدخل الأهل المستمر في حياة المبحوثات وأزواجهن الزوجية دوراً في توجيه العنف ضدهن :

قد يكون لتدخل الأهل دوراً سلبياً أو ايجابياً في سير العلاقة الزوجية ، فهناك أهل يقفون ضد العنف ويحاولون عدم حدوثه بين الزوجين وحل مشكلاتهم ، ومن جهة أخرى فقد يكون للبعض من الأهل تأثيراً سلبياً على سير العلاقة بين الزوجين من خلال إثارة المشكلات بينهم .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١١٤) مبحوثة من اصل (٢٤٧) مبحوثة وبنسبة (٤٦,٢٪) يعتقدن بأن لتدخل الأهل المستمر في حياتهن وحياة أزواجهن الزوجية دوراً في توجيه العنف ضدهن ، في حين نفت (١٣٣) مبحوثة وبنسبة (٥٣,٨٪) أن يكون لتدخل الأهل في حياتهن وحياة أزواجهن دوراً في توجيه العنف ضدهن .

وباستخدام اختبار (كا^٢) للتعرف على معنوية العلاقة بين تدخل الأهل المستمر في حياة الزوجين وشكل العنف الأسري ضد الزوجة ، وجد إن قيمة (كا^٢) المحسوبة كانت (٧٩,٦٧٢) ، وهي أكبر من القيمة الجدولية (*) بدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، مما يدل على وجود فرق معنوي ذا دلالة إحصائية وعليه فأنا نرفض الفرضية الصفرية التي تدعي انعدام الفرق المعنوي ونقبل فرضية

(*) القيمة الجدولية (١٢,٥٩) .

الدراسة التي تقول " هناك علاقة بين تدخل الأهل المستمر في حياة الزوجين وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

ويمكن أن نستدل من هذه البيانات على إن لتدخل الأهل في حياة الزوجين تأثيراً سلبياً على سير العلاقة الزوجية ، إذ إن للحياة الزوجية ذات طبيعة خاصة تتميز بقديسية وسرية والتي لا يجوز إطلاع الآخرين عليها ، وعندما تفقد الحياة الزوجية هذه الخصوصية فإنها ستسمح للآخرين التدخل في شؤونها ، وقد يكون للبعض منهم مواقف سلبية ربما تزيد من حدة الخلافات بين الزوجين وتُساعد على توجيه العنف ضد الزوجة .

وتتفق هذه البيانات مع نتائج دراسة (د.فهيمة كريم المشهداني) ، التي أشارت إلى إن تدخل الأهل في خصوصيات الحياة الزوجية احد الأسباب المؤدية لزيادة العنف ضد الزوجة .

أما بالنسبة لأشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات تبعاً لاعتقادهن بأن لتدخل الأهل المستمر في حياتهن الزوجية دوراً في توجيه العنف الأسري ضدهن ، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(نعم) ، كانت على التوالي (أكثر من شكل ، جسدي ، اقتصادي ، لفظي ، جنسي ، نفسي) .

في حين إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(كلا) ، كانت على التوالي (عنف جسدي ، اقتصادي ، صحي ، نفسي، جنسي ، أكثر من شكل ، لفظي) . وجدول (٣٨) يوضح ذلك .

جدول (٣٨)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن لتدخل الأهل المستمر في حياتهن

وحياة أزواجهن الزوجية دوراً في توجيه العنف الأسري ضدهن كما أشرتها (٢٤٧) مبحوثة

النسبة المئوية	المجموع	أكثر من شكل	اقتصادي	صحي	لفظي	جنسي	نفسي	جسدي	شكل العنف الأسري علاقة تدخل الأهل بالعنف الموجه ضد الزوجة
٤٦,٢%	١١٤	٤٤	٢١	-	١٤	١٠	٤	٢١	نعم
٥٣,٨%	١٣٣	٧	٢٣	١٩	٢	٧	٩	٦٦	كلا
١٠٠%	٢٤٧	٥١	٤٤	١٩	١٦	١٧	١٣	٨٧	المجموع

المحور الثاني : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة :

٢٠ . استخدام المبحوثات أسلوب جيد في التعامل مع أزواجهن :

إن الكثير من النساء قد تساهم من خلال المواقف والأعمال الخاطئة التي تقوم بها في استثارة غضب الزوج ودفعه إلى تعنيفها .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٤٤) مبحوثة وبنسبة (٤٨٪) أكدن بأن أسلوبهن كان جيداً في التعامل مع أزواجهن ، فيما أكدت (١٥٦) مبحوثة وبنسبة (٥٢٪) بأن أسلوبهن كان غير جيداً في التعامل مع أزواجهن .

ونستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف العينة تقريباً أكدن بأن أسلوبهن كان غير جيداً في التعامل مع أزواجهن ، وهذا قد يدل على إن الزوجة تتحمل في أحيان كثيرة بعض من مسؤولية العنف الذي يصيبها . وجدول (٢٥) يوضح ذلك.

جدول (٢٥)

يوضح إجابات المبحوثات حول

استخدامهن لأسلوب جيد في التعامل مع أزواجهن

النسبة المئوية	العدد	استخدام المبحوثات لأسلوب جيد في التعامل مع أزواجهن
٤٨٪	١٤٤	نعم
٥٢٪	١٥٦	كلا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

٢١ . الاعتقاد بأن الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج احد العوامل

المؤدية للعنف ضد المبحوثات :

إن معرفة الزوجة بأساليب التواصل أو التعامل الجيد مع الزوج ، يعمل على بناء علاقات زوجية سليمة بين الزوجين ، إذ إن معرفة الزوجة لرغبات زوجها له

شأن كبير في سير العلاقة الزوجية بشكلٍ سليم ، ومما لا شك فيه إن الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج قد يدفع بالزوج إلى استخدام العنف ضد الزوجة كرد فعل لتعاملها الرديء معه .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٦٥) مبحوثة من اصل (١٥٦) مبحوثة وبنسبة (٤١,٧%) أكدّ أن الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج ، احد العوامل المؤدية لاستخدام أزواجهن للعنف ضدهن ، بينما نفت (٩١) مبحوثة وبنسبة (٥٨,٣%) أن يكون الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن .

وباستخدام اختبار (كا^٢) للتعرف على معنوية العلاقة بين جهل الزوجة بأساليب التعامل الجيد مع الزوج وشكل العنف الأسري ضدها ، وُجد إن قيمة (كا^٢) المحسوبة كانت (٤٥,٢٣٧) وهي اكبر من القيمة الجدولية^(*) بدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، مما يدل على وجود فرق معنوي ذا دلالة إحصائية ، وعليه فأنا نرفض الفرضية الصفرية التي تدّعي انعدام الفرق المعنوي ونقبل فرضية الدراسة التي تقول " هناك علاقة بين جهل الزوجة بأساليب التعامل الجيد مع الزوج وشكل العنف الأسري ضدها " .

ويمكن أن نستدل من هذه البيانات على إن الزوجة كضحية للعنف الأسري قد تتحمل جزءاً من مسؤولية ما أصابها من عنف نتيجةً لجهلها بأساليب التعامل أو التواصل الجيد مع زوجها .

أما أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات تبعاً لاعتقادهن بأن الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن ، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة ب(نعم) ، كانت على التوالي (أكثر من شكل ، جسدي، صحي ، جنسي ، لفظي) .

(*) القيمة الجدولية (١٢,٥٩) .

في حين إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(كلا) ، كانت على التوالي (أكثر من شكل ، جنسي ، جسدي ، نفسي، صحي ، لفظي) . وجدول (٢٦) يوضح ذلك .

جدول (٢٦)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن كما أشرتها (١٥٦) مبحوثة

النسبة المئوية	المجموع	أكثر من شكل	اقتصادي	صحي	لفظي	جنسي	نفسي	جسدي	شكل العنف الأسري علاقة الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج بالعنف ضد الزوجة
٤١,٧%	٦٥	٣٢	-	٥	٣	٤	-	٢١	نعم
٥٨,٣%	٩١	١٨	٣١	٥	٤	١٥	٥	١٣	كلا
١٠٠%	١٥٦	٥٠	٣١	١٠	٧	١٩	٥	٣٤	المجموع

٢٢. وجود تعارض بين المبحوثات وأزواجهن حول التنشئة الأسرية

للأبناء :

يُعد اتفاق الزوجين حول أساليب التنشئة الأسرية المتبعة مع الأبناء ، من أهم العوامل التي تؤثر في الجو السائد في محيط الأسرة ، إذ إن اتفاق الزوجين على الأساليب المتبعة في تنشئة الأبناء ، تؤثر على الجو الأسري ، وعدم الاتفاق ربما يؤدي إلى اضطراب العلاقة بينهما وتوجيه العنف ضد الزوجة .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٧٤) مبحوثة وبنسبة (٥٨%) أكدّ وجود تعارض حول تنشئة الأبناء الأسرية مع أزواجهن ، بينما نفت (١٢٦) مبحوثة وبنسبة (٤٢%) وجود تعارض مع أزواجهن حول تنشئة الأبناء الأسرية .

نستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف المبحوثات بقليل أكدن وجود تعارض حول تنشئة الأبناء الأسرية مع أزواجهن ، وقد يؤدي الاختلاف أو التعارض بين الزوجين في طرق تنشئة الأبناء من جهة إلى عدم وضوح الضوابط والقواعد السلوكية للأبناء ، فيحاول الأبناء إرضاء الوالد تارةً والوالدة تارةً أخرى، إذ قد يتبع الأبناء سلوكين في آن واحد ، وسلوكي الأبناء في الأسرة واللذان لا يتفق معهما الزوجين فيما يخص التنشئة ، يخلقا أجواءً متوترة تهدد استقرار الأسرة ، من جهة أخرى قد يؤدي التعارض بين الزوجين إلى اضطراب العلاقة بينهما وتوجيه العنف ضد الزوجة . وجدول (٢٧) يوضح ذلك .

جدول (٢٧)

يوضح إجابات المبحوثات عن وجود

تعارض مع أزواجهن حول التنشئة الأسرية للأبناء

النسبة المئوية	العدد	وجود تعارض بين المبحوثات وأزواجهن حول التنشئة الأسرية للأبناء
٥٨%	١٧٤	نعم
٤٢%	١٢٦	كلا
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٢٣ . طلب المبحوثات من أزواجهن مطالب لا يستطيعوا تنفيذها :

تتطلب الحياة الأسرية نضوج وواقعية من قبل الزوجة في تقدير الوضع الاقتصادي لزوجها ، إذ إن عدم مراعاة الزوجة لإمكانية الزوج المادية ، قد يؤدي إلى خلق التوترات والمشكلات بينهما .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٥٩) مبحوثة وبنسبة (٥٣%) أكدن بأنهن طلبن من الزوج مطالب لا يستطيع تنفيذها ، بينما نفت (١٤١) مبحوثة وبنسبة (٤٧%) أن يكن قد طلبن من الزوج مطالب لا يستطيع تنفيذها .

نستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف المبحوثات بقليل كُن قد طلبن مطالب لا يستطيع الزوج تنفيذها ، وهذا يدل على إن عدم مراعاة الزوجة لإمكانية الزوج المادية أو لميزانية الأسرة ، قد يؤدي إلى اضطراب العلاقة بين الزوجين وتوجيه العنف ضد الزوجة . وجدول (٢٨) يوضح ذلك .

جدول (٢٨)

يوضح إجابات المبحوثات عن طلبهن

من أزواجهن مطالب لا يستطيعوا تنفيذها

النسبة المئوية	العدد	طلب المبحوثات من أزواجهن مطالب لا يستطيعوا تنفيذها
٥٣٪	١٥٩	نعم
٤٧٪	١٤١	كلا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

٢٤ . وجود الغيرة بين المبحوثات وأزواجهن :

إن الغيرة بين الزوجين قد لا تُعد مشكلة ، إذ إن غيرة الزوجة تدفعها لإظهار حبها لزوجها وزيادة الاهتمام به ، وغيرة الزوج تجعله يُحافظ على زوجته ويحرص عليها ، إلا إن الغيرة المُفرطة بين الزوجين غالباً ما تؤدي إلى خلق العديد من المشكلات بين الزوجين .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٣٢) مبحوثة وبنسبة (٧٧,٣٪) أكدّن بوجود الغيرة بينهن وأزواجهن ، بينما نفت (٦٨) مبحوثة وبنسبة (٢٢,٧٪) وجود ذلك .

نستدل من هذه البيانات على إن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بقليل أكدّن وجود الغيرة بينهن وأزواجهن . وجدول (٢٩) يوضح ذلك .

جدول (٢٩)

يوضح وجود الغيرة بين المبحوثات وأزواجهن

وجود الغيرة بين المبحوثات وأزواجهن	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٣٢	٧٧,٣٪
كلا	٦٨	٢٢,٧٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

٢٥. الاعتقاد بأن الغيرة احد العوامل المؤدية للعنف ضد المبحوثات :

إن الغيرة المفرطة من قبل الزوج أو الزوجة قد تؤدي إلى العديد من المشكلات داخل الأسرة ، إذ قد تصاحب الغيرة الشكوك التي قد لا يكون لها أساساً من الصحة ، مما قد يؤدي إلى اضطراب العلاقة بين الزوجين .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٤٥) مبحوثة من اصل (٢٣٢) مبحوثة وبنسبة (٦٢,٥٪) يعتقدن بأن الغيرة احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن ، في حين نفت (٨٧) مبحوثة وبنسبة (٣٧,٥٪) أن تكون الغيرة احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن .

نستدل من هذه البيانات على إن أكثر من نصف المبحوثات يعتقدن بأن الغيرة كانت احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن ، مما قد يدل على إن الغيرة المفرطة من قبل الزوج أو الزوجة قد تؤدي إلى توتر العلاقة بين الزوجين وضعف الانسجام بينهما وتوجيه العنف ضد الزوجة .

وتتفق هذه البيانات مع دراسة (د.فهيمة كريم المشهداني) ، التي أشارت إلى إن الغيرة بين الزوجين كانت احد الأسباب في زيادة العنف ضد الزوجة . وجدول (٣٠) يوضح ذلك .

جدول (٣٠)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن

الغيرة احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن كما أشرتها (٢٣٢) مبحوثة

النسبة المئوية	العدد	الاعتقاد بأن الغيرة احد العوامل المؤدية للعنف ضد المبحوثات
٦٢,٥٪	١٤٥	نعم
٣٧,٥٪	٨٧	كلا
١٠٠٪	٢٣٢	المجموع

المحور الرابع : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع :

٣٤ . الاعتقاد بأن للرجل حق في تعنيف المرأة كدورٍ ذكوري عززته

قيم ومعايير المجتمع :

يتعرض الأبناء في بعض الأسر في مجتمعاتنا الشرقية ومنها مجتمعنا العراقي إلى عمليات تربية متباينة ، إذ قد تُربى البنت على قبول وضعها كأنثى وتسلط الرجل على المرأة وتفوقه عليها ، حتى أصبح طبيعياً أن يُعطى للرجل تبريراً لعنفه كدورٍ ذكوري ، إذ إن أشكال العنف الأسري المُمارس ضد الزوجة ، ليست هي الخطر الحقيقي الذي يُهددها فحسب ، وإنما الخطر ما هو كامن داخل بنية المجتمع المتمثل بالوعي الزائف للمرأة بذاتها، وبذات الآخر (وهو الرجل)، الذي يجعلها تتقبل كثيراً من مظاهر العنف المُمارس ضدها على اعتبار انه تصرفٍ طبيعي ، وتعتقد بأنه حق من حقوق الزوج ، أو الوالد ، أو الشقيق ، فضلاً عن تعديل سلوك الإناث في الأسرة إذا ارتكبت أي سلوك يحتاج إلى تقويم .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢١٦) مبحوثة وبنسبة (٧٢٪) يعتقدن بأن للرجل حق في تعنيف الزوجة كدورٍ ذكوري عززته قيم ومعايير المجتمع ، في حين لا تعتقد (٨٤) مبحوثة وبنسبة (٢٨٪) بأن للرجل حق في تعنيف الزوجة كدورٍ ذكوري عززته قيم ومعايير المجتمع .

نستدل من ذلك على إن أقل من ثلاثة أرباع العينة بقليل يعتقدن أن للرجل حق في تعنيف الزوجة كدورٍ ذكوري عززته قيم ومعايير المجتمع ، وهذا قد يعود إلى طبيعة التنشئة الأسرية التي تلقفتها الزوجة داخل أسرتها التي طبعتها بطابع الخضوع والطاعة ، إذ إن الأنثى لا تتعود منذ الصغر على القيادة ولا على المسؤولية ولا على اتخاذ القرارات ، وأكثر من هذا فهي تُربى وتُكيف عقلياً خلال الطفولة على أن تُظهر دائماً الخضوع وعلى قبول نظام قائم على أساس التفوق الذكوري ، حتى قد يُعد ممارسة الزوج للعنف الأسري في نظر الكثير من النساء المعنفات دور ذكوري عززته قيم ومعايير المجتمع .

وتتفق هذه البيانات مع دراسة (د. إدريس عزام) ودراسة (شيرين ج . جيجيهوي) ، اللتين أشارتا إلى إن أكثر النساء المعنفات لا يعدنّ عنف الزوج مسألة غير عادية ، بل هو دور ذكوري فرضته العادات والتقاليد الاجتماعية من وجهة نظرهن . وجدول (٣٩) يوضح ذلك .

جدول (٣٩)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد

بأن للرجل حق في تعنيف المرأة كدور ذكوري عززته قيم ومعايير المجتمع

النسبة المئوية	العدد	الاعتقاد بأن للرجل حق في تعنيف المرأة كدور ذكوري عززته قيم ومعايير المجتمع
٧٢٪	٢١٦	نعم
٢٨٪	٨٤	كلا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

٣٥. الاعتقاد بأن للقيم والمعايير الاجتماعية دوراً في توجيه العنف

الأسري ضد المبحوثات :

قد يُستمد العنف الأسري ضد الزوجة قوته من خلال نسق من القيم والمعايير الاجتماعية ، الذي يُحدد ادوار ومكانة الذكور والإناث في المجتمع .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٨٩) مبحوثة من اصل (٢١٦) مبحوثة وبنسبة (٨٧,٥٪) يعتقدن بأن للقيم والمعايير الاجتماعية دوراً في توجيه العنف الأسري ضدهن ، فيما نفت (٢٧) مبحوثة فقط وبنسبة (١٢,٥٪) أن يكون للقيم والمعايير الاجتماعية دوراً في توجيه العنف الأسري ضدهن .

وباستخدام اختبار (كا^٢) للتعرف على معنوية العلاقة بين القيم والمعايير الاجتماعية وشكل العنف الأسري ضد الزوجة ، وجد إن قيمة (كا^٢) المحسوبة كانت

(٣٦,٠٦٣) وهي أكبر من القيمة الجدولية (*) بدرجة حرية (٦) ، عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، مما يدل على وجود فرق معنوي ذا دلالة إحصائية ، وعليه فأنا نرفض الفرضية الصفرية التي تدعي انعدام الفرق المعنوي ونقبل فرضية الدراسة التي تقول " هناك علاقة بين القيم والمعايير الاجتماعية وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

يمكن أن نستدل من ذلك إن قيم ومعايير المجتمع بتفضيلها الذكور على الإناث ، قد شجعت الأزواج على ممارسة العنف الأسري من وجهة نظر المبحوثات ، إذ إن هذه القيم والمعايير الاجتماعية قد تُعرض على تفضيل الذكور وتعظيم سلطتهم الأسرية على حساب تبخيس وتحقير الإناث وتكريس تبعيتهن ، إذ أصبح متوقعاً من الرجل أن يُعاقب المرأة حسب هذه القيم ، ويُعاقبها إن هي قصرت بمتطلبات دورها التابع ، وقد يُعد ضرب الزوج لزوجته مكماً لعملية التربية التي تلقتهما الزوجة في منزل والدها قبل الزواج ، وقد يصل الأمر إلى التحريض على استخدام العنف ضدها وتحجيم دورها في الأسرة والمجتمع .

أما أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات تبعاً لاعتقادهن بأن للقيم والمعايير الاجتماعية دوراً في توجيه العنف الأسري ضدهن ، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(نعم) ، كانت على التوالي (عنف جسدي ، أكثر من شكل ، اقتصادي ، نفسي ، جنسي ، صحي ، لفظي) .

في حين إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(كلا) ، كانت على التوالي (أكثر من شكل ، جسدي ، لفظي) . وجدول (٤٠) يوضح ذلك .

(*) القيمة الجدولية (١٢,٥٩) .

جدول (٤٠)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن للقيم والمعايير الاجتماعية دوراً في توجيه العنف الأسري ضدّهن كما أشرتّها (٢١٦) مبحوثة

النسبة المئوية	المجموع	أكثر من شكل	اقتصادي	صحي	لفظي	جنسي	نفسى	جسدي	شكل العنف الأسري علاقة القيم والمعايير الاجتماعية بالعنف ضد الزوجة
٨٧,٥%	١٨٩	٣٠	٢٤	١٤	٣	١٨	٢١	٧٩	نعم
١٢,٥%	٢٧	١٧	-	-	١	-	-	٩	كلا
١٠٠%	٢١٦	٤٧	٢٤	١٤	٤	١٨	٢١	٨٨	المجموع

٣٦. الاعتقاد بأن لمشاهدة أزواج المبحوثات لبعض مواد العنف في

وسائل الإعلام دوراً في تشجيعهم على العنف ضدّهن :

إن لوسائل الإعلام تأثيراً كبيراً في بناء شخصية الفرد وصقل مواهبه وعرض آراءه ومعطياته وتوجيه مساره التربوية السليمة والثقافة البناءة بمختلف وسائلها المسموعة والمقروءة والمرئية ، إلا انه قد تكون لوسائل الإعلام دوراً في توجيه العنف الأسري ضد الزوجة .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٩٨) مبحوثة وبنسبة (٦٦%) يعتقدن بأن لمشاهدة أزواجهن لبعض مواد العنف دوراً في تشجيعهم على العنف الأسري ضدّهن ، فيما نفت (١٠٢) مبحوثة وبنسبة (٣٤%) أن يكون لمشاهدة أزواجهن لبعض مواد العنف دوراً في تشجيعهم على العنف الأسري ضدّهن .

نستدل من ذلك إن أكثر من نصف العينة يعتقدن بأن لمشاهدة أزواجهن لبعض مواد العنف في وسائل الإعلام دوراً في تشجيعهم على العنف ضدّهن ، وهذا قد يعود إلى إن بعض هذه المواد قد تؤدي إلى انتشار حالات العنف في المجتمع عن طريق التقليد أو التشجيع على ممارسة السلوك العنيف من قبل المشاهدين من الشباب الذين يشاهدون تلك المواد التي تتخللها مشاهد العنف ،

فيتأثرون بها ويتعلمون أساليب العنف منها ، إذ إن مشاهدة أفلام العنف مثلاً قد تؤثر سلباً في المشاهدين الذين يملكون استعداداً نفسياً لتقبل تأثيرها ، أو إذا كانت ظروفهم البيئية المحيطة تشجع أو تبعث على مثل هذا السلوك ، لذا فقد يكون لها دوراً في توجيه العنف ضد الزوجة . وجدول (٤١) يوضح ذلك .

جدول (٤١)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن لمشاهدة أزواجهن لبعض مواد العنف في وسائل الإعلام دوراً في تشجيعهم على العنف ضدهن

النسبة المئوية	العدد	الاعتقاد بأن لمشاهدة أزواج المبحوثات لبعض مواد العنف دوراً في تشجيعهم على العنف ضدهن
٦٦٪	١٩٨	نعم
٣٤٪	١٠٢	كلا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

٣٧. الاعتقاد بأن لوسائل الإعلام دوراً في التقليل من شأن المرأة :

قد تعمل وسائل الإعلام على إقناع الجمهور بمفاهيم وأنماط سلوكية سيئة تجاه المرأة ، مما قد يعمل على توجيه العنف ضدها .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٨٦) مبحوثة وبنسبة (٦٢٪) يعتقدن بأن لوسائل الإعلام دوراً في التقليل من شأن المرأة ، فيما نفت (١١٤) مبحوثة وبنسبة (٣٨٪) أن يكون لوسائل الإعلام دوراً في التقليل من شأن المرأة .

نستدل من ذلك إن أكثر من نصف العينة يعتقدن بأن لوسائل الإعلام دوراً في التقليل من شأن المرأة ، وإظهارها بصورة سلبية ، إذ إن وسائل الإعلام قد تساهم أحياناً في ترسيخ الثقافة المبنية على أساس إن المرأة تحتل دوراً ثانوياً ، وأحياناً يكون لها دور سلبي يتمثل في سعيها الدائم إلى الإيقاع بالرجل في حياتها، وهذا ما

قد يُكرس النظرة السيئة ضد المرأة ، مما قد يؤدي إلى خلق حالة من التشكيك الدائم في شخصيتها وفي قدراتها وإمكانياتها في المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، مما قد يعمل على توجيه العنف ضدها . وجدول (٤٢) يوضح ذلك.

جدول (٤٢)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد

بأن لوسائل الإعلام دوراً في التقليل من شأن المرأة

النسبة المئوية	العدد	الاعتقاد بأن لوسائل الإعلام دوراً في التقليل من شأن المرأة
٦٢٪	١٨٦	نعم
٣٨٪	١١٤	كلا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

٣٨. معرفة المبحوثات بحقوقهن كنساء :

إن أولى خطوات مواجهة النظرة الاجتماعية المتدنية للمرأة في بعض المجتمعات تبدأ بالارتقاء بوعيها بحقوقها كأنسانة ، وتجاوز حالة الأمية الثقافية التي حجب عنها آفاق التطوع نحو دور اجتماعي أفضل .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٦) مبحوثة فقط وبنسبة (٥,٣٪) كن يعرفن حقوقهن ، وان (١١١) مبحوثة وبنسبة (٣٧٪) كن يعرفن حقوقهن إلى حد ما ، في حين كانت (١٧٣) مبحوثة وبنسبة (٥٧,٧٪) لا يعرفن حقوقهن .

يتبين من ذلك إن أكثر من نصف العينة كن لا يعرفن حقوقهن ، وقد يعود ذلك إلى انخفاض المستوى التعليمي لغالبية المبحوثات والنظرة الدونية لهن من قبل المجتمع ، لذا لا يعرفن حقوقهن ، مما قد يؤدي إلى زيادة العنف ضدهن. وجدول (٤٣) يوضح ذلك .

جدول (٤٣)

يوضح إجابات المبحوثات حول معرفتهن بحقوقهن

النسبة المئوية	العدد	معرفة المبحوثات بحقوقهن
٥,٣%	١٦	اعرف
٣٧%	١١١	اعرف إلى حد ما
٥٧,٧%	١٧٣	لا اعرف
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٣٩. الاعتقاد بأن عدم وجود القوانين التي تحمي الزوجة من العنف

الأسري هو احد العوامل المؤدية إلى زيادته ضدها :

إن وضع المرأة ومساواتها تشريعياً وواقعياً مع الرجل ، هو من الأمور الأساسية التي لا بد من أن تتحقق ، ولا تكفي في ذلك أن تكون المساواة قانونياً وتشريعياً فحسب ، فالممارسة الواقعية أساس في تحقيق هذه المساواة . كما يجب أن تمتد المساواة للحماية عندما يتطلب ذلك للمرأة ، فإذا كانت الممارسة لا تتماشى مع المساواة بل تتعدى إلى المجافاة والإيذاء والحاق الضرر بالمرأة ، فعندئذ يلزم التدخل بالتشريع لحماية المرأة من التعدي والضرر والأضرار .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٤٤) مبحوثة وبنسبة (٨١,٣%) يعتقدن أن عدم وجود القوانين التي تحمي الزوجة من العنف الأسري ، هو احد العوامل المؤدية إلى زيادته ضدها ، فيما كانت (٥٦) مبحوثة وبنسبة (١٨,٧%) لا يعتقدن أن عدم وجود القوانين التي تحمي الزوجة من العنف الأسري هو احد العوامل لزيادته ضدها .

نستدل من ذلك إن غالبية المبحوثات يعتقدن بأن عدم وجود القوانين التي تحمي الزوجة من العنف الأسري ، هو احد العوامل المؤدية إلى زيادته ضدها ، وهذا يدل على إن غياب موضوع العنف الأسري من التداول الرسمي وعدم وجود

قانون منفصل لحماية الزوجة في العراق من العنف الأسري ، قد يؤدي إلى زيادته ضدها ، إذ يجب وجود القوانين التي تحمي الزوجة في حياتها الزوجية، وضمان توافر الاستقرار والطمأنينة لها ، حتى تتصرف لبناء حياتها بعيداً عن عوامل الخوف والقلق التي قد تتعرض لها حياتها الزوجية والأسرية بعدم المساواة مع الرجل .
وجداول (٤٤) يوضح ذلك .

جدول (٤٤)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن عدم وجود القوانين التي تحمي الزوجة من العنف الأسري هو احد العوامل المؤدية لزيادته ضدها

النسبة المئوية	العدد	الاعتقاد بأن عدم وجود القوانين التي تحمي الزوجة من العنف الأسري هو احد العوامل المؤدية لزيادته ضدها
٨١,٣%	٢٤٤	نعم
١٨,٧%	٥٦	كلا
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٤٠ . اعتقاد المبحوثات بأن للحرب وانعدام الأمن الاجتماعي تأثيراً في سلوك أزواجهن العنيف :

إن نمط شخصية الإنسان إنما يتحدد من خلال علاقته بالبيئة المحيطة مادية كانت أو معنوية ، فألإنسان يعيش في واقع معين وهو نتاج لهذا الواقع بكل خصائصه وعلاقاته المختلفة ، حيث إن تأثر الفرد بالظروف قد يعمل على تكوين شخصية واستجابات سلوكية معينة ، إذ قد ينشأ لدى معظم الأفراد الإعداد النفسي مع التهيؤ الملائم لقبول العنف كحقيقة واقعية وكمسلوك طبيعي .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٧٨) مبحوثة وبنسبة (٩٢,٧%) يعتقدن بأن للحرب وانعدام الأمن الاجتماعي تأثيراً في سلوك أزواجهن العنيف ، فيما نفت

(٢٢) مبحوثة فقط وبنسبة (٧,٣٪) أن تكون للحرب وانعدام الأمن الاجتماعي تأثيراً في سلوك أزواجهن العنيف .

نستدل من ذلك إن غالبية المبحوثات يعتقدن بأن للحرب وانعدام الأمن الاجتماعي تأثيراً في سلوك أزواجهن العنيف .

ويمكن أن نستدل من هذه البيانات إن لتقلبات الأوضاع وانعدام الأمن الاجتماعي والظروف التي يمر بها مجتمعنا تأثيراً في زيادة العنف الأسري ضد الزوجة ، إذ إن انفجار العنف في العراق بأشكاله المختلفة وما تحركه من قوى وعوامل تُبين لنا ما يمر به المجتمع من مآزق وتناقضات ، وهي بالتالي توضح ما يتعرض له الفرد العراقي من قهر وما يحل بقيمة من هدر ، إذ إن الحرب تؤثر في أبناء المجتمع وفي أحكامهم حول قواعدهم القيمية ، وقد تشكل مناخاً لنمو العنف الأسري ضد الزوجة ، وتتفق هذه البيانات مع دراسة (د. كوثر إبراهيم) ، التي أشارت إلى إن الحرب قد تؤدي إلى زيادة العنف ضد الزوجة في المنزل . وجدول (٤٥) يوضح ذلك .

جدول (٤٥)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد

بأن للحرب وانعدام الأمن الاجتماعي تأثيراً في سلوك أزواجهن العنيف

النسبة المئوية	العدد	اعتقاد المبحوثات بأن للحرب وانعدام الأمن الاجتماعي تأثيراً في سلوك أزواجهن العنيف
٩٢,٧٪	٢٧٨	نعم
٧,٣٪	٢٢	كلا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

المبحث الرابع

البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة عن العنف الأسري ضد الزوجة

المحور الأول : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوج :

٤١ . قدرة أزواج المبحوثات على إقامة علاقات اجتماعية ودية مع الآخرين :

إن سلوك العنف الذي يُمارسه الزوج قد يؤثر سلباً في علاقاته الاجتماعية مع زوجته وأبنائه ، وحتى مع خارج نطاق أسرته مع أصدقائه وجيرانه وزملائه في العمل .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٨٧) مبحوثة وبنسبة (٢٩٪) أكدن بأن أزواجهن قادرين على إقامة علاقات اجتماعية ودية مع الآخرين ، في حين أكدت (٢١٣) مبحوثة وبنسبة (٧١٪) بأن أزواجهن غير قادرين على إقامة علاقات اجتماعية ودية مع الآخرين .

يتبين من ذلك إن أقل من ثلاثة أرباع العينة بقليل أكدن بأن أزواجهن غير قادرين على إقامة علاقات اجتماعية ودية مع الآخرين ، وهذا يدل على إن العنف الأسري قد يُعرقل علاقات الفرد الاجتماعية ابتداءً من الأسرة والأصدقاء إلى المجتمع بشكلٍ عام ، إذ قد تؤثر سلباً في مستوى العلاقات الاجتماعية التي ينبغي على كل شخص أن يُمارسها بوصفه عضواً في المجتمع ، ويُضعف لديه القدرة على التواصل الإنساني ، وتتفق هذه البيانات مع دراسة (المركز الوطني لإيقاف ومنع الأذى في أمريكا) ، التي أشارت إلى ضعف قدرة الأزواج العنيفين على إقامة علاقات حميمة وودية مع الآخرين ومع الشركاء المحبين . وجدول (٤٦) يوضح ذلك .

جدول (٤٦)

يوضح إجابات المبحوثات حول قدرة

أزواجهن على إقامة علاقات اجتماعية ودية مع الآخرين

النسبة المئوية	العدد	قدرة أزواج المبحوثات على إقامة علاقات اجتماعية ودية مع الآخرين
٪٢٩	٨٧	نعم
٪٧١	٢١٣	كلا
٪١٠٠	٣٠٠	المجموع

٤٢. نظرة المبحوثات إلى أزواجهن :

إن سلوك الزوج العنيف ضد زوجته قد يؤدي إلى انخفاض مستوى التفاعل الزوجي بينهما ، وقد يسود الحقد والكراهية وعدم الاحترام تجاهه من قبل زوجته. تشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٤) مبحوثات فقط وبنسبة (٣,١٪) ينظرن إلى أزواجهن باحترام ، وإن (٢٢٧) مبحوثة وبنسبة (٧٥,٧٪) ينظرن إلى أزواجهن بعدم احترام ، في حين أن (٦٩) مبحوثة وبنسبة (٢٣٪) كن يخافن من أزواجهن ، ولم تسجل أية نسبة لأخرى تُذكر .

نستدل من ذلك على إن ثلاثة أرباع العينة كن ينظرن إلى أزواجهن نظرة عدم احترام ، وهذا قد يعود إلى إن سلوك الزوج العنيف قد يوِّد الحقد وعدم الاحترام بينه وبين زوجته ، وتأزماً في العلاقة الزوجية بينهما . وجدول (٤٧) يوضح ذلك.

جدول (٤٧)

يوضح إجابات المبحوثات حول نظرتهن إلى أزواجهن

النسبة المئوية	العدد	نظرة المبحوثات إلى أزواجهن
١,٣%	٤	احترام
٧٥,٧%	٢٢٧	عدم احترام
٢٣%	٦٩	خوف
-	-	أخرى تُذكر
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٤٣. علاقة أزواج المبحوثات بأبنائهم :

إن سلوك الزوج العنيف ضد زوجته قد يؤثر في نوع ونمط العلاقات بين الآباء وأبنائهم ، إذ لا بد من أن تنعكس آثاره على الأبناء .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٥) مبحوثة وبنسبة (٨,٣%) كانت علاقة أزواجهن بأبنائهم جيدة ، وإن (٤٦) مبحوثة وبنسبة (١٥,٣%) كانت علاقة أزواجهن بأبنائهم اعتيادية ، في حين أن (٢٢٩) مبحوثة وبنسبة (٧٦,٣%) كانت علاقة أزواجهن بأبنائهم سيئة .

نستدل من ذلك على إن أكثر من ثلاثة أرباع العينة تقريباً كانت علاقة أزواجهن بأبنائهم سيئة ، إذ قد تتبعث المشكلة الأساسية لكثير من الأبناء نتيجة تدد جهود الآباء وطاقاتهم الحيوية في المشاجرات التي تحدث بينهم ، ومن ثم تضعف عواطفهم ولا يبقى منها إلا قدر ضئيل يوجه للأبناء ، فضلاً عن إسقاط الانفعالات المختلفة التي تثور في نفس الأبوين على الأبناء ، إذ إن كثير من الآباء يُعبرون عن الازدراء لبعضهم البعض عن طريق تجاهل الأبناء أو إظهار القسوة في معاملتهم . وجدول (٤٨) يوضح ذلك .

جدول (٤٨)

يوضح إجابات المبحوثات حول علاقة أزواجهن بأبنائهم

النسبة المئوية	العدد	علاقة أزواج المبحوثات بأبنائهم
٨,٣%	٢٥	جيدة
١٥,٣%	٤٦	اعتيادية
٧٦,٣%	٢٢٩	سيئة
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٤٤. اعتقاد المبحوثات بأن سلوك أزواجهن العنيف يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل أسرهن :

يُعد الأب أو الزوج عضواً مهماً في الأسرة ويمثل أنموذجاً سلوكياً لأفراد الأسرة لاسيما لابناءه ، إلا إن سلوك الزوج العنيف قد لا يجعله موضع ثقة من قبل أبنائه . تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٨٩) مبحوثة وبنسبة (٩٦,٣%) يعتقدن بأن سلوك أزواجهن العنيف يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل أسرهن ، فيما نفت (١١) مبحوثة وبنسبة (٣,٧%) أن يكون سلوك أزواجهن العنيف يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل أسرهن .

نستدل من ذلك على إن غالبية المبحوثات يعتقدن إن سلوك أزواجهن العنيف يؤدي إلى انعدام القدوة الحسنة داخل أسرهن .

وباستخدام اختبار (كا^٢) للتعرف على معنوية العلاقة بين انعدام وجود القدوة الحسنة داخل الأسرة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة ، وجد إن قيمة (كا^٢) المحسوبة كانت (١٥,٩٢) ، وهي اكبر من القيمة الجدولية^(*) بدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، مما يدل على وجود فرق معنوي ذا دلالة إحصائية ، وعليه فأننا نرفض الفرضية الصفرية التي تدعي انعدام الفرق المعنوي ونقبل فرضية

(*) القيمة الجدولية (١٢,٥٩) .

الدراسة التي تقول " هناك علاقة بين انعدام وجود القدوة الحسنة داخل الأسرة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

وهذا يدل على إن الأسرة في مقتبل حياة الفرد تُعدّ نموذجاً للحياة الاجتماعية القويمة ، إذ تُحدد وتُنظم له دوره وسلوكه ، وعلى هذا الأساس يكون طبيعياً أن نتوقع وجود صلة وثيقة بين العنف الأسري وانعدام وجود القدوة الحسنة داخل الأسرة .

أما أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات تبعاً لاعتقادهن بأن سلوك أزواجهن العنيف يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل أسرهن ، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(نعم) ، كانت على التوالي (عنف جسدي ، أكثر من شكل ، اقتصادي ، نفسي ، صحي ، جنسي ، لفظي) .

في حين إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(كلا) ، كانت على التوالي (عنف اقتصادي ، جسدي ، لفظي) .
وجدول (٤٩) يوضح ذلك .

جدول (٤٩)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن

سلوك أزواجهن العنيف يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل أسرهن

النسبة المئوية	المجموع	أكثر من شكل	اقتصادي	صحي	لفظي	جنسي	نفسى	جسدي	شكل العنف الأسري
									علاقة سلوك الزوج العنيف بانعدام وجود القدوة الحسنة داخل الأسرة
٩٦,٣%	٢٨٩	٦٩	٣٩	٢١	١٤	١٩	٢١	١٠٦	نعم
٣,٧%	١١	-	٥	-	٢	-	-	٤	كلا
١٠٠%	٣٠٠	٦٩	٤٤	٢١	١٦	١٩	٢١	١١٠	المجموع

المحور الثالث : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الأسرة والأبناء:

٥١. تأثير سلوك أزواج المبحوثات العنيف في حدوث مشكلات بين

أسرهن وأسر أزواجهن :

إن سلوك الزوج العنيف قد يكون له آثاراً سلبية على العلاقات بين أهله وأهل زوجته ، إذ قد يؤدي إلى القطيعة بين الأسرتين .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٢١) مبحوثة وبنسبة (٧٣,٧٪) يؤكدن بأن لسلوك أزواجهن العنيف تأثيراً في حدوث مشكلات بين أسرهن وأسر الأزواج، فيما نفت (٧٩) مبحوثة وبنسبة (٢٦,٣٪) أن يكون لسلوك أزواجهن العنيف تأثيراً في حدوث مشكلات بين أسرهن وأسر أزواجهن .

نستدل من ذلك على أن أقل من ثلاثة أرباع العينة بقليل أكدن أن لسلوك أزواجهن العنيف تأثيراً في حدوث مشكلات بين أسرهن وأسر أزواجهن ، وهذا يدل على إن العنف الأسري ضد الزوجة لا تقتصر آثاره على الزوج أو الزوجة فقط ، ولكنها تمتد إلى أسرهن ، إذ قد يرافق العنف خلخلة واضحة ومتواصلة بكيان العلاقة بين الأسرتين بكل أركانها واستقرارها ، ينتج عنه المشاجرات الحادة والتي قد تصل إلى حد القطيعة بين الأسرتين . وجدول (٥٦) يوضح ذلك .

جدول (٥٦)

يوضح إجابات المبحوثات حول تأثير سلوك

أزواجهن العنيف في حدوث مشكلات بين أسرهن وأسر أزواجهن

النسبة المئوية	العدد	تأثير سلوك أزواج المبحوثات العنيف في حدوث مشكلات بين أسرهن وأسر أزواجهن
٧٣,٧٪	٢٢١	نعم
٢٦,٣٪	٧٩	كلا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

٥٢. الاعتقاد بأن للعنف الأسري ضد المبحوثات تأثيراً في إيجاد أسر معرضة للانهييار والتفكك :

إن الضرر من سلوك الزوج العنيف ضد زوجته لا بد من ان تنعكس آثاره على كيان الأسرة واستقرارها وسيطرة جو من عدم التفاهم الأسري ، وقد يتعداه إلى التسبب في تفكك الأسرة .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٥٦) مبحوثة ونسبة (٨٥,٣٪) يعتقدن أن للعنف الأسري تأثيراً في إيجاد أسر معرضة للانهييار والتفكك ، في حين أن (٤٤) مبحوثة ونسبة (١٤,٧٪) لا يعتقدن بأن للعنف الأسري تأثيراً في إيجاد أسر معرضة للانهييار والتفكك .

نستدل من ذلك على أن غالبية المبحوثات من الزوجات المُعنفات يعتقدن بأن للعنف الأسري تأثيراً في إيجاد أسر معرضة للانهييار والتفكك .

وباستخدام اختبار (كا^٢) للتعرف على معنوية العلاقة بين إيجاد أسر معرضة للانهييار والتفكك وشكل العنف الأسري ضد الزوجة ، وجد أن قيمة (كا^٢) المحسوبة كانت (٣٦,٦٣٢) وهي اكبر من القيمة الجدولية^(*) بدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، مما يدل على وجود فرق معنوي ذا دلالة إحصائية ، وعليه فأننا نرفض الفرضية الصفرية التي تدّعي انعدام الفرق المعنوي ونقبل فرضية الدراسة التي تقول " هناك علاقة بين إيجاد أسر معرضة للانهييار والتفكك وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

ويمكن أن نستدل من هذه البيانات على إن للعنف آثاراً سلبية في تفكك الأسرة وانهييارها أحياناً بالطلاق ، مما يؤدي إلى تشتت باقي الأفراد ، إذ قد ينشأ الأبناء نتيجة الطلاق بعيدين عن أحد الأبوين أو كليهما ، من جهة أخرى قد يزداد الأمر سوءاً إذا أختلف المطلقان حول أحقية رعاية الأطفال لأي منهما ، مما قد يؤدي بهما وبأطفالهما إلى التردد على أروقة المحاكم والوقوف في ساحاتها أمام القضاء ليقولا كلمتهما على مرأى ومسمع من الصغار الذين لا ذنب لهم فيما جرى بين أبائهم ،

(*) القيمة الجدولية (١٢,٥٩)

وقد ينفصل الأخوة والأخوات عن بعضهم ، إذ قد يُعهد ببعضٍ منهم إلى أحد الأبوين وينشأ كل شخص منهم في بيئة مُخالفة للبيئة التي نشأ فيها الآخر ، في النهاية تكون الخسارة من نصيب وحدة الأسرة واستقرارها ، مما قد يؤدي إلى إيجاد أسر متفككة ومنهارة .

وتتفق هذه البيانات مع نتائج دراسة (د. إدريس عزّام) ، التي أشارت إلى إن العنف الأسري ضد الزوجة قد يُسبب تفكك الأسرة وانهارها .

أما أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات تبعاً لاعتقادهن بأن للعنف الأسري تأثيراً في إيجاد أسر مُعرضة للانحيار والتفكك ، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(نعم) ، كانت على التوالي (عنف جسدي ، أكثر من شكل ، اقتصادي ، نفسي ، صحي ، لفظي ، جنسي) .

أما أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(كلا) ، كانت على التوالي (أكثر من شكل ، جسدي ، اقتصادي ، جنسي) . وجدول (٥٧) يوضح ذلك .

جدول (٥٧)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن للعنف الأسري تأثيراً في إيجاد أسر معرضة للانحيار والتفكك

النسبة المئوية	المجموع	أكثر من شكل	اقتصادي	صحي	لفظي	جنسي	نفسى	جسدي	شكل العنف الأسري الاعتقاد بأن للعنف الأسري تأثيراً في إيجاد أسر معرضة للانحيار والتفكك
٨٥,٣%	٢٥٦	٤٩	٣٥	٢١	١٦	١٥	٢١	٩٩	نعم
١٤,٧%	٤٤	٢٠	٩	-	-	٤	-	١١	كلا
١٠٠%	٣٠٠	٦٩	٤٤	٢١	١٦	١٩	٢١	١١٠	المجموع

٥٣. موقف الأبناء عند حصول العنف ضد أمهاتهم :

قد يكون أسوأ شيء لدى الأبناء هو صورة العنف بين الأب والأم ، وقد يتخذ الأبناء مواقف مختلفة عند حصول العنف الأسري .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١١٥) مبحوثة وبنسبة (٣٨,٣%) أكدن بأن الأبناء ينحازون إلى جانبهن عند حصول العنف الأسري ، وأن (١٣) مبحوثة وبنسبة (٤,٣%) أكدن بأنهم ينحازون إلى جانب الأب ، وأن (٢٧) مبحوثة وبنسبة (٩%) أكدن بانقسام ولائهم بين الأبوين ، و(٥٧) مبحوثة وبنسبة (١٩%) أكدن بأنهم يستتجدون بالآخرين ، و(٨٢) مبحوثة وبنسبة (٢٧,٣%) أكدن بأن موقفهم عند حصول العنف الأسري هو البكاء والخوف ، في حين أن (٦) مبحوثات فقط وبنسبة (٢%) أكدن بأن لا علاقة للأبناء بالموضوع عند حصول العنف الأسري .

يتبين من ذلك إن أكثر من ثلث العينة بقليل أكدن بأن موقف الأبناء عند حصول العنف الأسري ضدهن كان الانحياز إلى جانبهن ، لذا فقد تكون هذه المواقف للأبناء من أخطر آثار العنف على وحدة الأسرة ، إذ يمكننا أن نتصور خطورة أن يكون الأبناء في خصومة ضد بعضهم البعض وضد آبائهم ، ولابد أن تصبح الأسرة ساحة لإبراز العضلات وضياع الاحترام بين أفرادها . وجدول (٥٨) يوضح ذلك .

جدول (٥٨)

يوضح إجابات المبحوثات حول موقف أبنائهن عند حصول العنف ضدهن

النسبة المئوية	العدد	موقف أبناء المبحوثات عند حصول العنف ضدهن
٣٨,٣%	١١٥	ينحازون إلى جانب أم
٤,٣%	١٣	ينحازون إلى جانب الأب
٩%	٢٧	ينقسم ولائهم بين الأبوين
١٩%	٥٧	يستجدون بالآخرين
٢٧,٣%	٨٢	البكاء والخوف
٢%	٦	لا علاقة لهم بالموضوع
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٥٤. تعرض أبناء المبحوثات للعنف من قبل آبائهم :

إن المنزل الذي يُمارس فيه الزوج العنف على زوجته يسوده الخصام والعداوة والحد الذي يدفع ضريته الأبناء لاحقاً ، من جهة أخرى قد يوجه العنف الأسري إلى الأبناء وبالوسائل شتى .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٧٩) مبحوثة وبنسبة (٥٩,٧%) أكن تعرض أبنائهن للعنف من قبل آبائهم ، فيما نفت (١٢١) مبحوثة وبنسبة (٤٠,٣%) تعرض أبنائهن للعنف من قبل آبائهم .

نستدل من ذلك إن أكثر من نصف المبحوثات المُعنفات كان أبنائهن يتعرضوا أيضاً للعنف من قبل آبائهم ، وهذا يدل على إن العنف بين الزوجين له الأثر الكبير في حياة الأبناء ، إذ قد تفنقر لضبط النفس وتوجه العنف ضدهم . وجدول (٥٩) يوضح ذلك .

جدول (٥٩)

يوضح إجابات المبحوثات حول تعرض أبنائهن للعنف من قبل آبائهم

النسبة المئوية	العدد	تعرض أبناء المبحوثات للعنف من قبل آبائهم
٥٩,٧%	١٧٩	نعم
٤٠,٣%	١٢١	كلا
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

٥٥. أهم التأثيرات السلبية على الأبناء من جراء العنف الواقع على

أمهاتهم :

إن الابن عندما يعيش في أجواء غير سليمة اجتماعياً ينعلم فيها الاحترام والتفاهم المتبادل بين أفراد الأسرة ، كما ينعلم التفاهم والانسجام بين الوالدين وتتخطب الأسرة بكاملها في المشكلات الاجتماعية ، فأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إحداث خلل في البنية العامة لشخصيته ، نتيجة الصدمات أو الأزمات التي يعيشها.

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٥٤) مبحوثة وبنسبة (١٨%) كانت من أهم التأثيرات السلبية على أبنائهن من جراء العنف الأسري هي فقدان الشهية ، وأن (٣٠) مبحوثة وبنسبة (١٠%) كان القلق والخوف من أهم التأثيرات السلبية على أبنائهن ، وأن (٢٢) مبحوثة وبنسبة (٧,٣%) كان الانطواء والعزلة أهم التأثيرات على أبنائهن ، وأن (٣٨) مبحوثة وبنسبة (١٢,٧%) كان عدم الثقة بالنفس من أهم التأثيرات على أبنائهن ، وأن (٨٧) مبحوثة وبنسبة (٢٩%) كان أهم التأثيرات السلبية من جراء العنف الأسري على أبنائهن هي عدوانية الطباع ، في حين (٦٩) مبحوثة وبنسبة (٢٣%) كان من أهم التأثيرات السلبية من جراء العنف الأسري على أبنائهن هي انخفاض تحصيلهم الدراسي ، ولم تُسجل أية نسبة لأخرى تُذكر .

يتبين من ذلك إن أقل من ثلث العينة تقريباً كان سلوك عدوانية الطباع من أهم التأثيرات السلبية على أبنائهن من جراء العنف الأسري ضدهن ، وهذا يدل على إن

اضطراب حياة الأبناء الأسرية قد يؤدي إلى اضطراب نموهم الانفعالي والعقلي ، فالمواقف الحادة التي تسود أهم جوانب حياتهم وأشدّها حساسية وما يتبعها من مؤثرات ، تمتد لتشمل كل مظهر من حياتهم ، ويمكن أن نتوقع اضطراب حياتهم الدراسية وعلاقاتهم مع الآخرين واكتسابهم للسلوك العنيف ، وتتفق هذه البيانات مع نتائج دراسة (د.فهيمة كريم المشهداني) ، التي أشارت إلى إن الأبناء في الأسرة يُعانون من فقدان الشهية للطعام ، عدم الثقة بالنفس ، النظرة الدونية للنفس والتوتر وتطبع شخصيتهم بطابع العدوانية ، ودراسة (المركز الوطني لإيقاف ومنع الأذى في أمريكا) ، التي أشارت إلى إن العنف يؤثر على الأبناء ، على الصحة النفسية والعقلية ويسبب لهم الكثير من المشكلات والأزمات النفسية . وجدول (٦٠) يوضح ذلك .

جدول (٦٠)

يوضح إجابات المبحوثات حول تأثير العنف الأسري ضدّهن على أبنائهن

النسبة المئوية	العدد	تأثير العنف الأسري على أبناء المبحوثات
٪١٨	٥٤	فقدان الشهية
٪١٠	٣٠	القلق والخوف
٪٧,٣	٢٢	الانطواء والعزلة
٪١٢,٧	٣٨	عدم الثقة بالنفس
٪٢٩	٨٧	عدوانية الطباع
٪٢٣	٦٩	انخفاض التحصيل الدراسي
—	—	أخرى تُذكر
٪١٠٠	٣٠٠	المجموع

المحور الثاني : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوجة :

٤٥ . مُعاناة المبحوثات من أمراض :

قد يترك العنف الأسري ضد الزوجة آثاراً على صحتها النفسية والجسدية ، إذ تتعرض الزوجات المُعنفات للضرب أو التجريح وغيرها من الأشكال ، والتي قد تنطوي على نتائج خطيرة على صحة الزوجة .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٧٧) مبحوثة وبنسبة (٥٩٪) كُن يُعانين من أمراض ، فيما كانت (١٢٣) مبحوثة وبنسبة (٤١٪) لا يُعانين من أمراض . يتبين من ذلك إن أكثر من نصف المبحوثات كُن يُعانين من أمراض ، وهذا قد يدل على خطورة العنف الأسري على صحة الزوجة . وجدول (٥٠) يوضح ذلك .

جدول (٥٠)

يوضح إجابات المبحوثات حول مُعاناتهن من أمراض

مُعاناة المبحوثات من أمراض	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٧٧	٥٩٪
كلا	١٢٣	٤١٪
المجموع	٣٠٠	١٠٠٪

٤٦ . أنواع الأمراض التي تُعاني منها المبحوثات :

فيما يَخُص أنواع الأمراض التي تُعاني منها المبحوثات ، فقد أشارت نتائج المسح الميداني إلى إن (٤٧) مبحوثة من اصل (١٧٧) مبحوثة وبنسبة (٢٦,٦٪) كُن يُعانين من ضغط الدم ، وأن (١٩) مبحوثة وبنسبة (١٠,٧٪) كُن يُعانين من أمراض القلب ، في حين كانت (٧٩) مبحوثة وبنسبة (٤٤,٦٪) يُعانين من التهاب المفاصل ، وأخيراً كانت (٣٢) مبحوثة وبنسبة (١٨٪) يُعانين من الكآبة .

نستدل من ذلك على إن أقل من نصف العينة بقليل كُن يُعانين من التهاب المفاصل ، وهذا قد يدل على إن غالبية الزوجات المُعنفات كُن يُعانين من أمراض جسدية ونفسية ، مما يؤثر سلباً في صحتهن . وجدول (٥١) يوضح ذلك .

جدول (٥١)

يوضح إجابات المبحوثات عن نوع

الأمراض التي يُعانين منها كما أشرتها (١٧٧) مبحوثة

أنواع الأمراض	العدد	النسبة المئوية
ضغط الدم	٤٧	٪٢٦,٦
أمراض القلب	١٩	٪١٠,٧
التهاب المفاصل	٧٩	٪٤٤,٦
الكآبة	٣٢	٪١٨
المجموع	١٧٧	٪١٠٠

٤٧ . علاقة سلوك أزواج المبحوثات العنيف ضدهن بالأمراض التي يُعانين منها: إن آثار العنف لا تنتهي بأنتهاء الموقف الذي حدث فيه ، فقد تحتاج كثير من النساء المُعنفات جسدياً إلى الرعاية الطبية أو إلى التدخلات الجراحية ، فضلاً عن ما يمكن أن يُسببه العنف من مُعاناةٍ نفسية واضطرابات عاطفية . تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٤١) مبحوثة من اصل (١٧٧) مبحوثة وبنسبة (٧٩,٧٪) أكدن علاقة عنف أزواجهن ضدهن بالأمراض التي يُعانين منها، فيما نفت (٣٦) مبحوثة وبنسبة (٢٠,٣٪) أن يكون للعنف علاقة بالأمراض التي يُعانين منها .

يتبين من ذلك إن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثات بقليل أكدن علاقة سلوك أزواجهن العنيف بالأمراض التي يُعانين منها .

وباستخدام اختبار (كا^٢) للتعرف على معنوية العلاقة بين أيجاد زوجات يُعانين صحياً من جراء عنف أزواجهن وشكل العنف الأسري ضدهن ، وجد إن قيمة (كا^٢) المحسوبة كانت (٢٢,٠٥) ، وهي اكبر من القيمة الجدولية^(*) بدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، ما يدل على وجود فرق معنوي ذا دلالة إحصائية ، وعليه فأئنا نرفض الفرضية الصفرية التي تدّعي انعدام الفرق المعنوي ونقبل فرضية الدراسة التي تقول " **هناك علاقة بين أيجاد زوجات يُعانين صحياً وشكل العنف الأسري ضد الزوجة** " .

وهذا يدل على ما للعنف الأسري من نتائج خطيرة على صحة الزوجة من الناحية الجسدية والنفسية ، وتتفق هذه البيانات مع دراسة (د. كوثر إبراهيم) ودراسة (د. فهيمة كريم المشهداني) ودراسة (د. إدريس عزّام) ودراسة (المركز الوطني لإيقاف ومنع الأذى في أمريكا) ، التي أشارت إلى إن العنف يُسبب مشكلات من الناحية الصحية بضمنها الأمراض الجسدية والنفسية .

أما أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات تبعاً لإجابتهن حول علاقة سلوك أزواجهن العنيف بالأمراض التي يُعانين منها ، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(نعم) ، كانت على التوالي (أكثر من شكل ، جسدي ، نفسي ، لفظي ، اقتصادي ، صحي ، جنسي) .

في حين إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(كلا) ، كانت على التوالي (عنف جسدي ، جنسي ، صحي ، نفسي ، أكثر من شكل) . وجدول (٥٢) يوضح ذلك .

(*) القيمة الجدولية (١٢,٥٩) .

جدول (٥٢)

يوضح إجابات المبحوثات عن علاقة

سلوك أزواجهن العنيف ضدهن بالأمراض التي يُعانين منها

النسبة المئوية	المجموع	أكثر من شكل	اقتصادي	صحي	لفظي	جنسي	نفسي	جسدي	شكل العنف الأسري علاقة سلوك الزوج العنيف بالأمراض التي تعاني منها المبحوثات
٪٧٩,٧	١٤١	٤٨	١٠	٨	١١	٥	١٢	٤٧	نعم
٪٢٠,٣	٣٦	٣	-	٤	-	٤	٣	٢٢	كلا
٪١٠٠	١٧٧	٥١	١٠	١٢	١١	٩	١٥	٦٩	المجموع

٤٨. ردود أفعال المبحوثات من مُمارسة أزواجهن للعنف ضدهن :

تختلف ردود أفعال الزوجات من العنف الموجه ضدهن ، وغالباً ما يتخذ رد فعل الزوجة شكلاً سلبياً .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٢٣) مبحوثة وبنسبة (٤١٪) اتجهن إلى إيذاء أنفسهن عند مُمارسة أزواجهن للعنف ضدهن ، وأن (٤٥) مبحوثة وبنسبة (١٥٪) اتجهن إلى إيذاء الأطفال ، في حين كانت (٧٠) مبحوثة وبنسبة (٢٣,٣٪) يهملن الشؤون الأسرية ، وأخيراً كانت (٦٢) مبحوثة وبنسبة (٢٠,٧٪) يهملن مظهرهن الخارجي ، ولم تُسجل أية نسبة لأخرى تُذكر .

نستدل من ذلك على إن أقل من نصف العينة بقليل اتجهن إلى إيذاء أنفسهن عند مُمارسة أزواجهن للعنف ضدهن كرد فعل لذلك ، ولعل أشد آثار العنف قيام الزوجة بإيذاء نفسها ، حيث إن الضرر هنا قد يكون مُضاعفاً ، فهو يأتي تارةً من المصدر المُعنف (الزوج) وتارةً أخرى بإيذاء الزوجة لنفسها ، وهذه الحالة تعكس شدة المُعاناة واضطراب الصحة النفسية للزوجة ، التي ربما تنتهي إلى إصابتها بأمراض نفسية أو جسدية قد تؤدي إلى صعوبة تكيفها للحياة الأسرية . وجدول (٥٣) يوضح ذلك .

جدول (٥٣)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن ردود أفعالهن من ممارسة أزواجهن للعنف ضدهن

النسبة المئوية	العدد	ردود أفعال المبحوثات من العنف
٪٤١	١٢٣	إيذاء النفس
٪١٥	٤٥	إيذاء الأطفال
٪٢٣,٣	٧٠	إهمال الشؤون الأسرية
٪٢٠,٧	٦٢	إهمال المظهر الخارجي
-	-	أخرى تُذكر
٪١٠٠	٣٠٠	المجموع

٤٩. تأثير عنف الزوج في ابتعاد المبحوثات عن الآخرين :

قد يكون لسلوك الزوج العنيف ضد زوجته تأثيراً واضحاً في شعور الزوجة بالخجل وعدم الثقة بالنفس ، مما قد يجعلها غير قادرة على التفاعل مع الآخرين .
تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٠٧) مبحوثة وبنسبة (٦٩٪) أكدن بأن للعنف تأثير في ابتعادهن عن الآخرين ، فيما نفت (٩٣) مبحوثة وبنسبة (٣١٪) أن يكون للعنف تأثيراً في ابتعادهن عن الآخرين .
يتبين من ذلك إن أكثر من نصف العينة أكدن بأن للعنف الأسري تأثيراً في ابتعادهن عن الآخرين ، وهذا قد يعود إلى شعور الزوجة بالمهانة والخجل من سلوك زوجها . وجدول (٥٤) يوضح ذلك .

جدول (٥٤)

يوضح إجابات المبحوثات حول تأثير العنف في ابتعادهن عن الآخرين

النسبة المئوية	العدد	تأثير العنف في ابتعاد المبحوثات عن الآخرين
٪٦٩	٢٠٧	نعم
٪٣١	٩٣	كلا
٪١٠٠	٣٠٠	المجموع

٥٠. أسباب ابتعاد المبحوثات عن الآخرين :

قد يُعد الابتعاد عن الآخرين احد الآثار المترتبة على سلوك الزوج العنيف ضد زوجته ، فغالباً ما تكون الزوجات المُعنفات منعزلات عن جيرانهن ، صديقاتهن ، وأقربائهن ولأسباب عديدة .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٨٠) مبحوثة من اصل (٢٠٧) مبحوثة وبنسبة (٣٨,٦٪) ابتعدن عن الآخرين بسبب الخجل ، وأن (٦٦) مبحوثة وبنسبة (٣١,٩٪) ابتعدن بسبب الخوف من مُمارسة العنف أمام الآخرين ، وان (٣٤) مبحوثة وبنسبة (١٦,٤٪) كانت عدم الثقة بالنفس السبب في ابتعادهن عن الآخرين، في حين كان الجزع السبب للابتعاد عن الآخرين عند (٢٧) مبحوثة وبنسبة (١٣٪) ، ولم تُسجل أية نسبة لأخرى تُذكر .

نستدل من ذلك على إن أكثر من ثلث المبحوثات بقليل كان الخجل هو السبب في ابتعادهن عن الآخرين ، إذ إن مثل هذه المواقف تحط من كرامة الزوجة وتُشعرها بالمهانة والضعف. وجدول (٥٥) يوضح ذلك .

جدول (٥٥)

يوضح إجابات المبحوثات حول أسباب

ابتعادهن عن الآخرين ، كما أشرتها (٢٠٧) مبحوثة

النسبة المئوية	العدد	أسباب ابتعاد المبحوثات عن الآخرين
٪٣٨,٦	٨٠	الخجل
٪٣١,٩	٦٦	الخوف من ممارسة العنف أمام الآخرين
٪١٦,٤	٣٤	عدم الثقة بالنفس
٪١٣	٢٧	الجزع
-	-	أخرى تُذكر
٪١٠٠	٢٠٧	المجموع

المحور الرابع : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على المجتمع :

٥٦. الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيجاد أفراد يميلون للسلوك

العنيف داخل المجتمع :

إن الأسرة التي يسود العلاقات بين أفرادها طابع العنف ، غالباً ما يميل أبناؤها للسلوك العنيف ذاته ؛ مما يؤثر على أمن وسلامة المجتمع .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (٢٠٢) مبحوثة وبنسبة (٦٧,٣٪) يعتقدن بأن العنف الأسري يؤدي إلى إيجاد أفراد يميلون للسلوك العنيف داخل المجتمع ، فيما نفت (٩٨) مبحوثة وبنسبة (٣٢,٧٪) أن يكون للعنف الأسري تأثيراً في إيجاد أفراد يميلون للسلوك العنيف داخل المجتمع .

نستدل من ذلك على إن أكثر من نصف المبحوثات كُن يعتقدن بان العنف الأسري يؤدي إلى إيجاد أفراد يميلون للسلوك العنيف داخل المجتمع ، وهذا قد يعود إلى إن الأب قد ينقل سلوكه العنيف إلى ابنه ، من جهةٍ أخرى فأن الأفراد القادمين من هذه الأسر غالباً ما يميلون إلى تقبل العنف وتبريره ، لذا نكون إزاء عملية تدوير العنف وإعادة إنتاجه في المجتمع بأشكاله المختلفة ؛ مما يؤثر على امن وسلامة المجتمع. وجدول (٦١) يوضح ذلك .

جدول (٦١)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن العنف

الأسري قد يؤدي إلى إيجاد أفراد معرضين للسلوك العنيف داخل المجتمع

النسبة المئوية	العدد	الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيجاد أفراد معرضين للسلوك العنيف داخل المجتمع
٦٧,٣٪	٢٠٢	نعم
٣٢,٧٪	٩٨	كلا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

٥٧. الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف أو الجريمة :

إن الأسرة التي يسودها العنف قد تتسم بخصائص ، وقد تُعد هذه الخصائص عاملاً آخر في إنتاج العنف ، إذ غالباً ما تتسم هذه الأسر بالحقد والكراهية وقد يكون هذا من الأسباب الدافعة لتكوين مشاعر ضد المجتمع ، ومن ثم الانحراف أو الجريمة عند أفرادها .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٩٧) مبحوثة وبنسبة (٦٥,٧٪) يعتقدن بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف أو الجريمة ، فيما نفت (١٠٣) مبحوثة وبنسبة (٣٤,٣٪) إن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف أو الجريمة .

نستدل من ذلك على إن أكثر من نصف المبحوثات يعتقدن بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف أو الجريمة .

وباستخدام اختبار (كا^٢) للتعرف على معنوية العلاقة بين إيجاد أفراد مُعرضين للانحراف والجريمة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة ، وجد إن قيمة (كا^٢) المحسوبة كانت (٧٤,٧٧) وهي اكبر من القيمة الجدولية^(*) بدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، مما يدل على وجود فرق معنوي ذا دلالة إحصائية ، وعليه فأننا نرفض الفرضية الصفرية التي تدّعي انعدام الفرق المعنوي ونقبل فرضية الدراسة التي تقول " هناك علاقة بين إيجاد أفراد معرضين للانحراف أو الجريمة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

ويمكن أن نستدل من هذه البيانات على إن للعنف الأسري ضد الزوجة أثراً في انحراف الأبناء ووقوعهم في شرك الجريمة ، إذ إن السلوك العنيف الذي يُمارس داخل الأسرة يؤثر مستقبلاً في سلوك الأبناء ، وهذا قد يعود إلى تفكك الأسرة وغياب سلطة الأبوين وانشغالهم بالعنف وضعف الضبط الأسري .

(*) القيمة الجدولية (١٢,٥٩) .

أما بالنسبة لأشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات تبعاً لاعتقادهن بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف أو الجريمة ، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(نعم) ، كانت على التوالي (عنف جسدي ، اقتصادي ، أكثر من شكل ، صحي ، جنسي ، لفظي ، نفسي) .

في حين إن أشكال العنف الأسري التي تعرضت لها المبحوثات في حالة الإجابة بـ(كلا) ، كانت على التوالي (أكثر من شكل ، جسدي ، اقتصادي ، نفسي، لفظي ، جنسي) . وجدول (٦٢) يوضح ذلك .

جدول (٦٢)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن العنف

الأسري قد يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف أو الجريمة

النسبة المئوية	المجموع	أكثر من شكل	اقتصادي	صحي	لفظي	جنسي	نفسى	جسدي	شكل العنف الأسري
									علاقة العنف الأسري ضد الزوجة في إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف والجريمة
٦٥,٧%	١٩٧	٢٢	٢٨	٢١	١١	١٧	٧	٩١	نعم
٣٤,٣%	١٠٣	٤٧	١٦	-	٥	٢	١٤	١٩	كلا
١٠٠%	٣٠٠	٦٩	٤٤	٢١	١٦	١٩	٢١	١١٠	المجموع

٥٨ . الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إعاقة مشاركة الزوجة في عملية

التنمية :

للزوجة دور مهم في عملية التنمية سواء في أسرتها أو في المجتمع ، إلا إن للعنف الممارس ضدها تأثيراً على وظائفها داخل المجتمع .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٨٩) مبحوثة وبنسبة (٦٣%) يعتقدن أن العنف الأسري قد يؤدي إلى إعاقة مشاركة الزوجة في عملية التنمية ، فيما نفت

(١١١) مبحوثة وبنسبة (٣٧٪) أن يؤدي العنف الأسري إلى إعاقة مشاركة الزوجة في عملية التنمية .

نستدل من ذلك على إن أكثر من نصف المبحوثات يعتقدن أن العنف الأسري يؤدي إلى إعاقة مشاركة الزوجة في عملية التنمية داخل المجتمع ، وقد يدل ذلك على إن العنف عقبة في تحقيق أهداف المساواة والتنمية ، والعنف ضد الزوجة ينتهك وينال على حدٍ سواء من حقها في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقد يعمل على عدم مشاركة المرأة في مجال السياسة والاقتصاد وغيرها من المجالات مع الرجل على قدم المساواة ، وتتفق هذه البيانات مع دراسة (د. كوثر إبراهيم) ، التي أشارت إلى إن العنف الأسري ضد الزوجة يُعيق مشاركتها الكاملة في عملية التنمية داخل المجتمع . وجدول (٦٣) يوضح ذلك .

جدول (٦٣)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بأن العنف

الأسري قد يؤدي إلى إعاقة مشاركة الزوجة في عملية التنمية

النسبة المئوية	العدد	الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إعاقة مشاركة الزوجة في عملية التنمية
٦٣٪	١٨٩	نعم
٣٧٪	١١١	كلا
١٠٠٪	٣٠٠	المجموع

٥٩. الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى توليد جرائم العنف بين الزوجين

مما يؤثر في امن وسلامة المجتمع :

إن سلوك الزوج العنيف ضد زوجته قد يفتقر إلى ضبط النفس ، وقد يدفع

الزوج أو الزوجة إلى الوقوع في الجريمة ؛ مما يؤثر في امن وسلامة المجتمع .

تُشير نتائج المسح الميداني إلى إن (١٦١) مبحوثة وبنسبة (٥٣,٧%) يعتقدن بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى توليد جرائم العنف بين الزوجين ؛ مما يؤثر في امن وسلامة المجتمع ، في حين إن (١٣٩) مبحوثة وبنسبة (٤٦,٣%) لا يعتقدن بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى توليد جرائم العنف بين الزوجين .

نستدل من ذلك على إن أكثر من نصف المبحوثات بقليل مُدركات لخطورة العنف الأسري ونتائجه السلبية على امن الأسرة ومن ثم على امن واستقرار المجتمع إذ يعتقدن بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى توليد جرائم العنف بين الزوجين سواءً من قبل الزوج لفقدانه السيطرة في حالة توجيه العنف ضد الزوجة، أو من قبل الزوجة للدفاع عن نفسها من العنف الواقع عليها من الزوج ، مما قد يؤثر على امن وسلامة المجتمع ، وتتفق هذه البيانات مع دراسة (المركز الوطني لإيقاف ومنع الأذى في أمريكا) ، التي أشارت إلى إن العنف قد يؤدي إلى التسبب في حدوث جرائم القتل بين الأزواج ، مما يؤثر على امن وسلامة المجتمع. وجدول (٦٤) يوضح ذلك .

جدول (٦٤)

يوضح إجابات المبحوثات بشأن الاعتقاد بان العنف الأسري قد يؤدي إلى توليد جرائم العنف بين الزوجين مما يؤثر على امن وسلامة المجتمع

النسبة المئوية	العدد	الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى توليد جرائم العنف بين الزوجين ما يؤثر على امن وسلامة المجتمع
٥٣,٧%	١٦١	نعم
٤٦,٣%	١٣٩	كلا
١٠٠%	٣٠٠	المجموع

الفصل السابع

مناقشة فرضيات الدراسة ونتائجها والتوصيات

تمهيد .

المبحث الأول : مناقشة فرضيات الدراسة .

المبحث الثاني : نتائج الدراسة .

المبحث الثالث : توصيات الدراسة .

تمهيد :

تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث ، شمل المبحث الأول مناقشة فرضيات الدراسة ، أما المبحث الثاني فقد تضمن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، وقد أنطوى على عشر محاور ضم المحور الأول النتائج المتعلقة بالبيانات العامة ، الثاني النتائج المتعلقة بظروف العنف الأسري ضد الزوجة ، الثالث ضم النتائج المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج ، الرابع النتائج المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة ، الخامس النتائج المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة ، السادس النتائج المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع، السابع النتائج المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوج ، الثامن النتائج المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوجة ، التاسع النتائج المتعلقة بالآثار المترتبة على الأسرة والأبناء وضم المحور العاشر والأخير النتائج المتعلقة بالآثار المترتبة على المجتمع .

أما المبحث الثالث والأخير فقد شمل مجموعة من التوصيات للحد من مشكلة العنف الأسري ضد الزوجة .

المبحث الأول

مناقشة فرضيات الدراسة

لقد تم تحديد ثمان فرضيات في الفصل الخامس من الدراسة ، وقد أُشتقت من الجانب النظري وبعض البحوث ذات العلاقة المباشرة بالموضوع ، حيث خضعت الفرضيات إلى الفحص والتجريب العلمي ميدانياً ، للتأكد من مصداقيتها أم عدمها ، وفقاً للإجابات التي تم الحصول عليها ، فإذا كانت الفرضيات صحيحة بناءً على النتائج الإحصائية التي توصلنا إليها من المسح الميداني ، فإن الفرضية تُثبت صحتها ، أما إذا لم تؤيد المعلومات الإحصائية ونتائجها الكمية صحة الفرضية ومصداقيتها ، فإن الفرضية لا يمكن أن تُقبل ، والفرضيات هي :

الفرضية الأولى :

" هناك علاقة بين تعاطي الزوج للكحول أو المواد المخدرة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٢٣) إلى إن (١٥٥) مبحوثة من أصل (١٨٧) مبحوثة وبنسبة (٨٢,٩٪) ، يعتقدن بأن تعاطي الزوج للكحول أو المواد المخدرة احد العوامل المؤدية لاستخدام العنف ضدهن ، فيما نفت (٣٢) مبحوثة وبنسبة (١٧,١٪) بأن يكون تعاطي الزوج أحد العوامل المؤدية لاستخدام العنف ضدهن .

وباستخدام اختبار (كا^٢) وجد إن قيمة (كا^٢) المحسوبة كانت (١٩,٥٢٨) ، وهي أكبر من القيمة الجدولية بدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة ، وبذلك يمكننا القول " هناك علاقة بين تعاطي الزوج للكحول أو المواد المخدرة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

الفرضية الثانية :

" هناك علاقة بين جهل الزوجة بأساليب التعامل الجيد مع الزوج
وشكل العنف الأسري ضدها " .

أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٢٦) إلى إن (٦٥) مبحوثة من أصل (١٥٦) مبحوثة وبنسبة (٤١,٧٪) أكدن إن الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج ، أحد العوامل المؤدية لاستخدام أزواجهن للعنف ضدهن، بينما نفت (٩١) مبحوثة وبنسبة (٥٨,٣٪) أن يكون الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج أحد العوامل المؤدية للعنف ضدهن .

وباستخدام اختبار (كا^٢) ، وجد إن القيمة المحسوبة كانت (٤٥,٢٣٧) ، وهي أكبر من القيمة الجدولية بدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة ، وبذلك يمكننا القول " هناك علاقة بين جهل الزوجة بأساليب التعامل الجيد مع الزوج وشكل العنف الأسري ضدها " .

الفرضية الثالثة :

" هناك علاقة بين تدخل الأهل المستمر في حياة الزوجين وشكل
العنف الأسري ضد الزوجة " .

أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٣٨) إلى إن (١٤٤) مبحوثة من أصل (٢٤٧) مبحوثة وبنسبة (٤٦,٢٪) يعتقدن بأن لتدخل الأهل المستمر في حياتهن وحياة أزواجهن الزوجية دوراً في توجيه العنف ضدهن، في حين نفت (١٣٣) مبحوثة وبنسبة (٥٣,٨٪) أن يكون لتدخل الأهل في حياتيهما الزوجية دوراً في توجيه العنف ضدهن .

وباستخدام اختبار (كا^٢) وجد إن القيمة المحسوبة كانت (٧٩,٦٧٢) ، وهي أكبر من القيمة الجدولية وبدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة ، وبذلك يمكننا القول " هناك علاقة بين تدخل الأهل المستمر في حياة الزوجين وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

الفرضية الرابعة :

" هناك علاقة بين القيم والمعايير الاجتماعية وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٤٠) إلى إن (١٨٩) مبحوثة من أصل (٢١٦) مبحوثة وبنسبة (٨٧,٥%) يعتقدن بأن للقيم والمعايير الاجتماعية دوراً في توجيه العنف الأسري ضدهن ، فيما نفت (٢٧) مبحوثة وبنسبة (١٢,٥%) أن يكون للقيم والمعايير الاجتماعية دوراً في توجيه العنف الأسري ضدهن .

وباستخدام اختبار (كا^٢) وجد أن القيمة المحسوبة كانت (٣٦,٠٦٣) ، وهي أكبر من القيمة الجدولية بدرجة حرية (٦) ، عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة ، وبذلك يمكننا القول " هناك علاقة بين القيم والمعايير الاجتماعية وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

الفرضية الخامسة :

" هناك علاقة بين انعدام وجود القدوة الحسنة داخل الأسرة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٤٩) إلى إن (٢٨٩) مبحوثة وبنسبة (٩٦,٣%) يعتقدن بأن سلوك أزواجهن العنيف يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل أسرهن ، فيما نفت (١١) مبحوثة وبنسبة (٣,٧%) أن يكون سلوك أزواجهن العنيف يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل أسرهن .

وباستخدام اختبار (كا^٢) وجد إن القيمة المحسوبة كانت (١٥,٩٢) ، وهي أكبر من القيمة الجدولية وبدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة ، وبذلك يمكننا القول " هناك علاقة بين انعدام وجود القدوة الحسنة داخل الأسرة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

الفرضية السادسة :

" هناك علاقة بين إيجاد زوجات يُعانين صحياً وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٥٢) إلى إن (١٤١) مبحوثة من أصل (١٧٧) مبحوثة وبنسبة (٧٩,٧٪) أكدن علاقة عنف أزواجهن ضدهن بالأمراض التي يُعانين منها ، فيما نفتت (٣٦) مبحوثة وبنسبة (٢٠,٣٪) أن يكون لعنف أزواجهن علاقة بالأمراض التي يُعانين منها . وباستخدام اختبار (كا^٢) وجد إن القيمة المحسوبة كانت (٢٢,٠٥) ، وهي أكبر من القيمة الجدولية وبدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة ، وبذلك يمكننا القول " هناك علاقة بين إيجاد زوجات يُعانين صحياً وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

الفرضية السابعة :

" هناك علاقة بين إيجاد أسر معرضة للانهيـار والتفكك وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٥٧) إلى إن (٢٥٦) مبحوثة وبنسبة (٨٥,٣٪) يعتقدن بأن للعنف الأسري تأثيراً في إيجاد أسر معرضة للانهيـار والتفكك ، في حين أن (٤٤) مبحوثة وبنسبة (١٤,٧٪) لا يعتقدن بذلك .

وباستخدام اختبار (كا^٢) وجد إن القيمة المحسوبة كانت (٣٦,٦٣٢) ، وهي أكبر من القيمة الجدولية وبدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة ، وبذلك يمكننا القول " هناك علاقة بين إيجاد أسر معرضة للانهيـار والتفكك وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

الفرضية الثامنة :

" هناك علاقة بين إيجاد أفراد مُعرضين للانحراف أو الجريمة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

أشارت نتائج المسح الميداني التي تم الحصول عليها من جدول (٦٢) إلى إن (١٩٧) مبحوثة وبنسبة (٦٥,٧٪) يعتقدن بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف أو الجريمة ، فيما نفت (١٠٣) مبحوثة وبنسبة (٣٤,٣٪) إن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف أو الجريمة .

وباستخدام اختبار (كا^٢) وجد إن القيمة المحسوبة كانت (٧٤,٧٧) ، وهي أكبر من القيمة الجدولية وبدرجة حرية (٦) عند المستوى المعنوي (٠,٠٥) ، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية الدراسة ، وبذلك يمكننا القول " هناك علاقة بين إيجاد أفراد مُعرضين للانحراف أو الجريمة وشكل العنف الأسري ضد الزوجة " .

المبحث الثاني

نتائج الدراسة

المحور الأول : النتائج المتعلقة بالبيانات العامة :

١. أعمار المبحوثات وأزواجهن : تبين إن أكثر من نصف العينة من المبحوثات في مقتبل العمر ، إذ كانت تتحصر أعمارهن بين (٢٦-٣٣) سنة وبلغت نسبتهم (٦٣٪) ، أما أزواج المبحوثات فقد كان غالبيتهم في

مقتبل العمر ايضاً ، وتتنحصر أعمارهم بين (٣٠-٣٧) سنة وبلغت نسبتهم (٨٠,٤٪).

٢. المستوى التعليمي للمبحوثات وأزواجهن : أتضح إن أكثر من نصف العينة من المبحوثات كان مستواهن التعليمي منخفضاً ، إذ كان مستواهن من الابتدائية فما دون ونسبة (٦١٪) ، أما أزواج المبحوثات فقد كان غالبيتهم من ذوي المستوى التعليمي المنخفض ايضاً ، إذ كان مستواهم التعليمي من الابتدائية فما دون وبلغت نسبتهم (٨٦,٩٪) .

٣. مهن المبحوثات وأزواجهن : تبين أن أكثر من نصف المبحوثات كن من ربات البيوت وبلغت نسبتهم (٦٥,٣٪) ، أما أزواج المبحوثات فقد جاء العاطلون عن العمل كأعلى نسبة إذ بلغت (٣٩,٧٪) .

٤. الحالة الزوجية للمبحوثات وأزواجهن : أتضح إن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بقليل كن متزوجات لأول مرة ، ولم تكن لهن تجربة زواجية سابقة ونسبة (٧٨٪) ، وكذلك أزواج المبحوثات فقد جاء المتزوجون لأول مرة بأعلى نسبة وبلغت (٧١٪) .

٥. مدة الزواج : تبين إن أكثر من نصف العينة بقليل قد مضى على زواجهن (٤-٦) سنوات ، وبلغت نسبتهم (٥٨٪) .

٦. صلة القرابة بين المبحوثات وأزواجهن : تبين إن أكثر من نصف العينة بقليل لم تكن هناك صلة قرابة بينهن وبين أزواجهن عند الزواج، وكانوا غرباء عن بعضهم ، وبلغت نسبتهم (٥٤,٧٪) .

٧. كفاية الدخل الكلي لأسر المبحوثات : أتضح إن (٧٠,٧٪) من المبحوثات كان الدخل الكلي لأسرهن يقل عن الحاجة ، و(٢٤,٧٪) كان الدخل يسد الحاجة ، في حين (٤,٦٪) كان الدخل الكلي لأسرهن يزيد عن الحاجة .

٨. عائدة السكن : تبين إن (٥٣,٧%) من المبحوثات يقمن في مسكن إيجار ، مقابل (٤٦,٣%) يقمن في مسكن ملك ، ولم تُسجل أية نسبة لأخرى تُذكر .
٩. طبيعة سكن المبحوثات : أتضح إن غالبية المبحوثات يسكنن مع أهل الزوج، إذ بلغت نسبتهن (٨٤,٧%) ، وإن (٥,٣%) يسكنن مع أهلهن ، و(١٠%) في مسكن مستقل .
١٠. عدد الأطفال : تبين إن أكثر من نصف العينة كُن لديهن من (٤-٥) أطفال ، وبلغت نسبتهن (٦٤,٣%) .

المحور الثاني : النتائج المتعلقة بظروف العنف الأسري ضد الزوجة :

١. الدعوى التي أقامتها المبحوثات : أتضح إن غالبية المبحوثات كانت الدعوى التي أقمنها ضد أزواجهن للتفريق في المحاكم ، هي الأولى وبلغت نسبتهن (٩٠,٧%) ، مقابل (٩,٣%) لم تكن الأولى .
٢. شكل العنف الأسري الذي تعرضت له المبحوثات من قبل أزواجهن : تبين إن (٣٦,٧%) من المبحوثات قد تعرضن للعنف الجسدي ، و(٢٣%) تعرضن لأكثر من شكل من أشكال العنف ، و(١٤,٧%) تعرضن لعنف اقتصادي ، و(٧%) تعرضن لعنف صحي ، و(٧%) لعنف نفسي ، و(٦,٣%) تعرضن لعنف جنسي ، وأخيراً كانت (٥,٣%) من المبحوثات تعرضن لعنف لفظي .
٣. تكرار العنف : أتضح إن (٥٥,٧%) من المبحوثات كُن يتعرضن للعنف يومياً ، مقابل (٢٥%) تعرضن للعنف أسبوعياً ، و(١٩,٣%) تعرضن للعنف شهرياً .
٤. الجهة التي تلجأ إليها المبحوثات عند تعرضهن للعنف : تبين إن (٥١,٣%) من المبحوثات كُن يلجأن إلى أهلهن عند حصول العنف ضدهن و(١٧,٣%) يبقين في المنزل و(١٦,٣%) يلجأن إلى الجيران

و(٧,٧٪) إلى الأصدقاء و(٣,٧٪) يلجأ إلى أهل الزوج و(٣,٧٪) إلى الشرطة .

المحور الثالث : النتائج المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج :

١. مُعانة أزواج المبحوثات من مشكلات : أتضح إن غالبية المبحوثات كانوا أزواجهن يُعانون من مشكلات وبنسبة (٨٤,٧٪) ، مقابل (١٥,٣٪) لم يعانوا من مشكلات .

٢. نوع المشكلات التي يُعاني منها أزواج المبحوثات : تبين إن (٧١,٢٪) من أزواج المبحوثات يعانون من مشكلات اقتصادية ، و(٢٤,٨٪) كانوا يعانون مشكلات اجتماعية ، و(٣,٩٪) يعانون من مشكلات صحية ، ولم تسجل البيانات أية نسبة لأخرى تُذكر .

٣. تعاطي أزواج المبحوثات للكحول أو المواد المُخدرة : أتضح إن (٦٢,٣٪) من المبحوثات كان أزواجهن يتعاطون الكحول أو المواد المُخدرة ، مقابل (٣٧,٧٪) من المبحوثات لم يكن أزواجهن يتعاطون الكحول أو المواد المُخدرة .

٤. الاعتقاد بأن تعاطي الزوج للكحول أو المواد المُخدرة احد العوامل المؤدية للعنف ضد الزوجة : تبين إن غالبية العينة يعتقدن أن تعاطي أزواجهن للكحول أو المواد المُخدرة احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن ، وبلغت نسبتهن (٨٢,٩٪) ، مقابل (١٧,١٪) من المبحوثات لا يعتقدن ذلك .

٥. استخدام أزواج المبحوثات للعنف بدافع إن لهم الحق من الناحية الدينية: أتضح إن (٥٥,٧٪) من المبحوثات أكدن بأن أزواجهن يستخدمون العنف ضدهن بدافع إن لهم الحق من الناحية الدينية ، مقابل (٤٤,٣٪) من المبحوثات لا يؤكدن ذلك .

المحور الرابع : النتائج المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة :

١. استخدام المبحوثات أسلوب جيد في التعامل مع أزواجهن : تبين إن (٥٢%) من المبحوثات أكدن بأن أسلوبهن لم يكن جيداً في التعامل مع أزواجهن ، مقابل (٤٨%) أكدن بأن أسلوبهن كان جيداً في التعامل مع أزواجهن .

٢. الاعتقاد بأن الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج احد العوامل المؤدية للعنف ضد المبحوثات : أتضح بان (٤١,٧%) من المبحوثات أكدن بأن الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج ، كانت احد العوامل المؤدية لاستخدام أزواجهن للعنف ضدهن ، فيما نفت (٥٨,٣%) من المبحوثات أن يكون الجهل بأساليب التعامل الجيد مع الزوج ، احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن .

٣. وجود تعارض بين المبحوثات وأزواجهن حول التنشئة الأسرية للأبناء: تبين إن أكثر من نصف المبحوثات بقليل أكدن وجود تعارض بينهن وبين أزواجهن حول تنشئة الأبناء ، وبلغت نسبتهن (٥٨%) ، في حين نفت (٤٢%) من المبحوثات وجود تعارض مع أزواجهن حول تنشئة الأبناء الأسرية .

٤. طلب المبحوثات من أزواجهن مطالب لا يستطيعوا تنفيذها : أتضح إن (٥٣%) من المبحوثات كُن يطلبن من أزواجهن مطالب لا يستطيعوا تنفيذها، فيما نفت (٤٧%) من المبحوثات ذلك .

٥. وجود الغيرة بين المبحوثات وأزواجهن : تبين إن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بقليل أكدن وجود الغيرة بينهن وبين أزواجهن ، وبلغت نسبتهن (٧٧,٣%) ، في حين نفت (٢٢,٧%) وجود الغيرة بينهن وبين أزواجهن .

٦. الاعتقاد بأن الغيرة احد العوامل المؤدية للعنف ضد المبحوثات : أتضح إن أكثر من نصف العينة يعتقدن بأن الغيرة احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن، وبلغت نسبتهن (٦٢,٥%) ، في حين نفت (٣٧,٥%) من المبحوثات أن تكون الغيرة احد العوامل في توجيه العنف ضدهن .

المحور الخامس : النتائج المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة :

١. الاعتقاد بأن طبيعة التنشئة الأسرية التي تلقاها أزواج المبحوثات في صغرهم احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن : تبين إن (١٥٧) مبحوثة وبنسبة (٥٢,٣%) يعتقدن بأن طبيعة التنشئة الأسرية التي تلقاها أزواجهن في صغرهم احد العوامل المؤدية للعنف ضدهن ، مقابل (١٤٣) مبحوثة وبنسبة (٤٧,٧%) لا يعتقدن ذلك .
٢. تعرض أزواج المبحوثات للعنف في الصغر من قبل الوالدين : أتضح إن (٥٤%) من المبحوثات تعرض أزواجهن للعنف في الصغر من قبل والديهم ، مقابل (٤٦%) من المبحوثات لم يتعرض أزواجهن لذلك .
٣. تعرض المبحوثات للعنف في الصغر من قبل الولدين : تبين إن (٥٣%) من المبحوثات قد تعرضن للعنف في الصغر من قبل والديهن ، مقابل (٤٧%) لم يتعرضن لذلك .
٤. ممارسة آباء المبحوثات للعنف ضد أمهاتهن : أتضح إن أكثر من نصف المبحوثات بقليل أكدن بأن آبائهن قد مارسوا العنف ضد أمهاتهن، وبلغت نسبتهم (٥٧,٣%) ، مقابل (٤٢,٧%) أكدن بأن آبائهن لم يمارسوا العنف ضد أمهاتهن.
٥. الطريقة التي تم فيها زواج المبحوثات : تبين إن أكثر من نصف المبحوثات تزوجن دون رضاهن ، وبلغت نسبتهم (٦٢,٧%) ، مقابل (٣٧,٣%) تزوجن برضاهن .
٦. الاعتقاد بأن للطريقة التي تم فيها زواج المبحوثات (من دون رضاهن) دوراً في توجيه العنف ضدهن : أتضح إن (٥٦,٤%) من المبحوثات يعتقدن بأن للطريقة التي تم فيها زواجهن (من دون رضاهن) دوراً في توجيه العنف ضدهن ، مقابل (٤٣,٦%) من المبحوثات لا يعتقدن ذلك .

٧. تدخل أسرتي الزوجين في حياتيهما الزوجية : تبين إن غالبية المبحوثات أكدن تدخل أسرهن وأسر أزواجهن في حياتيهما الزوجية ، وبلغت نسبتهن (٨٢,٣٪) ، في حين نفت (١٧,٧٪) أن يكون هناك تدخل في حياتيهما الزوجية من قبل أسرتيهما .

٨. الاعتقاد بأن لتدخل الأهل المستمر في حياة المبحوثات وأزواجهن الزوجية دوراً في توجيه العنف ضدهن : أتضح إن (٤٦,٢٪) من المبحوثات يعتقدن بأن لتدخل الأهل المستمر في حياتهن الزوجية ، دوراً في توجيه العنف ضدهن ، مقابل (٥٣,٨٪) لا يعتقدن ذلك .

المحور السادس : النتائج المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع :

١. الاعتقاد بأن للرجل حق في تعنيف المرأة كدورٍ ذكوري عززته قيم ومعايير المجتمع : تبين إن (٧٢٪) من المبحوثات يعتقدن بأن للرجل حق في تعنيف المرأة كدورٍ ذكوري عززته قيم ومعايير المجتمع ، في حين (٢٨٪) من المبحوثات لا يعتقدن ذلك .

٢. الاعتقاد بأن للقيم والمعايير الاجتماعية دوراً في توجيه العنف الأسري ضد المبحوثات : أتضح إن غالبية المبحوثات يعتقدن بأن للقيم والمعايير الاجتماعية دوراً في توجيه العنف ضدهن ، وبلغت نسبتهن (٨٧,٥٪) ، مقابل (١٢,٥٪) لا يعتقدن ذلك .

٣. الاعتقاد بأن مشاهدة أزواج المبحوثات لبعض مواد العنف في وسائل الإعلام دوراً في تشجيعهم على العنف ضدهن : تبين إن أكثر من نصف المبحوثات يعتقدن بأن لمشاهدة أزواجهن لبعض مواد العنف في وسائل الإعلام دوراً في تشجيعهم على العنف ضدهن ، وبلغت نسبتهن (٦٦٪) ، مقابل (٣٤٪) لا يعتقدن ذلك .

٤. الاعتقاد بأن لوسائل الإعلام دوراً في التقليل من شأن المرأة : أتضح إن أكثر من نصف المبحوثات يعتقدن بأن لوسائل الإعلام دوراً في التقليل من شأن المرأة ، وبلغت نسبتهن (٦٢٪) ، مقابل (٣٨٪) لا يعتقدن ذلك .
٥. معرفة المبحوثات بحقوقهن كنساء : تبين إن (٥,٣٪) من المبحوثات يعرفن حقوقهن ، وإن (٣٧٪) من المبحوثات يعرفن حقوقهن إلى حد ما ، في حين إن (٥٧,٧٪) من المبحوثات لا يعرفن حقوقهن كنساء .
٦. الاعتقاد بأن عدم وجود القوانين التي تحمي الزوجة من العنف الأسري احد العوامل المؤدية لزيادته ضدها : أتضح إن غالبية المبحوثات يعتقدن بأن عدم وجود القوانين التي تحمي الزوجة من العنف الأسري ، احد العوامل المؤدية لزيادة العنف ضدهن ، وبلغت نسبتهن (٨١,٣٪) ، مقابل (١٨,٧٪) لا يعتقدن ذلك .
٧. الاعتقاد بأن للحرب وانعدام الأمن لاجتماعي تأثيراً في سلوك أزواج المبحوثات العنيف ضدهن : تبين إن غالبية المبحوثات يعتقدن بأن للحرب وانعدام الأمن الاجتماعى تأثيراً في سلوك أزواجهن العنيف ضدهن ، وبلغت نسبتهن (٩٢,٧٪) ، مقابل (٧,٣٪) من المبحوثات لا يعتقدن ذلك .

المحور السابع : النتائج المتعلقة بالأثار المترتبة على الزوج :

١. قدرة أزواج المبحوثات على إقامة علاقات اجتماعية ودية مع الآخرين: أتضح إن (٢٩٪) من المبحوثات أكدن بأن أزواجهن قادرون على إقامة علاقات اجتماعية ودية مع الآخرين ، في حين إن (٧١٪) من المبحوثات أكدن بأن أزواجهن غير قادرين على إقامة علاقات اجتماعية ودية مع الآخرين .
٢. نظرة المبحوثات لأزواجهن : تبين إن ثلاثة أرباع العينة ينظرن بعدم احترام لأزواجهن ، وبلغت نسبتهن (٧٥,٧٪) ، وإن (١,٣٪) ينظرن باحترام

لأزواجهن ، في حين كانت (٢٣٪) منهن ينظرن بخوفٍ لأزواجهن ، ولم تُسجل أي نسبة لأخرى تُذكر .

٣. علاقة أزواج المبحوثات بأبنائهم : أتضح إن (٧٦,٣٪) من المبحوثات كانت علاقة أزواجهن بأبنائهم سيئة ، وإن (١٥,٣٪) من المبحوثات كانت علاقة أزواجهن اعتيادية مع أبنائهم ، وإن (٨,٣٪) من المبحوثات كانت علاقة أزواجهن جيدة بأبنائهم .

٤. اعتقاد المبحوثات بأن سلوك أزواجهن العنيف يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل أسرهن : تبين إن غالبية المبحوثات يعتقدن بأن سلوك أزواجهن العنيف ، يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل أسرهن ، وبلغت نسبتهن (٩٦,٣٪) ، مقابل (٣,٧٪) من المبحوثات لا يعتقدن بأن سلوك أزواجهن العنيف يؤدي إلى انعدام وجود القدوة داخل أسرهن .

المحور الثامن : النتائج المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوجة :

١. مُعاناة المبحوثات من أمراض : أتضح إن (٥٩٪) من المبحوثات يُعانين

من أمراضٍ ، مقابل (٤١٪) منهن لا يُعانين من أمراض .

٢. نوع الأمراض التي تُعاني منها المبحوثات : تبين إن (٤٤,٦٪) من

المبحوثات يُعانين من التهاب المفاصل ، و(٢٦,٦٪) من المبحوثات

يُعانين من ضغط الدم ، و(١٨٪) من المبحوثات يُعانين من الكآبة ، و

(١٠,٧٪) يُعانين من أمراض القلب .

٣. علاقة سلوك أزواج المبحوثات العنيف ضدهن بالأمراض التي يُعانين

منها : أتضح إن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثات بقليل أكدن بأن لسلوك

أزواجهن العنيف علاقة بالأمراض التي يُعانين منها ، وبلغت نسبتهن

(٧٩,٧٪) ، مقابل (٢٠,٣٪) من المبحوثات أكدن بعدم وجود علاقة بين

سلوك أزواجهن العنيف والأمراض التي يُعانين منها .

٤. ردود أفعال المبحوثات من ممارسة أزواجهن للعنف ضدهن : تبين إن (٤١٪) من المبحوثات يتجهن إلى إيذاء أنفسهن عند ممارسة أزواجهن للعنف ضدهن ، وإن (٢٣,٣٪) من المبحوثات يهملن الشؤون الأسرية، و(٢٠,٧٪) من المبحوثات يهملن مظهرهن الخارجي ، و(١٥٪) من المبحوثات يتجهن إلى إيذاء الأطفال ، ولم تُسجل أية نسبةٍ لأخرى تُذكر .

٥. تأثير عنف الزوج في ابتعاد المبحوثات عن الآخرين : أتضح إن أكثر من نصف العينة أكدن بأن لعنف أزواجهن ضدهن ، تأثير في ابتعادهن عن الآخرين ، وبلغت نسبتهن (٦٩٪) ، في حين نفت (٣١٪) أن يكون لعنف أزواجهن تأثيراً في ابتعادهن عن الآخرين .

٦. أسباب ابتعاد المبحوثات عن الآخرين : تبين إن (٣٨,٦٪) من المبحوثات أكدن بأن سبب ابتعادهن عن الآخرين هو الخجل ، وإن (٣١,٩٪) من المبحوثات أكدن بأن الخوف هو سبب ابتعادهن عن الآخرين ، و(١٦,٤٪) من المبحوثات أكدن بأن عدم الثقة بالنفس هو السبب ، و(١٣٪) أكدن بأن الجزع هو السبب لابتعادهن عن الآخرين ، ولم تُسجل أية نسبةٍ لأخرى تُذكر .

المحور التاسع : النتائج المتعلقة بالآثار المترتبة على الأسرة والأبناء :

١. تأثير سلوك أزواج المبحوثات العنيف في حدوث مشكلات بين أسرتيهما: أتضح إن (٧٣,٧٪) من المبحوثات أكدن بان لسلوك أزواجهن العنيف تأثيراً في حدوث مشكلاتٍ بين أسرهن وأسر أزواجهن ، فيما نفت (٢٦,٣٪) من المبحوثات أن يكون لسلوك أزواجهن العنيف تأثيراً في حدوث مشكلاتٍ بين أسرتيهما .

٢. الاعتقاد بأن للعنف الأسري تأثير في إيجاد أسر معرضة للانهايار والتفكك : تبين إن غالبية المبحوثات يعتقدن بأن لعنف أزواجهن تأثيراً في إيجاد أسر معرضة للانهايار والتفكك ، وبلغت نسبتهن (٨٥,٣٪) ، مقابل (١٤,٧٪) من المبحوثات لا يعتقدن ذلك .

٣. موقف الأبناء عند حصول العنف ضد أمهاتهم : أتضح إن (٣,٣٨٪) من المبحوثات أكدن بأن أبنائهن ينحازون إلى جانبهن عند حصول العنف ، و(٣,٤٪) ينحازون إلى جانب الأب ، و(٩٪) ينقسم ولائهم بين الأبوين، و(١٩٪) يستتجدون بالآخرين ، و(٣,٢٧٪) من المبحوثات أكدن بأن أبنائهم يلجأون إلى البكاء والخوف عند حصول العنف ، في حين إن (٢٪) من المبحوثات أكدن بان لا علاقة لأبنائهن بالموضوع عند حصول العنف.

٤. تعرض أبناء المبحوثات للعنف من قبل آبائهم : تبين إن أكثر من نصف المبحوثات بقليل أكدن تعرض أبنائهن للعنف من قبل آبائهم ، وبلغت نسبتهم (٧,٥٩٪) ، مقابل (٣,٤٠٪) من المبحوثات اللواتي أكدن عدم تعرض أبنائهن للعنف من قبل آبائهم .

٥. أهم التأثيرات السلبية على أبناء المبحوثات من جراء العنف الواقع عليهن : أتضح إن (٢٩٪) من المبحوثات أكدن بان أهم التأثيرات السلبية على أبنائهن من جراء العنف الواقع عليهن هي عدوانية الطباع، و(٢٣٪) من المبحوثات أكدن انخفاض تحصيلهم الدراسي ، و(١٨٪) من المبحوثات أكدن فقدانهم للشهية ، و(٧,١٢٪) أكدن عدم ثقة الأبناء بأنفسهم، و(١٠٪) أكدن القلق والخوف ، و(٣,٧٪) أكدن بأن الانطواء والانعزال من أهم التأثيرات السلبية على أبنائهن من جراء العنف الواقع عليهن ، ولم تُسجل أية نسبةٍ لأخرى تُذكر .

المحور العاشر : النتائج المتعلقة بالآثار المترتبة على المجتمع :

١. الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيجاد أفراد يميلون للسلوك العنيف داخل المجتمع : تبين إن أكثر من نصف المبحوثات يعتقدن بان العنف الأسري يؤدي إلى إيجاد أفراد يميلون للسلوك العنيف داخل

المجتمع ، وبلغت نسبتهن (٦٧,٣٪) ، مقابل (٣٢,٧٪) من المبحوثات لا يعتقدن ذلك .

٢. الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف أو الجريمة : أتضح إن أكثر من نصف المبحوثات يعتقدن بأن العنف الأسري يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف أو الجريمة ، وبلغت نسبتهن (٦٥,٧٪) ، مقابل (٣٤,٣٪) من المبحوثات لا يعتقدن ذلك .

٣. الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إعاقة مشاركة الزوجة في عملية التنمية : تبين إن أكثر من نصف المبحوثات يعتقدن بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إعاقة مشاركة الزوجة في عملية التنمية ، وبلغت نسبتهن (٦٣٪) ، مقابل (٣٧٪) من المبحوثات لا يعتقدن ذلك .

الاعتقاد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى توليد جرائم العنف بين الزوجين ، مما يؤثر على امن وسلامة المجتمع : أتضح إن أكثر من نصف المبحوثات بقليل يعتقدن بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى توليد جرائم العنف بين الزوجين ؛ مما يؤثر على امن وسلامة المجتمع ، وبلغت نسبتهن (٥٣,٧٪) ،مقابل (٤٦,٣٪) من المبحوثات لا يعتقدن ذلك .

المبحث الثالث

توصيات الدراسة

بعد أن أكملت الباحثة دراستها في جانبيها النظري والميداني ، فلها أن تضع مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تستفيد منها الدولة في علاجها لمشكلة العنف الأسري ضد الزوجة ، وإذا كانت مشكلة العنف الأسري ضد الزوجة شائكةً ولا تكفي نظرية واحدة لفهمها أو تفسيرها ، فأن الأمر كذلك فيما يتعلق بمكافحتها ومواجهتها ، فمن غير الإنصاف تحميل مؤسسة بعينها مسؤولية هذه المواجهة ، فجميع هذه المؤسسات مُطالببة بهذه المواجهة ، وجميعها تبقى مُدانة إذا

ما تخلت عن الاضطلاع بهذا العباء ، فأثار العنف الأسري ضد الزوجة لا تنعكس على الزوجين وعلى الأسرة فحسب ، بل تمتد لتطال المجتمع على حدٍ سواء . وقد اشتملت التوصيات والمقترحات على أربعة محاور وهي على النحو الآتي :

المحور الأول : وقد تضمن التوصيات الخاصة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية :

١. تشكيل لجان لحماية الأسرة في كل حي ، ودعم جهاز حماية الأسرة مادياً وقانونياً ، وتفعيل دوره وتوسيع صلاحياته بخصوص المرأة والطفل وحمايتهم من كل أشكال العنف الأسري .

٢. ضرورة إنشاء مؤسسات اجتماعية للتعامل مع الحالات التي تُعاني من العنف الأسري سواء من النساء أو الأطفال ، والعمل على تأهيلهم نفسياً واجتماعياً ومساعدتهم لغرض التغلب على المشكلات التي يُعانون منها جراء تعرضهم للعنف الأسري ، إذ تقوم هذه المؤسسات بتقديم خدمات الحماية والوقاية لضحايا العنف الأسري ، فضلاً عن تقديم خدمات المعالجة للضحايا ومنع استخدام الإساءة ضد الزوجة .

٣. نظراً لكون الغالبية من أزواج المبحوثات كانوا عاطلين عن العمل ، لذا فهناك ضرورة لتفعيل دور دائرة التشغيل المعمول بها الآن ، لغرض تشغيل أكبر عدد من العاطلين الشباب ، من اجل التخفيف من حدة العنف لدى الشباب وللحد من ظاهرة البطالة .

٤. أهمية تواجد نساء من الشرطة في مراكز الشرطة المُستقبلة للزوجات المُعنفات ، ودورهن في تفعيل أساليب التعامل مع الشكاوى المُقدمة للشرطة من طرف الزوجات ، لرفع الحرج المعروف بالخوف من الذهاب إلى مراكز الشرطة .

٥. التنسيق مع وزارة حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة بالنساء ، لإعداد البحوث والمؤتمرات والندوات الخاصة بمشكلة

العنف الأسري عامةً والعنف الأسري ضد الزوجة خاصةً ، وتوعية المواطنين بمشكلة العنف الأسري وبآثاره السلبية على الزوجة والأسرة والمجتمع بأكمله .

المحور الثاني : وقد تضمن التوصيات الخاصة بوزارة حقوق الإنسان وهي:

١. تفعيل الاتفاقيات الدولية ومتابعة تطبيق الالتزامات المترتبة على مصادقة العراق عليها ، على سبيل المثال اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، سيداو (CEDAW) ، والعمل على الالتزام بما جاءت به الاتفاقية.

٢. وضع آليات متعددة لنشر الاتفاقيات والقوانين المحلية على نطاق واسع ، بما يكفل للمرأة معرفة حقوقها في مختلف الأعمار وفي كل الحالات التي تواجهها ، وتمكين كل امرأة من الحصول على حقها في الحماية من الأذى الجسدي والنفسي وغيرها من الأشكال ، وحقها في الحصول على العلاج والتأهيل في حالة تعرضها لذلك .

٣. إجراء مراجعة شاملة لكل القوانين والأنظمة والتشريعات والتعليمات المتعلقة بحقوق المرأة ، بهدف إلغاء كافة أشكال العنف ضدها ، وإجراء التعديلات اللازمة التي تضمن قيام المساواة بين الرجل والمرأة في الدستور والتشريعات الاجتماعية ، والتأكيد على ترجمة ذلك إلى واقع علمي ملموس ، إذ إن من أهم التحديات التي تواجه وقاية المرأة من العنف وتهددها ، هو الفرق بين ما يُقال وبين ما يُمارس ، فهناك كلام كثير يُقال عن المرأة وحقوقها ، لكن ما يُمارس يختلف ويتناقض عن ما يُقال ، فمن المهم أن يتطابق القول والممارسة معاً .

٤. التنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ، لتناول موضوع العنف الأسري ضد المرأة من خلال :

أ- ضرورة إدخال مُقررات وموضوعات دراسية في المنهاج التربوي تحت على عدم اللجوء إلى استخدام اسلوب العنف لحل المشكلات .

ب- دمج مفاهيم المساواة وعدم التمييز بين الذكور والإناث ضمن المقررات

الدراسية .

ج- تدريس مناهج حقوق الإنسان ، ولاسيما حقوق المرأة في المدارس والمعاهد والجامعات ، بهدف توعية سائر أفراد المجتمع الذكور والإناث على حدٍ سواء بحقوقهم ، بغية القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة بصورةٍ خاصة .

المحور الثالث : وقد تضمن التوصيات الخاصة بوزارة العدل :

١. سد النقص الحاصل من الباحثات الاجتماعيات في محاكم الأحوال الشخصية ، وإدخالهم دورات تأهيلية للتخصص في ممارسة العلاج الاجتماعي ، لان دراستهن الجامعية لا تكفي لإكسابهن الخبرة اللازمة في هذا المجال ، وتوعية وتدريب كافة العاملين في الأجهزة المسؤولة عن تطبيق القانون بكيفية التعامل مع حالات العنف الأسري .

٢. الدعوة إلى توفير الحماية القانونية الكافية للنساء ، والعمل على نشر وزيادة التوعية القانونية فيما يتعلق بالعنف الأسري سواء اتخذت شكل إجراءات وقائية تحول دون التعرض للعنف الأسري قبل وقوعه ، أو اتخذت شكل إجراءات للحماية بعد وقوع العنف .

٣. تعديل قانون الأحوال الشخصية لحماية المرأة من العنف الأسري ، وتقديم المحاكم المدنية مزيداً من الحماية للزوجات المُعنفات ، من خلال تطوير قوانين العقوبات السائدة في العراق ، وإيجاد قانون لحماية الزوجة وأبنائها من العنف الأسري ، خاصةً إذا ثبت ذلك ووضع العقوبات لمن يخرق هذا القانون .

٤. التنسيق مع وزارة الداخلية للعمل على فرض الرقابة المُشددة على بيع الكحول والمُخدرات ، وفرض الرقابة على تهريب الحبوب المُخدرة وبيعها في الأسواق ومراقبة الحقائق والمساحات العامة والمقاهي والأحياء التي يُتعاطى فيها هذه المُخدرات ، وفرض العقوبات المُشددة على من يمهد الطريق أمامهم للتعاطي .

المحور الرابع : وقد تضمن التوصيات الخاصة بهيئة الاتصالات**والإعلام ، وهي :**

١. ضرورة تغيير المفاهيم السلبية والأدوار التقليدية التي تعكسها وسائل الإعلام في وصفها الحالي للمرأة ، وفرض توعية تربوية وأخلاقية على ما تبثه وسائل الإعلام ، لاسيما المرئية منها في بعض ما تبثه من مشاهد العنف والإغراءات الجنسية وغير الأخلاقية .
٢. عرض صور ايجابية للمرأة في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، بهدف تغيير الصورة النمطية القائمة التي تظهر النساء على إنهن مُعتمدات على الذكور ويضطلعن بأدوارٍ تقليدية في المجتمعات ، واستبدالها بصورةٍ تُبين قدراتهن على الاضطلاع بأدوارٍ ايجابية بناءة ، إضافة إلى أدوارهن كأمهات وربات بيوت .
٣. ضرورة وضع خطة إعلامية إستراتيجية تستهدف تسليط الأضواء على المشكلات التي تُعاني منها المرأة ، على أن تستهدف مضمون الرسالة الإعلامية بهذه الخطة ، وتغيير المفاهيم والأفكار التي تُحرض على التمييز بين الرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع ، كما تسعى إلى رفع وعي النساء بحقوقهن الاجتماعية والقانونية .
٤. تخصيص برامج توعية وإرشاد للأسرة في مجال العلاقات الأسرية ، بالتنسيق مع ذوي الاختصاص من متخصصي علم الاجتماع وعلم النفس وعلماء الدين أيضاً من خلال :
 - أ- توعية الآباء والأمهات وحثهم على تجنب القوة والشدة في تربية أبنائهم، والتعامل معهم دون انفعال أو توتر ومراعاة إتباع طرائق حديثة في التربية التي تقوم على أساس التسامح والمحبة .

ب- تنشئة الأبناء ضمن نطاق الأسرة تنشئة صحيحة ، والحرص على تضيق الهوة بين الذكور والإناث في إطار من التسامح والحنان، بحيث تتكافل الأدوار بينهما .

ج- تعريف الناس بأحكام الدين التي تتعلق بالعنف وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة في أذهان الناس ، وضرورة نشر الوعي الديني السليم من قبل رجال الدين فيما يخص حقوق الزوجة والأبناء في الشريعة الإسلامية.

د- دعوة رجال الدين والإصلاح إلى القيام بدورهم الديني والاجتماعي فيما يتعلق بمناهضة مشكلة العنف الأسري ضد الزوجة بكل سلبياتها ، والمساهمة في وضع الحلول لهذه المشكلة .

الملاحق

ملحق (١)

” يوضح الاستمارة التي قامت الباحثة بعرضها على الخبراء ”

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بغداد

كلية الآداب - قسم الاجتماع

إلى الأستاذ الدكتور المحترم .

تحية طيبة

تروم الباحثة القيام بدراسةٍ عن (العنف الأسري ضد الزوجة) ، الهدف منها التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العنف الأسري ضد الزوجة ، والكشف عن الآثار المترتبة عن ذلك ، ولتحقيق هذا الهدف تطلّب البحث إجراء استبيان يتعلق بهذه الدراسة ، لذا ترحو الباحثة الاستنارة بأرائكم لما تعهده فيكم من خبرةٍ ودرايةٍ.

ولكم جزيل الشكر والتقدير .

الباحثة

طالبة الدكتوراه

أفراح جاسم محمد

المشرف

الأستاذ الدكتور

عبد المنعم الحسني

العنف الأسري ضد الزوجة « دراسة ميدانية في مدينة بغداد »

المحور الأول : البيانات العامة :

١. العمر :

للزوجة () سنة .
للزوج () سنة .

٢. المستوى التعليمي :

للزوجة :

أمية () ، تقرأ وتكتب () ، ابتدائية () ،
متوسطة () ، إعدادية () ، معهد () ،
كلية () ، دراسات عليا () .

للزوج :

أمي () ، يقرأ ويكتب () ، ابتدائية () ،
متوسطة () ، إعدادية () ، معهد () ،
كلية () ، دراسات عليا () .

٣. المهنة :

للزوجة : موظفة () ، طالبة () ، ربة بيت () .
للزوج : موظف () ، طالب () ، أعمال حرة () ،
عاطل () .

٤. الحالة الاجتماعية :

للزوجة : الزواج لأول مرة () ، مُطلقة () ، أرملة () .
للزوج : الزواج لأول مرة () ، مطلق () ، أرمل () .
٥. مدة الزواج : () سنة .

٦. صلة القرابة بين الزوجين :

- أبناء عم () ، أبناء عمّة () ، أبناء خال () ،
 أبناء خالة () ، أقرّباء من بعيد () ، غرباء () .
٧. كفاية الدخل الكلي للأسرة :
- يزيد عن الحاجة () .
 - يسد الحاجة () .
 - اقل من الحاجة () .
٨. عائلية السكن :
- ملك () ، إيجار () .
٩. مع من تعيشين :
- أهل زوجك () ، اهلك () ، سكن مستقل () .
١٠. عدد الأطفال : () أطفال .

المحور الثاني : البيانات المتعلقة بظروف العنف الأسري ضد الزوجة :

١١. هل هذه الدعوى الأولى التي أقمتها ضد زوجك ؟
 نعم () ، كلا () .
١٢. ما شكل العنف الذي تعرضت له ؟
 جسدي () ، نفسي () ، جنسي () ،
 لفظي () ، صحي () ، اقتصادي () .
١٣. عدد المرات التي كنت تتعرضين فيها للعنف :
 يومياً () ، أسبوعياً () ، شهرياً () .
١٤. الجهة التي تلجأين إليها عند تعرضك للعنف ؟
 أهل الزوج () ، أهل الزوجة () ،
 الجيران () ، الأصدقاء () ، الشرطة () .

المحور الثالث : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج

والمؤدية إلى العنف الأسري ضد الزوج :

- ١٥ . هل يُعاني زوجك من مشكلات ؟
نعم () ، كلا () .
- ١٦ . إذا كان الجواب بـ(نعم) ، فما نوع هذه المشكلات ؟
اقتصادية () ، اجتماعية () ، نفسية () ،
صحية () ، أخرى تُذكر () .
- ١٧ . هل يتعاطى زوجك نوعاً من الكحول أو المواد المخدرة ؟
- يتعاطى الكحول () .
- يتعاطى المواد المخدرة () .
- لا يتعاطى () .
- ١٨ . هل تعتقد بأن تعاطي زوجك للكحول أو المواد المخدرة احد العوامل المؤدية للعنف ضدك ؟
نعم () ، كلا () .
- ١٩ . هل يستخدم زوجك العنف ضدك بدافع إن له الحق من الناحية الدينية ؟
نعم () ، كلا () .

المحور الرابع : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة :

- ٢٠ . هل كان أسلوبك جيداً في التعامل مع زوجك ؟
نعم () ، كلا () .
- ٢١ . إذا كان الجواب بـ(كلا) ، فهل تعتقد بأن الجهل بأساليب التعامل الجيدة مع الزوج احد العوامل المؤدية للعنف ضدك ؟
نعم () ، كلا () .
- ٢٢ . هل كان هناك تعارض بينك وبين زوجك حول التنشئة الأسرية للأبناء ؟
نعم () ، كلا () .

٢٣. هل كنتِ تطلبين من زوجك مطالب لا يستطيع تنفيذها ؟

نعم () ، كلا () .

٢٤. هل كانت توجد غيرة بينك وبين زوجك ؟

نعم () ، كلا () .

٢٥. هل تعتقدين بأن الغيرة كانت احد العوامل المؤدية للعنف ضدك ؟

نعم () ، كلا () .

المحور الخامس : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة :

٢٦. هل تعتقدين بأن طبيعة التنشئة الأسرية التي تلقاها زوجك في صغره

إحدى العوامل المؤدية للعنف ضدك ؟

نعم () ، كلا () .

٢٧. هل تعرض زوجك للعنف في صغره من قبل والديه ؟

نعم () ، كلا () .

٢٨. هل تعرضت للعنف في صغرك من قبل والديك ؟

نعم () ، كلا () .

٢٩. هل كان والدك يُمارس العنف ضد والدتك ؟

نعم () ، كلا () .

٣٠. الطريقة التي تم فيها زواجك ؟

برضاك () ، دون رضاك () .

٣١. هل تعتقدين بأن للطريقة التي تم فيها زواجك دوراً في توجيه العنف

ضدك؟

نعم () ، كلا () .

٣٢. هل كان هناك تدخل من قبل اهلك أو أهل زوجك في حياتكما الزوجية ؟

نعم () ، كلا () .

٣٣. هل تعتقدون بأن لتدخل الأهل المستمر في حياتكما الزوجية دوراً في توجيه العنف ضدك؟

نعم () ، كلا () .

المحور السادس : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع:

٣٤. هل تعتقدون بأن للرجل حق في تعنيف المرأة كدورٍ ذكوري عززته قيم ومعايير المجتمع؟

نعم () ، كلا () .

٣٥. إذا كان الجواب ب(نعم) ، فهل تعتقدون بأن للقيم والمعايير الاجتماعية دوراً في توجيه العنف ضدك؟

نعم () ، كلا () .

٣٦. هل تعتقدون بأن لمشاهدة زوجك لبعض مواد العنف في وسائل الإعلام دوراً في تشجيعه على العنف ضدك؟

نعم () ، كلا () .

٣٧. هل تعتقدون بأن لوسائل الإعلام دوراً في التقليل من شأن المرأة؟

نعم () ، كلا () .

٣٨. هل تعرفين حقوقك كامرأة؟

اعرف () ، لا اعرف () .

٣٩. هل تعتقدون بأن عدم وجود القوانين التي تحمي الزوجة من العنف الأسري ، هي احد العوامل المؤدية إلى زيادة العنف ضدك؟

نعم () ، كلا () .

٤٠. هل تعتقدون بأن للحرب وانعدام الأمن الاجتماعي تأثيراً في سلوك زوجك العنيف؟

نعم () ، كلا () .

المحور السابع : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوج :

- ٤١ . هل زوجك قادر على إقامة علاقة جيدة مع الآخرين ؟
 نعم () ، كلا () .
- ٤٢ . كيف تتظن إلى زوجك ؟
 - باحترام () .
 - عدم احترام () .
 - خوف () .
- ٤٣ . ما هي طبيعة علاقة زوجك بأطفالك ؟
 جيدة () ، اعتيادية () ، سيئة () .
- ٤٤ . هل تعتقد بأن سلوك زوجك العنيف يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل أسرتك ؟
 نعم () ، كلا () .

المحور الثامن : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوجة :

- ٤٥ . هل تعانيين من أمراض ؟
 نعم () ، كلا () .
- ٤٦ . إذا كان الجواب ب(نعم) ، فما نوع هذه الأمراض ؟
- ٤٧ . هل كان لسلوك زوجك العنيف ضدك علاقة بالأمراض التي تعانيين منها؟
 نعم () ، كلا () .
- ٤٨ . ماذا كانت ردود أفعالك من ممارسة زوجك للعنف ضدك ؟
 - إيذاء النفس () .
 - إيذاء الأطفال () .
 - إهمال الشؤون الأسرية () .
 - إهمال المظهر الخارجي () .

٤٩. هل كان لسلوك زوجك العنيف تأثيراً في ابتعادك عن الآخرين ؟

نعم () ، كلا () .

٥٠. إذا كان الجواب ب(نعم) ، فما هي الأسباب التي دفعتك للابتعاد عن

الآخرين ؟

- الخجل () .

- الخوف من ممارسة العنف أمام الآخرين () .

- عدم الثقة بالنفس () .

- الجزع () .

المحور التاسع : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الأسرة والأبناء :

٥١. هل كان لسلوك زوجك العنيف تأثيراً في حدوث مشكلات بين أسرته

وأسرتك ؟

نعم () ، كلا () .

٥٢. هل للعنف الأسري ضدك تأثيراً في إيجاد أسر مُعرضة للانهييار

والتفكك؟

نعم () ، كلا () .

٥٣. ما هو موقف ابناءك عند حصول العنف ضدك ؟

- ينحازون إلى جانبك () .

- ينحازون إلى جانب الأب () .

- ينقسم ولائهم بين الأبوين () .

- يستجدون بالآخرين () .

- البكاء والخوف () .

٥٤. هل تعرض أبنائك للعنف من قبل الأب ؟

نعم () ، كلا () .

٥٥. ما هي باعتقادك أهم التأثيرات السلبية على الأبناء من جراء العنف الواقع عليك؟

- فقدان الشهية () .
- القلق والخوف () .
- الانطواء والعزلة () .
- عدم الثقة بالنفس () .
- عدوانية الطباع () .
- انخفاض التحصيل الدراسي () .

المحور العاشر : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على المجتمع :

٥٦. هل تعتقد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيجاد أفراد عنيفين داخل المجتمع؟

نعم () ، كلا () .

٥٧. هل تعتقد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك المنحرف أو الجريمة؟

نعم () ، كلا () .

٥٨. هل تعتقد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى إعاقة مشاركة الزوجة في عملية التنمية؟

نعم () ، كلا () .

٥٩. هل تعتقد بأن العنف الأسري قد يؤدي إلى توليد جرائم العنف بين الزوجين ، مما يؤثر على امن وسلامة المجتمع؟

نعم () ، كلا () .

ملحق (٢)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بغداد

كلية الآداب - قسم الاجتماع

استمارة استبيان خاصة بدراسة الدكتوراه الموسومة

(العنف الأسري ضد الزوجة)

دراسة ميدانية في مدينة بغداد

تسلسل الاستمارة الاستبائية : () .

مكان المقابلة : () .

تاريخ إجراء المقابلة : / / ٢٠٠٥ .

أختي المبحوثة ...

تحية طيبة :

تهدف هذه الدراسة التعرف على العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى العنف الأسري ضد الزوجة ، والآثار الناجمة عن ذلك ، لغرض اقتراح الحلول المناسبة لهذه المشكلة .

يُرجى الإجابة عن أسئلة هذا الاستبيان بدقة وصراحة ، علماً إن المعلومات التي ستُدلين بها ستكون محدودة الاستخدام لأغراض البحث والدراسة العلمية فقط، ولا تُستخدم لأية غرضٍ آخر .

ملاحظة : يُرجى عدم ذكر الاسم .

يُرجى وضع علامة (√) في المكان المناسب .

مع شكرنا وتقديرنا لتعاونك معنا .

المشرف

المشرف

طالبة الدكتوراه

الأستاذ الدكتور

أفراح جاسم محمد

عبد المنعم الحسني

العنف الأسري ضد الزوجة « دراسة ميدانية في مدينة بغداد »

المحور الأول : البيانات العامة :

١. العمر :

للزوجة () سنة .
للزوج () سنة .

٢. المستوى التعليمي :

للزوجة :

أمية () ، تقرأ وتكتب () ، ابتدائية () ،
متوسطة () ، إعدادية () ، معهد () ،
كلية () ، دراسات عليا () .

للزوج :

أمي () ، يقرأ ويكتب () ، ابتدائية () ،
متوسطة () ، إعدادية () ، معهد () ،
كلية () ، دراسات عليا () .

٣. المهنة :

للزوجة : موظفة () ، طالبة () ، ربة بيت () ،
أخرى تذكر () .

للزوج : موظف () ، طالب () ، أعمال حرة () ،
عاطل () ، أخرى تذكر () .

٤. الحالة الزوجية :

للزوجة : الزواج لأول مرة () ، مُطلقة () ، أرملة () .

للزوج : الزواج لأول مرة () ، مطلق () ، أرمل () .

٥. مدة الزواج : () سنة .

٦. صلة القرابة بين الزوجين :

- أبناء عم () ، أبناء عممة () ، أبناء خال () ،
أبناء خالة () ، أقرباء من بعيد () ، غرباء () .

٧. كفاية الدخل الكلي للأسرة :

- يزيد عن الحاجة () .
- يسد الحاجة () .
- اقل من الحاجة () .

٨. عائلية السكن :

- ملك () ، إيجار () ، أخرى تُذكر () .

٩. طبيعة السكن :

- مع أهل الزوج () ، اهلك () ، سكن مستقل () ،
أخرى تُذكر () .
١٠. عدد الأطفال : () أطفال .

المحور الثاني : البيانات المتعلقة بظروف العنف الأسري ضد الزوجة :

١١. هل هذه الدعوى الأولى التي أقمتها ضد زوجك ؟

- نعم () ، كلا () .

١٢. ما شكل العنف الأسري الذي كنتِ تتعرضين له ؟

- جسدي () ، نفسي () ، جنسي () ،
لفظي () ، صحي () ، اقتصادي () ،
أكثر من شكل () .

١٣. تكرار العنف :

- يوميّاً () ، أسبوعياً () ، شهريّاً () .

١٤. إلى أية جهة كنتِ تلجأين عند تعرضك للعنف ؟

- أهل الزوج () ، اهلك () ، الجيران () ،
الأصدقاء () ، الشرطة () ، البقاء في المنزل () .

المحور الثالث : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوج والمؤدية إلى العنف الأسري ضد الزوجة :

- ١٥ . هل يُعاني زوجك من مشكلات ؟
نعم () ، كلا () .
- ١٦ . إذا كان الجواب بـ(نعم) ، فما نوع هذه المشكلات ؟
اقتصادية () ، اجتماعية () ، صحية () ،
أخرى تُذكر () .
- ١٧ . هل يتعاطى زوجك نوعاً من الكحول أو المواد المُخدرة ؟
- يتعاطى الكحول () .
- يتعاطى المواد المُخدرة () .
- لا يتعاطى () .
- ١٨ . إذا كان الجواب بـ(يتعاطى) ، فهل تعتقد بأن تعاطي زوجك للكحول
أو المواد المخدرة احد العوامل المؤدية للعنف ضدك ؟
نعم () ، كلا () .
- ١٩ . هل يستخدم زوجك العنف ضدك بدافع إن له الحق من الناحية الدينية ؟
نعم () ، كلا () .

المحور الرابع : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالزوجة :

- ٢٠ . هل كان أسلوبك جيداً في التعامل مع زوجك ؟
نعم () ، كلا () .
- ٢١ . إذا كان الجواب بـ(كلا) ، فهل تعتقد بأن الجهل بأساليب التعامل
الجيدة مع الزوج احد العوامل المؤدية للعنف ضدك ؟
نعم () ، كلا () .
- ٢٢ . هل كان هناك تعارض بينك وبين زوجك حول التنشئة الأسرية للأبناء ؟
نعم () ، كلا () .

٢٣. هل كنتِ تطلبين من زوجك مطالب لا يستطيع تنفيذها ؟

نعم () ، كلا () .

٢٤. هل كانت توجد غيرة بينك وبين زوجك ؟

نعم () ، كلا () .

٢٥. إذا كان الجواب بـ(نعم) ، فهل تعتقدين إن الغيرة كانت احد العوامل

المؤدية للعنف ضدك ؟

نعم () ، كلا () .

المحور الخامس : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالأسرة :

٢٦. هل تعتقدين بأن طبيعة التنشئة الأسرية التي تلقاها زوجك في صغره

إحدى العوامل المؤدية للعنف ضدك ؟

نعم () ، كلا () .

٢٧. هل تعرض زوجك للعنف في صغره من قبل والديه ؟

نعم () ، كلا () .

٢٨. هل تعرضت للعنف في صغرك من قبل والديك ؟

نعم () ، كلا () .

٢٩. هل كان والدك يُمارس العنف ضد والدتك ؟

نعم () ، كلا () .

٣٠. الطريقة التي تم فيها زواجك ؟

برضاك () ، دون رضاك () .

٣١. إذا كان الجواب بـ(دون رضاك) ، فهل تعتقدين بأن للطريقة التي تم

فيها زواجك دوراً في توجيه العنف ضدك ؟

نعم () ، كلا () .

٣٢. هل كان هناك تدخل من قبل اهلك أو أهل زوجك في حياتكما الزوجية ؟

نعم () ، كلا () .

٣٣. إذا كان الجواب ب(نعم) ، فهل تعتقدين بأن لتدخل الأهل المستمر في حياتكما الزوجية دوراً في توجيه العنف ضدك ؟
نعم () ، كلا () .

المحور السادس : البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع:

٣٤. هل تعتقدين بأن للرجل حق في تعنيف المرأة كدورٍ ذكوري عززته قيم ومعايير المجتمع ؟
نعم () ، كلا () .

٣٥. إذا كان الجواب ب(نعم) ، فهل تعتقدين بأن للقيم والمعايير الاجتماعية دوراً في توجيه العنف ضدك ؟
نعم () ، كلا () .

٣٦. هل تعتقدين بأن لمشاهدة زوجك لبعض مواد العنف في وسائل الإعلام دوراً في تشجيعه على العنف ضدك ؟
نعم () ، كلا () .

٣٧. هل تعتقدين بأن لوسائل الإعلام دوراً في التقليل من شأن المرأة ؟
نعم () ، كلا () .

٣٨. ماذا تعرفين عن حقوقكِ كامرأة ؟

- اعرف () .

- اعرف إلى حدٍ ما () .

- لا اعرف () .

٣٩. هل تعتقدين بأن عدم وجود القوانين التي تحمي الزوجة من العنف الأسري ، هي احد العوامل المؤدية إلى زيادة العنف ضدك ؟
نعم () ، كلا () .

٤٠. هل تعتقدين بأن للحرب وانعدام الأمن الاجتماعي تأثيراً في سلوك زوجك العنيف ؟

نعم () ، كلا () .

المحور السابع : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوج من جراء

العنف الأسري ضد الزوجة :

٤١ . هل تعتقد أن زوجك قادر على إقامة علاقات اجتماعية ودية مع الآخرين ؟

نعم () ، كلا () .

٤٢ . كيف تتظن إلى زوجك ؟

- باحترام () .
- عدم احترام () .
- خوف () .
- أخرى تُذكر () .

٤٣ . كيف كانت علاقة زوجك بأبنائكم ؟

جيدة () ، اعتيادية () ، سيئة () .

٤٤ . هل تعتقد أن سلوك زوجك العنيف يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل أسرتك ؟

نعم () ، كلا () .

المحور الثامن : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الزوجة :

٤٥ . هل تعاني من أمراض ؟

نعم () ، كلا () .

٤٦ . إذا كان الجواب ب(نعم) ، فما نوع هذه الأمراض ؟

٤٧ . هل كان لسلوك زوجك العنيف ضدك علاقة بالأمراض التي تعاني منها؟

نعم () ، كلا () .

٤٨ . ماذا كانت ردود أفعالك من ممارسة زوجك للعنف ضدك ؟

- إيذاء النفس () .
- إيذاء الأطفال () .

- إهمال الشؤون الأسرية () .
 - إهمال المظهر الخارجي () .
 - أخرى تُذكر () .
- ٤٩ . هل كان لسلوك زوجك العنيف تأثيراً في ابتعادك عن الآخرين ؟
- نعم () ، كلا () .
- ٥٠ . إذا كان الجواب ب(نعم) ، فما هي الأسباب التي دفعتك لابتعاد عن الآخرين ؟
- الخجل () .
 - الخوف من ممارسة العنف أمام الآخرين () .
 - عدم الثقة بالنفس () .
 - الجزع () .
 - أخرى تُذكر () .

المحور التاسع : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على الأسرة والأبناء :

- ٥١ . هل كان لسلوك زوجك العنيف تأثيراً في حدوث مشكلات بين أسرته وأسرته ؟
- نعم () ، كلا () .
- ٥٢ . هل تعتقد أن للعنف الأسري ضدك تأثيراً في إيجاد أسر مُعرضة للانهايار والتفكك ؟
- نعم () ، كلا () .
- ٥٣ . ما هو موقف ابناءك عند حصول العنف ضدك ؟
- ينحازون إلى جانبك () .
 - ينحازون إلى جانب الأب () .
 - ينقسم ولائهم بين الأبوين () .
 - يستتجدون بالآخرين () .
 - البكاء والخوف () .
 - لا علاقة لهم بالموضوع () .

٥٤. هل تعرض أبناءك للعنف من قبل الأب ؟

نعم () ، كلا () .

٥٥. ما هي باعتقادك أهم التأثيرات السلبية على الأبناء من جراء العنف

الواقع عليك ؟

- فقدان الشهية () .
- القلق والخوف () .
- الانطواء والعزلة () .
- عدم الثقة بالنفس () .
- عدوانية الطباع () .
- انخفاض التحصيل الدراسي () .
- أخرى تُذكر () .

المحور العاشر : البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة على المجتمع :

٥٦. هل تعتقد أن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيجاد أفراد يميلون للسلوك

العنيف داخل المجتمع ؟

نعم () ، كلا () .

٥٧. هل تعتقد أن العنف الأسري قد يؤدي إلى إيقاع الأفراد في السلوك

المنحرف أو الجريمة ؟

نعم () ، كلا () .

٥٨. هل تعتقد أن العنف الأسري قد يؤدي إلى إعاقة مشاركة الزوجة في

عملية التنمية ؟

نعم () ، كلا () .

٥٩. هل تعتقد أن العنف الأسري قد يؤدي إلى توليد جرائم العنف بين

الزوجين ، مما يؤثر على امن وسلامة المجتمع ؟

نعم () ، كلا () .

ملحق (٣)

مؤسستہ عبدالحمید شومان

الترقيم : ٢٠٠٤/١١٢/٦/٢

التاريخ : ٢٠٠٤/٢/٥

الناضل/الناضلة

تحية طيبة وبعد،

نعتذر لعدم تمكننا من تزويدكم بالمعلومات التي طلبتموها في الوقت الحاضر، حيث أن خدمات المكتبة لا زالت متوقفة ونحن في مرحلة الإعداد للانتقال إلى المبنى الجديد في جبل عمان.

شاكرين لكم حسن تفهمكم وتعاونكم.

ورفضوا بقبول فائق الإحسان...

أنور عكروش

مدير المكتبة

مدير المكتبة

أع/خ ن

ملحق (٤)



الموضوع :

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
مديرية العلاقات الدولية والثقافية
-*-

الرقم :

التاريخ :

السيدة أفرح جاسم العزاوي

كلية الآداب - جامعة بغداد - الجمهورية العراقية

إشارة إلى رسالتكم الواردة إلينا بشأن إمكانية مساعدتكم في الحصول على المصادر أو المراجع اللازمة لإستكمال موضوع بحثكم (العنف الأسري وانعكاساته على المرأة).

يؤسفنا إعلامكم اعتذار كلية الآداب عن تلبية طلبكم نظراً لعدم إمكانية تأمين المصادر المطلوبة وإرسالها إليكم.

مديرة العلاقات الدولية والثقافية

الأستاذة الدكتورة حنان المالكي

ح:٢

ملحق (٥)



ملحق (٦)



مؤسسة عبد الحميد شومان

الرقم : م ش ع / ٢٣ / ٣٨١ / ٢٠٠٤
التاريخ : ٢٠٠٤ / ٦ / ٢١

الفاضلة أفرح جاسم العزاوي المحترمة
كلية الآداب
مكتب بريد المجمع الطلابي
ص.ب. ٠ (٥٩١٩٠)
جامعة بغداد
بغداد - الجمهورية العراقية

تحية طيبة وبعد،

يسر مكتبة عبد الحميد شومان العامة أن ترسل لكم ما تيسر من دراسات وأبحاث حول
موضوع بحثكم مما أمكن الحصول عليه من مجموعات المكتبة.

يرجى تزويدنا بملاحظاتكم حول مدى موافقة المادة المرسله مع موضوع بحثكم وذلك
حتى نتمكن من تقديم الخدمة لكم بأفضل صورة ممكنة.

أملين أن يحقق ذلك الفائدة المرجوة.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،

سلامة جابر
مدير المكتبة

* عدد الأوراق المرفقة (٢٣) ورقة.

ملحق (٩)

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية العراق

جامعة بغداد
عمادة كلية الآداب
الدراسات العليا

العدد / ٧٢٤
التاريخ / ١١ / ١٢ / ٢٠٠٤

إلى / جامعة بغداد / كلية التربية للبنات / المكتبة
م / التعميل مهمة

تحية طيبة
نؤيد لكم بان السيد / الأستاذ (أنس جاسم محمد) (الرجولي) ومستمر على الدراسة للعام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ويروم الحصول على بعض المعلومات المتعلقة برسائله / أطروحاته الموسومة (الحنف الأسري بومحمد صبرية) وبناء على طلبه زود بهذا التأييد مع التقدير.

الدكتور / فلاح كريم خضير /
معاون العميد لشؤون الطلبة

نسخة منه إلى /

ملحق (١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية العراق

رئاسة جامعة بغداد
عمادة كلية الآداب
الدراسات العليا

العدد / ٢٥٨٢
التاريخ / ١٩ / ٦ / ٢٠٠٥

إلى / كلية البصرة / جامعة بصره
م / تسييل مهمة

تحية طيبة
نؤيد لكم بان السيد / الأستاذ (أنس جاسم محمد) هو أحد طلبة الدراسات العليا ماجستير / دكتوراه بقسم (الرجولي) (الأماني) أو مستمر على الدراسة للعام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ويروم الحصول على بعض المعلومات المتعلقة برسائله / أطروحاته الموسومة (الحنف الأسري بومحمد صبرية) وبناء على طلبه زود بهذا التأييد مع التقدير.

الدكتور / فلاح كريم خضير /
معاون العميد لشؤون الطلبة

ملحق (١١)

رئاسة جامعة بغداد
عمادة كلية الآداب
الدراسات العليا

العدد / ٢٥٨٢
التاريخ / ٢٠٠٥ / ١٨ / ٥

جامعة بغداد
كلية الآداب
الدراسات العليا

م / تسهيل مهمة

تحية طيبة
نؤيد لكم بأن السيد / الانسة (أمنح جواد محمد) هو أحد طلبة الدراسات العليا ماجستير / دكتوراه بقسم (الدراسات) ومستمر على الدراسة للعام الدراسي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٤) ويروم الحصول على بعض المعلومات المتعلقة برسالة / اطروحة الموسومة (الحقوق الاسرية لمرضى هذا المرض) وبناء على طلبه زود بهذا التأييد مع التقدير .

مكتبة
وزارة حقوق الانسان
أمنية كلية

نسخه منه الى
م / ش

الدكتور فليح كريم خضير / كويتي
معاون العميد للشؤون الخارجية

ملحق (١٢)

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية العراق

جامعة بغداد
كلية الآداب
الدراسات العليا

العدد / ٢٨٢٤
التاريخ / ٢٠٠٥ / ٧ / ٧

جامعة بغداد
كلية الآداب
الدراسات العليا

مجلس القضاء الاعلى
السجل
الرقم / ١٢٤٧٨
التاريخ / ٢٠٠٥ / ٧ / ٧

مجلس القضاء الاعلى
الموضوع / تسهيل مهمة

تحية طيبة :
نؤيد لكم بأن السيد / الانسة (افراح لاسم محمد) هو أحد طلبة الدراسات العليا ماجستير / دكتوراه بقسم (الدراسات) ومستمر على الدراسة للعام الدراسي (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥) ويروم الحصول على بعض المعلومات المتعلقة برسالة / اطروحة الموسومة :- (الحقوق الاسرية المرهون بهذا المرض) وبناء على طلبه زود بهذا التأييد مع التقدير .

الملازم
له م / ش
بالتوقيع - م / ش
نسخه منه الى
م / ش

الدكتور جواد مطر الموسوي
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

ملحق (١٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق

جامعة بغداد

كلية الآداب

الدراسات العليا



العدد / ٤١٦٨

التاريخ ١٢ / ٨ / ٢٠٠٥

إلى إدارة إيراد / المكتبة

الموضوع / تسهيل مهمة

تحية طيبة :

نؤيد لكم بأن السيد/الاسة (أشرف حاتم محمد) هو احد طلبة الدراسات العليا ماجستير / دكتوراه بقسم (الاجتماع) ومستمر على الدراسة للعام الدراسي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ويروم الحصول على بعض المعلومات المتعلقة برسالة / اطروحته الموسومة :-
(الحنفية الشرعية الموجب حميد بلراة)
وبناء على طلبه زود بهذا التأيد مع التقدير .

الدكتور جواد مطر الموسوي

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

٢٠٠٥ / ٧ / ١٢

نسخه منه الى

م ٥ ش ٥

ملحق (١٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد: ٥٤٢٢ / ط / ٢٠٠٥
التاريخ: ١٨ / ٧ / ٢٠٠٥

جمهورية العراق
مجلس القضاء الاعلى

قسم العلاقات العامة

الى/محاكم الاحوال الشخصية في الكرخ
م/ تسهيل مهمة

نرفق طياً كتاب جامعة بغداد /كلية الآداب/الدراسات العليا المرقم ب(٣٨٣٢) والمؤرخ في ٢٠٠٥/٦/٢٧، حيث نسب الأستاذ رئيس مجلس القضاء الأعلى تسهيل مهمة الأنسة (أفراح جاسم محمد) إحدى طلبة الدراسات العليا / دكتوراه قسم الاجتماع للحصول على بعض المعلومات المتعلقة بأطروحتها الموسومة (العنف الاسري الموجه ضد المرأة) ، راجين التفضل باتخاذ ما يلزم .

مع التقدير

يوسف علي عباس حداد
مدير عام للشؤون الإدارية والمالية
٢٠٠٥/٧/١٢



نسخة منه الى /

➤ جامعة بغداد/كلية الآداب / الدراسات العليا/كتابكم المرقم اعلاه ٠٠ مع التقدير
➤ الموما لديها

عروبة//

ملحق (١٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد/ ٦٠٦٨ / ٤٠١٤
التاريخ/ ٣ / ٨ / ٢٠٠٥

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
قسم العلاقات العامة

إلى محكمة الأحوال الشخصية في الاعظمية/الثورة
م/تسهيل مهمة

نرفق طياً كتاب كلية الآداب /الدراسات المرقم بـ(٤١٦٨) في ٢٠٠٥/٧/١٢ حيث نسب الأستاذ رئيس مجلس القضاء الأعلى أحاله الموضوع أليكم لتسهيل مهمة الأنسة(أفراح جاسم محمد)أحدى طلبة الدراسات العليا/دكتوراه بقسم الاجتماع .للحصول على بعض المعلومات المتعلقة بأطروحتها الموسومة (العنف الأسري الموجه ضد المرأة). مع التقدير

يوسف حداد

مدير عام الشؤون الإدارية والمالية
٢٠٠٥/٨/ ٢



نسخه منه الى/

- محكمة الأحوال الشخصية في الثورة /لنفس الغرض أعلاه مع التقدير.
- ✓ جامعة بغداد /كلية الآداب /الدراسات العليا/كتابكم المرقم أعلاه مع التقدير.
- الموما اليه.

اسراء/٣/٨

ملحق (١٦)

العدد / ١٢٩
التاريخ / ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٥

رئاسة استئناف بغداد / الكرخ الاتحادية
محكمة الاحوال الشخصية / الكرخ

الس / رئاسة جامعة بغداد / كلية الاداب
قسم الدراسات العليا
م / تائب

تحية - ابيسة

تود هذه المحكمة اعلامكم بائن الانسة (انفراح جاسم محمد) قد باشرت بالحضور السى
هذه المحكمة للحصول على بعض المعلومات المتعلقة باطروحتها الموسومة
(العنف الاسرى الموجه ضد المرأة) وعلبيح زودت بهذا التائب عدا انها
قد اكملت البحث في اطروحتها المذكورة اعلاه وقد زودت منا بالمعلومات الكافية



نائب رئيس استئناف منطقة بغداد / الكرخ
الاتحادية

ملحق (١٧)

العدد / ٤٤٤
التاريخ ٩/١٩/٢٠٢٥

رئاسة استئناف بغداد / الكرخ الاتحاديه
محكمة الاحوال الشخصية / الكاظميه

الى / رئاسه جامعه بغداد / كلية الاداب
قسم الدراسات العليا

١ / تأييد

تحية طيبه

تود هذه المحكمة اعلامكم بان الانسه (افول جاسم محمد) قد باشرت بالحضور الى هذه المحكمة للحصول على بعض المعلومات المتعلقة باطروحتها الموسومة (العنف الأسري الموجه ضد المرأة) . وعليه زوت بهذا التأييد علما انفسا قد اكلت جميع المعلومات الخاصه باطروحتها المذكوره اعلاه وقد زوت منفسا بالمعلومات الكافيه .

التالي الاول
فاكر محمود النجار



مدير الاداره
حسين شعبان

ملحق (١٨)

رئاسة استئناف بغداد / الرضاية الاتحادية
محكمة الاحوال الشخصية / الاعظمية
العدد : ٩٢٢
التاريخ : ٢٠٠٥ / ١٠ / ٢٠

الى / رئاسة جامعة بغداد / كلية الآداب
قسم الدراسات العليا
م / تاييد

تحية طيبة

تود محكمة الاحوال الشخصية / الاعظمية اعلامكم بان الانسة (افراح جاسم محمد)
قد باشرت بالحضور الى هذه المحكمة للحصول على بعض المعلومات المتعلقة
باطروحتها الموسومة (العنف الاسرى الموجه ضد المراه) . وقد اكملت جمع المعلومات
الخاصة باطروحتها المذكوره اعلاه وقد زودت منا بالمعلومات الكافية .

وعليه زودت بهذا التاييد . ح السور

القاضي الاول
علي سامي المسهيل

م . القاضي
محمد حمود عطيه

ملحق (١٩)

رئاسة استئناف بغداد / الرصافة الاتحادية
محكمة الأحوال الشخصية في الثورة
العدد ١٧٠
التاريخ ١١ / ١١ / ٢٠١٥

الى / رئاسة جامعة بغداد / كلية الآداب
قسم الدراسات العليا

م / تأييد

تحية طيبة ..

تود محكمة الأحوال الشخصية في الثورة أعلامكم بأن الأنسة (أفراح جاسم محمد)
قد باشرت بالحضور الى هذه المحكمة للحصول على بعض المعلومات المتعلقة بأطروحتها
الموسومة (العنف الاسري الموجه ضد المرأة) وقد أكملت جمع المعلومات الخاصة بأطروحتها
المذكورة أعلاه وقد زودت منا بالمعلومات الكافية .

وعليه زودت بهذا التأييد ... مع التقدير .

القاضي الاول
مؤيد علي الموسوي

ملحق

(٢٠)

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية العراق

جامعة بغداد
كلية الآداب
الدراسات العليا

العدد / ٣ / ١٩٦
التاريخ ٢٠٠٦ / ٣ / ٢٧

جامعة بغداد
الدراسات العليا
المكتبة

الموضوع / تسهيل مهمة

تحية طيبة :
نؤيد لكم بأن السيد/الانسة / افراح جاسم محمد
ماجستير / دكتوراه بقسم (الاجتماع) ومستمر على الدراسة للعام الدراسي
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥ ويروم الحصول على بعض المعلومات المتعلقة برسالة/ اطروحته الموسومة :-
(الفن الابري لهو به صيد المراك)
وبناء على طلبه زود بهذا التأييد مع التقدير .

الدكتور جواد مطر الموسوي
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

٢٧ / ٣ / ٢٠٠٦

نسخه منه الى
د. ش. م.

المصادر

المصادر :

أولاً : المصادر العربية :

أ- الكتب :

• القرآن الكريم .

١. د. إبراهيم أبو الغار ، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي ، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٤ .

٢. د. إبراهيم الحيدري ، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب ، بيروت دار الساقى ، ط١ ، ٢٠٠٣ .

٣. د. أحمد زايد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، قطر ، دار قطري بن الفجاءة ، ط١ ، ١٩٨٨ .

٤. د. أحسان محمد الحسن ود. عبد الحسين زيني ، الإحصاء الاجتماعي ، جامعة الموصل ، دار الكتب ، ١٩٨٢ .

٥. — ود. عبد المنعم الحسني ، طرق البحث الاجتماعي، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ .

٦. د. أديب ألكالدي ، الصحة النفسية ، القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠١ .

٧. أرفنج زابتن ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، ترجمة د. محمود عودة ود. إبراهيم عثمان ، الكويت ، ذات السلاسل ، ١٩٨٩ .

٨. د. أكرم نشأت إبراهيم ، علم الاجتماع الجنائي ، بغداد ، مطبعة النيزك ، ط٢ ، ١٩٩٨ .

٩. أيان كريب ، النظرية الاجتماعية (من بارسونز إلى هابرماس) ، ترجمة د. محمد حسين غلوم ، الكويت ، دار المعرفة ، ١٩٩٩ .

١٠. بنة بوزيون ، العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية ، المنامة ، المركز الوطني للدراسات ، ٢٠٠٤ .

١١. جعفر عبد الأمير الياسين ، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث ، بيروت ، عالم المعرفة ، ١٩٨١ .
١٢. د. جليل وديع شكور ، أمراض المجتمع (الأسباب ، الأصناف ، التفسير ، الوقاية والعلاج) ، بيروت الدار العربية للعلوم ، ط ١ ، ١٩٩٨ .
١٣. — ، العنف والجريمة ، بيروت الدار العربية للعلوم ، ١٩٩٧ .
١٤. جودة بني جابر ، علم النفس الاجتماعي ، عمان ، دار الثقافة ، ط ١ ، ٢٠٠٤ .
١٥. جودي ل . جاكوبسون ، صحة المرأة في فترة الإنجاب (الخطر الكامن)، ترجمة د. أحمد عبد الله ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة ، ط ١ ، ١٩٩٣ .
١٦. حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي ، القاهرة ، عالم الكتب ، ط ٤ ، ١٩٧٧ .
١٧. د. حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢ ، ١٩٩٩ .
١٨. د. حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر (بحث استطلاعي اجتماعي)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٥ ، ١٩٩٦ .
١٩. د. خولة أحمد يحيى ، الاضطرابات السلوكية والانفعالية ، عمان ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط ١ ، ٢٠٠٠ .
٢٠. ديوبولدب ، فان دالين ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد نبيل وآخرون ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٤ .
٢١. رمزية الغريب ، العلاقات الإنسانية في حياة الصغير ومشكلاته اليومية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، دون تأريخ .
٢٢. روبرت نيسبت وروبرت بيران ، علم الاجتماع ، ترجمة جريس خوري، بيروت ، دار النضال ، ط ١ ، ١٩٩٠ .

٢٣. رودولف غيفليون وبنيامين فانتون ، البحث الاجتماعي المعاصر (مناهج وتطبيقات) ، ترجمة د. علي سالم ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ط ٢ ، ١٩٨٦ .
٢٤. رياض العطار ، انتهاكات حقوق الإنسان في العراق ، الجمعية العراقية لحقوق الإنسان ، فرع سوريا ، ٢٠٠١ .
٢٥. زهير حطب ، تطور بنى الاسرة العربية والجدور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٧٦ .
٢٦. د. زيدان عبد الباقي ، الاسرة والطفولة ، القاهرة ، دار الشباب للطباعة ، ١٩٨٠ .
٢٧. د. سامية حسن الساعاتي ، علم اجتماع المرأة (رؤية معاصرة لأهم قضاياها) ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٩٩٩ .
٢٨. د. سامية محمد جابر ، الفكر الاجتماعي (نشأته واتجاهاته وقضاياها) ، بيروت ، دار العلوم العربية ، ط ١ ، ١٩٨٩ .
٢٩. ستيفن كول ، منهج البحث في علم الاجتماع ، ترجمة عبد الهادي الجوهري واحمد النكلوي ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٨ .
٣٠. سعيد حسين العزة ، الإرشاد الأسري (نظرياته وأساليبه العلاجية) ، الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ .
٣١. سلوى الشرفي ، الإسلام والمرأة والعنف ، تونس ، منشورات علامات ، ط ١ ، ٢٠٠٤ .
٣٢. د. سناء الخولي ، الاسرة والحياة العائلية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، دون تأريخ .
٣٣. السيد محمد بدوي ، المجتمع والمشكلات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .
٣٤. د. شاكر مصطفى سليم ، الجبايش (دراسة أنثروبولوجية لقرية في أهوار العراق) ، ج ١ ، (البيئة الطبيعية والنظام الاجتماعي والسياسي) ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٦ .

٣٥. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده) ، بغداد ، دار الحكمة ، ١٩٩١ .
٣٦. صالح محمد أبو جادو ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط٣ ، ٢٠٠٢ .
٣٧. د. صلاح الدين ناهي ، الاسرة والمرأة ، بغداد شركة الطبع والنشر الأهلية ، ١٩٥٨ .
٣٨. عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٣ ، ١٩٧١ .
٣٩. د. عبد الرحمن بدوي ، مناهج البحث العلمي الكويت ، وكالة المطبوعات ، ط٣ ، ١٩٧٧ .
٤٠. د. عبد العزيز القوصي ، أسس الصحة النفسية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٩ ، ١٩٨١ .
٤١. د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، بغداد مطابع التعليم العالي ، ١٩٩٠ .
٤٢. — و معن خليل عمر ، المشكلات الاجتماعية ، بغداد ، دار الحكمة ، ١٩٩١ .
٤٣. د. عبد المجيد سيد أحمد ، دور الاسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٧ .
٤٤. عبد الناصر حريز ، الإرهاب السياسي (دراسة تحليلية) ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦ .
٤٥. د. عدنان الدوري ، أثر برامج العنف والجريمة على الناشئة (دراسة نظرية تحليلية) ، الكويت ، مطبعة الكويت ، ١٩٧٧ .
٤٦. د. علياء شكري ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الاسرة ، دون مكان ، مطابع سجل العرب ، ١٩٨١ .

٤٧. علي كمال ، الجنس والنفس في الحياة الإنسانية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج ٢ ، ١٩٩٤ .
٤٨. د. عمر محمد التومي الشيباني ، مناهج البحث الاجتماعي ، ليبيا ، مطابع ديتار ، ١٩٨٩ .
٤٩. د. غازي حسن صباريين ، الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الأردن ، دار الثقافة للنشر ، ط ٢ ، ١٩٩٧ .
٥٠. د. غريب محمد سيد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ .
٥١. ف. دينيوف ، نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي ، ترجمة سحر سعيد ، سوريا ، دار دمشق ، ١٩٨٢ .
٥٢. فضيل دليو وآخرون ، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، قسنطينة، منشورات جامعة منتوري ، ١٩٩٩ .
٥٣. فؤاد البهي السيد ، الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط ٣ ، ١٩٧٤ .
٥٤. د. فوزية زياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ .
٥٥. _ ، نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة ، القاهرة، دار الشباب للطباعة ، ١٩٧٧ .
٥٦. د. فوزية العطية ، المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٣ .
٥٧. د. فيصل السالم ود. توفيق فرح ، مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية ، الكويت ، جامعة الكويت ، ط ٢ ، ١٩٧٩ .
٥٨. ليلي عبد الوهاب ، العنف الأسري والجريمة والعنف ضد المرأة ، دمشق، دار المدى ، ١٩٩٤ .
٥٩. د. ماهر محمود عمر ، سيكولوجية العلاقات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .

٦٠. محمد أبو زهرة ، تنظيم الإسلام للمجتمع ، القاهرة ، مطبعة أحمد مخيمر ،
دون تأريخ .
٦١. محمد صبحي نجم ، الجرائم الواقعة على الأشخاص ، الأردن ، دار الثقافة
، ط٢ ، ١٩٩٩ .
٦٢. د. محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، القاهرة
، دار المعرفة الجامعية ، دون تاريخ .
٦٣. — ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، الإسكندرية ، دار
المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ .
٦٤. محمد علي محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمي (دراسة في طرائق
البحث وأساليبه) ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ط٣ ، ١٩٨٨ .
٦٥. — وآخرون ، المجتمع والثقافة والشخصية (مدخل إلى علم الاجتماع) ،
القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ .
٦٦. د. محمد عودة ود. كمال إبراهيم ، الصحة النفسية في ضوء علم النفس
والإسلام ، الكويت ، دار القلم ، ط٢ ، ١٩٨٦ .
٦٧. د. محمد الغريب عبد الكريم ، الاتجاهات الفكرية في علم الاجتماع
المعاصر ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ط٢ ، ١٩٨٢ .
٦٨. د. محمد مياسا ، مأساة الإدمان (الإدمان سيكولوجياً وقايةً وعلاجاً) ،
بيروت ، دار الجيل ، ط١ ، ١٩٧٧ .
٦٩. محمود الشديفات ، المخدرات (الخطر وفساد العقل) ، دراسة في ظاهرة
انتشار المخدرات في الوطن العربي وسبل الوقاية منها ، عمان ، دار آفاق ،
١٩٩٦ .
٧٠. د. مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي (مدخل إلى سيكولوجية الإنسان
المقهور) ، المغرب ، المركز الثقافي العربي ، ط٨ ، ٢٠٠١ .
٧١. د. مصطفى الخشاب ، دراسات في الاجتماع العائلي ، بيروت ، دار
النهضة العربية ، ١٩٨٥ .
٧٢. — ، دراسة المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٧ .

٧٣. مصطفى السقا وآخرون ، السيرة النبوية لابن هشام ، القسم الثاني ، ج(٣)-
(٤) ، بيروت ، دار الفكر ، دون تأريخ .
٧٤. د. مصطفى فهمي ، التوافق الشخصي والاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة
الخانجي ، ط١ ، ١٩٧٩ .
٧٥. د. معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، بيروت
، دار الآفاق ، ١٩٨٣ .
٧٦. — ، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع ، الإمارات ، مطابع البيان
التجارية ، ١٩٨٩ .
٧٧. مليحة عوني القصير ود. صبيح عبد المنعم أحمد ، علم اجتماع العائلة ،
بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٤ .
٧٨. — ود. معن خليل عمر ، المدخل إلى علم الاجتماع ، بغداد ، جامعة
بغداد ، ١٩٨٠ .
٧٩. ميشيل هارا لامبوس ، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع ، ترجمة د.
أحسان محمد الحسن وآخرون ، بغداد مطبعة بيت الحكمة ، ٢٠٠١ .
٨٠. ناهدة عبد الكريم حافظ ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية ، بغداد ،
مطبعة المعارف ، ١٩٨١ .
٨١. نبيل رمزي اسكندر ، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية ، الإسكندرية ، دار
المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .
٨٢. نعيم الرفاعي ، الصحة النفسية (دراسة في سيكولوجية التكيف) ، دمشق،
دون مطبعة ، ط٤ ، ١٩٨٧ .
٨٣. د. هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، بيروت ، الدار المتحدة
للنشر ، ط٢ ، ١٩٧٥ .
٨٤. — ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، بيروت ، ط٢ ،
١٩٩٣ .
٨٥. وجيه محجوب ، طرائق البحث العلمي ومناهجه ، بغداد ، دار الحكمة
للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٩٩٣ .

٨٦. د. وضاح سيد وهبة ، أضواء على خفايا النفس ، سوريا ، شعاع للنشر والعلوم ، ط ١ ، ٢٠٠٣ .
٨٧. أليسا دلنا فو ، العنف العائلي ، ترجمة نوال لايقة ، سوريا ، دار المدى للثقافة والنشر ، ١٩٩٩ .
٨٨. يعقوب يوسف الجدوع ومحمد جابر الدوري ، الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة في التشريع الجنائي ومدعمة بقرارات محكمة تمييز العراق ومحكمة النقض المصرية ، النجف ، مطبعة النعمان ، ١٩٧٢ .

ب- المجلات والدوريات :

١. د. إدريس عزام ، العنف الأسري وانعكاساته على صحة المرأة في المجتمع العربي ، المجلة الثقافية ، الأردن ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٠ .
٢. د. إدريس الكتاني ، الآثار السلبية لمشاهدة العنف والإجرام في التلفزيون والسينما على سلوك الطفل ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد ٣ ، العدد ٥ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٧ .
٣. د. تماضر حسون ، تقرير عن الندوة العلمية حول الآثار الاجتماعية والثقافية التي تخلقها الحروب والكوارث على أوضاع الأطفال في الوطن العربي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد ٢ ، العدد ٤ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٧ .
٤. — ، دور الأم في تكوين الشعور الاجتماعي والأخلاقي أو الانحراف عند الأطفال ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد ٣ ، العدد ٥ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٧ .
٥. جواد الشقوري ، المرأة بين سلطة الواقع وسلطة الأيديولوجيا ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥٧ ، السنة الثالثة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ .

٦. حذام زهور عدي ، قضايا المرأة العربية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٥ ، السنة الرابعة والعشرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢ .
٧. د. حسين درويش العادلي ، العنف ضد المرأة (الأسباب والنتائج) ، مجلة النبأ ، العدد ٧٨ ، السنة الحادية عشر ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٥ .
٨. نياب عقل ، أثر التربية الخاطئة والتوجيه الإعلامي والصحة السيئة في انحراف الأحداث وعلاجه في الشريعة الإسلامية ، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد ٢٩ ، العدد ١ ، عمان ، ٢٠٠٢ .
٩. رشيد الدين خان ، العنف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ترجمة راشد البرادي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ٣٧ ، السنة العاشرة ، القاهرة ، مطبعة اليونسكو ، ١٩٧٩ .
١٠. سلطان الشاوي ، الجرائم الماسة بسلامة الجسم ، مجلة العلوم القانونية ، المجلد ١٠ ، العدد ٢ ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ .
١١. د. سليم القيسي ، العنف في الأسرة (العنف الموجه ضد الزوجة خاصة) ، مجلة راية مؤتة ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، عمان ، ١٩٩٩ .
١٢. سميحة نصر عبد الغني ، الشخصية العدوانية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٢٢ ، العدد ١ ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
١٣. شكوة نوابي نجاد ، الأسرة المعاصرة (الأنساق والمشكلات) ، ترجمة خالد توفيق ، مجلة المنهاج ، سلسلة (المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر ، إشكاليات التراث وتحديات الحداثة) ، لبنان ، مطبعة الغدير ، ٢٠٠٢ .
١٤. عاطف فؤاد ، العنف والدولة (تحليل لبعض الإسهامات النظرية مع إشارة خاصة لعلاقة ظاهرة العنف بممارسات القهر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٢٩ ، العدد ١ ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

١٥. د. عبادة التوايهة ، العنف الأسري ، مجلة راية مؤتة ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، عمان ، ١٩٩٩ .
١٦. د. عبد الخالق الختاتنة ، العنف ضد المرأة (دراسة في أسبابه واتجاهاته)، مجلة راية مؤتة ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، عمان ، ١٩٩٩ .
١٧. د. فهد بن سعود اليحيا ، العنف العائلي ، مجلة الأمن والحياة ، العدد ٢٤٠ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ٢٠٠٢ .
١٨. د. كوثر إبراهيم فاضل ، العنف الأسري ضد المرأة ، مجلة العمل والمجتمع ، العدد ٢ ، السنة الأولى ، بغداد ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ٢٠٠٤ .
١٩. د. محمد محروس الشناوي ، جريمة القتل داخل العائلة (دراسة نفسية - اجتماعية) ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، العدد ٧ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٨ .
٢٠. محمد محفوظ ، أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي ، مجلة النبأ ، العدد ٧٨ ، السنة الحادية عشر ، بغداد ، مركز المستقبل للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٥ .
٢١. د. مصطفى عمر التير ، اتجاهات جرائم العنف في مجتمع عربي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد ٣ ، العدد ٥ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٧ .
٢٢. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وفاة نصف مليون امرأة كل عام ، (ما هو الحل؟) ، مجلة الأمن والحياة ، العدد ١٠٧ ، السنة العاشرة، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٩١ .
٢٣. ن. شوبيلوف ، مشاكل البحث العلمي عند دراسة العنف من وجهة نظر علم الجريمة ، ترجمة محمود رياض الشافي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ٣٧ ، السنة العاشرة ، القاهرة ، مطبعة اليونسكو ، ١٩٧٩ .

٢٤. وفاء عبد الرحمن الطلو ، العنف الأسري ، مجلة الأمن والحياة ، العدد ٢٣٣ ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ٢٠٠١ .
٢٥. أليزابولدنج ، المرأة والقهر الاجتماعي ، ترجمة د. حسين فوزي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، عدد ٣٧ ، السنة العاشرة ، القاهرة ، مطبعة اليونسكو ، ١٩٧٩ .

ج- المحاضرات والندوات والمؤتمرات :

١. د. إحسان محمد الحسن ، الإحصاء الاجتماعي ، محاضرات أُلقيت على طلبة الماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، للعام الدراسي ١٩٩٨ - ١٩٩٩ .
٢. د. حليم بركات ، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية ، بحث منشور في ندوة " المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية " بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، ١٩٩٣ .
٣. عبد الباسط عبد المعطي ، بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي ، بحث منشور في ندوة " التنمية البشرية في الوطن العربي " ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٥ .
٤. عبد القادر عرابي ، المرأة العربية بين التقليد والتجديد ، بحث منشور في ندوة " المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر " ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ .
٥. د. عدنان ياسين مصطفى ، السلوك المنحرف في ظروف الأزمات ، بحث مقدم إلى ندوة " السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي " ، بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٩٩ .

٦. فاروق السامرائي ، حقوق الإنسان في القرآن الكريم ، بحث منشور في ندوة " حقوق الإنسان في الفكر العربي ، دراسات في النصوص " ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ٢٠٠٢ .
٧. د. فهيمة كريم المشهداني ، تداعيات العنف الأسري على الزوجة والأطفال، بحث منشور في ندوة الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية ، بغداد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .
٨. د. كريم محمد حمزة ، القوالب النمطية عن المرأة وأثرها على أداء المرأة لأدوارها الجديدة ، بحث منشور في مؤتمر اتحاد الاجتماعيين العرب ، بغداد ، ٢٠٠٠ .
٩. مريم سليم ، أوضاع المرأة العربية ، بحث منشور في ندوة " المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر " ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ .

د- القوانين والاتفاقيات والوثائق الدولية :

١. صباح صادق جعفر ، قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته ، بغداد ، مطبعة وزارة العدل ، ط ٨ ، ٢٠٠٤ .
٢. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، الأردن ، المكتب الإقليمي لغرب آسيا ، دون تاريخ .
٣. د. محمود شريف بسيوني ، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان (الوثائق الإسلامية والإقليمية) ، المجلد الثاني ، القاهرة ، دار الشروق ، ط ١ ، ٢٠٠٣ .
٤. — ، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان (الوثائق العالمية) ، المجلد الأول ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٣ .

٥. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، صحة النساء العربيات ، عمان ، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ، ١٩٩٣ .
٦. نبيل عبد الرحمن حياوي ، قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته ، بغداد ، مطبعة الزمان ، ٢٠٠٠ .
٧. هيئة الأمم المتحدة ، الممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة النساء والأطفال ، جنيف ، مركز حقوق الإنسان ، صحيفة وقائع رقم ٢٣ ، ٢٠٠٣ .

هـ- الرسائل والاطاريح :

١. أحمد فرحان الكبيسي ، الأمن الاجتماعي في تحصين وتماسك المجتمع العراقي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .
٢. أسماء جميل رشيد ، العنف الاجتماعي (دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .
٣. أفراح جاسم محمد ، تعاطي الحبوب المخدرة وعقاقير الهلوسة (عواملها وآثارها) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ .
٤. إنعام جلال ألقصيري ، التنشئة الاجتماعية في الاسرة العراقية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .
٥. إيناس صادق علوان ، الحصار وتغير النظرة إلى القيم الاجتماعية عند الطلبة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .

٦. باسمه كاظم البركات ، أساليب الاحتواء والتعامل مع الأزمات وعلاقتها بالتوجه نحو القوة الاجتماعية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .
٧. دنيا جليل إسماعيل ، العوامل المؤثرة في تأخر سن زواج الفتاة العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ .
٨. نكري جميل البناء ، العائلة والأمن الاجتماعي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ .
٩. رنا فؤاد عيسى ، العنف ضد النساء (ظاهرة ضرب الزوجات) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .
١٠. ساهرة حسين كاظم ، التعسف في استعمال حق الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ .
١١. سناء مجول فيصل ، الحاجات الأساسية التي تتطلع إليها المرأة العراقية لمرحلة ما بعد الحصار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .
١٢. عقيل نوري محمد ، أثر القرآن في الفعل الاجتماعي ، رسالة ماجستير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ .
١٣. فاطمة إسماعيل المياحي ، دور الأسرة في تنشئة أبنائها على الثقة بالنفس واتخاذ القرار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ .
١٤. وعد إبراهيم الأمير ، العنف في وسائل الاتصال المرئية وعلاقته بجنوح الأحداث ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ .

و- المعاجم والقواميس :

١. أحمد زكي بدوي ، معجم العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٧٧.
٢. بطرس البستاني ، محيط المحيط (قاموس مطول في اللغة العربية) ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٧٧ .
٣. دينكن ميشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة د. إحسان محمد الحسن ، بغداد ، دار الحرية ، ١٩٨٠ .
٤. لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، بيروت ، دار المشرق ، ط ٣٥ ، ١٩٧٣ .

مصادر الانترنت :

المصادر العربية :

أ- البحوث :

١. حسان عباس ، العنف العائلي ضد المرأة ، بحث منشور على الانترنت في

مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠١ :

www.Rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=631 .

٢. د. حلمي ساري ، الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسري

على المرأة والمجتمع المحلي ، بحث منشور على الانترنت ، الأردن ،

٢٠٠٤ :

www.AmanJordan.org/sari.htm .

٣. - ، دور وسائل الإعلام في التوعية في مجال مكافحة العنف، بحث منشور

على الانترنت ، الأردن ، ٢٠٠٤ :

www.AmanJordan.org/sari2.htm .

٤. - ، العنف الأسري بين علم الاجتماع والقانون ، بحث منشور على

الانترنت في مجلة سطر المعرفة (المحور الاجتماعي) ، ٢٠٠٣ :

www.Arabeat.com/i/1st/0803.htm .

٥. سمير الكرخي ، العنف (المفاهيم ، المصطلحات ، الدوافع والأسباب) ، بحث

منشور على الانترنت في مجلة النبأ ، العددان ٦٧ - ٦٨ ، ٢٠٠٢ :

www.Annabaa.org/pastnba/index.htm .

٦. عبد السلام بشير الدويبي ، العنف العائلي (الأبعاد السلبية والإجراءات

الوقائية والعلاجية) ، النموذج العربي الليبي كنموذج ، بحث منشور على

الانترنت ، ٢٠٠٦ :

www.AmanJordan.org/studies/sid=21.htm .

٧. كاميليا حلمي ، دور القيم في مواجهة العنف المنزلي ، بحث مقدم إلى مؤتمر

"مواجهة ظاهرة العنف الأسري ، الواقع والمأمول" منشور على الإنترنت ،

الإسكندرية ، ٢٠٠٥ :

www.iicwc.org/sersh/force/force-00-0-htm.

٨. لونه عبد الله دنان ، أبناؤنا " العنف اللفظي " الإساءة اللفظية " تجاه الأطفال من قبل الوالد وعلاقته ببعض المتغيرات المتعلقة بالأسرة ، بحث منشور على الانترنت ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٤ :

www.Hayatnafs.com/abnao2na/childabuse.htm.

٩. مختار شعيب ، التشريعات الوطنية تساهم في تكريس التمييز ضدها (١٠٠ مليون امرأة عربية ضحايا للعنف سنوياً) ، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة ، بحث منشور على الانترنت ، ٢٠٠٤ :

www.AmanJordan.org/Arabic-news/wmview-14968.php.

١٠. مركز دراسات أمان ، العنف ضد المرأة (الأسباب والعلاج) ، بحث منشور على الانترنت في مركز أمان للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة ، ٢٠٠٤ :

www.AmanJordan.org.

ب- المقالات :

١. خالد منتصر ، تأديب الزوجة بالضرب هل هو فريضة إسلامية حقاً ؟ مقال منشور على الانترنت في صحيفة الحوار المتمدن عدد ٨٦٥ ، ٢٠٠٤ :

www.Rezagar.com/debat/show.cat.asp?code=Arabic8cid=151.69k.

٢. فراس جاسم موسى ، إهمال مشاكل المرأة واستخدام العنف ضدها من مظاهر الجهل في المجتمع ، مقال منشور على الانترنت ، بغداد :

www.Fkge.com/doc/makala41.htm.

٣. ليلى الصايغ ، الإساءة (مظاهرها وأشكالها وأثرها على الطفل) ، مقال منشور على الانترنت ، الأردن ، ٢٠٠٤ :

www.AmanJordan.org/conferences/vaciaw/vaciaw20.htm.

ثانياً : المصادر الأجنبية :

1. A . S . Hornby , oxford Advanced Learner's Dictionary of current English , oxford , oxford university press , 21 impression , 1986 .
2. Claus Moser and G . Kalton , survey methods in social – investigation , London Heine mann Educational Books (Ltd) , 2ed , 1975 .
3. David O . Sears and others . social psychology , new jersey , prentice – Hall , Inc , 7th ed , 1991 .
4. Diana Baumrind , parental disciplinary patterns and social competence in children , Journal of youth and society , VOL 9 , No 3 , California , sage publications Inc , 1978 .
5. Franz Petermann , Aggression and violence in children " are the media to Blam " Journal of universities , VOL 36 , No 3 , Germany , wissenschaftliche , verlagsges ell schaft mbh , 1994 .
6. Gerard O . Donnell , Mastering Sociology , Britain , Macmillan education Ltd , 1985 .
7. James W . Vander , Sociology " The core " , New York , McGraw – Hill , Inc , 3ed , 1993 .
8. John J . Macionis and ken Plummer , Sociology (a global introduction) , Britain , prentice , Hall – Inc , 1997 .
9. — , Sociology , New Jersey , prentice – Hall , 8ed , 2001 .
10. L.A. Hersov and others , Aggression and anti – Social behavior in childhood and Adolescence , Britain , pergamon press Ltd , 1ed , 1978 .
11. Michael E . Lamb and Marguerite B . stevenson , Father-infant relation ships (Their Nature and important) , Journal of yoth and society , VOL 9 , No 3 , California , sage publications , Inc , March , 1978 .
12. — , The Role of father in child development , New York , John Wiley and Sons , Inc , 1976 .
13. Milton Rokeach , understanding Human values , Individual and Societal , New York , The free press A division of Macmillan publishing Co . , Inc , 1979 .

14. Richard T . Schaefer and Robert P . Lamm , Sociology , New York , McGraw – Hill . Inc , 5ed , 1995 .
15. Rodney stark , Sociology , Canada , wads worth , division of Thomson Learning , Inc , 2001 .
16. Sharon S . Brehm and others , Social psychology , New York , HouG hoton Mifflin company , 5ed , 2002 .
17. Thomas Sullivan and others , social problems " divergent perspectives " , New York , John whiley and sons , Inc , 1980 .
18. William C . Levin , Sociological Ideas (concepts and Applications) , California , wads worth , Inc , 3ed , 1991 .

المصادر الأجنبية من الانترنت :

1. Amnesty International USA , sexual violence , stop violence against women , 2006 :
[www. Amnesty USA . org / stop violence / fact sheets / sexual violence , htm .](http://www.AmnestyUSA.org/stopviolence/factsheets/sexualviolence.htm)
2. Amnesty International USA , women's Human rights , stop violence against women , 2006 :
[www. Amnesty USA . org / stop violence , fact sheets , human rights , htm I .](http://www.AmnestyUSA.org/stopviolence/factsheets/humanrights.htm)
3. claude A . Allen (ed.) , Domestic violence Symposium , 2002 :
[www. Ojp . usdoj . gov / vawo / nac / Allen remarks . htm .](http://www.Ojp.usdoj.gov/vawo/nac/Allenremarks.htm)
4. Michell Rice , Domestic violence , u.s . Department of veterans affairs , 2006 :
[www. Neptsd . va .Gov / facts / specific / fs – domestic violence , htm / printable = no .](http://www.Neptsd.va.Gov/facts/specific/fs-domesticviolence.htm/printable=no)
5. National center for Injury prevention and control , Intimate partner violence , 2004 :
[www. cdc . gov / ncipc / fact sheets / ipv facts . htr .](http://www.cdc.gov/ncipc/factsheets/ipvfacts.htm)
6. National organization for women , violence against women in the united states , 2006 :
[www. Now . org / issues / violence / states . htm I .](http://www.Now.org/issues/violence/states.htm)

7. Shireen J . Jejeebhoy , wife – Beating in Rural India ,
A Husband's Right ? " Evidence from survey Data " ,
Economic and political weekly , vol 33 , No 15 , April ,
1998 :

[www.Hsph , Harvard . edu / organization / health net / sasia /
forums / dv / articles / beating . htm .](http://www.Hsph.Harvard.edu/organization/healthnet/sasia/forums/dv/articles/Beating.htm)



**FAMILY VIOLENCE AGAINST THE
WIFE**

A FIELD STUDY IN BAGHDAD CITY

A Dissertation Submitted by

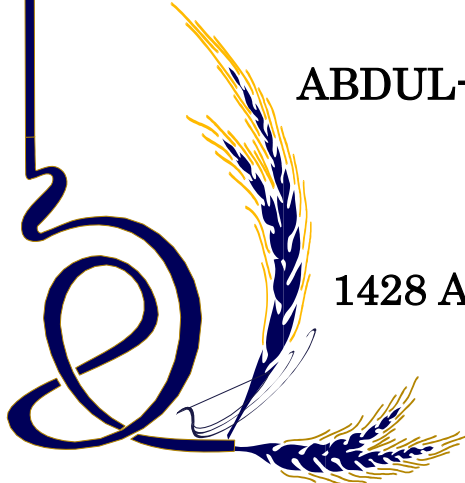
AFRAH JASIM MUHAMMED

To


The Council of the College of Arts and the Board of
Postgraduate Studies in Baghdad University in Partial
Fulfillment of the Requirements for the Degree of Ph.D.
in Sociology

Under the Supervision of

**PROFESSOR
ABDUL-MUNI'M ALI AL-HASANI, PH.D.**



1428 A.H



2007 A.D.

ABSTRACT

The Iraqi reality involves a painful mixture of human affliction manifestations in different aspects due to the extraordinary conditions that the Iraqi society is undergoing . Man and woman alike share the endurance of these burdens and the attempt to get rid of them. However , the woman suffers from a complex compound of affliction ; in addition to her direct affliction , she also suffers from the reflections of that affecting the man .

Under the unusual conditions that our society has been experiencing, one of the most dangerous and the most influential problems for man , woman , family and society has spread ; namely, the problem of family violence against the wife .

The discussion of family violence against the wife in our society urges us to deal with the concept of violence seriously, because the society has been exposed to several types of affliction, economic and political exploitation , and psychological and social deprivation for many years . This oppression and affliction affected the social structure and contributed to forming distorted social relations .

On the other hand , the search for the reasons of family violence has varied in correspondence with the diversity and advancement of knowledge . While psychology is concerned with the individual's personal traits such as internal tensions , anxiety and depression in explaining violence , social studies hold that family violence is one of the unacceptable social behaviours . Social

interpretations of family violence regard this problem a very complex one in terms of its causing factors because it cannot be attributed to one social factor .

This study seeks to achieve a number of aims that can be briefed in the following points :

1. Attempting to provide an information base that describes the problem of family violence against the wife for the purpose of scientific contribution in this field , since this study analyzes the problem of violence from a social perspective and from the viewpoint of the concerned wives.
2. Identifying the types of family violence against the wife in particular .
3. Investigating the social factors that directly or indirectly lead to family violence against the wife .
4. Investigating the effects resulting from family violence against the wife on the husband , wife , family , children , and the society and its security .
5. Attempting to come up with a suitable strategy for curbing this problem at least in the Iraqi family .

The study includes seven chapters distributed in two parts: theoretical and practical .

The **theoretical part** consists of four chapters. **Chapter One** first includes the elements of the study involving its problem, significance and aims . Second , the concepts that are relevant to the

study topic are defined ; namely , the concepts of 'violence', 'family', 'family violence', and 'the violence against the wife'. Third, light is shed on the types of family violence against the wife . Fourth , some theoretical social explanations of the problem of family violence against the wife are displayed.

Chapter Two includes samples of the previous studies that are directly or indirectly relevant to the subject of the present study. These studies are Iraqi, Arabic and foreign .

Chapter Three contains the social factors that lead to family violence against the wife , introducing the social factors concerned with the husband , wife , family , and society .

Chapter Four , which is the last one in the theoretical part of the study , deals with the effects of family violence against the wife, discussing its impacts on the husband , wife , family , children , and the society and its security .

The **practical (field) part** consists of three chapters . **Chapter Five** includes the scientific procedures of the study methodology, whereas **Chapter Six** involves the presentation and analysis of the study data. The last chapter , **Chapter Seven** , includes the discussion of the study hypotheses , the presentation of its results as well as a number of recommendations for the sake of curbing the problem of family violence against the wife .

To fulfill the study aims , the researcher utilized a sample of 300 women. The sample units were intentionally chosen from the

'husband-abused' wives who have a separation case because of the harms afflicting them due to a type of family violence in some of the personal affairs courts in Baghdad City in its two sides : Al-Karkh and Al-Risafa. In Al-Karkh side , 'Al-Karkh' and 'Al-Kadhimiya' Personal Affairs Courts were approved of, whereas in Al-Risafa side, 'Al-A'adhamiya' and 'Al-Sadr City' Personal Affairs Courts were approved of .

The researcher has adopted the methodology of sample social survey for the purpose of collecting the study data. The most important instruments used for collecting data are the questionnaire form , interview , and simple observation .

The most important statistical tools used by the researcher in this study are percentages , mathematical law , standard deviation law , Moser's law , t-test law , Pearson correlation coefficient and Chi-square test .

The study has arrived at several results, such as :

1. There is a relationship between the husband's taking of alcohol or drugs and the type of family violence against the wife .
2. There is a relationship between the wife's ignorance of the ways of good treatment of the husband and the type of family violence against the wife .
3. There is a relationship between the relatives' continuous interference in the spouses' life and the type of family violence against the wife .

4. There is a relationship between the social traditions and norms and the type of family violence against the wife .
5. There is a relationship between the lack of a good model inside the family and the type of family violence against the wife .
6. There is a relationship between the existence of wives of weak health and the type of family violence against the wife .
7. There is a relationship between the existence of families prone to collapse and disintegration and the type of family violence against the wife .
8. There is a relationship between the existence of individuals prone to delinquency or crime and the type of family violence against the wife .